

مش
11
1.91
1111

1111

10
ش.ع

شرح الاعراب عن قواعد الاعراب، تأليف الكافيجي،

محمد بن سليمان - ٨٧٩ هـ . خط القرن الثالث عشر

الهجري تقديرا .

١٧٠ ق ٢١ س ٢٠٥ ر ٤ اسم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، الأقوال وبعض

١٠٩٨

الكلمات بلحمرة . عليها تملك سنة ١١٢٦ هـ .

هدية العارفين ٢ : ٢٠٨ ، دار الكتب المصرية

٢ : ١٢١

أ - النحو، اللغة العربية أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ .

٢٤٠
 ابراهيم الرافعي عليه السلام
 رحمه الله تعالى

فصلی
در بیان
یمنی

۱۰۰

فما من صالح بن زيد بن عبد الله بن علي بن عبد الصمد
بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب



مسرح

موسى النحل على الفاضل

مصر

ابن عامر

A close-up photograph of a handwritten manuscript page. The text is written in a cursive Arabic script, likely Maghrebi or Andalusian. The ink is dark brown or black, and the paper is aged and yellowed. A large, prominent, and highly stylized signature or initial, possibly 'عبد الله' (Abdullah), dominates the center of the page. The signature is written in a very fluid, overlapping manner, with some parts appearing to be written over other parts. The background shows faint, illegible traces of other text, suggesting this is a page from a larger document.

مفحي

؟ ما هو الله يعني الله الخالق المبدع
~~هو الله الخالق المبدع~~
~~هو الله الخالق المبدع~~

هو الله الخالق المبدع

هو الله الخالق المبدع
هو الله الخالق المبدع
هو الله الخالق المبدع

سوت عن الملاح وعفت عنهم
فكف اليوم عن الملاحونا
فكانت سكرة فصحوة منا
وما كان الهوى الا حسونا
فلا عاد النوام ولا رجعت
فان عدنا فانا ظالمنا

في محكمات العدل
الصفحة عشرين
دفعه لا في ورضاه

هو الله الخالق المبدع
هو الله الخالق المبدع
هو الله الخالق المبدع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

الحمد لله الرفع لقواعد الدين والإسلام، الناصب للآيات
 الهدى إلى دار الخلد والسلام، والصلوة والسلام على الرسول
 محمد سيد الأنام، وعلى آله وأصحابه النجباء الكرام ما رجع
 الساجد مع الإمام، وإنزهر النور في الأحكام **أما بعد** فإن
 العبد المستمد من فيض فضل العزيز الوهاب محمد بن سليمان
 المشهور بكافجي بين الأصحاب يقول لما رأيت الكتاب المسمى
 بالأعراب عن قواعد الأعراب للشيخ الإمام جمال الدين أبي
 محمد عبد الله ابن يوسف ابن هشام رزقه الله حسن الباب
 في غاية حسن الوقع عند ذوي الألباب ونهاية عموم النفع
 لمن تأمله من الطلاب لكنه غير مستغنى عن شرح يسفر
 عن وجه مخدرة التقاب ويبرز خفي مكنونات من وراء
 الحجاب استخرت الله تعالى أن ارتبه شرحا يسهل بذلك
 آيات شوارده الصواب ويكشف عما أودع في قواعد التحقيق
 شبه الشك والارتباب وتجعل الخفي من لطائف مستودعاته
 كالشمس مشرقه بعد تكشف السحاب وأضفت إلى ذلك من المباحث
 التفسيرية وغيرها ما يناسب سياق الكتاب مستمسكا بحبل
 الصواب وهو المعين ومفتح الأبواب قال الشيخ اقتداء
 بكتاب الله الكريم **بسم الله الرحمن الرحيم** أقول
 ههنا انحاء لا تعد ولا تحصى وإن الباء حرف

مطلوب
 البسملة

من حروف المعاني يوثق بها الربط امر بامر ومعناها هاهنا
 المصاحبة والملابسة كما في قوله تعالى تنبت بالدهن وبحزن
 تكون للاستعانة كالبا في قوله كتبت بالقلم فاعلم أن الأول
 يناسب الدراية والثاني يناسب الرواية لكن الأول لما كان ظهري
 رجع على الثاني **فإن قلت** إذا جاءت الحروف على حرف واحد
 فالقياس أن تبني على الفتحة التي هي اخت السكون نحو كاف التشبيه
 فما بال الباء بنيت على الكسر **قلت** لما كانت لازمة للحرف والجهر
 اقتضت ذلك البحث الثاني أن متعلق الباء محذوف فعند
 البصريين تقديمه ابتداءً كما يناسب اسم الله فيكون المحذوف
 حينئذ ثلاثة أشياء المضاف والمضاف إليه والكون وعند الكوفيين
 تقديمه ابتدأت بسم الله فيكون الجار مع المحرور متعلقاً بالفعل
 المحذوف نصب محمول على المسامحة أو لا شك على من نصب محمول
 المحرور فقط بشهادة المعنى المستقيم وبدلالة الذوق السليم
قال صاحب اللباب قول النحاة الجار مع المحرور في محل نصب على المسامحة
 إذ لا شك أن منصوب المحل هو المحرور فقط بشهادة المعنى المستقيم
 والذوق السليم **أقول** يدل على ذلك إدخال كلمة مع على المحرور
 تدل على المتبوعية والأصالة لا ترى أنهم يقولون جاء الوزير مع
 السلطان ولا يقولون جاء السلطان مع الوزير **فإن قلت**
 الجار له تعلق بالفعل والمحرور له به تعلق فما الفرق بينهما

في محل نصب
 منصوب المحل
 محمول على

٢ قال المعنى
 أن المنقول هو الجور
 فقط بواسطة حرف الجر
 أو الفاعل

المعمولة
قلت تعلق الجار من جهة الاقضاء وتعلق المجرور من جهة الكسرة
فعلوم ان محل الاعراب انما يتصور في الجهة الثانية فقط وعند
يقدره بسم الله اقراء كما اذا قال المسافر في وقت ارتحاله بسم الله
فانه يتعلق بالتحلي بسم الله ارتحل **فان قلت** اذا كان المتعلق
هو القراءة عنده فما معنى قوله على معنى متبرك بسم الله اقراء
فان المتبادر من هذا القول ان المتعلق هو المتبرك لا القراءة فلو لم
التقريب **قلت** ان هذا ميل منه الى جانب المعنى لا بيان المتعلق
الا ترى انهم يقولون معنى كتبت بالقلم بمعنى كتبت مستعينا بالقلم
ومعنى سرت من البصرة بمعنى سرت مبتدأ من البصرة وامثال هذا
اكثر من ان تحصر ومن قال ان الجار مع المجرور متعلق بالمجرور فيكون
المتعلق مذكورا فقد نفى فان ذلك بعيد من جهة اللفظ والمعنى
فان القصد ههنا الى نفس المجرور لا الى تعلقه كما لا يخفى على ذوي
الفطرة السليمة هذا وان المحذوف ثابت لغة ساقط ذكر
ولا فلا يكون المحذوف من الاحداث المتعلقة باللغة البحث الثالث
ان ما ذهب اليه صاحب الكشاف ههنا هو المختار فان قلة المحذوف
رعاية نحو خصوصية المقام ودلالة على اختصاص القراءة
بسم الله وتعليم المؤمنين بان طريقهم هو الحق والصواب وتقريرا
للكفار بان سبلهم هو الخطا والطغيان فمعلوم ان هذه
الاعتبارات تناسب لفظ القرآن وتشهد بفصاحته

اعجازه

اعجازه ولما ما ذهب اليه البصريون والكوفيون فهو خال عما ذكر
بل غاية جل امره بيان المتعلق من غير رعاية المقام وانت خبير
بان التقديم مما كان او لم يكن كان اولي لا سيما مع تلك الدقائق
اللطيفة **فان قلت** فلا يكون الابتداء بسم الله على ما اختاره
وقد ورد الحديث كل امرئ يبال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتداء
قلت الابتداء امر عر في يعتبر ممتدا من حين الاخذ بالشروع
في البحث المقصود فيحصل الابتداء بسم الله وقول من قال ان
المراد من الابتداء هو الفعل الذي يبتدأ به وشرع فيه كالقراءة
ونحوها فهو مردود لانه يخالف المفهوم الظاهر من الحديث **فان**
قلت يقدر المتعلق ابتداء يلزم مفتوح الكلام ويناسب منطوق
الحديث **قلت** نعم لكن رعاية مقتضى المقام امر راجح وشاهد
يكشف اسرار بلاغة نظم القرآن البحث الرابع ان قوله عليه السلام
كل امرئ يبال لم يبدأ فيه بالحمد فهو اجزم بعارض قوله عليه السلام
امرئ يبال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتداء فان الابتداء باحدهما يفوت
الابتداء بالآخر فكيف التوفيق بينهما **قلت** الاصل ان الدليلين
تعارضهما لا يتركانهما امكن الجمع بينهما فان الاعمال بينهما
يقدر الامكان ولي من الالهة بالحكمة ومن الاعمال باحدهما فحل
حديث التسمية على ابتداء الكلام بحيث لا يسبقه امر من الامور
وحديث التمجيد على ابتداء ما عدا التسمية فان حديث التسمية

أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال بالإجماع المنعقد عليه **فان قلت** أرى كثيراً من الأمور مبتدأ فيه بسم الله مع أنه لا يتم وأرى كثيراً بالعكس فالمراد من الحديث **قلت** المراد منه أن لا يكون معتبراً في الشرع إلا ترى أن الأمر الذي ابتدأ فيه بغير اسم الله غير معتبر شرعاً وإن كان تاماً حساً وهذا وإن الاسم أصله سمو عند البصريين حذف آخره وبني أوله على السكون ودخل عليه مبتدأ به همزة الوصل لأن عادة العرب أن يبتدوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن **فان قلت** لا يبتدأ بالساكن ممتنع أو ممكن **قلت** الحق ههنا هو التفصيل بأن يقال إن كان السكون للساكن لأنما لذاته تمتنع كالألف والياء لا فيمكن لكنه لم يقع في كلامهم سلامة لغتهم من كل لكنة وبشاعة ومحى سمي لغة فيه **قال** والله سماك سمي مباركا فالاسم أن يريد به اللفظ بغير المسمى وأن يريد به ذات الشيء فهو عين المسمى لكنه لم يشتر بهذا المعنى فعلم من هذا مكان حمل النزاع على النزاع اللفظي **قال الإمام الرازي** إنما لم نجد شيئاً معتدّاً به في النزاع لأن الاسم هل هو عين المسمى أو غيره **فان قلت** كيف يفيد إضافة الاسم إلى الله تعالى مع أنه اسم ليس اسم **قلت** أنها من قبيل إضافة العام إلى الخاص كخاتمة فضية إذا جهر عن ذلك فان اعتبار الخصو فيه إنما هو بحسب اللفظ فقط قيل المضاف ههنا مقم دخوله

دخوله وخروجه سريان جوي به لا رشاد حسن إلا دمع رفع الالتباس وقوم التخصيص وقيل إن الاسم ههنا بمعنى التسمية وقد يجب أن في الكلام حذف مضاف تقديره بسم مسمى الله **فان قلت** لم لم يكتب الألف على ما هو وضع الخط **قلت** حذف الألف لكثرة الاستعمال وطول الباء عوضاً عنها **قال عبد الله** ابن درستويه خطان لا يقاسان خط المصحف وخط العروض والله علم دل على ذات المعبود بلحقاً ذلول لم يكن علماً لما أفاد التوحيد لكنه مفيد فيكون **فان قلت** أفادة التوحيد موقوفة على العلمية والعلمية موقوفة على الإفادة فيلزم الدور **قلت** الإفادة موقوفة على ذات العلم بدون اعتبار كونه علماً وهو لفظ الجلالة والعلمية أي كون ذلك اللفظ علماً موقوفة على الإفادة فلو دور لاختلف لجهة وانت خبير بأن كون الشيء بديهياً لا يستلزم كونه وصفه بديهياً **فان قلت** ليس هذا أثبات اللغة بالاستدلال وهذا لا يجوز **فان قلت** اللغة لم تبين على المشاحة **قلت** ليس الأمر كذلك بل هو في الحقيقة تصوير للنقول بالمعقول ليرى أنه من المباحث القطعية **قال الله** هل تعلم له سميّاً أي هل تعلم أحداً سمي بهذا الاسم غيره كذا روي عن الخليل وابن كيسان ولاجل هذا اختصر هذا بهذا الاسم لأنه لما كان علماً للذات المستجمع لجميع الصفات كان الاسم الفعل به في قوة تلبسه بجميع أسمائه وصفاته من غير عكس لا ترى أن

مطلب فقطرة الجلالة

اخبر بهذا الاسم حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم ان
 اقابل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله مع ان الايمان بجميع الصفات
 واجب لانه اسم للذات المستجمع وقيل انه وصف مشتق من الاله
 وقيل اصله لاها بالسريانية فغير بحذف الالف الاخيرة
 وادخال الالف واللام عليه وتخميم لامه اذا انفتح ما قبلها
 او انضم منه وحذف الفه لحن وقد جاء ضرورة الشعر لا بارك الله
 في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال وقد حققنا هذه الالحاث
 في جواب الاظهار **والرحمن** فعلاون من فعل بالكسر غضبان يسكن
 من غضب وسكر صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل او بعد تنزيل
 المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فعلاون يعطي **فان قلت**
 من اين علم ان الرحمن ليس بعلم مع انه مختص استعماله **قلت** من جهة انه
 يقع صفة وان معناه المبالغ في الانعام لا الذات المخصوص لنا
 لو كان علما لكان قولنا لا اله الا الرحمن يفيد التوحيد كقولنا
 لا اله الا الله **والرحيم** فعيل من رحم ايضا كمر يض من مرض
 لكن في الرحمن المبالغة ما ليس في الرحيم لما تسمعونهم يقولون
 ان الزيادة في البناء لزيادة المعنى ومن ثم قيل ان الرحيم يتناول
 دقايق النعم ولطائفها كما ان الرحمن يتناول جلايل النعم وعظايمها
فان قلت ما معنى وصف الله بالرحمة ومعناها اللطف والحنون
قلت هو مجاز عن الانعام **قال الامام الرازي** اذا وصف الله

مطلب
 الرحمن

مطلب
 الرحيم

بامر

بامر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملازمة هذه قاعدة
 مطردة في كل مقام واستدل بعض المحققين باختصاص الرحمن بالله تعالى
 على ان المجاز لا يستلزم الحقيقة واما قول الشاعر في مسيلة وانت
 الوري لا زلت رحمانا فليس بحجة لانه تغيت في الكفر **والامان**
 كل كتاب ينبغي ان يكون مرشحا بالحمد لله مرتبا بالثناء على رسوله
 قال **الحميد** هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتجليل **فان قلت**
قلت ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث
 ولا يجوز قيام الحادث بالله تعالى **قلت** المراد منه تعلق الحمد به
 ولا يلزم من التعلق القيام به كتعلق العلم بالمعلومات فلا توجب
 الاشكال اصلا وقد اجاب عنه بعض الفضلاء بان الحمد مصدر بناء
 المجهول فيكون النايك له هو الحمود به وقيل اللوم ههنا للتعليل بمعنى
 ان الحمد ثابت لاجل الله تعالى كما في قولك الدار فلان **رب** معناه
 مالك من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الاصل بمعنى التربية
 وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا ثم وصف به للمبالغة كما وصف
 بالعدل والمصوم وهو اسم من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا
 مقيدا كقولهم رب الدار وقوله تعالى ارجع الى ربك وقد استعمل
 في الجاهلية للملك لانه لحفظه ما يملكه **قال الشاعر** هو الرب
 والشهيد على يوم الجوارين والبلا بدار **العالمين** والعالم اسم لما يعلم به
 كالحاتم ثم غلب استعماله فيما يعلم به الصانع وانما جمع ليحقق

مطلب
 الحميد

فشيء

كل جنس مما سمي به وقيل هو اسم الذي العلم من الملائكة والثقلين
وتناولهم على سبيل الاستتباع ثم لما وجبت الصلاة بالشرع
على النبي وكانت من سنة الخطبة قال **والصلاة** فعلة من صلى
إذا دعى والمراد منه ما هنا هو المعنى المجازي والاعتنا بشأن
المصلي عليه وإرادة الخير له **على محمد** سمي به لكثرة خصاله
المرضية قال **حيان** وشوقه من اسمه ليحمله فذو العرش محمود
وهذا محمد **سيد** من ساد قومه سياد فهو سيد وزنه فعل
فيكون أصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء **المسلمين**
قيل الرسول أخفى في الشرع من النبي فكل رسول نبي من غير عكس
وعلى أهل البيت تصغير هيلة والرجل أهله وعياله يقول
أهلت بالرجل إذا أنست ومعنى قولهم أهلا أتيت أهلا فاستأنس
ولا تستوحش وقيل أصله أول من آل إليه لأمرو أهل الرجل له لأنه
يؤول إليهم ويقال اتباع الرجل أيضا في الشرع الرسول
هو المؤمن اتقى السالك لشريعته قيل الصلاة على غير النبي جائزة
على سبيل التبعية فإذا أفراد فلا يلزم إيتهم بالرفض **وأصحابه**
جمع صاحب وقيل جمع صاحب وله معنيان أحدهما عرفي وهو من يكون
كثير الصحبة كما يقال زيد خادم فلان إذا كان كثير الخدمة له
والآخر لغوي وهو من يكون مصاحبا ولو كان ساعة فلهذا اختلف
الناس في تفسيره فقال سعيد بن المسيب صاحب الرسول هو من
أقام

أقام معه سنة أو سنيين فنظر إلى المعنى العربي وقال الآخرون
كل من رأى النبي عليه السلام من المسلمين اعتبارا بالمعنى اللغوي
أجمعين ففي آياته التأكيد إشارة إلى إرشاد طريقة السلف
وإلى رد رأي أهل البدع والأهواء **أما** كلمة فيها معنى الشرط
ولذلك كانت الفاعل لازمة لجمها غالبا كقولهم أما زيد فمنطلق
بعد أي بعد زمن الفراغ من الحمد والصلاة جذف المضاف إليه كونه
معلوماً وبنى على الضم ومحل النصيب العامل فسيبها ما كونه
نائباً مناب الفعل فان سيبويه قال قولهم أما زيد فمنطلق معناه
مهما يكن من شيء فزيد منطلق فيكون التقدير مهما يكن من شيء بعد
الحمد والصلاة وهو في الأصل من الجهات الست لكنه ظرف زمان كما
أشرفنا إليه **هذه** الظاهران المشار إليهما ههنا فحقوا جمل الكلام
على المتبادر ويجري العادة بتأخير الخطبة عن سائر ما في الكتاب
وتجوز أن يكون إليه غير محقق لكنه لما كان في صدر الوقوع وحاضرا
في الجملة نزل منزلة الموجود المحقق فغير عنه باسم الإشارة **فأيد**
على وزن فاعل غير منصرف وهي جمع فائدة من الفيد لا من الفود
وهي في اللغة ما استقدت من علم أو مال وفي الاصطلاح ما يكون
الشيء به أحسن لأنه بغيره والمراد منها هنا هو ما يكون
فائدة الأعراب به أحسن قولاً منها الغير وذلك ضبط الجمل التي
محل من الأعراب والتي ليس لها محل منه وتفصيل الأعراب في الجار

ههنا

المشار

والمجرورو في الظرف الى غير ذلك الذي حصل من حسن رعاية القارة
 النحوية التي رتبها على حسن الترتيب وتجوز ان يكون المراد من هذا العبار
 المحركة فتكون القواعد عبارة عن المعاني وتجوز ان يرد العكس
 ويمكن حمل الكلام على الاطلاق والتقييد كمن الظاهر هو الذي
جلية عظيمة كثيرة يقال فلان جل اي عظم قدره ويقال ما
 اجلني وما ارفني اي ما اعطاني كثيرا ولا قليلا وسبب جلاله القد
 كون وضع الكتاب على نظم اتفق بحيث لم يسبق اليه احد غير الشيخ
في قواعد ماخوذة من قواعد البيت وهي اساسه واستقاقها
 من القواعد بمعنى الثبات مرفوع المحل على انه صفة ثانية لفوائد
 وهي جمع قاعدة وهي في الاصطلاح قضية موضوعها كل ما ينطبق
 على جميع احكام جزوياته ليتعرف احكامها منها والمراد هنا
 ما يكون احدى مقدمتي الدليل لقولنا كلما اشتمل على علم الفاعلية
 فهو مرفوع وكل ما اشتمل على علم المفعولية فهو منصوب وكل ما اشتمل
 على المضانف اليه فهو مجرور فاذا اردنا الاستدلال بصورة القياس
 الاقتراني على ان زيد في قولنا زيد قائم مرفوع مثله فنقول
 زيد مشتمل على علم الفاعلية وكل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو
 مرفوع فزيد مرفوع واذا قصدنا الاستدلال بالقياس
 الاستثنائي عليه فنقول كلما لم يكن زيد مرفوعا لم يشتمل على علم
 الفاعلية لكنه مشتمل فيكون زيد مرفوعا وعلى هذا ففسر **الاعراب**

وهو

وهو في اللغة الابانة والتحسين فتعدية الاول بكلمة عنق
 الثاني بالهمزة وقيل هو ما خوذ من قولهم مرة عروب اي محبوب
 كلامها الاشك ان الاعراب اذا وجد في آخر الكلمة يكون الكلام
 مقبولا عند المخاطب وقيل اخذ من قولهم عربت معدة الفصيل
 اي فسدت واعربت اي ازلت فسادها فتكون الهمزة للسلب
 كما في اشكته وانت خير بان الاعراب من زيل فساد التباس المعاني
 بعضها ببعض الا ترى انك لو قلت ما احسن زيد بلو اعراب
 لم يظهر عند السامع ان المقصود من اي المعاني من الاستفهام والتعجب
 والنفي فلاجل ذلك يسمى اعرابا هذا ثم اختلف النحاة في ان الاعراب
 في الاصطلاح معنوي ام لفظي فذهب البعض الى الاول ففسروه
 باختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا او تقديرا وهو
 ظاهر قول سيبويه واختيار العلم فيكون الحركات وما يقوم
 مقامها دلائل الاعراب عندهم وذهب الآخرون الى ان الاعراب
 لفظي يعلم بالحسن فقالوا الاعراب ما حصل به الاختلاف المذكور
 وهو مذهب ابن علي وابن الحاجب فتكون الحركات وما يقوم مقامها
 نفس الاعراب عندهم لكن اذا رجعت الى الانصاف والوجدان فخرم
 بان الحق الحقيقي بالقبول هو ما ذهب اليه ابن الحاجب الاحتياج
 الى الاعراب انما هو لاجل ضرورة تمييز المعاني فنعلم ان التمييز
 انما يكون بالحركات لا بالاختلاف مع انه خال عن التكليف فان

قلت ما معنى قوله ما بعد هذه فوايد الى آخره فان تعلّق
هذا الحكم بأول الكلام غير ظاهر **قلت** الغرض منه الاعلام
بان تلك الفوايد امر مهم بتحصيلها بعد الحمد فيها
واعتبار شأنها في زيادة نشاط الطالب حينئذ فيحصل
السعي البليغ في الفوز بالمطلوب **تقتضي** أي تختار هذه الفوايد
ما خوذ من قولهم فلان اقتنى الأمر إذا اختار **لما ملها**
الضمير المحرور فيه راجع الى فوايد أو القواعد هو أو في حرف
فالدم فيه المتعدية أو للتعليل وقد وجد في بعض النسخ
الباء في مقام اللام ووجدنا في بعضها متاملها بدون حرف
الحرف على أنه فاعل تقتني حينئذ يكون ما خوذ من قولهم فلان
اقتنى أثر فلان إذا اتبعه ومنه قوا في الشعر لأن بعضها
يتبع أثر بعض وأسند الفعل الى الفوايد مجازاً لاجل المبالغة
كما في قوله تعالى عيشة راضية ففي ذكر التامل دون القرة
والحفظ تنبيه على أن العمدة العظمى في نيل تلك الفوايد هي التفكر
لا مجرد القراءة والحفظ كما هو دأب بعض الناس يقال تأملت الشيء
إذا نظرت اليه متبينا له **جادة** معظم طريق وجمعه الجواد
ما خوذ من قولهم فلان جاد فينا إذا غمر في أعينهم وفي المثل من
لجدد من العثار فالمراد منه لقواعد المحرر على حسن التخيير فيكون
استعارة **الصواب** نقيض لخطا مطلقا لكن المراد منه نقيض
لخطا

الخطا بمعنى الباطل فيكون بمعنى الحق فلا جرم ان من سلك الطريق
المستقيم ليا من من الضلال يفوز بالمطلوب فحل جملة تقتضي فوعة
على أنها صفة لفوايد المقصود من هذه الأوصاف التحريص والترتيب
في كتابه من جهات شتى وهي لعطف هذه الجملة على جملة تقتني
فالمناسبة بين الحلتين كالمناسبة بين الشجرة والثمرة **تطلع**
أي توقف تلك الفوايد متاملها من قولهم أطلعت فلانا على شيء إذا
أوقفته عليه أي جعله شاهداً على النكت الكثيرة فلاجل هذا اختار
على أن يقول تعلم **في الامد** يقع على المدة كلها وعلى آخرها وكذا
الغاية والاحل لكن المراد منه ههنا جميع المدة أي جميع وقت
تحصيل هذا الكتاب فتكون الألف واللام للعهد فاستعماله في
المبالغة والاهتمام فتأمل **التحصيل** في نفسه أو بالنسبة إلى وقت تحصيل
غير هذا الكتاب فالمقصود الزمن القليل والوقت اليسير **على نكت**
متعلق بتطلع جمع نكتة كالنقط جمع نقطة والنكتة في اللغة كل
نقطة من بياض في سواد وبالعكس قال الجوهري النكت أن تنكت الأرض
بقتيب أي أن يضرب فتؤثر فيها ونكت كل شيء لطائفه والمراد ههنا
الفوايد العلمية الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر وقع في بعض النسخ
على كثير مقام على نكت لكن الأولى أولى **كثيرة** في نفسها أو بالنسبة
إلى العذر من الكثرة نقيض القلة ولا تقل الكثرة بالكثرة فأنها لغة ردية
من الأبواب جمع باب وهو ههنا بمعنى النوع فيكون المراد أنواع الأعراب

وقواعدها فيكون صفة ثانية لنكت فتكون من البيان **فان قلت** النكت
جمع كثر فلما وصف بحج القلة **قلت** لان جمع القلة ههنا مجاز عن الكثرة
بمعونة المقام وفايدته ابهام الحج المتقابلين ويجوز ان يكون ههنا
بمعنى في فتكون الابواب عبارة عن الابواب الاربعة فالالف واللام
للعهد ايضا **فان قلت** ما معنى اطالع الفوائد على النكت فانها
عينها **قلت** الفرق بينهما جلي فان المراد من الفوائد قواعد علم النحو على سبيل
الضبط والاختصار والمراد من النكت الدقائق التي استنبطها بحجة
قرينة فتكون غيرها ويجوز ان يكون الامر الواحد معبراً بعبارة مختلفة
بحسب اختلاف الاعتبار كالقضية تعتبر قارة بالخير واخرى بجملة
فسمى المعاني بالفوائد لكونها مستفادة من الالفاظ واخرى بالنكت
لكونها مستنبطة بدقة نظر العقل هذا وما وصفها بالوصفين
المذكورين اراد ان تزيد الرغبة فيها وشبهها بامر يقو الذي العقول
فقال **علتها** بكسر الميم اما عمل بالفتح فاسم رجل يقال رجل عمل بالكر
وعمل اذا كان مطبوعاً على العمل جعلت تلك الفوائد لطيفة على العمل
الطبيب لحاذق الادوية النافعة لمحبو ويجوز ان يكون الضمير المنصوب راجعاً
الى النكت فانه أقرب انسب للعمل **عمل من طب** في صرف غاية الجهد في تحصيل
الامر بالادوية وما الغرض من التشبيه فتحصيل العلوم وانزالها الى
عنهم فانها على النفوس كالامراض على الابدان ولما فايده حذف
اداة التشبيه فقصد المبالغة فيه مع الاختصار وما طب فاقو

من

من الطب الذي هو علاج الداء فيكون اطلاق المصوب على المسحوق
اطلاق السليم على الله تعالى وقال ابن الانباري الطب من الاضداد يقال الداء
لعلاج الداء وطب للمسحوق طبيب هو العالم بالطب كل حاذق طيب
عند العرب اللوم في قوله **لن حجب** يتعلق بالعمل ويجوز ان يتعلق
بطب كما في المثال ان كنت ذا طب فطب عينيك **فان قلت** كيف
مع ان الاطباء قد قالوا ان الاب لا يطب ولده والطب لا يطب محبوبه والعاشق
لا يطب معشوقه **قلت** الغرض من هذا القول بيان كمال شفقتهم
الاخبار عن عدم علاجهم لهم فان ذلك خلاف الواقع فكيف والحال ان
العلاج بحسب ان يرجح منه الشفا فافع لذئب يتضمن منافع مع ان ترك
المنافع الكثيرة لاجل ضرر قليل شر كثير وذا لا يجوز ان يكون المراد منه
ان لا يصدر منهم العلاج ولم قيل التقديم عمل من طب ان قدر فاصاب **لن حجب**
اقول هذا صحيح من جهة المعنى فان المشبه به لا يجب ان يكون محقق الوجوه
في الخارج لكنه لا يخلو عن تكلف تركه كخلاف الظاهر واما حجب فاجل ان يكون
ما اخذ من قومه حجه بالكسر فهو محبوب **قال الشاعر** احب مروان من اجل امره
فيكون العايد الى الموصول والموصوف محذوفاً والضمير المستتر فيم عايد الى الموصول
الاول ويجوز ان يكون ما اخذ من قومه حجب على تقدير بالضم فيكون لازماً
فالضمير المستتر فيه راجع الى التالي واما فايده تغير الاسلوب وترك العاطف
على تقدير ان يكون الضمير المنصوب راجعاً الى الفوائد فهي التشبيه ان العمل
على هذا النسخ المقبول متقدم على الاوصاف المذكورة لكنه قدما عليه لكونه

من باب

أنسب بالمقام فاعلم أن الجملة تتضمن معنى العشق والشوق فلاجل هذا اختار
ههنا على أن ذلك كما في قوله تعالى لكل همزة لمنزلة ولما وصفت تلك
الفوائد بما لا مزيد عليه وكانت أمرا معتداه واستحققت أن تسمى
مناسبت لتدعى به عند الحاجة قال **وسميتها** أي تلك الفوائد **الأعراب**
مبالغة كما في قولهم جل عدل لأن هذه الرسالة لها منزلة اختصاص
بمعرفة الأعراب كما يشهد لها مطالعة أحاثها قوله **عن قواعد**
الأعراب متعلق بالأعراب باعتبار معناه اللغوي الذي هو الأمانة
وان لم يكن ذلك المعنى مقصودا ههنا وأما المراد من الأعراب الثاني
أعني المضاف إليه فمعناه الاصطلاحي بحسب التركيب الإضافي في
هذا القول رعاية صنعة الجناس التام للفظ مع رعاية الجناس الخطي
كما في قوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وقد
وقع ههنا في بعض النسخ بالأعراب بالغير الجملة بدل قوله بالأعراب المعن
الغير الجملة أشهر هذا وحكي عن المصنف كذلك فالأمر على هذا هين
فان قلت لا شك أن المراد من المسمى بالأعراب أمرا واحدا شخصيا لكن
المسمى به متعدد في الواقع فالتحقيق شخصيه ووحديته **قلت** التحقيق
لا تعتبر في تشخيص الكتاب خصوصية المحل فحينئذ يكون المسمى واحد
في الواقع فتعذر **فان قلت** كل قاعدة من قواعد الأعراب مكتوبة من الجزئيات
لونها استقرارية والجزئيات مكتوبة منها فتدور **قلت** هذه الشهادة
غير وارد لأنها تصادم الضرورة فانا نعلم بالضرورة أن قواعد النحوة

وكذا

وكذا اكتساب أحكام الجزئيات منها فلو كان الدور واقعاً ههنا لما
حصل ذلك العلم الضروري على أن نقول نحن محتاجون إليها في معرفة
أحوال القوانا لا في جزئيات كلومهم فأنهم سلبتهم عن الاحتياج
إليها وعن وقوع الخطأ فيها بمرحل فهذه الجملة معطوفة على جملة
علمتها فالمناسبة بينهما ظاهرة كناية على جمل ثم لما كان تحصيل الأمور
مختصا بعون الله وإرشاده قال **وهي** للعرض كما في قوله تعالى وإنتم
معرضون وتحمل الحمال **من الله** لا من غيره قدم على عامله للحضر
قال تعالى وما توفيقي إلا بالله **استمد** أي اطلب المدد **فان قلت**
إذا كان المدد مطلوباً فما الفائدة في كون التوفيق مطلوباً **قلت**
فأيدته قصد سلوك الطريق التصريح بما علم ضمنا اشعاراً بأنه
أمر جليل وقيل الاستمداد استعمل ههنا مجرد الطلب مجازاً وإنما جازي بصيغة
المضارع لقصد استمرار طلب المدد بقرينة احتياج العبد مولاه
وأما فائدة الخبر عن الاستمداد ههنا فهي دفع قبح التبع بما سبق للحامد
التوفيق وهو في اللغة جعل الأمر موافقا لآخر وفي العرف
جعل الله شأن عبده موافقا للحق والصواب وأما ما قيل من أنه
تهية أسباب الخير وتنحية أسباب الشر ومن أنه الأمر المقرب إلى
السعادة الأبدية ومن أنه جعل الله تعالى أفعال عبده الظاهرة
موافقة لأوامره مع بقاء اختياره فيها مع جعل ثبات قلبه
موافقا لما تحبه فإله راجع إلى ما قلنا **والهداية** معطوفة على

التوفيق عطف الخاص على العام كعطف جبرائيل على الملائكة ويجوز أن
يكون قيل عطف العام على الخاص وهي في اللغة الدلالة بلطف ذلك
تستعمل في الخير وأما قوله تعالى فاهدوهم إلى صراط الجحيم فإرد
على طريق التهم ثم المشهور عند أهل الحق أن الهداية هي الدلالة على
طريق الوصول إلى المطلوب سواء حصل الوصول أو لم يحصل وعند
المعتزلة هي الدلالة للوصول إلى المطلوب وهذا الظاهر أنه لا
نزاع بينهم في الحقيقة لأن الهداية تجيء تارة بمعنى خلق الهدا
كما في قوله تعالى يهدي من يشاء فلذلك نفى الهداية في قوله
تعالى أنك لا تهدي من أحببت وأخرى تجيء بمعنى بيان طريق
الحق والصواب فلهذا نسب الهداية إلى النبي صلى الله عليه وسلم
في قوله تعالى أنك تهدي إلى صراط مستقيم فكل واحدة من الطائفتين
قد قصدت معنى غير ما قصدت الأخرى **إلى قوم طريق** إلى طريق
مستقيم وهو سبيل الحق وقد يتعدى بالوم كما في قوله تعالى أن هذا
القرآن يهدي للتي هي أقوم فغوم في قوله تعالى أهدنا الصراط المستقيم
معاملة اختار في قوله تعالى واختار موسى قومه ففي هذا القول
إشارة إلى أن الهداية هي الدلالة إلى طريق الحق وتلويح إلى أن الضلالة
هي الدلالة إلى طريق الباطل وأما جعل هذا القول كناية عن سرعة
الوصول إلى المطلوب بناء على قاعدة أن الخط المستقيم أقصر من
الخط المنحني فهو بعيد عن الفهم نعم فيه إيما إلى حصول المطلوب للفرق

بين

بين المعنيين ظاهر **منه** بانعامه ما خوذ من قومه منهم من أذا من عليهم
انعم وأما المن الذي وقع في قول الزمخشري طعم الألف
من المن وهو من الألف مع المن فهو ما خوذ من قومه من عليه
إذا امتن عليه وهذا يصلح أن يكون من باب التنازع وأعمال
الثاني على مذهب البصريين **وكرم** هو تفضيل اليوم وعطف هذا
على المن عطف تقييد ثم ما قصدت زيادة لحث الطالب على تحصيل
كتابه قال **وتخصر** أي تلك الفوائد والقواعد **فان قلت**
الكلام في الفوائد لا في القواعد فكيف يرجع الضمير إليها **قلت**
هي عين القواعد في الحقيقة لا تترك في قوله وسبقتها بالأعراب
قواعد الأعراب وهو من قبيل قول النبي صلى الله عليه وسلم الشيب تعجب
عن نفسها وقد وقع في بعض النسخ ينحصر بالياء التحتية تحنن
يرجع الضمير إلى الكتاب فإنه مذكور ضمنا لأنه في صدر تصنيفه وتلفه
في أربعة أبواب فهذا الإحصاء هو إحصاء الكل في أجزائه
مثل إحصاء البيت في الجدران الأربع والسقف **فان قلت** إحصاء
في الأجزاء لا يتصور لأن إحصاء هو جعل الشيء في محل محيط به محيط
حاصر **ومما** والمحاط به محصور مظهر وشان الكل مع أجزائه
على العكس فإن الكل محيط بالأجزاء فكيف يكون محصورا فيها **قلت**
المراد من الكتاب هو المفردات ومن الأبواب الأربعة هي العبارات بناء
على أن الألفاظ قوالب المعاني وظروفها يجوز أن يراد من إحصاء

الكتاب في الابواب الاربعة لخصارة بحسب اعتبار اجزائه فيها على ان
 الحق هو ان يكون المراد من الاختصار المذكور ههنا هو اخلو الكل
 او ما منه تركيبه انت خبير بان المراد من اختصار الكتاب فيها اختصار
 مقصود فيها فلا يضرب خروج الخطبة عنها ووجه الضبط
 هو ان يقال مقصود الكتاب لا يخلو من ان يكون متعلقا ببحث الجملة
 او لا فالاول هو الباب الاول فلا يخلو من ان يكون متعلقا ببيان
 محركات الافعال اعني الجار والمجرور او لا فالاول هو الباب الثالث
 والثاني هو الباب الرابع وجملة تنحصر معطوفة على جملة يقتضي
 ثم لما ذكر الباب الاول فاراد ان يعيده على سبيل التعريف العهدي
 قال **الباب** ق هو في اللغة النوع وفي الاصطلاح هو الموصل
 الى المقصود وقيل هو موضع الدخول لكن المراد منه ههنا هو العبارات
 المعينة المحدودة الدالة على المعاني المخصوصة **الاول** هو نقبض
 الاخر صله وال هو على وزن فاعل قلبت الهمزة الثانية واو اتم
 ادمنت الواو في الواو وقل صله وال فقلبت الواو والاولى همزة
 ثم قلبت الهمزة الثانية واو اتم ادمنت الواو في الواو وايضا ولو
 استعمالا ان احدهما ان يكون اسما بمعنى قل حينئذ يكون منصوبا
 منونا ومنه قولهم ولا واخر والثاني ان يكون صفة اي فعل التفضيل
 بمعنى لا يبتغي فيكون غير منصوب لوزن الفعل والوصف في نفس
 الجملة وقع في بعض النسخ الجمل وفي جملة موقعة الجملة لكن الاول هو

نحو قوله
 ان يكون
 في اللغة
 النوع

مطلب
 الباب
 الاول
 في
 الجملة

الاصح

الاصح وبيان احكامها فالمراد منها ههنا كونها اسمية فعلية
 وشرطية وظرفية وابتدائية واعتراضية الى غير ذلك الذي ينبغي
 هذا الباب وانما قدم هذا الباب على سائر الابواب لان المقصود ترتيب
 هذا الكتاب تعلم الاعراب ولا شك انه تحصل من هذا الباب على
 وجه لا يكون في بقية الابواب فيه بيان اعراب المفرد فلا يلزم هذا ترك
 تعريف الكلمة مع ان الجملة لا تتم الامعها اعلم ان الخايض في هذا الكتاب
 ينبغي ان يتصور النحو والغرض منه قبل الشروع فيه فنقول في اللغة
 هي المعاني بمعنى المقصود ومعنى الجانب ومعنى النوع ومعنى المقدار
 ومعنى المثال ومعنى البعض فنقول نحو نخول اي قصدت قصدك
 وسرت الى نخود ارفلون اي الى جانبها وعندي ثلاثة اخامن الطعام
 اذا كان عندك ثلاثة انواع منه وجاء جيشهم نحو الف اذا كان مقدار الف
 ومررت برجل نحوك اي مثلك واكملت نحو السمكة اي بعضها وفي الاصطلاح
 علم باصو يعرف بها احوال واخر الحكم من جهة الاعراب والمبنا فالظاهر
 انه منقول من النحو بمعنى المقصود لما اتفق العلماء على ان ابا الاسود الدؤلي
 اول من وضع هذا العلم باذن علي بن ابي طالب تعالى عنه كما اتفقوا على ان
 معاذ اول من وضع التصريف والسبب في ذلك الوضع انه لما سمع رجلا
 يقدر ان الله بري من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى علي فقص
 عليه فقال هذا من مخالطة العرب بالجمع ثم قال الفا عل مرفوع وما
 سواه ملحق به والمنعول منصوب وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور

نحو الجمل الذي هو
 اصعب وافصح من
 اعراب النحو

وما عده لمحق به فقال له اني الى هذا فلا جعل هذا اسمي هذا العلم نحو
تبركا وتيمنا بلفظه واما الغرض منه فمعرفة الاعراب وان تعلم هذا
العلم واجب لان تعلم الشرائع بلغة العرب لا تتم الا به وكلما ما لا يتم
تعلمها الا به فهو واجب **فان قلت** الاشتغال بهذا العلم بهذه
الاصطلاحات بدعة فان الصحابة لم يتكلموا فيه وكل بدعة حرام
فالاشتغال بهذا العلم حرام فكيف يكون واجبا **قلت** ان اردت
به انهم ما عرفوا معاني هذا العلم فذلك باطل فكيف لا والجماع انعقد
على ان سبويه والافخشي والخليل وغيرهم اشتغلوا فيه ومكسوبة
حكى ان ابن عباس سئل عن قوله تعالى فاحق والحاقول ابانه لما
رفع الاول ونصب الثاني قال اي هو الحق واقول ما عبر واعز تلك
المعاني بهذه الالفاظ والاصطلاحات فذلك مسلم لا يوجب القدر
فيه ان الاعتبار للمعاني لا للصور واللباني كما في سائر العلوم والعلماء
اتفقوا على ان تعلم النحو فرض من فروض الكفاية قيل فرض الكفاية
هو الذي اذا قام به واحد سقط التكليف عن الباقيين ومعلوم ان العلم
يبلغون حد التواترون معرفة الشرع لذلك فانه يجب كل عصر ان يقوم
بهذا العلم قوم يبلغون حد التواترون معرفة الشرع لا تحصل الا بجملة
معرفة اللغة والنحو والعلم بهما لا يحصل الا بالنقل المتواتر **قول** اشتراط
التواتر في النقل لا يستلزم ان المقيمين بهذا العلم يبلغون حد التواتر
الا ترى ان التواتر شرط في نقل القرآن مع جواز عدم ضبط معناه ثم
لما كان

ومعلوم ان ذلك عين النسخ

الحق وان اردت بذلك انهم صح

لما كان الباب الاول مشتملا على عدة امور فصار على الزج مسائل
تقريبا للفهم والضبط كما قسم الكتاب على اربعة ابواب فقال **فيه**
اي في الباب الاول من الابواب اربعة **اربع مسائل** جمع مسألة
وهي ما يبرز عليه في العلم بعضها يتعلق بتفسير الجملة وبعضها يتعلق
باقسامها وبيان احوالها **اما المسئلة الاولى** من المسائل الاربع
في شرحها اي في بيان الجملة واحوالها كما يدل عليه سياق الكلام
فيكون المراد من شرحها ههنا تعريفها وتبيين النسبة بينها وبين
الكلام بالعموم والخصوص وبيان تسميتها بالاسمية والفعلية
والجملة الصغرى والكبرى وتقسيمها اليها فحينئذ سقط الاعتراض
بان بيان النسبة بالعموم والخصوص غير كفاي لشرح الجملة بناء على
تخصيصه بالتعريف الكاشف عن ماهيتها فقط ثم لما كان الانحاء
المذكورة ههنا من المباحث الدقيقة وكان المقام مقام التعليم قال
اعلم تخصيصا للسامع على الاصغاء الى ما ياتي بعده هذا الامر لئلا
يفوت منه شيء **ان اللفظ** هو صوت يعتمد على مخارج الحروف وهو
كالجنس ويتناول جميع الالفاظ واما عدم اطلاق اللفظ على كلام الله تعالى
هو الكلام اللفظي وكذا الكلام في عدم اطلاق الجملة عليه **المفيد**
اخرج به الالفاظ المفردة والمركبات التقديرية والاضافية وغير ذلك
فدخل في التعريف المركب الخبري والانشائي فالمراد من اللفظ المفيد
هو اللفظ المركب من كلمتين فصاعدا اسندا احدهما الى الاخرى مطلقا سواء كان

المسئلة الاولى في شرحها

في بيان الادب والعلوم الا ان العلم في هذا العلم هو العلم بالادب والعلوم الا ان العلم في هذا العلم هو العلم بالادب والعلوم

خبر يا أو انشائياً أي يطلق عليه الجملة والكلام والافهما يكونان
 مترادفين فلا يمكن بيان النسبة بينهما بالعموم والخصوص **كلاماً**
 اصطلاحاً وهو في اللغة بمعنى التكليم كالسلام بمعنى التسليم يقع
 على القليل والكثير فلهذا يصح أن يقال جميع القرآن لا يلزم مفرد
 بمنزلة الهمزة لا يقع إلا على الواحد فالاولى أن يقال الجملة تشعر
 بمعنى التركيب الدال على الأجزاء والحدوث ويؤذن بمعنى الإجمال
 فلما كانت الفائدة التامة التي تحسن السكوت عليها ففسره بقوله
بمعنى المفيد أي النخبة يعرفون الكلام بالتعريف المذكور فيردون
 بفائدة المفيد الفائدة التامة لا مطلق الفائدة كما هو متفاهم
 اللغة والعرف والعام أي الذي **يجل السكوت** أي سكوت المتكلم فانه
 خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفة أيضاً
 وقيل سكوت السامع أو سكوتها جميعاً **عليه** أي على ذلك قد دخل
 في تعريف المفيد نحو قولنا السماء فوقنا والأرض تحتنا والمراد من
 حسن سكوت المتكلم على اللفظ المفيد أن يكون ذلك اللفظ مختصاً
 في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به وبالعكس
 فلا يضر احتياجه إلى المتعلقات من المفاهيم **فان قلت** هذا
 دفع بالعناية وهو غير مقبول لأن الأيرادات لا تبطل بالرادات
قلت أنه مقبول لأن حسن السكوت ما فسر عند الإبهام في التفسير
 ظاهراً غير ملتبس المعنى وإن كان أعم من ذلك بحسب اللغة وكذا الحال

كلام الله
 قيل لم تطلق جملة على
 جميع القرآن
 لا تأتي بمعنى الفائدة
 ويعبر مطلق الفائدة
 ويعنى الفائدة

جميع القرآن
 لا تأتي بمعنى الفائدة

في تفسير المفيد ثم المفردات قبل التركيب هي في حكم النعيق **عندهم**
 لخلوها عن الفائدة وأما إذا ركبت على قواعد النحو فخرجت عن حكم
 وأفادت فائدة معتبرة لكن لا يلزم من ذلك أن يكون كلاماً فانه
 هو الذي اعتبر فيه الفائدة التامة لا مطلقها وأما الجملة في القول
 المركب سواء أفادت الفائدة التامة أو لم تفد **واعلم أن الجملة**
أعم عمومياً مطلقاً بحسب موارد استعمالها ومفهومها
من الكلام **فان قلت** الأعم ههنا الفعل تفضيل فثبت
 للكلام أصل العموم وإن حصل له زيادة الأثر في أن الكلام يطلق على
 القرآن ولا تطلق عليه الجملة **قلت** الأعم ههنا بمعنى العام فيكون
 مجرد الابتداء على أن للكلام نوع عموم بالنظر إلى موارد استعماله
 فيكون للتفضيل **فان قلت** المراد من العموم مطلق العموم سواء كان مطلقاً
 أو من وجه **قلت** يمنع ذلك قوله **فكل كلام جملة** بمعنى كل ما صدق
 عليه الكلام صدق عليه الجملة **واينعكس** عكس الغوي يا أي ليس
 جملة كلاماً هذا أو يقل البعض عن النخبة أن الجملة ترادف الكلام
 عندهم فالحق ههنا هو الرجوع إلى تفسير الجملة فان اعتبر إفادة
 فيها أيضاً فلا يتصور العموم والخصوص بينهما أصلاً وإن
 اعتبر التركيب فيها سواء أفاد أو لم يفد فتتصور النسبة بالعموم
 والخصوص بلا شبهة فإذا انزع بينهما في الحقيقة أذا
 شاح في الاصطلاح فكل حزب بما لديهم فرحون لكن المختار

هو الترادف فانك تعلم بالضرورة ان كل مركب لا يطلق عليه جملة
نعم قد استعمل الكلام بمعنى القضية والخبر في بعض المواضع كما دلت
اهل المعقول فيكون اخص من الجملة فيظن من ذلك انه اخص منها اذا
كان بمعنى اللفظ المفيد لما فرغ من تهديد الاصل ومن التفسير
عليه اراد توضيح ذلك لا الاستدلال عليه يؤدي الى الدور واشتات
القاعدة الكلية بالمثل الجزئي فلهذا قال على سبيل التوضيح **الآثر**
ان نحو قام زيد فهو ههنا كمثل في قولك مثلك لا يخل مع الدما
الى ان جملة الشرط كثيرة الوقوع ولها جزئيات متعددة **من قولك**
وقع في بعض النسخ قولنا مقام قولك فالثاني مناسب لقوله ونعني
بالمفيد والاول متصل بقوله اعلم فيكون اول ما يقدره بذلك القول
لان قام زيد بدون التقييد يكون كلاما جملة فلا يصلح مثالا للقول
ان قام زيد قام عمرو يسمى اي نحو قام زيد **جملة** لانه لفظ مركب
فان ان اخرجته عن صفة السكوت عليه لكانها ما اخرجته عن كونه مركبا
جملة يسمى محل الرفع على انها خبر **ان لا يسمى كلاما لانه لا يحسن**
السكوت عليه لان الشرطية اخرجته عن صلاحية السكوت والكلام
هو القول الذي يحسن السكوت عليه فهي حرف من حروف الشرط تقتضي
جملتين تجعل احدهما شرطا والاخرى جزاء وتعمل فيهما عمل الجزم
لفظا او محلا فجملة قام زيد فعل الشرط في محل الجزم وجملة قام عمرو
جزاء الشرط في محل الجزم واما فعل الشرط مع جزائه ههنا فجملة
شرطية

حيث كان

شرطية وكلام مفيد في محل النصب على انه مقول القول **وكذا** اي مثل
القول المذكور في جملة الشرط **القول في جملة الجزاء** اي نحو قام عمرو **من قولك**
ان قام زيد قام عمرو يسمى جملة ولا يسمى كلاما مثل ما مر **فان قلت**
جملة جزاء الشرط قول مفيد مفيد بالشرط مثل حيثك اذا طلعت الشمس
فكما لا يخرج التقييد هذا القول عن الافادة فكذلك لا يخرج ذلك
القول عنهما فكيف يكون جملة لجزاء مثل جملة الشرط **قلت** مهما كان حصول
الجزاء موقوفا على حصول فعل الشرط المشكوك لا يصح السكوت عليه لان
الجزم بالجزاء ما دام الشك في الشرط لا يتصور نعم حصل الجزم بالتعليق
بين الجملتين في الحال لكن الفرق بين حصول الجزم بالتعليق وبين حصول
الجزم بمضمون الجزاء ظاهر فالجزم المنفرد هو الثاني لا غير فالافادة مسلوقة
عن كل واحد منهما لا عن مجموعهما فانه قول مفيد كما بيناه فلما التعليل
في قولك ان قام زيد قام عمرو فينبأ في الجزم بالجزاء فلا يصح السكوت عليه
واما التقييد في قولك حيثك اذا طلعت الشمس فلا ينبأ في الجزم
المجي في وقت طلوع الشمس متحقق الوقوع فيصح السكوت عليه فترقا
فاحفظ هذا فانه بحث نفيس قد خفي على بعض الفضلاء **اعلم ان**
الجملة تسمى اسمية اي منسوبة الى الاسم اي تقسم الجملة الى اسمية وفعلية
فلهذا اختار التسمية على الانقسام مع ان المقام مقام الانقسام
اشعار بان امثال هذه للمباحث راجعة الى اللفظ والاصطلاح
ان بديت باسم فالجملة الاسمية في الاصطلاح هي التي تكون

تقسيم الجملة
الاولى الاسمية

اسماً فالمراد من الصدر هو المسند او المسند اليه فلا عبرة بما
تقدم عليهما من الحروف **كقولك زيد** بالرفع على سبيل الحكاية
قال الشاعر تنادوا بالرجل غداً **قايماً** فزيد مبتدأ خبره
فالجمله في محل الجراو في محل النصب الكاف في قوله كزيد قايماً اسم
معنى المثل كما هو الظاهر فيكون مرفوعاً على انه خبر مبتدأ محذوف
وهو هي راجعة الى الجمله الاسمية او منصوباً بتقدير اعني فعلي
كلوا التقديرين لا حاجة الى العطف فان المقام مقام كمال الاتصال
وتحوز ان يكون حرف جر فيكون الجار مع المحرور متعلقاً محذوف
فيكون المجموع خبر مبتدأ محذوف على ما عرفت فاذا تقررت هذه التوجيهات
في هذا المثال ففسر عليه سائر الامثال ولما كان اول كلام المصنف
بان الجمله الاسمية هي التي يكون اولها اسماً يتوهم من ذلك خروج قولك
ان زيداً قايماً وغيره عن هذا الاسمية مع انه غير داخل في فعله
فيستلحق خبره فما زال ذلك التوهم بقوله **وكقولك ان زيداً قايماً**
فزيد اسم ان وخبره قايماً فالجمله في محل الجراو في محل النصب ايضاً
فالمثال صحيح سواء قرئ ان بالفتح او بالكسر لكن الظاهر هو الكسر نقل
عن سيبويه ان ان ما مع ما بعدها مبتدأ او خبر له وذلك
لأنه مع جريان الاسناد في ضمنه **وكقولك هل زيد قايماً**
فهو حرف من حروف الاستفهام وزيد مبتدأ وخبره قايماً فالجمله
في محل الجراو في محل النصب **وكقولك ما زيد قايماً** فما حرف
مشابه

مشابه ليسر فاسم زيد وخبره قايماً فالجمله معطوفة على جملة
زيد قايماً فحملها **كحملها** وكذلك قولك لعل زيداً منطلق
واقايماً الزيدان ونحو ذلك جملة اسمية فلا تضره قوتهم
اقايماً الزيدان انه في قوه اي قوم الزيدان فان ذلك لمجرد بيان عمل
اسم الفاعل ومعناه وتسمى الجمله اسمية **فعليه** اي منسوبة
الى الفعل فالواو لعطف فعليه على قوله اسمية **ان بديت** بفعل
فالجمله الفعلية هي التي يكون صدرها فعلاً والمعتبر من الصدر
ما هو صدر في الاصل فنحو كيف جازيد وفريقاً كذبتهم وغير ذلك
فعليه لان هذه الاسماء في نية التأخير **كقولك قام زيد**
فقام فعل فاعله زيد فالجمله في محل الجراو في محل النصب
عرفت غير مرة **وكقولك هل قام زيد** فلما حذف الفعل مع فاعله
في بعض المواضع واقام لفظ مقامه فحصل الشك في انه يكون جملة
فعليه او لا يكون ازال ذلك بقوله **وكذا** اي كقولك المذكور قولك
زيداً فزيداً مفعول به وفعله محذوف مع فاعله وهو ضربت
فالجمله في محل النصب على انها مقول القول او في محل الرفع على انه
مبتدأ على سبيل الحكاية واما جملة **ضربت** فمفسرة كالمحل
لها من الاعراب **وكقولك يا عبد الله** جملة فعلية لان التقدير
اي تقدير اصل هذا القول **ضربت زيداً** فيكون جملة فعلية
واما **ضربته** فلا شك في انه جملة فعلية **وادعوا عبد الله**

مطلب حكمه
الفعلية

فكان صدرها في الاصل فعاد فادعوا فعل فاعله مستتر فيه ^{عبد الله}
منسوب على انه مفعوله فهذا ظاهر اذا كان عبد مضافا الى الله
واما اذا كان عبد الله علما فالقياس ان يكون الاعراب في الاخر
لكنه اجري في العبد ايضا على ما كان فالجملة مرفوعة المحل على
انها معطوفة على قوله ضربت زيد اضربت **فان قلت**
يا عبد الله انشاء لا يحتمل الصدق والكذب ادعوا عبد الله تحتها
فكيف يكون التقدير ادعوا عبد الله **قلت** يا نابت من ادعوا
اذا كان مستعملا في معنى الانشاء مجازا وان كان خبرا لفظه **فان**
قلت ههنا جملتان اخريان غير ما ذكر المصنف احدهما شرطية نحو
ان تكرمني اكرمك والاخرى ظرفية نحو زيد في الدار **قلت** اما الشرطية
فانها جملة فعلية للحقيقة واما الظرف فان قدر عامله فعلة فالظرف
تكون فعلية واما اذا قدر عامله غير الفعل فلا يتصور هناك جملة
فضلا عن ان تكون ظرفا ثم بعد هذا التقسيم اراد تقسيم الجملة الى الكبرى
والصغرى وبيان انواع الاعتبارات فيها ارشاد اللطالبيين المتعلمين
الى انواع التصرفات فيها وقال **الذا قبل زيد ابو غلامه منطلق**
اعلم ان هذا القول يتضمن اعتبار ثلاث تعدلات الاولى في حق
المبتدأ والثاني في حق الخبر والثالث في حق الجملة وهو المقصود الاصل
فان الباب الاول معهود لشرح الجملة فيكون تعداد المبتدأ والخبر
تمهيدا للتعلل للجملة فتقول **زيد** في زيد ابو غلامه منطلق متعقيد

زيد

مطلب الصوري
والكبرى

زيد بهذا اولى من تعقيد المثال المذكور اذ لا معنى له اعتبار المثال
ههنا في الظاهر **مبتدأ اول ابو** مرفوع لفظا وعلامة الرفع
الواو **مبتدأ ثان** اعرابه تقديره كقاصر فهدى الجملة معطوفة على
قوله فزيد مبتدأ اول فان الواو فيها للعطف وكذلك الحال فيما بعدها
وغلامه اي غلام ابيه فالضمير المحرور بالمضاف اليه المبتدأ عايد الى
المبتدأ فتلاحظ الربط في المبتدأ ولو قيل زيد عمر بكر قايم عنده
في بيته تلاحظ الربط كلها في الاخبار **مبتدأ ثالث** فشرع
هذا في تعداد الخبر فقال **ومنطلق خبر المبتدأ الثالث** وهو غلامه
والمبتدأ الثالث خبره وهو منطوق وقع في بعض النسخ مع خبره
بدله اي غلامه منطلق مع النسبة بينهما **خبر المبتدأ الثاني** هو
ابو **والمبتدأ الثاني خبره** على قياس ما عرفت **خبر المبتدأ الاول**
ثم شرع بعد هذا في تعداد الثالث فقال **ويسمى الواو ههنا للعطف**
على جواب الشرطية على طريقة قولنا اذا رجع الامير استاذنت
وخرجت اي اذا رجع استاذنت اذا استاذنت خرجت على طريقة
قولنا اذا جئت في اعطيك واكسوك **الجموع** اي قوله زيد ابو غلامه
منطلق جملة كونه مركبا **كبرى** كونه ازيد جزو من قوله ابو غلامه
منطلق من قوله غلامه منطلق وهي تانيث الكبرى كفضلي تانيث لافضل
غير منصرفة للتانيث ولزومه منصوبة تقدير صفة جملة وتنت خبر
بان تخلص الجملة ههنا مجرد الموصوفية فان المقصود الاصل بيان انقسام

الجمل إلى الكبرى والصغرى **فان قلت** لا شك ان اعتبار الكل اعتبار
 الجزئ طبعاً فيوضع الجزئ ثم الكل لواقع الوضع الطبع فالشيخ لا يثني قدم
 ذكر الكبرى على ذكر الصغرى في التسمية حينئذ **قلت** لرعاية ما سبق
 فانه لما قال والثاني وخبره خبر الاول اقتضى ذلك اقتضا الملزم
 للوزم **فان قلت** فلا يثني قدم اعتبار الصغرى على اعتبار الكبرى
 والصغرى معاً في التسمية **قلت** قد تقر في العلوم وان طلب
 الفائدة في المزال في القابل على انه لا يخلو عن اعتبار النظم الطبع
 عن اعتبار تقدم البسيط على المركب **ويسمى غلامه منطلق جملة**
صغرى لكونه اقل جزاً من قوله زيد ابوه غلامه منطلق من قوله
 ابوه غلامه منطلق **ويسمى قوله ابوه غلامه منطلق جملة كبرى**
بالنسبة إلى جملة هي جملة غلامه منطلق فان قلت ما معنى
 تقييد الكبرى بالنسبة ههنا وهي نسبة دايم **قلت** فائدة
 بيان كون الجملة هي في هذا الاعتبار ذات نسبتين غير مقصودة على
 اعتبار نسبة واحدة كما في الاعتبارين الباقيين **ويسمى جملة صغرى**
بالنسبة إلى جملة هي جملة زيد ابوه غلامه منطلق فاصل المعنى
 زيد غلام ابوه منطلق ورتال في بيان المعنى ان التقدير غلام ابوه
 زيد قائم فقد سمى معنى ونقلاً فتأمل **فان قلت** ما محل هذه جملة
قلت رفع على انها قائمة مقام فاعل قيل ومثل هذا كثير قال الله تعالى
 واذا قيل لهم امنوا بالقول من قول مجرور المحل على انه مضاف اليه
 وهو

العقول

وهو ظرف محله نصب عامله القول المقدر في جوابه كما اشترنا اليه فله
 الشيخ ما ادق نظره حيث اعتبر في المقام الثالث ثلاثة اعتبارات
 الجملة عقب اعتبار ثلاثة امور ثم لما وقع في بعض الافهام ان الاشتغال
 بمثل هذه الاعتبار اشتغال بما لا فائدة فيه وانها لا يتصور
 وقوعها اراد ازالة ذلك الوهم وتأسيس بناء فقال **ومثله** اي مثل هذا
 المذكور في تعدد المبتدأ وتعدد المحل قوله تعالى **لكننا هو الله** لا يذهب
 عليك ان استعمال المثل مقيد بما ذكره هنا استعمال صحيح شائع
 لكن الاول ان يقال يدل عليه ما يدل عليه ويشهد له **امس** اي اصل
 هذا القول واصل الحكم هو الاول فالاصل ما يبنى عليه غيره فالمثبت
 يبنى عليه المحذوف ويدل على هذا الاصل قرأة ابي ابن كعب **لكننا هو**
الله في **لكن** بتخفيف نونها وهي ههنا من حروف العطف فالمعطوف
 اكفرت كانه قال الاخيه انت كافر بالله لكني مؤمن موحداً تقول زيد
 غائب لكن عمرو حاضر حكاه كان في بني اسرائيل اخوان احدهما كافر
 قطروا سر والآخر اسمه يهودا فقال يهودا القطروا سر انت كافر بالله تعالى
 لكن انا مؤمن به **انا** حذفته همزة مع حركتها فاجتمع المثلون من جنس
 واحد فادغم قرأ ابن عامر باثبات الفه في حالتي الوصل والوقف جميعاً
 اما اثباتها في الوصل فاما كونها عوضاً عن همزة المحذوفة
 والاجر الوصل مجرى الوقف لما بينهما من تناسب التضاد كما في قول
 الشاعر انا ابوالنجم شعري شعري واما اثباتها في الوقف فظاهر

وغيره لا يشترط في الوقف فانا ضمير مرفوع منفصل على انه مبتدأ
 هو ضمير الشأن مبتدأ ثان قال ابن الحاجب هو ضمير له سبحانه
 ولفظة الجلالة بدل منه وعطف بيان عليه وقيل زي نعمت الله
 فحينئذ لا يكون مما نحن بصدده **الله** مبتدأ ثالث **نفي** خبر الثالث
 مع خبر خبر الثاني فلا يحتاج الى العايد لكون الخبر عين المبتدأ
 والثاني مع خبر خبر المبتدأ الاول والمجموع جملة كبرى والله في
 جملة صغرى والله في كبرى من وجه وصغرى من وجه اخر على ما عرفت
والاقتل لكنه هذا اشارة الى الاستدلال على الاصل بصورة القياس
 الاستشائي وهو حقيقة دليل اثبات المماثلة ايضا فلهذا جئ
 بالواو العاطفة لانهما مركب مزان ولا فادغت النون في اللام
 لكن استعمال ههنا بمعنى لو فلهذا جئ جوابها باللام في بعض نسخ
 يعني لو لم يكن اصل لكنها لكانا مخففا عاطفا بل لكن المشددة الواجب
 اعمالها في الضمير المنصوب المتصل تفاقا اذا دخلت على الضمير فيقال
 لكنه وهذا التوجيه كما يجري على عدم اثبات الالف في الوصل فالمراد
 هذا القول علمنا ان اصله ما ذكرناه **فان قلت** يجوز اقامة صيغة
 الضمير المرفوع المنفصل مقام الضمير المنصوب المتصل كقولك جاني
 القوم فاكرمتهم فصح ههنا مع استقامة المعنى ايضا **قلت** هي
 نادرة لا يحمل عليها وامامها وهم مشتركان بينهما صورة ويتصور ايضا
 مثل الاعتناء المذكور في قولك ظننت زيدا يقوم ابوه ونظير ما ذكر في

مطلق

مطلق التعدد قولك زيد غلامه جارتيه زوجها ابنه امراته
 سقفها خشبة ساج فخشبة مبتدأ تاسع وساج خبره خشبة
 مع خبره خبر عن المبتدأ الثامن وهو سقفها فكذا الاعتبار في البقي
 فاصل المعنى زيد خشبة سقف دار امراته ابن زوج جارتيه
 غلامه ساج وانت تعلم ان الغرض من ايراد امثال هذه الاعتبارات
 هو الارشاد الى انواع طرق التصرفات الجزئية **المسئلة الثانية**
 اخرها عن الاول لما انها تتعلق بحال الجملة وتلك بتفسيرها قدما
 على الثالثة لتعلقها بالاعراب وهو المقصود الاصل من الكتاب
 وان كان اللوثان يعكس الترتيب نظر الى ذات الجملة من حيث هي
في بيان الحمل التي لها محل من محال الاعراب اذن محال المعرب
 وهو اقرب الى الفهم **فان قلت** الجملة من حيث هي جملة لا يتصور
 موارد المعاني الموجهة للوعراب عليها كالمبنيات فكيف يكون
 لها اعراب محلي **قلت** لما انها تكون حينئذ في قوة المفرد فعمل
 من هذا ان موضوع علم النحو لا يخلو عن اعتبار الكلمات لفظا
 او تقديرا **فان قلت** ما الفرق بين الاعراب المحلي وبين التقديري
قلت الفرق بينهما هو ان المانع من الاعراب في الاول هو الجملة بتمامها
 وفي الثاني هو الحرف الاخير منها نحو الف العصا **وهي** اي تلك الجملة
سبع حمل اي يحكم باعراب الجملة محلو في سبعة مواضع كلية
 بالاستقرار فيلوحظ عروض العدد للموضع او لا والجملة ثانيا

المسئلة الثانية

قوله **أحديها** يدل بعض من قوله سبع وكذا القول في غيره وتحتل
أن يكون مبتدأ وما بعده خبر على معنى أحداها هي التي تقع كذا
وكذا فاحد المواضع السبعة التي حكم فيها محل محل موضع خبر المبتدأ
أو موضع خبر إن انما عدها واحدا لو شتر كما في الرفع وإن كان
الفرق بينهما حاصل بأن العامل في الأول هو العامل المعنوي وفي
الثاني اللفظي على ما هو المذهب المنصور فلا يمكن لخصر الاستقراء
في السبعة وإنما يذكر خبر لا التي لفظي الجنس أما لكونه في حكم خبر
بأن أول قوله **الواقعة خبر** أي التي تكون خبرا بواسطة رابطة
تربطها بالأول **وموضعها** أي أعراب محلها فاستعمال الموضع
تعيين **رفع** أو موضع رفع إذا وقعت في موضع خبر **المبتدأ وإن**
المراد من باب أن هو الحروف المشبهة بالفعل فيكون ذكر الباب إشارة
كثرة وقوعه في ذلك الموضع مثال الجملة الواقعة خبرا في موضع خبر
المبتدأ قام أبوه **خوزيد قام أبوه** فزيد مبتدأ قام فعل فاعله أبوه الجملة
خبر المبتدأ فحل الجمع على أنه مضاف إليهم مثال الجملة الواقعة في موضع رفع
خبر إن **خوان زيد أبوه قائم** فزيد اسم وإنه مبتدأ خبر قائم
فالجملة مرفوعة على محلها خبر إن اختلف في خوزيد خبره وعمرو
هل جاك فقبل محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على خبرية بلو تقدير
شيء كما في قوله تعالى بل أنتم لأمم حبابكم وقيل محلها رفع ونصب
بقوله مضمرة الخبر بناء على أن الجملة الانشائية لا تكون خبرا فاختار
البعض

البعض الأول وخرج البعض الآخر الثاني لكن التفصيل هو أنها لو أفانا
نجد بعض الإنشاء يكون محكوما به بلو تقدير شيء نحو متى القتال وكيف
زيد وبعضه يحتاج إليه خوزيد خبره **فان قلت** الكلام في الجملة
الانشائية لا في مطلق الإنشاء فلا يلزم من صدق العام صدق الخاص
فلا يتم التقريب **قلت** لو وجد مانع من خبرية المكان هو معنى الإنشاء
وهو سوا في المفرد والجملة فلا مجال للفرق قيل المقابل للانشاء هو الجملة
الخبرية لا خبر المبتدأ فان الأول لا يلزمه احتمال الصدق والكذب بخلاف
الثاني فلا مانع من وقوع الجملة الانشائية خبرا لمبتدأ بلو تقدير
القول فيكون الاختلاف حاصل من اشتباه أحدا استعمال اللفظ الخبر بالآخر
فيصير النزاع لفظيا في التحقيق والتحقيق يقال إن اعتبر خبر المبتدأ
ثبوته أو انتفاؤه عنه فلا يتصور وقوع خبر المبتدأ أصلا بلو تقدير
أمر وإن اعتبر مطلق الارتباط بينهما بحيث يصح السكوت عليه فلا شك
أنه يقع خبرا له بدون التقدير لكن الحق هو الثاني لأن الخبر هو المسند
إلى المبتدأ والمعتبر بينهما هو التعلق المفيد على أي وجه كان لا ترى أن الفعل
في قولك ضرب زيد هو المسند إلى الفاعل مع أنه لا يتصور بينهما إلا التعلق
بحيث يصح السكوت عليه لا التعلق الوقوعي **ونصب** عطف مع ما بعده
على قوله رفع مع ما بعده على طريق عطف مع عاملين مختلفين على مذهب
الفرق وأما عند سيبويه فمثل هذا العطف لا يجوز أصلا لأن حرف
العطف ضعيف فلا يقوم مقام عاملين نعم مثل هذا العطف عند صاحب

وابن الحاجب اذا كان المجزوم مقدما على المرفوع او على المنصوب في
المعطوف والمطوق عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ونحو ذلك
الامر بحسين امراء ونار قد بالليل نارا وما يما عدها غير جز
فالحق هو مذهب الفراءون جزبيات الكلام اذا افادت المعنى المقصود
منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسماع ولا يلزم وقف
تركيب العلماء في تصانيفهم عليه وهو غير جائز **فان قلت** المراد منه في
لجواز حيث النظر في تحقق استعمال اللغة الفصيحة **قلت** سلمناه
لكن لا يلزم منه التقريب فان الحاصل يستلزم سلب العام **فان قلت** المدعي
خاص ايضا فيتم التقريب حينئذ **قلت** لا يجوز اعتبار خصوص الدعوى
ههنا ولا يلزم المصادرة فتأمل هذا فتقول اعرب موضع الجملة
الواقعة خبر نصب محلا اذا وقعت في موضع خبر **بابي كان وكاد**
انما جمع البابين ههنا ايضا للدشراك في النصب وانما جعل الجملة الواقعة
خبر في مواضع اخبار الابواب الاربعة واحدة لاعتبار تحقق معنى الخبرية
في كل منهما والمراد من باب كان وصار واصبح وامسى واسمى واسمى وظل
وبات والاض وعاد وعاد وراح وما زال وما برح وما فتى وما
انفك وما دام وليس ما المراد من باب كاد وكرب وطفق وجعل
وعسى ووشك مثال الجملة الواقعة خبر **نحو** يظنون في **كانوا يظنون**
هذا على مذهب البصريين واما عند الكوفيين فنصوب كان على الحال
فكان فعل من الافعال الناقصة ترفع الاسم لفظا او تقدير او محلا
وتنصب

وتنصب الخبر كذلك فاسمها الضمير المرفوع المتصل وهو الواو **خبر** نظائر
فيظلم فعلا فاعله الواو والنون علامة الرفع فالحملة في محل نصب
خبر كان ونحوي كان تامة بمعنى وجد وحدث كقوله تعالى وان كان
عسرة ايان وجد ذو عسرة وقوله تعالى كن فيكون اي حدث
يحدث **فان قلت** كان مشتق من الكون وهو معنى الوجود ومعناها
واحد في السر في تسمية احدهما ناقصا والاخر تاما **قلت** اذا استعمل
لتقرير ثبوت الوصف لا مراقتضى بالضرورة الشئ المشيئ غير
فلا يتم تعقل معناه باحدهما فسمي ناقصا واما اذا استعمل لفائدة معنى
الوجود المنسوب الى شئ ما من غير اعتبار التقرير يتم تعقله بتعقل
المسند اليه فسمي تاما **فان قلت** وجود كل شئ عنه فلا يصح نسبة
الوجود الى شئ ما لا يقتضيهما التغاير **قلت** سلمناه لكن العينية
الخارج لا ينفي التغاير في الفهم والذهن وهو حاصل ههنا بل شبهة في
في الاسناد على ان الكون ههنا هو الكون الاعتباري في التحقيق لا العين
فان قلت زيد موصوف بالكون والوجود في قولك كان زيد كما انه موصوف
بالقيام في قولك كان زيد قائما فالتحدا فان تنفى الفرق **قلت** ان كان اذا
كان لتقرير ثبوت الخبر للاسم يقتضى ان المسند هو الخبر والمسند اليه
هو الاسم فيكون خارجا عنها غير مقصود بالنظر فلا يتم تعقله لا بتعقل
الاسم والخبر كما ان النسبة لا يتم تعقلها لا بتعقل المتبیین فيكون
رابطة فيسمى ناقصا واما اذا افاد الوجود المنسوب الى شئ ما بدون

اعتبار التقرير فكانه نفسه هو المسند المقصود فلا يكون خارجا
 عنهما فلا يكون رابطة فيتم تعقله بالمسند اليه فقط حتى اذا قصدنا
 تقرير نسبتة نقول ان زيد موجودا **فان قلت** لا يتم تعقل المسند
 الا بتعقل المسند اليه والاسناد بينهما فلا يتم بتعقل المسند اليه
 وحده فصيح تسميته تاما ويجيى كان صلة كقوله تعالى كيف تكلم
 كان في المهد صبيا اي كيف تكلم من في المهد حال كونه صبيا فيكون
 صبيا منصوبا على الحال ويجيى كان بمعنى صار نحو كان زيد غنيا
 واما كان في قوله كان زيد خارجا اي كان الشأن زيدا خارجا فهو
 ناقص فليس قسما اخر براسه ان عده البعض قسما على حدة مثال
 الجملة الواقعة خبرا في باب كاد نحو يفعلون في قوله تعالى **وما**
كادوا يفعلون كاد كما دخل خاف خاف قال الاصمعي سمعت بعض
 العرب يقول لا فعله ولا كودا فكد فعل من افعال المقاربة وضع
 لدنو الخبر حصولا يرفع الوم وينصب الخبر فاذا دخل النفي فالصحيح انه
 كسايرا لا فعال فيكون المعنى انهم قاربوا ان يفعلوا **فان قلت**
 كيف نفي قرب الفعل وقد قال الله تعالى فذخوها **قلت** لا منافاة
 لاختلاف وقت النفي ووقت الفعل لانهم ما قاربوا اكثر من اجمعهم
 قيل انتها سؤالا انهم اذا انقطعت تعللوتهم فعلوا فعل المضطر
 الملجى الى الفعل **فان قلت** اليس الواو فيه للحال فيفضي الى المحذور
قلت ليس للحال بل هي للعطف كما هو اصلها ويجوز ان تكون للدعوى

قال

قال صاحب الكشاف قوله تعالى وما كادوا يفعلون استقبحا
 الواو ضمير مرفوع متصل عائد الى قوم موسى عليه السلام في محل الرفع
 على انه اسمه ويفعلون خبره فيفعل فعلا فاعله الواو والجملة منصوبة
 المحل في تقدير اسم الفاعل على انها خبره فتقدير الكلام وما كادوا
 فاعلين قال الفراء المذكور بعد مرفوع كاد يكون منصوبا على اسم
 التشبيه بالحال وقال الكوفة يكون منصوبا على الحال واما المذكور
 بعد مرفوع عسى يدل اشتمال عند الكوفيين فحسب زيد ان يخرج
 في قوة قرب زيد خروجه وكذلك اذا وقعت الجملة في موضع
 خبر ما ولا اللتين بمعنى ليس يكون في محل النصب **والثانية**
 بالرفع على انه يدل بعض من قوله سبع ايضا قد وردوا العطف
 ههنا في بعض النسخ فيكون يعطف البدل على البدل لا العطف
 البدل على البدل منه فانه غير جائز اي الجملة من الجمل السبع التي لها
 محل من الاعراب **والثالثة** منها قوله **الواقعة** اي التي
 تكون **حالا** نعت لقوله الثانية كما ان قوله **والواقعة مفعولا**
 نعت للثالثة لكن الواو جيت للعطف على قوله الواقعة حالا
 انما سلك ههنا طريق اللف والنشر على هذا النظم ان كان الظاهر
 ان يذكر كل منهما على حدة بل اوجع بينهما نظرا الى تحقق السبب وهو
 اشتراكهما في حكم النصب كونها قصصة يتم الكلام بدونهما والى الغرض
 الباعث وهو الاختصار مع انه بصدده قال الشاعر يرمون بالخطب

أعجل

الواقعة حالا

والواقعة مفعولا واحدة

الحال وتارة وجي للاعظ خيفة الرقيا واعراب **عليها** اي حل
 الجملة الثانية والجملة الثالثة الواقعتين **جاء** لا **مفعول** **النصب**
 اذا وقعتا في موضع الحال وفي موضع المفعول لانه الظاهر ان مثل هذه
 الواو تكون لا اعتراض ويحتمل ان تكون للعطف على الصفة وجه
 التاكيد للحال ايضا وانت خير بانها اذا تركت في مثل هذا الموضع
 فلا تضر بالمقصود شيئا الفا في قوله **فالحالية** للتفصيل ويجوز
 ان تكون جواب شرط محذوف على معنى اذا كان الامر كذلك فاقول
 للحالية اي مثال الجملة الواقعة في موضع الحال **نحو** يكون قوله تعالى
وجاءوا اباهم عشاء يبكون فالمعنى في اوله لا يعقوب عليه السلام
 اباه في آخر النهار وقيل فيما بين المغرب والعشاء حال كونهم باكين اي
 متباكين قال الجوهري العشي من صولة المغرب الى العتمة والعشاء
 بالمد واليسر مثل العشي واما العشاء مقصورا فهو مصدر لا عشي وهو الذي
 لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار وقرئ عشي وهو تصغير عشي وقرئ عشي
 بالضم والقصر وهو جمع اعشى اي جاءوا اباهم عشي من البكاء فجاء فعل
 فاعله الواو ومفعوله اباهم وعشاء مفعول فيه العلم فيه جاءوا ويكون
 منصوب المحل على انه حال من فاعل جاء قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
 فقد جاءوا ظلما وزورا ان جاء يستعمل في معنى فعل فيعدي تعديته
 فيكون معنى الكلام على معنى وردوا ظلما كما تقول حيث المكان ويجوز
 يحذف الجار ويوصل الفعل من الجملة الحالية قوله عليه افضل الصلوة والسلام
 اقرب

اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ثم لما عرض على الجملة الواقعة
 مفعولا اعتبارا بمتخلفة بحسب اختلاف اعتبارات المقامات
 وان كان الكل واحدا باعتبار المفعولية قال **والجملة المفعولية** في
 بدله في بعض النسخ المفعولية اي المنسوبة الى المنسوب فكلاهما جائز
 لكن المناسب لقوله فالحالية والثاني **تتبع في اربع مواضع** بحكم
 الاستقرار اختلاف النسخ ههنا فوقع في بعضها في ثلاثة مواضع
 ووقع في بعضها في اربعة مواضع لكن هذا الاختلاف مبني على
 اثبات باب علمت وعدم ثباته في الكتاب لكن ثباته اولى بالحق
 تفاسر المعنى في الجملة الواقعة ثانية للمفعول الاول في باب ثالثة
 للمفعول الثاني في باب علمت فاحد المواضع اربعة الذي تكون الجملة
 فيه **محكية بالقول** الحكاية ايراد اللفظ على استيفاء صورته الاولى
 مثال تلك الجملة **نحو** اي عبد الله في قوله تعالى **قال** اي عيسى بن مريم
اي عبد الله جملة اي عبد الله منصوبة المحل على المفعولية محكية
 بالقول وهو قول الله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام فتكون البا في قوله
 محكية بالقول للاستعانة ثم انهم اختلفوا في مقول القول هل هو مفعول به
 او مفعول مطلق فوي فاختار ابن الحاجب انه مفعول مطلق نوعي كقول
 القهقري فقال الذي عن الامم من انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول
 كتعلقها بعلم في علمت لزيد منطلق لكنه ليس كذلك لان الجملة هي نفس
 القول والعلم غير المعلوم فافترقا فلا تجري القياس بينهما فلا يكون مفعولا به

المفعول به
 وقع في اربعة
 مواضع الاول
 محكية بالقول

واختار الجمهور على انه مفعول به تمسكا بهذا الدليل ويمكن ان يقال ان
الشيخ ابن الحاجب قال مثله مشتقان من القول بمعنى القول لا بمعنى اتيان
المقول كما جعلوا استنوق مشتقا من الناقة على طريقة النسبة فهذا
جائز واقع وان لم يكن كثيرا يدل على ذلك قوله ان الجملة هي نفس القول
والا فلا ينبغي ان تخفى على مثله ان اتيان القول عن القول واما الجمهور
حملوا القول على المعنى المصدري والافلاو محال لانكار ان القول بمعنى
لفظيا هذا فالاول هو هنا هو التفصيل بان يقال قد يكون مفعول
القول مفعولا مطلقا تارة كما اذا قلت زيدا قائما واخرى يكون مفعولا به
كما اذا حكيت قول الغير المذكور في الكتاب من قبيل الثاني اعلم ان
الحكاية قد يقع بها معنى القول كما يقع بالقول وهو نوعان الاول
هو الذي معه حرف التفسير كقولك كتبت اليك ان افعل فاجله في
هذا النوع مفسرة الفعل الاموضع لها من الاعراب والنوع الثاني
هو الذي ليس معه حرف التفسير نحو ناديت يا زيدا ركب معنا فاجله
في محل النصب اتفاقا لكن النصب عند البصرة بقول مقدرو عند الكوفة
بالفعل المذكور قال صاحب الكشاف ان الجملة الاولى اجمال والثانية
تفصيل فهذا يشعر بانها مفسرة لا محل لها من الاعراب عند
وقد حكى الجملة بعد القول الصريح بقول اخر محذوف كقوله قالت
له وهو يعيش صنبا لا تكثري لومي فحذف الحكمة بالقول المذكور وان
الحكمة بالقول المحذوف اعتمادا على الفهم ثم الجملة التي تكون حكمة
بالقول

بالقول قد تكون في محل الرفع نحو قيل زيدا قائما اي هذا القول قال الله تعالى
واذا قيل لهم امنوا **وثانية** معطوف على قوله بحكمة اي الموضع
الثاني من الموضع الاربعة الذي تقع الجملة فيه مفعوله **ثانية**
المفعول الاول متعلق بالوقوع ويجوز ان يكون صفة لقوله
ثانية في باب ظن متعلق به ايضا اي في افعال القلوب التي تتعدي
الى مفعولين فان اصل المفعول الثاني خبر والخبر قد يكون جملة
فكذلك المفعول الثاني فلهذا لا يقع المفعول الثاني في جملة في باب
اعطيت واما سمعت زيدا يقرأ فقد قيل انه يتعدي الى مفعولين
فجملة يقرأ منصوبة المحل على انها مفعولة **ثانية فان قلت** السمع
لا يتعلق الا بالسموع فكيف جاز تعلقه ههنا بزيدا وهو مما لا يسمع
قلت ان السمع لما تعلق باللفظ المسموع المنسوب اليه يرد جاز
تعلقه به بهذا الاعتبار كما جاز تعلق افعال القلوب بالمفعول الاول
بذلك الاعتبار وقيل انه يتعدي الى مفعول واحد فاجمله حال او يدل
اشتمال وهو ظاهر واما اذا تعلق بالسموع ابتداء فهو يتعدي
الى مفعول واحد فقط اتفاقا نحو سمعت صوتا قال الله تعالى يوم
يسمعون الصيحة **نحو ظننت زيدا يقرأ** وعلمت عمر يسمع
فجملة يقرأ منصوبة المحل على المفعولية وذهب الجمهور الى ان افعال
القلوب من الدواخل على المبتداء والخبر وانها من فواسخ لا مبتداء
وذهب البعض الى انها ليست من الدواخل علم ما وليست من فواسخه

وثانية
المفعول

استدلاله على ذلك بان العرب تقول ظننت زيدا عمرا والحق
هو مذهب الجمهور واما قولهم ظننت زيدا عمرا بعد التسليم
متاوان بمعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرا ان
قولك زيدا خاتم متاوان بمعنى زيدا مثل حاتم بشهادة المعنى
وثالثة معطوف على ثانية اي الموضع الثالث تقع الجملة
فيه مفعولة ثالثة للمفعول الثاني مفاعيل القلوب الذي يتعدى
الى ثلاثة مفاعيل فان المفعول الثالث فيه بمنزلة المفعول الثاني
في باب علم فجاز وقوعه جملة كما جاز فيه **نحو اعلمت زيدا عمرا**
ابوه قائم واخبرت خالد وعمرا اخوه قاعد فقوله ابوه قائم منصوب
للمحل على انه مفعول ثالث كما انه مفعول ثان في قولنا اعلمت عمرا ابوه قائم
والحق الحريري علم بتشديد اللوم باعلم فيكون كمنه وظاهر
مذهب سيبويه ان النقل بسبب التضعيف سماع في الفعل المتعدي وفي
الفعل اللزوم جمعوا النقل بالهزة قياسا في الفعل اللزوم سماع في الفعل
للمتعدي ولا يخفى عليك ان كل واقع غالبا في مصنفات العلماء على
طريق القياس **ومعلقا عنها العامل** اي الموضع الرابع من تلك
المواضع الاربعة الذي تقع الجملة فيه معلقا عن تلك الجملة علمها
نضمير عنها راجع الى الجملة والعامل مرفوع معلقا على انه فاعله
فان قلت اسم المفعول لا يعمل على المذهب المنصور الا اذا اعتد
على احد الاشياء فكيف يعمل ههنا بدون الاعتماد **قلت** اعتد على

ثالثة
نحو اعلمت
زيدا عمرا ابوه
قائم

مقدر

مقدر كما اشرفنا اليه فاما التعليق ابطال عمل العامل على سبيل الوجوه
غالبا لفظا لا معنى بخلاف الالفاظ فانه يجوز فيه الاعمال وتركه
فلو يكون واجبا ابدا واما تفسير الغابت ترك العمل لفظا ومعنى
لغير عارض فهو فاسد كما لا يخفى واما قال لفظا لان معنى علمت
لزيد قائم وبكرا قاعدا والتعليق قد يكون بالاستقراء نحو علمت زيدا
قائم وايهم قاعد وغلوم ايهم انت **فان قلت** ما معنى استقراء
مع حصول العلم **قلت** صورته صورة الاستقراء ليس بمعنى
الاستقراء فانك اذا قلت علمت ايهم في الدار فعناء علمت الذي هو
في الدار وكذا جميع الاستقراء الذي علوق عنه الفعل وكذلك يكون
لمثل هذا الاستقراء جوابا مبتدئا بخلاف الاستقراء الذي لم يعلق
عنه الفعل فانك اذا قلت ايهم في الدار يكون له جواب لفظا وتقدير
واما نحو علمت لزيد قائم وما زيدا قائم فلا شبهة فيه صلا وقيل
معنى علمت لزيد قائم معنى علمت جواب هذا الاستقراء وقد يكون
بالنفي نحو ظننت ما زيدا قائم وان زيدا ذاهب ونحو ظننت لا زيدا عندك
ولا عمر وقد يكون بلام الابتداء كما مر واما ان يعمل العامل حينئذ
لأن ما قبل هذه الاشياء يعمل فيها بعد ما بالاستقراء فروعيت
هذه الاشياء من حيث اللفظ كما روي العامل من حيث المعنى اذ الحق
ما كان بقدر الامكان **فان قلت** لم لم يعكس **قلت** لان طريقه
هو الاستقراء والعقل لا يذهب عليك ان الغرض من الاستدلال

النوعية هو التوجيه بعد الوقوع على طريق الايضاح لا الاثبات على طريق
العقل فان ذلك غير جائز واما نحو قولك علمت زيداً قائم بالسكر فانه يمكن
الاعمال بجعلها مفتوحة فتقوم مقام المفعولين فلا يعدل في التعليق مع
امكان الاصل وهو العمل واما اذا لم يمكن الاصل فيرجع الى التعليق محملاً
للكلام على جانب الغاية نحو علمت زيداً قائم وقد يكون التعليق جائزاً
نحو علمت زيداً بنو من هو فاذا نصبت زيداً تكون الجملة بعدم موضع المفعول
الثاني وتكون منصوبة المحل وهو المختار فان رفعت زيداً يكون مبتدأ
بعده خبره وتكون له معلقاً عنها قال ابن عصفور التعليق يختص بباب
ولا يجوز في فعل غير ظن وعلم حتى يضمن معناها فيكون المعتبر هو المضمن
فحاصله راجع الى باب ظن وهذا اقرب الى الضبط قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى ليلوكم ايمكم احسن عملاً في سورة هود حاز تعليق فعل اللو
لما في الاختيار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ما ولس كما تقول انظر
ايهم احسن وجهاً واسمع ايهم احسن صوتاً لان النظر والاستماع
من طرف العلم ثم قال في تفسير الآية في سورة الملك لا يسمى تعليقا
التعليق ان يقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبه جميعاً كعلمت زيداً
منطلق قول فيكون التقدير ليعلم ايهم احسن عملاً فيكون التعليق في
مقامه فلا يلزم بين الكلايين منافاة كما عرفت البعض فالحق جواز التعليق
في كل فعل قلبي قال ابن الحاجب افعال القلوب تعلق مع الاستفهام وان تكن
متعدية الى مفعولين كعرفت وعلمت اذا كان بمعنى عرفت وقيل التعليق
لا يختص

لا يختص بباب ظن فالجملة التي تعلق عنها العامل تقع تارة في موضع
مفيد لاجاز نحو فلينظر ايها الزكي طعاماً فانه يقال انظرت فيه لكنه تعلق
ههنا بالاستفهام لفظاً وتعلق بها من حيث المعنى على معنى ذلك الحرف
فاخري يقع في المفعول الصريح نحو عرفت من ابوه لانك تقول عرفت
زيداً فتقع اخرى في موضع المفعولين نحو لعلم اي الخبرين احصى
فانقسمت الى ثلاثة اقسام كما ترى واما يونس فقد اجاز التعليق
في جميع افعال فيكون في التعليق ثلاثة مذاهب فالاول اخو والثاني
من الاول واخو من الثالث والثالث شاعراً نحو قوله ثم بعثناهم اي بعثناهم
اي اصحاب الكهف فقوله بعثناهم معطوف على قوله فضر بنا على اذ انهم لا
نعلم الا في التحليل وعند الاشاعرة مثل هذه الوم تسمى لام العاقبة
ولام الحكمة ونعلم منصوبان مضمرة بعدها متعلق بقوله بعثناهم
والمفهوم من الكشاف انه متعلق بقوله فضر بنا فكلاهما صحيح لكن لا يذهب اليه
الز مخشي قعدوان كان الثاني اقرب ويجوز ان يتعلق بالجوهر من حيث
هو وبالضرب بواسطة البعث **فان قلت** هو ذا كله هين لكن ما معنى
قوله لنعلم مع ان الله تعالى عالم بذلك وكل شيء في الازل **قلت** معنى
ليتعلق علمنا تعلقاً حالياً مطابقاً لتعلقه ولا تعلقاً استقبالياً
هكذا ذكر البيضاوي والمفهوم من الكشاف ان معناه ليظهر ليحصل
لهم ما تعلق علمنا به من ضبطهم مدة لبثهم فانه قيل فضر بنا على اذ انهم
ليضبط هو لا بعد تيقظهم وتبنيهم من نومهم مدة لبثهم في الكهف

فيزدادوا ايماناً وهذا معنى لطيف وان كان ما ذهب اليه اليساري
 ظاهر وقرئ ببناء المفعول فاعله مضمون الجملة التي بعده **اي الحزبين**
 المختلفين منهم في مدة لبثهم **احص** لما لبثوا امداً ضبط امداً زمان لبثهم
 في الكهف فاي مبتدأ ضيف الى الحزبين واحصى فاعله مستتر فيه يد
 الى المبتدأ مفعوله امداً قوله لما لبثوا حال منه فتكون ما مصدرية مع اعتبار
 معنى المدة فيها كما في قولك اتيتك حقوق النجم اي غايه حاصله لا زمان
 لبثهم فلا مانع من ذلك وان كان نكرة لتأخره عنها وقل ما مصدرية
 بدون اعتبار معنى المدة فيكون مفعولاً له وقيل ان اللوم مزيدة وما
 موصولة واما تمييز فيكون الموصول مع صلته في محل نصب على انه
 مفعوله والفعل مع فاعله خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة غلق عنها
 العامل على انها مضمون المحل قائمة مقام مفعولين ولا تخفى ان المفعول
 الذي تقع الجملة موقعه هو مطلق سواء كان واحداً او متعدداً **فان قلت**
 قد صرحوا بان الجملة انما يكون لها محل من الاعراب اذا وقعت موضع
 المفرد فمعلوم ان المتعدد غير المفرد **قلت** المراد من المفرد ههنا قولاً
 الجملة فيدخل المتعدد تحت تعريف المفرد حينئذ **فان قلت** المتعدد
 لا يتصور له الاعراب اصلاً فباحري ان لا يكون للجملة اعراب **قلت**
 لا يلزم من عدم تحقق الحكم لما نفع عدم تحققه بغير مانع عن تحقق
 العطف على المحل في الاستعمال ببلغ عدم تصور الاعراب فيها **فانظر**
ايها الضمير راجع الى المدينة اي الى اهلها ونظيره قوله تعالى

واسئل

واسئل القرية **انزكى طعاماً** اي اصله واطيب فاي مبتدأ خبره
 انزكى طعاماً وهو منصوب على التمييز فالجوع منصوب المحل قائم مقام
 المفعول وهذا على مذهب من لم تخصص التعليق بافعال القلوب
 على مذهب ابن عصفور فالنظر لما كان من سبب العلم وطرقه اقيم نقله
 واعطي حكمه في اتيان هذا المثال فائدة اشعار باختلاف المذاهب
 في باب التعليق لا شك ان الجملة التي علق عنها العامل لما كانت
 تنتظم فيما ذكر قبل وتقوم مقام مفعولين خصصت على حدة
 بالمرتبة الرابعة **الرابعة** من الجمل السبع التي يكون لها محل من
 الاعراب **المضاف اليها** الضمير المجزوء مرفوع المحل على
 الفاعلية كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم **فان قلت** هو
 ليس بفاعل بل هو مفعول ما لم يسم فاعله **قلت** انه فاعل عند صاحب
 الكشف وان لم يكن فاعلاً عند ابن الحاجب **فان قلت** لا بد
 للضمير من امر يرجع اليه في شيء هو **قلت** الالف واللام في قوله
 المضاف فيكون التقدير التي اضيف اليها واعراب محلها الجر
 لوقوعها موضع الاسم المجزوء وهو المصل في المضاف اليه لما كان
 الجمل المضاف اليها تارة فعلية واخرى اسمية اورد المصنف
 مثالين فالمثال الاول **نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم**
 هذا مبتدأ خبره يوم ويجوز هنا اليوم على الفتح لوضافته الى
 الجملة كما يجوز اعرابه فاذا اقرب بالنصب يكون ظرف زمان يتعلق

الرابعة
 المضاف
 اليها

القول فيكون هذا إشارة إلى الخبر المذكور فيما قبل هذه الآية أي
 يقول الله تعالى هذا الكلام في يوم ينفع الصادقين صدقهم
 فعل فاعله صدقهم ومفعوله الصادقين قدم على فاعله لكون
 ضمير متصل بفاعله والضمير بالنصب فيكون مفعولاً له
 وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه عائد إلى الله فالجملة مجرورة محل
 على أنه مقول القول **فان قلت** كيف يصح هذا مع أن كون اللفظ
 مضافاً إليه من خواص الاسم **قلت** ان المضاف إليه ههنا في
 تأويل المصدر المعرف فيكون اسماً تقديراً فان قلنا ينفع الخبر
 اليوم يكون اليوم منصوباً على الظرفية وان قلنا هذا يوم
 الخبر يكون مرفوعاً على الخبرية فلا يكون منصوباً مع أنه وقت
 مضمون الجملة المضاف إليها فالفرق بينهما **قلت** هو اختصار
 اليوم به من غير اعتبار وقوع المضمون الفعلية بخلاف الأول
 على هذا سائر أسماء الظروف المضاف إلى الجملة ومثال الثاني
خو يومهم بارزون فالיום بيان وبدل من يوم التلوق في قوله
 تعالى ليندروم التلوق وهم مبتدأ خبر **بارزون** بالجملة مجرورة
 قعنه باليوم لإضافة إليها ثم بعد تمام التمثيل قصد المصنف إلى تعداد
 كل جملة و **موارد استعمال** لاجل المضاف إليها مع التصريح بالاعمال فيها
 بعد ازاو لزيادة التقدير والإيضاح فقال **وكل جملة مطلقاً واقعة**
إذا لم بعد ازاو قال ربك للملائكة واذكروا إذا أنتم قليل **و**

وقعت

وقعت بعد **إذا** نحو والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا نزل إلى القل
 تقنع فإذا عند الكوفيين تستعمل حقيقة للظرف بمعنى وقت حصول
 مضمون ما أضيف إليه فلا يجوز به الفعل ويكون استعماله فيما هو
 قطعي الوجود كقوله وإذا انحاسر الخيل يدعى جندب وللشروط معنى
 تعليق مضمون جملة بحصول ما دخل عليه ويجزى به المضارع ويكون
 استعماله في أمر على خطر الوجود كقوله وإذا تصبى خصاصة فحل
 أي إن يصبك فقر ومسكنه فإظهر الغنى من نفسك بالترين وكلف
 الجليل أو كل الجليل وهو الشتم المذاب تعففاً وعند البصريين أن إذا حقيقة
 في الطرف تضاف إلى جملة فعلية في معنى الاستقبال لكنها قد يستعمل
 مجرد الظرفية من غير اعتبار شرط تعليق كقوله تعالى والليل إذا
 أي وقت غشيانه على أنه بدل من الليل وقد تستعمل للشرط والتعليق
 من غير سقوط معنى الطرف كقوله مثلاً إذا خرجت خرجت أي آخر
 وقت خروجك تعليقاً لخروجك وخروجك بمنزلة تعليق الجزاء شرط
 إلا أنهم لم يجعلوه كمال الشرط ولم تجزوا به المضارع لفوات معنى
 الإبهام للوزم للشرط فجزم الفعل إذا لا يجوز الو في ضرورة الشعر
 تشبيهاً للتعليق بين حملتيها بما بين جملتي إن وأما استعمالها إن
 غير جزم الفعل بها فتابع مستفيض **فان قلت** ان استعمالها في
 الشرط من غير سقوط معنى الطرف يودي إلى الجمع بين الحقيقة والمجاز
 لا يجوز **قلت** أنها لم تستعمل إلا في معنى الطرف لكنها تضمنت معنى الشرط

باعتبار اعادة الكلام تقييد مضمون جملة بمضمون جملة اخرى منزلة
 المبتدأ المتضمن معنى الشرط مثل الذي ياتي في قوله ولم يلزم من ذلك
 استعمال اللفظ في غير ما وضع له اصلا فلا يلزم الجمع بينهما وقعت
 بعد **حيث** نحو اجلس حيث زيد جالس زيد مبتدأ خبره جالس جملة
 مضاف اليها مجرورة المحل باضافة حيث اليها وحيث منصوب المحل
 على الظرفية العاملة فيه اجلس **او** وقعت بعد **لما** **الوجودية** نحو لما
 جاني زيد اكرمته جملة جاني زيد مجرورة المحل باضافة لما اليها ولما
 منصوبة المحل على الظرفية العاملة فيها جانيها اعني اكرمته انا وصفا
 بالوجودية لاقتضا جملتين فقد ثابتهما عند تحقق اولهما
 ولذلك يقال انها حرف وجود لوجود اي حرف يدل على ربط جملة
 باخرى بطب السببية واسارة الى ان لها وجه استعمال اخر كاستعمالها
 لازمة اذا دخلت على الفعل المضارع نحو لما يضرب زيد ويجيها
 بمعنى الاخر قوله تعالى ان كل نفس علىها حافظ اي الاعلىها حافظ
 وقد تجي فعلا نحو لما لما هو ما خوذ من قوله لممت الشيء اي جمعه
عند من قال باسميتها وهو ابو علي الفارسي وابن السكيت وانجني
 وقال سيبويه انها حرف بمعنى اللوم **فان قلت** اذا كان بمعنى اللوم فكون
 عاملة مثلها فتكون جملة بعدها مجرورة المحل فما الفائدة التقييد
 بالاسمية **قلت** لا يلزم من ذلك عملها لان الفرق ظاهر بين كون
 الشيء بمعنى شيء وكونه معناه على ان التقييد يفيد رعاية قاعدة
 الجملة

او بعد لما
 الوجودية

الجملة للمضاف اليها بواسطة حرف الجر تقدير ان يكون الظرف محمولا
 صفة ثانية لها فيكون التقدير لما الوجودية الكائنة عند القائل
 بانها اسم **فان قلت** عند ترل على المكان لغة فعلا غير مقصود
 ههنا فالمراد منه **قلت** المراد منه المذهب الاعتقاد الذي هو منشأ
 اسميتها بالنظر الى موارد استعمالها **او** وقعت بعد **بينما** نحو
 انا قايم جاني زيد **او بعد بينهما** نحو بينما انا قايم اذ جاء بكرو عامل
 بينما محذوف يدل عليه الكلام وقيل بينما مبتدأ خبره اذ محذوف
 وقت انا قايم وقت جاء بكرو واختار البعض انها تقع زائدة بعد بينما
 وبينما خاصة فلا يكون العامل محذوف **واما الجواب** اذا لم يقارن
 اذا التي للمفاجاة فعامله جوابه نحو بينما انا قايم جاء عمرو ودين
 في الاصل مصدر بمعنى الفرق وهو لازم للاضافة الى المفرد فلما اقتضت
 اضافته الى الجملة والاضافة اليها لا اضافة زائدة ما الكافة ليكنها
 عن الاقتضا للمضاف اليه كان الف بينما زائدة وجعل من الظروف
 الزمانية عند اضافته الى الجملة وان كان قبل ذلك تستعمل في الزمان
 والمكان لان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث جملة انا قايم
 مجرورة المحل على انها مضاف اليها **فهني** اي الجملة الواقعة **من**
خفص محل الجرح **باضافتهم** اي بسبب اضافة الكلام المذكورة
اليها اي الى الجملة التي تقع بعدها فذهب الشيخ عبد القادر ان
 العامل في المضاف اليه هو المضاف لكن طاهر عبارة الكتاب تدل على

او بعد
 بينما او بينها

العامل فيه الإضافة قوله جملة وقعت بعد إذ مبتدأ خبره ^{فهو في موضع}
 خفض وانما جيء بالخبر بالفا لتضمن المبتدأ معنى الشرط وانت جازم
 للمضاف اليها غير منحصرة فيما ذكر كقولك ما رايت منذ دخل الشتاء
 ومذ قدم فلان وكقوله اتيتك زمن الحجاج امير وكقوله الامن
 مبلغ عنى تيمنا بآية ما يجنون الطعام بالجملة **الخامسة** منها
الواقعة جوابا بالشرط الجازم اي جوابا للكلمة الشرطية التي تعمل عمل الشرط
 لفظا او محلا قيد الشرط بالجازم لان الجملة اذا وقعت جوابا للشرط
 الغير الجازم فلا يكون لها محل من الاعراب نحو لو قت قت الشرط
 لغة العلامة اشراط الساعة علاماتها ويسمى فعل الشرط
 بشرط الكونه علامة دالة على تحقق مضمون جوابه عند تحققه
 في اصطلاح النحاة ما دخل عليه شيء من الادوات المخصوصة الدالة على
 سببية الاول ومسيبية الثاني ذهنا او خارجا كاسو كان غلة للجزء
 مثل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او معلو لا مثل ان كان النهار
 موجودا فالشمس طالعة او غير ذلك مثل ان دخلت الدار فانت طالق
 في اصطلاح المتكلمين يتوقف عليه الشيء ولا يكون داخل في الشيء
 ولا مؤثرا فيه كبشر لحطب الموقوف عليه حرق النار وفي الظاهر العام
 ما يتوقف عليه وجود الشيء واعراب **محلها الجزم صدر الجملة**
 فان حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه جائز قال الله تعالى
 تجري من تحتها الانهار **فان قلت** اذا كان معنى المضاف المحذوف

الخامسة
 الواقعة جوابا
 لشرط جازم

باقيا

باقيا معتبرا ههنا فكان ينبغي ان يذكر الخبر فلاوي شيء انشأ الاثر
 الى حسان كيف عول على بقاء معناه في قوله يسقون من ردي البريص
 عليهم يريد يصفون بالحق السلسل حيث ذكر يصفون لان المعنى
 ما يريد **قلت** تانيته اما لاجل ان المحكوم عليه صورة هو الموت
 واما لانه من قيل قوله عجبت في شعره **مقرونة بالفاء** الدالة
 على ترتيب ما بعدها على ما قبلها وقد تكون مقدرة نحو من يعمل الحسن
 الله يشكرها **او باذا النجائية** الدالة على ترتيب ما
 بعدها سرعا على ما قبلها يقال فجاء الشيء بالضمير والمدين
 جاء بغتة من غير توقع قيد بالنجائية لان اذا الشرطية لا تكون
 جوابا للشرط لانها مختصة بابتداء الكلام **فان قلت** اذا كانت
 النجائية دالة على ما ذكر فكان ينبغي ان لا تجتمع مع ما يدل
 على ذلك استعمال كلمة او ههنا لكنها اجتمعت في قوله تعالى
 وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون **قلت** لا يستوعب
 في ذلك الامتنافاة بين المطلق والمقيد فان المطلق هو الذي
 اعتبر فيه القيد لا غير فبحر اجتماعهما واما استعمال او ههنا
 فهو على سبيل منع الحلو او بنا على الغالب والنجائية تختص بمحل
 الاسمية لا تحتاج الى الجواب ولا يقع في الابتداء ومعناها
 الحال والاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب وانما قيد جملة
 بالمقارنة المذكورة لو نها اذا لم تكن كذلك لا يكون المحو للجملة

مقرونة
 بالفاء
 الخ

موضع من الاعراب بالجزءها فالتمصيل ان الشرط المذكور ان كان له
تأثير في الجواب لفظا فلا حاجة الى اثبات الفاء ولا الى النجائية
في جوابه والا فاجاب لا تخلو عن احدهما ليدل على الترتيب فيحكم
بان مجموع الجملة محذوف من الاعراب **فالاولى** اي جملة المقرونة بالفاء
فان قلت فهل لها جهة الاستحقاق لهذا الاسم غير جهة التقدير
في الذكر **قلت** استحققت له من حيث ان الفاء هي الاصل في هذا
المقام والنجائية تقوم مقامها **فان قلت** من يضل الله فلا هادي
له من اسم يتضمن معنى الشرط منصوب المحل على انه مفعول يضل ويجوز
ان يكون مرفوع المحل على الابتداء على تقدير ان يكون مفعوله
محذوف فاو يضل فعل الشرط مجزوم به فاعله الله ولا حرف في
الجنس اسمها هادي منصوب المحل فان حركة الياء بنايية ولما
لا مع اسمها مرفوع المحل على انه مبتدأ وخبرها **له** اعني الطرف المستتر
فان قلت ما الفرق بين المحلين من جهة المعنى **قلت** الفرق
جليون الاول باعتبار العارض والمغير والثاني باعتبار الاصل
والحال انه انما يكون باعتبار التركيب كما هو الظاهر فيكون الفرق
بينهما مثل الفرق بين المفرد والمركب **قلت** ان الذي ذكرته انما
هو باعتبار جانب المعنى. ولما القول بان مجموع مرفوع المحل
بناء على الظاهر فهو كالقول بان مجموع مبني على الفتح فلا ينافي
ما ذكرناه جملة الجواب جملة اسمية مجزومة المحل لوقوعها

جواب

جواب شرط جازم **ويذكرهم في طغيانهم يعمهون** قرأ يذرن
بالرفع وبالياء والنون فالمبتدأ المحذوف على الوجه الاول هو
وعلى الثاني نحو ونذر فعل بمعنى نترك فاعله مستتر فيه ما هو نحو
ومفعوله هم وفي طغيانهم ظرف متعلق به جملة يعمهون منصوبة
المحل على انها حال من المفعول اعني هم ونحو ان يكون مفعولا ثانيا
على تضمين الفعل معنى التصيير كما في قوله تعالى وتركتهم ظلمات
لا يبصرون وكما وقع في قول عنزة فتركتهم جزا السباع ينسبه
والفعل مع متعلقه مرفوع المحل خبر المبتدأ المحذوف والمبتدأ مع
خبره جملة اسمية منصوبة المحل على انها حال من فاعل يضل **وهذا**
او يكون جملة تلك الجملة المقرونة بالفاء في محل الجزم قدم التعليل
على المحلل اما لانه هو الاصل وليدل على الحصر **فان قلت** قرأ يذرن
جلية فلا حاجة الى التعليل والايودي الى الاستدلال بالخفي على
الجلي ومثل هذا لا يجوز **قلت** لو سلم انه استدلال بل يسمى مثل هذا
تنبيه البداة كما مر غير مرة سلمناه لكن الجزم اذا اعتبر معه
على شيء يكون خفيا وان كان الجزم نفسه جليا **فان قلت** لمنشا
توهم المحلل علة في امثال هذا المقام **قلت** منشأوه مبنيان المقتر
في الاذهان ان المفعول له اول الفكر واخر العمل غالبا **فان قلت**
فلولا تحله على انه محلل بحسب الحصول **قلت** ان المقام ياباه على
ان ترتب حصول المفعول له على تحقق الفعل المذكور ليس هذا

قري يجزم **بذرعطنا** اي معطوفا على محل الجملة الجزائية
 كأنه قيل من يضلله الله لا يهديه احد ويذرههم **فان قلت**
 ان العطف بالجزم لا يدل على ان يكون ذلك المحل مجموع الجملة
 بل هو الظاهر **قلت** لو شك ان القايم مقام المفرد هو مجموع الجملة
 لاجزؤها فيجوز العطف على محل ذلك الجزؤ **فان قلت** فاي شيء
 المعطوف عليه هنا **قلت** المعطوف عليه محذوف فكأنه قال
 قري بالرفع على الحالية وقري بالجزم عطفا على محل الجملة الجزائية
 واذا قلت من يكرمني كرمه يكون من مرفوع المحل على الابتداء
 بالاتفاق لكنهم اختلفوا في خبره قال بعضهم هو الجملة الجزائية
 وحدها وجملة الشرط لا تكون خبرا لكونها صلة وذهب البعض الى
 ان الخبر هو الجملتان جميعا **واما** اذا قلت من تضرب تضرب فهو
 منصوب محل على المفعولية كأنك قلت اي انسان تضرب تضرب
 يختص بالعلم ويقع على الواحد كقوله تعالى ومنهم من ينظرك
 وعلى الاثنين مثل قولهم ومنهم من يجيان وعلى الجمع مثل قوله تعالى ومن
 يستمعون اليك ويقع على المذكور المؤنث كقوله تعالى ومن يعنت
 منكن بالله ورسوله وتعمل صالحا بتذكير الاول وتايت الثاني
والثانية اي الجملة المقررة باذا الفجائية **نحو ان تسبهم**
 اي فخط وضيق وبلوا **قد استأيد بهم** من الاعمال الخبيثة
 اذا هم يقتنون فهم يئاسون من رحمة الله فان حرف شرط نصب
 فعل

فعل

فعل مجزوم بهلوهم مفعوله وفاعله سبته ما اسم موصول قدمت فعل
 فاعله ايديهم والجملة صلة للموصول والموصول مع الصلة مجزوم
 بالباء الجار مجزوم متعلق بفعل الشرط هم مبتدأ خبره يقتنون
 والجملة الاسمية مجزومة المحل بحرف الشرط واعلم ان المشهور ان فعل
 الشرط مجزوم باداته اتفاقا واما الجزاء ففيه مذاهب الاول هو انه مجزوم
 بها ايضا لاقتضائهما معا وهذا جعلها جملة واحدة وهذا
 هو المشهور عند الجمهور والثاني ان العامل فيه الشرط واداته معا
 لاقتضائهما اياه وليلا يعمل الجازم في شيئين كما ان الجار لا يعمل في
 شيئين وكلام المصنف لا تخلو عن فروع الاشارة الى هذا المذهب
 الثالث ان الوداة تجزمه بواسطة جزمة الشرط كالا ابتداء
 الراجع للخبر بواسطة رفعه المبتدأ هذا فاذا ارفقت نحو قول
 في قولك ان قال زيدا قول كما في قول زهير وان اتاه خيل يوم
 يقول لا غائب مالي ولا حرم فذهب سيبويه ان الجواب محذوف
 فاقول ليله وجملة اقولا محلها من الاعراب ومذهب المبرد المبتدأ
 محذوف فيكون التقدير فانا قول كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله
 منه وجملة اقولا محلها من الاعراب واذا اعطفت على قول فعلك
 مضارع يجوز فيه الرفع ويجزم بنا على المذهبين ثم لما علم من منطوق
 القاعدة المذكورة حال الجزاء صرح بان كان مقرونا باحد العلم
 حاله من مفهومها ضمنا اذا لم يقتربا به ولكن لم يعلم حال الشرط مطلقا

ولم يصح ببعض حال الجزاء كان المقام مظنة السؤال عن حال
الشرط مطلقا وهيئة الاستقصاء عن بعض حال الجواب **ان قيل** ان
ان يبين ذلك **انما** جملة قام عمرو في نحو قولك **ان قام**
اخوك قام عمرو فحل الجزم بحكم به للفعل وحده اي يحكم
ويقال ان الفعل مجزوم محلا بمجرد اعز اعتبار فاعله محل الجزم
مبتدأ خبره محكوم وبه عايد الى المبتدأ قائم مقام الفاعل للفعل متعلق
بحكم اللام فيه للتعدية لا للتعليل وحده حال منه **لا للجملة**
باسرها اي يحكم ولا يقال ان مجموع جملة الجواب مجزوم محلا فتوله
للجملة باسرها معطوف على قوله للفعل وحده على طريق قولك
جا زيدا عمرو **فان قلت** يجوز اجتماع المحلين لاختلاف الجهة
قلت لما حكم بالمحل للفعل وحده كونه في معنى المستقبل الدخول
حرف الشرط عليه وان كان ماضيا لفظا لا يجوز المحل لمجموع الجملة
لانتهاء العامل في حقها **فان قلت** ان حرف الشرط يقتضي
جملة جملة فينبغي ان يعمل في جملة لجزاء محلا **قلت** نعم لكن لما
وجد الفعل في الجزاء صالحا للوعراب في الجملة بوجه من الوجوه حكم للفعل
وحده مع انه اصل بالنظر اليها كونه مفردا ونظيره قائم بوجه
قولك زيدا قائم بوجه ونظيره جملة الجواب المقرونة بالفاء او بان جملة
قام اخوه في قولك زيدا قائم اخوه **فان قلت** ان المحل في جملة الجواب
يكون مجموعها وجزءها فما السر المحل في جملة الشرط لا يكون الجزم بها

اقتضاء

قلت

قلت السر لزوم دخول حرف الشرط على الفعل لفظا او تقديره في حق
جملة الشرط فقط وقريب من ذلك اختلاف حالها في جواز وقوع
الانشائية في حق الجواب دون الشرط **وكذا** اي مثل القول المذكور
في فعل الجزاء بان المحل للفعل وحده لا لمجموع الجملة **القول في فعل**
الشرط المذكور في قولك ان قام اخوك قام عمرو فيكون المحل للفعل
وحده لا للجملة باسرها **واما** جملة الشرط في اذواذ او بينا وبينها
وحيث ولما فيكون المحل لها لا لجزئها **فان قلت** فما السر لحكم
بان المحل يكون لمجموع جملة الشرط في تلك الكلمات ولا يكون لمجموع
جملة الشرط الجازم **قلت** السر الاصل في الشرط هو الادبها من تلك
فيها نوع تعيين فاقتضت مضمون الجملة فحكم بان المحل لمجموع
الجملة **واما** حرف الشرط الجازم ففيه ابهام تام فاقتضى قطع النظر
عن اعتبار تحقق الفاعل **فان قلت** كل فعل لا بد له من فاعل
فكيف يجوز قطع النظر عن اعتبار **قلت** المقتضى لتحقيق الفاعل
هو تحقق الفعل لا تعقله **فان قلت** هب ان الامر كذلك لكن تعقل
الفعل يقتضي تعقل الفاعل قطعاً فلا اقل من ان يجوز ان يكون المحل
لمجموع جملة الشرط الجازم ايضا **قلت** منشا الحكم بان المحل
للمجموع لا للجزء هو تعقل مضمون الجملة المعتبرة في تعقل معاني
تلك الكلمات من حيث التحقق ومعلوم ان تعقل فعل الشرط
الجازم ليس من تلك الحيشة لانه مشكوك في حقه فتعقل على ابهامه

الاصلي لا يذهب عليك ان عمل فعل الشرط في فاعله يكفيه فيه
 احتياجه اليه من جهة التعقل **ولهذا** اي لو كان محل الجزم محكوما به
 للفعل وحده لا الجملة باسرها **تقول اذا عطفت عليه** اي على
 فعل الشرط **فعلا مضارعا** انما يقدره بالمضارع لانه لو كان الفعل
 المعطوف فعلا ماضيا لم يظهر المقصود لعدم ظهور الجزم فيه
 كما اذا قلت ان قام وقعد اخوك قام عمرو **واعلمت** معطوف على
 قوله عطفت عليه الفعل **الاول** اي المعطوف عليه على هذا الكوفيين
 لاجل تصوير المطلوب لانه مذهب مختار في باب التنازع
 انما يقدره بالاول لان الفعل المعطوف له عمل على مذهب البصريين
 كما اذا قلت ان قاما ويقعد اخوك قام عمرو ولم يظهر المطلوب
 ايضا فيوقف ظهور المطلوب على مجموع القيدين المذكورين وتقول
 القول قوله **ان قام** فعل شرط معطوف عليه **ويقعد** معطوف
اخوك اسم تشبيه تنازع فيه وهو مرفوع بقام وفاعل يقعد
 ضمير التشبيه عائد الى اخوك لانه مقدم رتبة **قام عمرو** فعل
 مجزوم المحل على ما عرفت **فجزم** معطوف على قوله يقول المعطوف
 الخا صر على العام **المعطوف** وهو يقعد واعلومة جزمه حذوف
 النون **قبل ان تكمل الجملة** اي قبل ان تذكر جملة فعل الشرط بها
 لفظا فلو لم يكن محل الجزم لفعل الشرط وحده لما جاز هذا العطف
 فان قلت لم صور التنازع في التشبيه وانه يتصور المفرد

الفعل

قلت

قلت لكون الجزم مقطوعا في صورة التشبيه ظاهر **السادس**
 منها **التابعة لمفرد** او الاسم مفرد نكرة فان الجملة لا تكون
 لمعرفة ابدا واما المعرف بلام الجنس فهو محكم النكرة ولهذا عمل
 ينسب على الوصف في قول الشاعر ولقد امرت على اللثم يعني فضيت
 قلت لا يعني كجملة المنعوت بها اي كجملة التي يوصف
 ذلك المفرد بها **واعراب محلها بحسب** اعراب منغوتها وبحسب
 فعل معنى مفعول يقال ليكن عملك بحسب ذلك او على قدره وعدته
 فتكون هي اي جملة المنعوت بها **في موضع رفع** لكونها صفة لمرفوع
في نحو يا ايها الذين امنوا انفقوا مما رزقناكم **من قبل ان ياتي**
لا يبع فيه ولا خلة ولا شفاعا لانه في الجنس بيع مبني على الفتح
 مع لام مرفوع المحل على انه مبتدأ خبر فيه والضمير الجور عائد الى
 يوم فاجملة مرفوعة المحل على انها صفة فاعل والفعل مع فاعله
 مجرور المحل بقيد وهو مجرور بمن متعلق بما تقولوا **فان قلت** ما وجه
 رفع هذه الكلمات الثلاث مع قصد التعميم **قلت** الوجه انها في
 التقدير جواب هل فيه بيع او خلة او شفاعا **فان قلت** كيف يصح
 نفي الشفاعا على سبيل الاستغراق وقد ثبتت شفاعا الانبياء
 في يوم القيمة بالاحاديث الصحيحة **قلت** قال المفسرون المراد به
 نفي شفاعة الاصنام والكواكب الذين كان الكفار يعتقدون شفاعتهم
 تعرض بذكر الكفار بقوله تعالى والكافرون هم الظالمون وقيل

ولا شفاعة إلا لمن أذن له الرحمن ورضي له قولا حتى تتكلموا على شفاعا
تشفع في خطايا في ذمكم ويكون الجملة المنعوت بها في موضع **نصب**
نحو واتقوا يوما ترجعون فيه جملة ترجعون فيه جملة فعلية
منصوبة المحل على أنها صفة يوما كما ان قولنا اخوة حسنة من جمل
في قولنا رأيت اخوة حسن فيكون يوما منصوبا على أنه مفعول فيكون
التقدير اتقوا في الدنيا عقاب يوم ترجعون فيه وقيل انه مفعول
فيه فيكون التقدير اتقوا عذاب الله يوما ترجعون فيه **فان قلت**
لا يصح ان يكون مفعولا فيه ولا يؤدي الى وقوع التكليف يوم القيمة
مع ان المعنى غير مستقيم على ذلك **قلت** انه مفعول فيه المحذوف
للمذكور كما اشرنا اليه فيصح المعنى بلا شبهة فري ترجعون بفتح التاء
وكسرة الجيم على تسمية الفاعل وبضمها وفتح الجيم على التسمية على انه
من رجعت اذا ردتته وهو متعد على هذا الوجه ولو لا ذلك لما بني لها
لم يسم فاعله ونظير ذلك وقف زيد ووقفته وغاض الماء
وعرضته وتكون الجملة التابعة لمفرد في موضع **نحو في نحو لا**
ريب فيه لا ريب مبتدأ خبره فيه فالجملة في محل الجر صفة يوم كقولنا
مرت برجل غلامه حسن يوم مجرور باللام جامع وقوله تعالى
ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه **والسابعة** منها
التابعة لجملة لها محل من الاعراب انما قيد بهذا القيد
لأنها اذا كانت تابعة لجملة ليس لها محل من الاعراب تكون من اجل

في خطايا
دممك
ح

رجلا
ح

التي

التي تذكر احوالها بعد اعنى من اجل التي لا يكون لها محل من الاعراب وانما
لم يذكر مثل هذا القيد في الجملة التابعة لمفرد لعدم تصور انقسام
المفرد الى هذين التسمين **فان قلت** يتصور التقسيم ههنا ايضا فان المفرد
النكرة يكون تارة معربا واخرى مبنيا كما اذا جاء على طريق التعداد **قلت**
المراد من المفرد هو الاسم الذي يكون جبر للتركيب الاسناد لا مطلق المفرد
واما وجه تخصيصها بالوضع السابح المحبوس على وجه كلفه وان اعتبر
تبعيتها للجملة التي لها محل من الاعراب اذ اعتبر انهما ثم الجملة جمع
لذلك الجملة فهما يكون على سبيل البدل نحو قوله ارجل لا تقمين عندي
ومنها ما يكون على طريق العطف **نحو** تعداخوه في قولنا **زيد قام ابو**
وقعداخوه اذا وقعت الجملة المتبوعة ههنا في موضع خبر المبتدأ
بجملة قام ابو اضافتها بيانية كخاتمة فصفة **في موضع رفع لانها**
وقعت موضع خبر المبتدأ **وكذلك** اي مثل جملة قام ابو جملة
تعداخوه في محل الرفع **لانها معطوفة عليها** اي على جملة قام ابو
فكانها واقعة في موضع الخبر فسخت حكمها عليها **فان قلت**
ما الجامع بينهما من جانب المعنى **قلت** اما الجامع بين القيام وقعد
فهو تناسب التضاد واما المناسبة بين الاب والابن فهي ارتباط
كل منهما الى زيد واسطة ضمير استلزام تعلقه لتعلقه هذا
على اعتبار ربحان العطف على جملة الصغرى **ولو قدر** العطف
وان كان مرجوحا مجرد استقامة المعنى على جملة الاسمية

أي على الجملة الكبرى على الجملة الاسمية **محل** من الأعراب لكونها تابعة
 للجملة لا محل لها من الأعراب فلا يكون بما نحن بصدد ذكره لكنه قد تعرض
 له كون المقام صالحا لذلك التقدير كما أنه صالح للتقدير الحال على
 أنه مفهوم التقييد المذكور يقتضي ذلك **فان قلت** لا شك أن الجملة
 الشرطية معطوفة فالمعطوف عليها هي **قلت** المعطوف عليها
 محذوفة كأنه قال إذا عطفت جملة فعداؤه على جملة قام بوقه يكون
 لها محل من الأعراب وإذا عطفت على مجموع زيد قام أبوه لا يكون
 محل من الأعراب يجوز أن يكون مثال هذا العطف من قبيل عطف
 القصة على القصة كما تقول زيد يعاقب بقيد والإرهاق وبشر عمر
 بالعمى والإطلاق **ولو قدرت الواو** في قولنا وقعداؤه **واو**
الحال الدالة على مجرد اقتران الحال بمضمون العامل **فان قلت**
 كيف يتصور ههنا الحال مع أنها لم تبين هيئة ولا يمكن أيضا أن
 يكون حالا عن زيد ولا عن ضمير والأيالة لا يختلف العامل بين
 الحال وصاحبها **قلت** لا شك أن كل حال يفيد التقييد ولو على
 طريق التوقيت فلو جزم أن الحال ههنا تبين مقارنة القيام بالقول
 كما في قولك جاء زيد وقد ركب لا **يبر** كانت الجملة أي جملة تعد
 أخوه **في موضع نصب** لوقوعها في موضع الحال **وكانت لفظة**
قد مضرة أي محذوفة مقدرة في تلك الجملة فإن الفعل لما في
 إذا وقع حالا فلا بد من قد ظاهرة أو مقدرة كما في قوله تعالى قد
 جاؤكم

جاؤكم حصرت صدورهم هكذا قال الجمهور في رعاية ظاهر القاعدة
 المقدرة فالتحقيق أن الأصل عدم التقدير مع استقامة المعنى
 وإن المبحث هو الحال التي يكون قيدًا للعامل مطلقا سواء كانت
 الماضي أو في الحال أو في المستقبل لا الحال التي تكون قيدًا لزيد
 للعامل مطلقا سواء كانت في الماضي أو في الحال أو في المستقبل
 لا الحال التي تكون إلى معنى الوقت الذي يقع فيه كلام المتكلم حال
 التكلم حتى يحتاج إلى تحمل ذلك التقدير من شأن الاحتياج إليه
 إذا اشتياين المعنيين وعدم التمييز مطلقا لا استعمال هذا ثم قال
 المصنف في كتاب المعنى وما يلتحق بهذا أنه إذا قيل قال زيد
 عبد الله منطلق وعمر مقيم ليست الجملة الأولى وحدها في محل
 النصب والجملة الثانية تابعة لها حتى تكون في محل النصب
 وحدها أيضا بل كلتا الجملتين معاني موضع النصب أنها مقولة
 القول فلا محل لكل واحدة منهما على حدة لأن القول مجموعها من حيث
 هو وكل واحدة من الجملتين جزء المجموع القول فمما أنه لا محل لكل
 واحدة من جزئي الجملة الواحدة على حدة باعتبار القول كذلك
 لا محل لكل واحدة من الجملتين على حدة فتأمل أقول وجه التأمل
 على ما قصدته أن اعتبار المحل بما يكون في المجموع قصد وإصالة
 وإن كان الظاهر على أن لكل واحدة منهما محل من الأعراب لتعلق
 القول بكل منهما ضمنا فكذا جعله من الملحقات لما كانت الظاهرة

في معرفة الاعراب لا تتم الا بعد معرفة تفصيل الجمل التي
 ليس لها محل من الاعراب الراد ان يبين حالها على حدة فقال
المسئلة الثالثة من السائل الرابع **في بيان الجمل التي لا**
محل لها من الاعراب فان قلت ما الحكمة في اثبات لفظها لبيان
 ههنا وفي حذفها في الجمل التي لها محل من الاعراب **قلت**
 الحكمة هي الايمان ان الجمل لما كان لها محل كان لها غنية عن البيان
 بخلاف الجمل التي لا محل لها من الاعراب فانها محتاجة اليه غاية الاحتياج
وهي ايضا يقال من فلان ايضا معني جمع رجوعا اي جمع
 مواضع استعمال الجمل التي لا محل لها من الاعراب ان كانت اكثر
 ان يضبطها القلم الى سبعة مواضع كما رجعت موارد استعمال
 الجمل التي محل اليها فذلك يستعمل في مقام التشبيه فجملة اضمت
 ايضا لما تاتي مجرد التقدير والبيان لا محل لها من الاعراب
سبع في سبعة مواضع كلية **اعني** اي احدي الجمل السبع لا محل
 لها من الاعراب وما وقع في اكثر النسخ احدها موضع احدها فغلط
 واقع من طغيان قلم الناسخ يدل عليه صريح قوله فيما بعد
 الثانية الثالثة تسمى **الجملة الابتدائية** هي التي لا تعلق لها
 بشي من جهة الاعراب وتسمى **الجملة المستانقة ايضا**
 يكون لها اسمان والمراد من الاستيناف ههنا مطلق الاستيناف
 سواء كان لغويا او عرفيا بياينا هو الذي يكون جوابا لسؤال مقدر

من
 اي
 لها
 يبين
 لها

ثم المستانقة نوعان احدهما المفتوح بها النطق كقولك ابتداء زيد
 قلم ومنه محل المفتوحة بها السورة الثاني الجملة المنقطعة عما
 قبلها نحو مات فلان رحمه الله من امثلة النوع الاول على سبيل
 القطع **حوانا اعطيناك الكوثر** هو اسم نهر في الجنة على ما ورد
 به المشهور فان مع مولها جملة اسمية ابتدائية لا محل لها
 من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد **فان قلت** لو ابتدأ
 من مطلق الاسم فكذلك قالو الفعل المضارع معرب لوقوعه موقع
 الاسم فينبغي ان يكون لها محل من الاعراب **قلت** لا شك ان الفرق
 يعلى عن موضع وبين موضع الجملة المبتدأة فالتحقيق ان اعتبار
 محل الجملة في موضع المفرد انما يتصور اذا المكن اجرا الحكمه عليها
 فنعلم ان الجملة من حيث هي جملة لا تصلح لان يحكم عليها بشي
 من النوع الثاني على سبيل الخفاء المحتاج الى التأمل **نحو العزة**
 اي الغلبة والقهر **الله** فيكون الظرف مرفوع المحل على انه خبر ان
جميعا حال من الضمير في الظرف اي ان الغلبة لله مجتمعة **فان قلت**
 قال الله تعالى ههنا ان العزة لله جميعا وقد قال في موضع آخر **الله**
 العزة وليس له المؤمنين **قلت** العزة مشتركة بين معان وهي
 في حق الله القهر والغلبة وفي حق الرسول عليه الصلوة والسلام اظهار
 دينه وفي حق المؤمنين نصرهم على اعدائهم وقوله ان العزة لله جميعا
 يراد به العزة الكاملة التي تندرج فيها عزة الالهية والاخيار

والامانة وعزة البقاء الدائم وما اشبه ذلك فيكون العزة ^{المختصة}
غير العزة المشتركة فالحقيق ان العزة كلها لله حقيقة لكن يظهر
على يد رسول الله وعلى يد المؤمنين تكريما وتعظيما لهم واما غلبة
الكفار على المؤمنين فانها في استدراج لهم لا عزة **بعد** قوله تعالى
ولا يحزنك قولهم اي لا يهمنك تكذيبهم وتهديدهم وتشاورهم
في تدمير هلاك ولا جازمة وتحرر فعل محزون بها مفعول الضمير
المنصوب المتصل به فاعله قولهم وهم في محل الجبر باضافة القول اليه
عايد الى الكفار فيقولون قولهمنا محذوف مثل انه شيء لك وانه
محزون وشاعر الى غير ذلك فيكون قوله ان العزة لله جميعا
جملة مستأنفة على سبيل التعليل لانه قيل ما الى لا احزن فقيل ان
العزة لله جميعا لا يملك احد شيئا منها الا لهم ولا غيرهم فانه تعالى
يغلبهم وينصرهم كتب الله لا غلبين ورسلي وانا لنصر
ويدل على ذلك قراءة اي حي ان العزة بالفتح بمعنى لان العزة
على صريح التعليل **وليس جملة محكية بالقول** حتى تكون من اجل
التي لها محل من الاعراب وان كان الوهم ينساق اليها من اول الامر
روية **لنفساد المعنى** اي لاقتضاء حكايته به الى فساد معنى
اللام فان هذا قول الله لا قولهم ولان الكفار لو قالوا ان العزة
لله جميعا لم يكونوا كفارا الا عتروا فليس ان الهتهم لا عزة لهم
ولما احزنه قولهم من امثلة النوع الثاني على سبيل زيادة الحفا

ان العزة لله
جميعا

نحو

نحو لا يسمعون الى الملاء الاعلى قرأ بتشديد السين والميم ثم
تطلب السماع يقال تسمع تسمع او فلم يسمع اصله يستمعون ادعت
التاء في السين وقد رسكون السين وتخفيف الميم السماع يتعدى
بنفسه يقال سمعت فلانا يتحدث ويتعدى بالي يقال سمعت
الى فلان يتحدث فالتعدي بنفسه يفيد معنى الادراك والى
يفيد الاصغاء مع الادراك فيكون تعديته بالي على سبيل تضمين
معنى الاصغاء وروى عن ابن عباس انهم يستمعون ولا يسمعون
فهذا يدل على تخفيف على التشديد وبشهر بذلك قوله
تعالى ويقذفون من كل جانب حور كما يشتهر به لحفظ شهادة
عدله والملاء الاعلى هم الملائكة لانهم يسكنون السموات والارض
والجن هم الملاء اسفل لانهم سكان الارض **بعد قوله تعالى وحفظا**
من كل شيطان مارد المعنى وحفظنا من كل شيطان مارد
كل شيطان خارج عن طاعة الله لا يقدر ان يستمعوا فان
قلت المراد من السما هو من السما الدنيا اي القز ولا شك
انها فلك القمر والكواكب الثابتة في غير ما كان دل عليه الرصد
فامعنى حفظها وزنتها بالكواكب الثابتة **قلت** بعد تسليم الالة
الرصد انها في فلك القمر بحسب الرؤية والنظر وان كانت في غيرها
بحسب زعم اصحابنا الرصد على ان الحفظ غير مستبعد بالكواكب
الثابتة وكذا حال التزيين قال الشاعر تريك القذى دونها وحي

وفيه احتمالات أربع اثنان منها مردودان وواحد منجوع
والآخر مختار فاحداً الأولين جملة لا يسمعون صفة لشيطان
وليس المعنى مستقيم عليها لأن حفظ السموات لأجل أن الشياطين
يطلعون اليها ويسمعون أخبارها ويضلون الناس فإذا كانوا
غير مستمعين ولا سامعين فلو فائدة في حفظ السموات منهم
والثاني احتمال الحالية القول فيها كقولك في الصفة لأنها صفة
في المعنى **فان قلت** جعلها حلاً مقدرة أي حفظاً من كل شيطان
ما رد مقدراً عدم سماعه بعد لحفظ **قلت** الذي يقدر وجوده في
الحال هو ما جبه في قولك مررت برجل معه صقر أصاب دابة
أي مقدار حال المرور به أنه يصيده غذا والشياطين لا يقدر
عدم السماع ولا يريدونه والثالث أن أصله ليلو يسمعون
حذف اللام كما حذف في قولك حينئذ أي تكرمي أي لا تكرمي
فبقى أن لا يسمعون ثم حذف تان وأهدر عليها كما في قول الشاعر
الأيهد الزاجري حضر الوغي وهذا مستقيم من جهة المعنى
لكنه كثرت الحذف كما قرئ قال صاحب الكشف كل واحد من هذين
الحذفين غير مردود على نفسه فاما اجتماعها فنكر من المنكرات
وصون الثمران عن مثل هذا التعسف واجب الرابع هو احتمال
الرائج أن يكون جملة منقطعة عما قبلها وفائدتها الإقتصاص
لما عليه حال المشرقة السمع قال صاحب الكشف لا يجوز استينافاً لأن

سأيلو

سأيلو وسأل لم تحفظ من الشياطين فاجبت بأنهم لا يسمعون لم يستقم
فبقى أن يكون كلوما منقطعة مبتدأ قول الاستيناف ليس مختصراً
السؤال عن أهمية الجواز أن يكون سؤالاً عن حال كما في قوله تعالى أرفعهم
لي ساجدين على أحوالهم التاويل والمقام يناسبه ظاهر الجواز
فان سلب الخاص لا يكون دليلاً على سلب العام **فان قلت** لعلم
أراد سلب جواز الخاص بقريضة التعليل لا سلب جواز مطلق الاستيناف
قلت قوله فبقى أن يكون كلوما منقطعة مبتدأ الإيساء عدد ذلك
على أنه عدول عن الظاهر وتسليم ورود الاعتراض عليه **فان قلت**
واحتمل الاستيناف ههنا السؤال عن حاله لو يكون جملة لا يسمعون
منقطعة عما قبلها والمقدر خلافه **قلت** المراد من الانقطاع
من جهة الإغراب كما أشرفنا إليه فلا ينافي الاتصال من جهة المعنى
وليس أي جملة لا يسمعون **صفة للنكرة** وهي شيطان استعمال
النكرة ههنا لا يخلو عن دقة ولا يجوز أن يكون **حلاً لها** مبتدأ
أي متشطرة ومستقبلة للحال فيكون تارة محققة كقولك جاني زيد
راكباً وأخرى مقدرة كقولك هذا زيد مسافر **لومضها** أي لكونها
موصوفة بما رد فيكون تعليلاً للجواز كما أن قوله **لنفساد المعنى**
لللام أي خروج اللام عن إفادة كاسم تقديره في بيان الجواز
تعليل بجوئ السكبين أو تعليل الثاني استغناء به عن تعليل الأول
كما هو المناسب لخبر اللفاظ **وتقول** في استيناف الجملتين نسبة

هذا الاستيناف الى الاستيناف المذكور كنسبة البسيط الى المركب
فلذا اخبر عنه في الذكر **ما لقيته مذيو مان فهذا** اي مجموع
هذا القول **كلام** مستأنف فلم يصرح به لكونه معلوما بالبدية
تضمن تضمن الكل لاجزائه فيكون الضمين عن التضمن **جملتين**
ستافيتين احدهما جملة **فعلية** مستأنفة استينافا صناعيا
اي خويا **مقدمة** على الجملة الاخرى تقدم العلة على المعلول لا
بيان التقدم الذكرى ههنا ما يفرض الى اخلاص الكلام عن الفائدة
والثانية جملة **اسمية** مستأنفة استينافا بيانيا مؤخر
عنها قبحوزان يجعل كلتا الجملتين استينافا بيانيا **في** اي جملة
مذيو مان **في التقدير جواب لسؤال** ناشئ عن جملة المقدمة
مقدم لقيام القرينة الدالة عليه **فكان** شروع في تفصيل السؤال
والجواب انما فصله على سبيل الظن والتحمين لان كونها استينافا
اقتناعي غير مقطوع فان مثل اي سعيد السير في قال انها حال وقد
ذهب الكوفيين الى ان يومان فاعل بفعل محذوف والتقدير ما
لقيته مذموني يومان وقال البعض الاخر منهم ان خبر المستأخر محذوف
التقدير ما لقيته من الزمان الذي هو يومان فيكون الكلام جملة
واحدة على هذا **لما قلت ما لقيته قبل لك** اي كملوا في
به بدله لكان اظهر المقصود **امد ذلك** اي جميع زمان عدم الملوقات
فكانه قيل يومان جميعه اكثر فيكون اسما متضمنا للمعنى

مرفوع

مرفوع المحل على انه خبر للمستأخر فلهذا قدم قوله ما امد ذلك هو
المقدر **فقلت بحسب له امد** اي جميع زمان عدم الملوقات
يومان ومثلها اي مثل جملة قوله ما لقيته مذيو مان في اشتغال
الجملتين المستأنفتين جملة قوله **قام القوم خلوا زيدا**
فكان ذلك اذا قلت قام القوم قيل لك اقل خلوا القوم عن زيد فقلت
خلواي القوم زيدا فيكون الضمير المستقر فيه عايدا الى القوم كما هو
الظاهر ولا حرج من ذلك فان القوم من اسما المجموع كما لربط مفرد
اللفظ بمجموع المعنى وقيل ان الضمير المستكن فيه عايد الى بعض المفرد
من الكلام لا يشي ولا يجمع ولا يانث وقيل عايد الى الاسم الموصول المفرد
من معنى الكلام بمعنى المقام فيكون تقدير قوله قام القوم خلوا زيدا
قام القوم خلواي خلوا من قام زيدا فالذي قد مناه خال عن هذه الجملة
لكنه غير مطرد في قوله جاء الرجل خلوا زيدا قال سيبويه
وعدا فعلاون ضمنا معنى الاستثناء وقال بعض النحاة ههنا
جرو وجعلت ما من قبيل الاشتراك بين الفعل والحرف ان التضمن
اكثر من الاشتراك استدلالا عليه بموارد الاستعمالات كما هو المناسب
للبحث اللفظي لا خرجت عن سمت الصواب فلعل قول السيراني ان
خلوا وعدا مع معويه ما منصوبان على انها حال تارة واخرى لا محل
لها من الاعراب يعقوب ما قلنا ههنا ان كانا غير مصدرين عما وما
ان صدر بهما فعلاون اتفاقا قال السيد الامل شي ما خلوا

باطل

وكل نعيم لا محالة زایل فقد ظهر ان كون جملة خلد زيدا مستأنفة
انما هو مذهب الجمهور **وحاشا امرؤ** قال المبرد حاشا فعل على وزن
فاعل مأخوذ من الحشا وهو الجانب بمعنى قولك هم القوم حاشا زيدا
بمعنى جانب بعضهم زيدا قال بعض العرب اللهم اغفر لي ولعن سبع
حاشا الشيطان بالنصب ويقال وما حاشي من القوم من احد وقد تحذف
الف لقولهم حاش لزيد وقرئ حاش لله بك الف فكذلك دل على
انه ليس بحرف قال سيبويه حاشا لا يكون الا حرف لانها لو كانت
فعلا لجاز ان تكون صلة كما يجوز ذلك في خلو فلما امتنع ان يقال
جاءني ما حاشا زيدا دل على انها ليست فعلا **قال الشاعر**
اي ثوبان انه به ظنا على الملحاة والشم وقيل انها اسم من اسم الافعال
كانه بمعنى يرى فعني حاشا لله بمعنى يراه الله من السوء دخول
الدوم في فاعلها الدخول الدوم في فاعل هيها في قوله هيها
هيها ما توقع دون قال الجوهر حاشا كلمة يستثنى بها قد
تكون حرفا وقد تكون فعلا فان جعلتها فعلا نصبت بها فقلت
ضربت القوم حاشا زيدا وان جعلتها حرفا خفضت بها نحو ضربتهم
حاشا زيدا **وعدا بكرة** اي جاء القوم عدا بعضهم بكر او نظير ذلك
جاء القوم ليس زيدا ولا يكون عمرو وليس لا ثم لما اراد المصنف
رحمة الله زيادة استحكام ما بناه بقول من يوثق به ونقل المذهب
المخالف في حتى لا يتدأية قاصدا ابطاله فكذا اخر هذا

المثال

المثال عن مثال الجملتين المتانفتين وان كان اعتبار التناصب
يقتضي التقديم قال **ومثلها** اي بعض امثال جملة الواحدة المتانفة
استينافا نحو **قوله** اي قول جبريل لما جاز الاضمار بدون الذكر بناء
على اشتهاه وتعيينه **فازالت القتلى** **بجملتها** بدلة حتى
ما دجلة اشكل ما زالت فعل من الافعال الناقصة اسمه
القتلى وزنه فعلى جمع قتل بمعنى مقتول مج فعل فاعله
ضمير مستتر فيه عائد الى القتلى مفعوله وماها يقال مج الزل
الشراب من فمه اذ ارمى به قوله بدجلة متعلق به على انه مفعول
فيه ودجلة اسم نهر ببغداد غير منصرف للتانيث والعلف لهذا
لا يدخل عليها الالف والدوم فالفعل مع محوله منصوب على انه
خبر ما زالت وحرف من حروف الابتداء ما مبتدأ مضاف الى جملة
وانما جيء بالمظهر مقام المضمير لقصد التقريب ودفع الالتباس قال
الله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل خبره اشكل يقال دم اشكل
اذا كان فيه بياض وحمرة وجملة ماء دجلة اشكل مستأنفة محالها
من الاعراب ثم ان حتى اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما
قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللغوي بينهما لما منع
وجب الاتصال المعنوي لتحقيق الغاية التي هي مدلولها كقولهم مرض
فلان حتى انهم لا يرجونه فالمرض سبب عدم الرجاء فيكون ما بعدها
جملة لفظا ومعنى اي جملة كانت فيكون مانعا لدخول حرف الجر

من

وما دها
ع

حرف الجر لا يدخل الاعلى المفردات او على ما في تان بلها فعل انها
ليست بحرف جر لعدم صلاحية الموضع وقيل ان الجملة الواقعة
بعد حتى لا ابتدائية غير مستأنفة واستدلوا من ذلك ما نقل عن
الشيخ ابي اسحاق **الزجاج** وعن الشيخ عبد الله **ابن درستية**
من ان جملة الواقعة حتى لا ابتدائية في موضع جر وهذا
وان كان اقرب الى الضبط لكن **خالها الجهر** اي اكثر النحاة
وقالوا انها ليست بحرف جر لان حتى لو كانت حرفا من حروف الجر لما
عسلقت عن العمل ههنا **لان حروف الجر لا تعلق عن العمل**
لما ان التعليق من خواص الافعال اتفاقا فلا يجوز في غيرها سوا
كان اسما او حرفا لكنها قد عسلقت عن العمل بناء على ان عملها قد
بطل من حيث اللفظ وان كان معتبرا بحسب المعنى عند هذا غاية
تقرير الدليل وانه اخفى من الدعوى كما لا يخفى على ان التعليق لا
يتصور ههنا أصلا سواء كان في حتى وفي غيرها اما في حتى فلا
ابطالها نفسها عن العمل لفظا غير معقول واما غير هاتين
ان التعليق انما يكون في افعال القلوب وفيما يفيد معناها فليس
ههنا افعال القلوب ولا فعل يفيد معناها واما استعمال التعليق
فيما حكم بحكمه فغير متعارف والتحقيق ان اعتبار الجر في محل الجملة
لا يستلزم التعليق وانما يستلزمه لو كان محل قابلا للجر لفظا
لكن من المعلوم ان الجملة من حيث هي جملة غير صالحة له **فان قلت**

بعد
ح

قوله

قوله ان حروف الجر لا تعلق عن العمل مع قوله ولو جوب كسر كان دليل
على المطلوب فحينئذ لا يتوجه الاشكال **قلت** الشق الثاني كما في اثبات
المطلوب فلا حاجة الى ضم المفيد الى غير المفيد **ولو جوب كسر** ههنا
ان كون ما بعدها مظنة لجملة كما ان ان بالفتح مظنة للمفرد
ومعلوم ان الجملة من حيث النظر الى ذاتها لا باعتبار وقوعها موقع
المفرد لا تصلح للاعراب أصلا فضلا عن صلاح الجر **فيقولون**
من زيد حتى انهم لا يبرجونه فان قلت لا شك ان الدليل
الثاني يشارك الدليل الاول في اثبات المطلوب فايدته بالمبالغة
في الرد على الخصم لكن فالفرق بينهما **قلت** ان الاستدلال الاول
استدلال باعتبار حال حتى لا ابتدائية والثاني استدلال بملاحظة
حال متعلقها والثاني ظهر من الاول **فان قلت** وجوب الكسرة يتوقف
على انها ليست بحرف جر واثبات انها ليست بحرف جر يتوقف على
وجوب الكسرة في الدور **قلت** بعد تسليم توقف وجوب الكسرة
ان توقفه عليه من جهة اعتبار التحقيق وتوقف جرسه سلب حرفية
الجر عنها عليه من جهة احتياج اثباته اليه فيكون من قبل الاستدلال
بالدخان على النار **فان قلت** مطلق وجوب الكسرة يستلزم مطلق
حرف الجر عنها فانه اعم فان خصصته بما بعدها كما يشهد عليه
المثال المذكور فلا يتم التقريب فان المدعى اعم وان خصصت الدعوى
ايضا كان يقال انها ليست بحرف جر في هذا الموضع فانه غير مقصود

وغير محل النزاع **قلت** التقريب يتم بعدم القائل بالفضل **فان قلت** عدم القول بالفضل لا يستلزم عدم الفضل الجواز تحقيق الفضل مع انتفاء القول به **قلت** نعم عدم القول بالفضل لا يستلزم عدم الفضل في نفس الامر لعدم العلاقة بينهما لكونه يستلزمه ههنا عند الخصم فان الزجاج وابن درستويه قالا ان حتى لا بتدائية حرف جر جمع موارد استعمالها من غير تفصيل **قوله واذا دخل الحرف الجار** خرو كان **على ان فتحت همزتها** جملة معترضة حيث لتقوية الدليل الثاني ببيان ذلك ان دخول مطلق حرف الجر على ان يستلزم فتح همزتها لكنها لما كست ههنا علم انها ليست بحرف الجر لتقرر من ان انتفاء اللوزم يدل على انتفاء الملزوم **خوف** في قوله تعالى **ذلك** اشارة الى ما ذكر من خلق الانسان في احوال مختلفة وتحويله على احوال متضادة واحياء الارض بعد موتها اقيم اسم الاشارة مقام الضمير كما في قول **الشاعر** هذا الذي ترك الالهام حائرة لقصد الحمل التميز نحو هذا هو الصغير فذلك في محاسنه وهو مبتدأ خبره **بان الله هو الحق** اي انه الثابت في نفسه الذي يحقق به الاشياء الجملة **الثانية** من الجملة التي ليس لها محل من الاعراض استحققت المرتبة الثانية لان جملة الابدائية اصل في هذا الباب لا ترى ان كتبهم مشحونة بان الموصول مع الصلة كذا الواقعة **صلة** لا يلزم من ذلك ان كل ما وقع صلة يجب ان يكون له حظ

له حظ من الاعراب كاسم الفاعل الواقع صلة للواحد والآخر جملة صلة خبرية لان الموصول موضوع الامر معلوم عند المخاطب بانه محكوم عليه بحكم حاصل له فكذلك كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة بان تخصيصها ليس بحسب الوضع وليس يلزم في الاستعمال فتقولك لقيت من ضربته اذا كان من موصولا معناه لقيت انسانا معلوما بانه يكونه مضر وبالك فيكون في قوة المعرف بلام العهد وان جعلته موصولا فالمعنى لقيت انسانا مضر وبالك فهو وان تخصص بكونه مضر وبالك ليس بحسب الوضع بل هو اسطة الوصف وظهر ما قلنا ضعف تجوز الكسائي والملازمي وقوعه جملة انشائية ثمران المراد من كونه موضوعا للمعروف موضوع له من حيث النظر الى الوضع لا من حيث اعتبار الاستعمال وانه موضوع لما من شأنه العهد على طريق اطلاق الدليل على ما من شأنه الدلالة فايما كان لا يتوجه الاعتراض بعد لزوم المعهوية **فان قلت** هل الفرق بين جملة الواقعة صلة وبين جملة التي وقعت تفسيرية حتى تعد كل واحدة منهما في مرتبة على خيالها **قلت** ان الصلة تشير الى معنى الموصول لكنها ليس بمعناها معناه كون حالها حاله وان الجملة المفسرة تبين اليهم وتزيل ابهامهم فخرج معناها الى معناه لا فرق بينهما الا بالوجاهة والتفصيل ثم لا يخفى عليك ان الغرض من ذكر الصلة ببيان الذات والغرض من اتيان التفسيرية ازالة الابهام العارض للمعنى فذلك استحققت الصلة

بمنزلة أقدم **اسم** موصول وهو ما لا يتم خبره بصفة وعائد **فان قلت**
 ان الموصولات من المبهات كما صرحوا به فكيف يكون معرفة **قلت**
 الاستبعاد في ذلك فان جهة الابهام غير جهة المعرفة فان جهة
 الابهام من حيث النظر الى نفس الموصول وجهة المعرفة من حيث
 الملاحظة للصلة **فان قلت** لا شك ان الاسم الموصول له عموم
 تناولا كما ان لقدر المشترك له عموم استعماله لكن هل هو موضوع
 للذات المخصوصة والمقدر المشترك **قلت** الظاهر انه موضوع
 للذات وضعها واحدا ملاحظة ذلك القدر المشترك فلو كان مشتركاً
 ففسر على هذا حال اسماء الإشارة والمضمر **نحو** قام ابوه في قولنا
جاء في بعض النسخ جاني لكن الاول اولى بالخلو عن استعمال الزايد
 على قدر الحاجة **الذي قام ابوه** فان قلت قولك الذي قام ابوه كما في
 التمثيل فلا حاجة الى الاطناب **قلت** ان الغرض من التمثيل التوضيح
 وهو انما يتم بتمثيل هذا الاطناب لا ترى انه لو ترك جاني المثال المذكور
 لم يكن الموصول لا للصلة محل من الاعراب لفقدان المقضي له حين
 جانيه انسخت معناه في الموصول وحده وذلك هو السبب الموصول
 له اعراب محلا دون الصلة وهذا ظهر لاعراب في اسم الفاعل
 في قولك جاء القوم مثلاً وان كان جملة في التقدير فالذي اسم موصول مرفوع
 المحل وحده على انه فاعل والصلة اعني قام ابوه جملة لا محل لها من الاعراب
 بدليل ظهوره في نفس الموصول في نحو يقوم ايهم في الدار ولا كرم

ايهم

ايهم عندك وامر بايهم هو افضل **قال الشاعر** اللذون صبحوا
وفي التنزيل ربنا انا الذين اضلنا قلوبهم الموصول مع صلته
 في محل الرفع مثلاً لا يخلو عن المسامحة يقع كثير او سببها هو
 الامر من الالباس لظهور المراد ومن قال ان مراد الشيخ ان الصلة
 وحدها ليس لها محل من الاعراب وان الموصول مع صلته له محل منه
 اجر الحكومه في طريقة القوم فقد خفي عليه ما قصده من التحقيق
 مع الايمان ان سبيلهم في امثال هذا سبيل التسامح لا يخفى عليك
 ان اليسور لا يسقط بالمعسور لما ان لحرف الموصول قد تحقق فيه المانع
 وقد عدم صلاحيته لواعراب بخلاف الاسم الموصول **او صلة**
لحرف موصول او حرف عطف لاحد الشيئين فهي ههنا التقسيم
 والتنوين على سبيل الانفصال الحقيقي فاحرف الموصول هو مع
 ما يليه في معنى المصدر ولم تحتج الى عائد **فان قلت** ما من
 حرف الا هو يشتمل على الاتصال باسم وهو لم تحتج الى عائد فما
 السبب التعرض للصلة بعض الحروف دون صلة بعضها واماً
 كون كليتها في قوة المصدر فقليل الجرو ولا يصلح لانه لا يكون
 لذلك التعرض **قلت** الشيخ قد قصر بيان الجمل التي ليس
 محل من الاعراب وكان ذلك مطرداً في صلة بعض الحروف دون بعضها
نحو قلت في قولك **عجبت مما قلت** قوله **اي من قيامك** تفسير
 لقوله مما قلت انما احتج اليه لبيان ما يرجع اليه معناه وان كان

ذلك المعنى بينا في نفسه يعني ان ما حرف مصدر ي جعل الجملة في
معنى المصدر كما ان في قولك اعجبني ان قلت حرف مصدر جعلها
في معناه واما البنا في قولك **فماقت** فيه فالجواب اما محذوف
وكان ان يكون في الخبر كما في قولك اما زيد منطلق لكنها اعيدت
الى مقامها الاصل لا تنفكا لما في وهو اجتماع حرفي الشرط والخبر
مع وجود المتقضى التقدير اما ماقت اي الموصول مع صلة فهو
في محل الجزم وقع في بعض النسخ ههنا فاما وقت بحرف العطف
هذا وان كان صحيحا لكن الاول احسن الجاصل ان الموصول اذا كان حرفا
يكون له مع صلاته محل من الاعراب لا يكون للموصول وحده
والصلة وحدها اما الموصول فادنه حرف فلا يتصور فيه الاعراب
اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا **واما** الصلة هي جملة **ثمة**
وحدها اي بد اعتبار الموصول معها **فلا محل لها من الاعراب**
فصلة الاسم الموصول لا بد ان يشتمل على ضمير بخلاف صلة الحرف الموصول
فانفتح الفرق بينهما بحسب الصلة ايضا هذا فالتحقيق ان مضة
الافراد في صلة الحرف الموصول يقتضي ان يكون الاعراب محل
الصلة وحدها والماصح اعرب محل الجملة اصلا فعد صلة
الموصول من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب منظور فيه الجملة **الثالثة**
من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب **المعترضة** يقال اعترضت
الشهرا ابتداءه من غير اوله فالجملة المعترضة عند النحويين
هي

المعترضة
مطلب

هي الجملة التي لا محل لها من الاعراب تأتي **بين شيئين** لافادة
الكلام تقوية او بيانا وتحسينا انما اختار الشين ليتناول
المعترضة بين جملتين وبين مفردين **فان قلت** هذا التعريف
صادق على صلة الاسم الموصول في قولك الذي معنا ليس زيد مع
انها ليست اعتراضية **قلت** ان الصلة انما جئ بها لاجل الصحة
والاعتراضية جئت للفائدة الزائدة حتى لو لم يوت بها لكان
الكلام معتبرا بدونها فذلك شابهت الموصول الحروف فبينت
وان كان بينهما فرق يدرك بالتدقيق **نحو** جملة معترضة بين القسم
وجوابه في قوله تعالى **فلا اقسم** قيل معناه فاقسم فيكون لاصلة
للتأكيد كما في قوله تعالى ليلا يعلم وقيل فلا انا اقسم محذوف للبديهة
وهو اشبع فتحة لام لا بتداف يكون الالف فيها الف اشباع كما وقع
في قول الشاعر خولك احرمكاشرة ومحل ومحيالك الا اله فكيف انا
وقرأ الحسن اقسم وقيل فلا رد له لا يخالف القسم عليه فيكون اقسم
تأكيدا له بعد الرد **مواقع النجوم** معار بها لما في غرض بها
من زوال اثرها والدلالة على وجود مؤثر لا يزول تاثيره ولانه
قيام المتجددين من عبادة الصالحين وقيل بمنزلة افعالها
لان في ذلك ما لا يحيط به الوصف من الدليل على عظم القدرة
والحكمة وقيل النجوم نجوم القرآن ومواقعها اوقات نزولها
وقرأ الكسائي بموقع النجوم **الآية** هي منصوبة على المفعولية

عالمها محذوف وهو اقرا مثل قولك الحديث والبست احتج
 الى مثل ذلك لتقسيم الكلام وتصور التزامه قال اقرا باقى الكلام
 وهو قوله **وانه لقسم** لو تعلمون عظيم **انه لقسم** كترى فبذلك
 اشارة او لا الى المقصود اجمالا ثم شرع في التفصيل بقوله
وذلك اشارة الى بيان وقوع الجملة المعارضة بين القسم
 وجوابه وبيان وقوع الاعتراض الاخر في اثبات تلك المعارضة
لان قوله تعالى هو فعل ماض فاعله مستتر فيه لا محل له من الاعراب
 فيكون اعتراضا بين القول ومقوله وقيل انه حال **انه لقسم** **طريق**
 جواب **فلا اقسام بمواقع النجوم** اي هذا المحكى جواب القسم
وما هو قوله **وانه لقسم** لو تعلمون عظيم **بينهما** اي بين القسم وجوابه
اعتراض اي قول معترضة فائدة العدول للتعين والمبالغة فائدة
 الاعتراض استعظام القسم الذي هو منشأ لعظم القسم به بحيث يكون
 ذريعة الى زيادة تأكيد المقسم عليه كتصريح القسم واما توصيفه
 بقوله **لا محل له من الاعراب** فنقول التوصيف على سبيل التفسير
 لا على طريق التخصيص كقولك الجسم الطويل العريض العميق وقول
 الشاعر **الوحي الذي يظن لك الظن** كان قد برى وقد سمع ما مع انه
 لا يخلو عن الاشارة الدقيقة الى ان الوحي في قوله **وانه لقسم** ليس
 وان كان الوهم يتبادر اليها بل للوعدراض بمنزلة الغافي **قوله** الشاعر
 فاعلم فعل المرئيفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا في ذلك التوضيح

دلالة

دلالة على ما قصد من تقنين العبارة عن دفع الاحتمال ولما
 السبب في عدم الاعراب في محله فان الاعتراض لم يقع ههنا مقام
 مفرد بناء على ان القسم تأكيد المقسم عليه فيوجد بينهما اتصال تام
 فلا يصلح لمقامه وكل جملة لم تقع مقامه لا يكون لها محل من الاعراب
 ثم لما فرغ من تمثيل الاعتراض الواقع بين القسم والجواب كان ذلك
 مستمدا على اعتراض اخر فيه من الموصوف والصفة اراد ان يبينه
 تمهيدا لما سيأتي من بحث جواز الاعتراض باكثر من جملة من توجه
 النظر على كلام النجاشي فلهذا خصص المثال بهذه الآية
 فقال وفي اثنا هذا الاعتراض وهو قوله **وانه لقسم** لو تعلمون
 عظيم **اعتراض اخر** اي قول معترض غير الاعتراض الاول وهو
 الاعتراض الاخر قوله لو تعلمون نسبة على تغاير هذا الاعتراض
 للوعدراض الاول لجواز الخفا على ذهن المتدبر بقوله **فانه** اي الاعتراض
 الاخر **معترض من الموصوف والصفة** كما ان الاعتراض الاول اعتراض
 بين القسم والجواب **وهما** اي الموصوف والصفة **قسم وعظيم** على
 سبيل التوزيع نظيره قولك هذا اسود وابيض الموصوف قسم
 والصفة عظيم فيكون من اللف والنشر المتب وهذه الصفة
 قريبة من صفة الحال الموطئة في قوله تعالى **انا انزلناه قرآنا**
 عربيا اقسام مضارع فاعله مستتر فيه وهو انا الباحر في الجرح
 من حروف القسم ومواقع مجازها مصانف الى النجوم والمجار والمجور

سك
 بين

متعلق بقسم والواو واو الاعتراض ليس للعطف وان قال بها
بعض من شارح هذا الكتاب من غير روية وان حرف من الحروف
المشبهة اسمها الضمير المنصوب المتصل بها القاعيد الى القسم
للمذكور عليه بقوله لاسم على طريقة قوله تعالى اعدوا هو اقرب
للتقوى للام لام الابتداء اخرها قسم لو تعلمون فعل فاعلة جملة
فعلية لا محل لها من الاعراب لانها معترضة وعظيمة صفة قسم
حرف مشبه ايضا اسمها ضمير متصل بها عايد الى القران وان لم يكن
مذكور الفظا لكنه في حكم المذكور فان الكلام موقف لشانه ولللام
الابتداء ايضا خبرها قران كرم صفته فالجوع جملة اسمية
جواب القسم لا محل لها من الاعراب كما ان جملة القسم ~~فعلية~~
لا محل لها منه اتفق النحاة على ان الاعتراض بين شيئين جملة واحدة
واقع واختلفوا في الاعتراض باكثر من جملة واحدة بانه هل يصح
ولكن لقوانه **يجوز الاعتراض** اي يثبت الاعتراض في الاستعمال
ثبوتاً راجحاً **باكثر من جملة واحدة** فعمل ان المراد هو الجواز بحسب
الوقوع بمعنى انه يثبت ويعتد به لا الجواز بحسب تساوي الطرفين
فانه لا يناسب المباحث العربية وقد اجاز الزمخشري في الاعراف
الاعتراض باكثر من جملة واحدة وقال ابن مالك في بيانه هذا اعتراض
بكلام يتضمن سبع جمل **خلافاً** اي مخالفاً لمذهب الشيخ وان كان
مردوداً بالوقوع لان قوله تعالى ان الله يحب التوابين وتحب
المتطهرين

المتطهرين جملتان معترضتان وقعتا بين الشيئين وهو قوله فان
من حيث امركم الله وبين البيان وهو قوله تعالى نساؤكم حرث
لكم يعني ان الماقي الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض
الاصيل في التبيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلو ياتون هن من
حيث ياتي منه هذا الغرض واما النكتة في هذا الاعتراض
الترغيب فيما امروا به والتفكير عما نهوا عنه اذ في علم الفارسي
حيث قال في قول الشاعر اراي ولا كفران لله ايه لنفسي قد
طالبت غير مينك ان ايه لا تنصب باويت لئلا يلزم الاعتراض
بجملتين وانتصابها لا اي ولا كفران لله رحمة لنفسي يقال
اويت اية بمعنى رحمة رحمة وكل مقام يرى فيه الاعتراض
باكثر من جملة فهو سلف فيه يتاويل لكن الاصل عدمه عند تمام المقصود
وحين فرغ من بيان الاختلاف بين اراد ان يشرح في بيان
مخالفة الزمخشري في الاعتراض في الشاهد مع الايمان الذي عليه
فقال **وليس منه هذه الآية** اي ليس الاعتراض فيما من قبل جواز
الاعتراض بين شيئين باكثر من جملة واحدة وان كان الذين
يتبادر اليه فان الاعتراض بين الواقعين فيهما احدهما واقع
بين القسم وجوابه كما ان الاخر واقع بين الموصوف والصفة فيكون
كل واحد منهما واقعاً على حدة بين شيئين فلا يكونان كل واحد
واقعين معا بين شيئين بعينه كما لا قسم وجوابه **فان قلت** الاعتراض

الواقع في انشاء الاعتراض بين شيئين واقع بينهما بالواسطة فيكونان
مما نحن فيه **قلت** سلمنا انه واقع بينهما في الجملة ولكن لا يسمى
مثل ذلك اعتراضا في الاصطلاح وانما يسمى بذلك ان لو
حصل له اتصال بها او باحدهما معنى **خلافا للزمن مخشري**
حيث قال في سورة آل عمران في قوله تعالى رب اني وضعتها
انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها
مريم **فان قلت** علم عطف قوله واني سميتها مريم
قلت هو معطوف على قوله اني وضعتها انثى وما بينهما جملتان معترضتان
لقوله وانه لقسم وتعلمون عظيم فمهم المصنف من هذا القول
ان الزمخشري اعتبر اعتراضا بين قوله فلا اقسم بمواقع النجوم
وبين قوله انه لقمران كريم اعتراضا باكثر من جملة واحدة كما اعتبر
الاعتراض بين قوله اني وضعتها وبين قوله واني سميتها مريم
اعتراضا باكثر من جملة فقال وفي التنزيل نظر حاصله ان الاعتراض
في قوله فلا اقسم بمواقع النجوم الآية اعتراضان كل منهما واقع
بين شيئين على حدة بجملة الاعتراض يكون بين الشيئين المعنيين
بجملتين معا بخلاف الاعتراض الواقع في قوله رب اني وضعتها
انثى الآية اعتراض بين الشيئين وهما المعطوف والمعطوف عليه
بجملتين واحدا فيهما قوله والله اعلم بما وضعت والاخرى قوله
وليس الذكر كالانثى فالجواب عنه ان وجه الشبهة قول الزمخشري
وما

وما بينهما جملتان معترضتان كقوله وانه لقسم وتعلمون عظيم
تعدد جملة الاعتراض مطلقا سواء كانتا بين الشيئين معا او كانت
كل واحدة ههنا بينهما على حدة كما هو الظاهر كما كون الاعتراض بين
الشيئين المعنيين بجملتين معا فانه خفي بقوى هذا الجواب ان
الزمخشري قال في سورة الواقعة قوله وانه لقسم وتعلمون عظيم
اعتراض بين القسم وجوابه وقوله وتعلمون اعتراض بين الموصوف
والصفة فلا يكون مخالفا في هذا الاعتراض للجمهور كما ترى
ومن اجاب عنه بانه لا اشكال في كلام الزمخشري بناء على ان جملتين
قد تحققتا ههنا ايضا غاية ما في الباب ان احديهما جملة ميم
كبرى والاخرى جملة فعلية في ضمن تلك الكبرى فقد خفي عليه شيان
مناط الاو شكال وتحرر محل البحث **الجملة الرابعة** من الجمل التي لا محل
لها من الاعراب **التفسيرية** اي المفسرة **وهي الكاشفة** اي الجملة
التي يبين **لحقيقة** بازالة اجمالها اللوم فيها للتقوية كالبا في
قوله تعالى وهزي إليك الجذع النخلة لا سيما ان اسم الفاعل
ليس بالفعل في العمل فاحترز بها عن صلة الموصول فانها وان كانت
مبينة للموصول لكنها لا تبين حقيقة بل تشير اليها
بحال من احوالها فمعلوم ان الاشارة ليست كالتفسير
المعتزلة عن غيرها من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب
فان قلت لا شك ان جملة المعتزلة قد تحجى للبيان فيجوز ان

تكون كاشفة لحقيقة ما تليها **قلت** البيان الحاصل من الاعتراض
لا يكون بياناً لحقيقة والأفلا يتصور الاعتراض حقيقة **فان**
قلت هذا التعريف حد فلا بد من ذكر الجنس وهو الجملة
بناءً على أن الجنس لا يحذف فيه **قلت** لأنهم أن هذا التعريف حد
لجواز أن يكون رسماً سلمناه لكن لأنهم أنه حد تام سلمناه لكن
لأنهم أن الجنس لا يحذف فيه وإنما يكون المحذوف ممنوعاً فيه إذا كان
مفوقاً للمقصود وهو هنا غير مفوق لأنسياق ذهن كل واحد
إليه وقد اقيم الموصول في قوله الكاشفة مقام الجنس لا يذهب
عليك أن المحذوف غير المتروك **ما** عبر به ليضم المفسر المفرد
والمفرد المركب وليدفع قول من قال أن المفرد لا يفسر إلا بالمفرد
والمركب لا يفسر إلا بالمركب كما يشهد الشاهد ولكن خصص
التعريف الجملة مفسراً لأجلها من الأعراب لأنه يصدر بيانها
تليها فعل مضارع فاعله مستتر فيه عائد إلى الكاشفة والضمير
المنصوب المتصل به عائد إلى ما فالجملة صلة أن كان موصولة وصلة
أن كان نكرة مأخوذة من إلى وهو القرب يقال كل مما يليك
أي مما يقاربك وفي بعض النسخ تلتها على صيغة الماضى فهو
من تلوت الرجل تلوه إذا تبعته ومنه قولهم المقدم والتالي
فلعل هذا أقرب ثم إن الجملة هو زيد قائم جملة مفسرة
فيكون لها محل من الأعراب لأنها خبر عن ضمير الشأن فلا يكون

مما هو

٤٩
مما هو بصدده فاحترز عنها بقوله **وليس عيدا** أي تكون فضلة
لا يحتاج إليها في فادة المعنى المراد بل احتج إليها في إزالة الجمل
العارض للمفسر **فان قلت** ما السر في أنه عرف الجملة المفسرة
دون غيرها وفي أنه أخرب بيان فائدة هذا عن بيان الأمثلة
على ما وقع في بعض النسخ مع أن المناسب لبيانها مقام
ذكر الحد **قلت** لما وقع الثاني في المفسرة دون غيرها إزاله
بتعريفها ثم لما كان يطول بحث بيان فائدة ذلك القيد من
المثل والأمثلة مع أن بيان الأمثلة متعلق بالمقصود الأصلي
آخر عنه على أن التأخير وقع في النفوس فإن المحصول بعد
الطلب أعز من المساق بلا تعب فلهذا قال الشاعر
ثلاثة تشرق الدنيا بسبعته **شمس الضحى** وأصبح والقمرة
نحو هذا الأبرش مثلكم في قوله **واسروا النجوى فان قلت**
النجوى لا تكون إلا خفية فما معنى قوله واسروا النجوى **قلت**
معناه بالغوا في إخفاء المسارة بحيث لم يفطن أحد لتناجيمهم
ومسارتهم لا تفصيلاً ولا إجمالاً ولا يعلم أنهم متناجون إلا ترى
أن اثنين يتساران فيعلم من حيث الإجمال أنها تساران
وأن لم يعلم تفصيل ما يتساران به أسرف فعل فاعله الواو العائد
إلى الناس مفعوله النجوى **الذين ظلموا** الذين أساءوا موصولة
ظلموا الواو فيها عائد إليه فالموصول مع الصلة أو الموصول

مرفوع المحل على البدلية من فاعل اسروا وهو واو الضمير وقيل
 مرفوع على انه فاعل اسروا على تقدير ان يكون واو واو الكوفي للرفع
 او على انه مبتدأ خبره اسروا النجوى وعلى الذا على انه خبر مبتدأ محذوف
 او منصوب للمحل على الذم او منصوب باعني او محذوف على انه صفة للناس
 المذكور **هل** حرف من حروف الاستفهام لكنها استعملت في معنى
 حرف النفي **هذا** اي محمد صلى الله عليه وسلم **الابشر مثلكم** في المأكل
 والمشرب وسائر ما يحتاج اليه لا اعتقادهم ان الرسول لا يكون الا
 ملكا وان كل من ادعى الرسالة من البشر وجا بالمحنة فهو ساحر محنة
 سمح فذلك افتتقون السحر وانتم تبصرون على سبيل الامكار هذا
 مرفوع المحل على انه مبتدأ خبره بشر ومثلكم صفة فقيل فايدة
 الخبر في الحقيقة والالغى عملها الوقوعها في كلام غير موجب
 وغير تام **فجمل الاستفهام** اي جملة هذا الابشر مثلكم مع بعدها
 جملة لا محل لها من الاعراب لانها **مفسرة للنجوى** لما فيها من
 الابهام وكل جملة مفسرة لا محل لها من الاعراب اما الصغرى
 فقطعية واما الكبرى وان كانت ظنية لكنها كافية المباحث
 الاستقرائية فالحاصل ان الجملة المفسرة من حيث هي مفسرة
 لو يكون المقصود منها الاكشاف حقيقة لا يتعلق بها شيء من
 المعاني الموجبة للارباب فكيف يكون لها محل منه لكن لا يخفى عليك
 ان تحقق مظنة المفرد كاف في الاعراب المحلى وان كان المقصود
 الاصل

الاصل منها كشف الحقيقة لاينا في قصد تعلق معنى منها بها
 في الجملة فضلا عن التعلق ثم لما كان كون الجملة منصوبة للمحل على
 البدلية على معنى اسروا هذا الحديث كما ذهب اليه النجاشي غير
 مرضي عنده اشار اليه بقوله **قيل** على صيغة التثنية والتضعيف
 هذه الجملة **بدل منها** اي من النجوى لكن عدم النجاشي قوي كما
 اشار اليه **فان قلت** اي بدل من لا بدل **قلت** الظاهر انه بدل
فان قلت قد صرحوا بان الجملة لا تكون بدل الكل بناء على انه مقصود
 بالنسبة والجملة غير مقصود بها والاما حصل الفرق بينهما بين
 التاكيد **قلت** ان ذلك التصريح في بدل الجملة لا في بدليتها عن
 المفرد سلمناه لكنها يجوز ان يكون مقصودها بالنسبة من حيث هي ادلت
 بالمفرد فبهذا اندفع سوال عدم الاتحاد بينهما ويجوز ان تكون
 بدل البعض كما في قوله تعالى امذكما تعملون امذكما بانعام بنين
 وجنات وعيون ويجوز ان تكون معمولا لقول محذوف اي قالوا هل
 هذا الابشر مثلكم كما في قوله جاوا منق هل رايت الذي قطع
 ثم لما قصد زيادة توضيح القاعدة بايراد الشاهد **والمحتمل**
الباسا والضرأ قال الجوهري هما اسمان بمعنى الشدة مست ففعل
 هم مفعوله عايد الى الذين فاعله الباسا عطف عليه الضرأ فالجوهري
 جملة فعلية لا محل لها من الاعراب **فانه** اي لان هذا الجموع تفسير
 اي مفسر بمعنى مثل وهو هنا بمعنى الحال في قوله تعالى ولما ياتكم

الكل

مثل الذين خلوا أي حال الذين مضوا من قبلكم التي هي مثل في الشدة
مستم البأساء والضراء لما حرف من الحروف الجازمة للفعل المضارع
ويأت فعل مضارع مجزوم بها وعلامة الجزم سقوط الياء فيه
مفعوله كم فاعله مثل الذين موصول وخلقوا فعل مع فاعله
صلته والموصول وحده أو مع الصلة مجزور والمحل على أن مثل
اضيف إليه وحين فرغ من الوجه الرابع عنده أشار إلى المخرج
على هود أنه بقوله **وقيل** هذه الجملة **حال من الذين** في قوله
مثل الذين خلوا أو من المضافة إليه هو محمول على المسامحة إذ لا
معنى لتقدير قوله ولما يأتكم بهذه الحال ولا عامل يعتبر
سواء بل إنما هي حال من ضمير الموصول وهو الواو في خلوا فيكون
منصوب المحل على الحالية بتقدير أي قد مستم قال ابن مالك
تقدير قد في الفعل الماضي الواقع حالاً مجرد دعوى لا يقوم
عليها حجة مع أن الأصل عدمه لا ترى أن الحال قيد للعامل
سواء كان ماضياً أو غيره ثم إن الوجه الأول راجح على الثاني
قطعاً كزحان الأصباح على المصباح **وقيل** هذه الجملة
مستأنفة كان قايلاً كيف كان ذلك المثل فقبل مستأنف
البأساء **فان قلت** الجواب كاشف لمعنى السؤال عنه كالتفسير
المفسر كاشفة الحقيقة ما تلتته فلدي شيء جعل الاستئناف
بمعنى الواقع جواباً عن سؤال مقدر مقابلاً للجملة المفسرة
قلت

قلت بناءً على الاصطلاح فلعل قوله حقيقة ما تلتته احتراز
عن مثل هذا **فان قلت** أي جملة من الجملة التي ليس لها محل من الأعراب
قلت الظاهر أنها من قبيل السابعة وهي جملة التابعة لما لا
وضع له بيان على أن الجواب واقع على حسب السؤال وتابع له
فان قلت ما معنى قول الزمخشري مستم بيان للمثل وهو استئناف
قلت معناه البيان اللغوي لا التفسير الاصطلاحي الذي قصد
المصنف ههنا فلا مشاحة فيه بعدما وقع عز ثلثه لكن ما ذهب
إليه الزمخشري اضبط واحسن **نحو** خلقه من تراب في قوله تعالى
إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم إن مثانه الغريب كشان آدم إن
حرف من الحروف المشبهة بالأفعال اسمها مثل مضاف إلى عيسى
وعند ظرف مضاف إلى الله والظرف متعلق بمنصوب علان صفة
مثل والكاف حرف تشبيه أو اسم بمعنى المثل كما هو الظاهر وأدم غير
منصرف للعلمية والحجة كآزر وشالح والحار والمجور ومع
أو الاسم خبر إن والمجموع جملة اسمية ابتدائية لا محل لها من
الأعراب **فان قلت** المثل لغة بمعنى المثل وهو النظم ويقال
مثل ومثل ومثل كشبه وشبه وشبيه ثم قيل للقول السائر
المثل مضربة بمعرفة فكل المعنيين لا يصح **قلت** استعير
المثل ههنا لجمال العربية مثل استعارة الأسد للمقدام **فان**
قلت من أي المعنيين استعير **قلت** من الثاني والجامع بينهما

الغريبة الا ترى انهم لم يستعملوا المثل بمعنى القول السائر الا في امر
غريب ومن ثمة هو قاطع عليه وحجج من التغيير **فان قلت**
كيف يصح التشبيه وقد وجد عيسى بن مريم ووجد آدم بن
اب ولا امر **قلت** لا استبعاد في ذلك لان الوجود من غير اب
وامر غريب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبّه الغريب
بالاعزب ليكون قطع الخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر
فيما هو اعزب مما استغربه على ان يكون وجود كل منهما من غير اب
يصلح ان يكون وجه التشبيه كما ان كونه خارجا عن العادة
المستقرة يجوز ان يكون وجه بناء على ان التشبيه يكفيه المماثلة
من بعض الوجوه **خلقته** خلق فعل فاعله مستتر فيه راجع الى الله
معموله ضمير متصل به عايد الى آدم اي خلق الله آدم **من قرأ**
متعلق بخلق وقع في بعض النسخ الآية اي ثم قال له كن فيكون
لكن المقصود يتم ههنا بدونها وان كان لها تعلق به **فان قلت**
ما معنى الامر ههنا بدون وجود الامر مع ان الامر به غير مقدّر
قلت يكفيه وجود الامر في علم الامر كما اذا قدر الرجل اناله امر
بان يعطى كذا بعد الوجود واما الامر بغير المقدور وان كان
غير واقع في التكليف لكنه يجوز في غيره صرحوا بذلك قبل
الامر ههنا مجاز عن سرعة الاجاد فثم ههنا لترتيب الخبر
اولا لترتيب الخبر عنه ويجوز ان يكون له على معنى صورة الحيا
ثم قال

ثم قال له كن لهما واما قال الله ثم قال له كن
فخلقته من قرأ **تفسير المثل** في قوله كمثل آدم ولا يجوز
ان يكون صفة لآدم لانه معرفة والجملة نكرة ولا جلالا منه
لعدم مساعدة المعنى على ذلك **ونحو توؤمنون بالله ورسوله**
وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم فان تفسير التجارة
لا يتم الا بهذا المجموع توؤمنون فعل فاعله واوالضمير قوله
بالله ورسوله متعلق به قوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم
وانفسكم معطوف على قوله توؤمنون فالمجموع يفسر التجارة فلا
يكون له محل من الاعراب **بعد** قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
هل ادلكم على تجارة تنجيكم قري بالتخفيف والتشديد
من عذاب اليم هل حرف استفهام اريد فعل فاعله مستتر فيه
وهو انا مفعوله **كم** تجارة مجرور على تنجي فعل فاعله مستتر فيه
وهو هي عائدة الى التجارة مفعوله **كم** عذاب مجرور من ايم صفة
والجارح المجرور متعلق بتنجي وهو مع متعلقه صفة وهي متعلقة
بأدلة فحالة الاستفهام جواب النداء في محل نصب **وقيل** في الجملة
مستأنفة لانهم قالوا ليس توصل فقال توؤمنون وهو خبر في معنى
الامر يدل عليه قراءة ابن مسعود امنوا بالله ورسوله ولا جمل هذا
قال **والمعنى امنوا** يعني ان معنى قوله توؤمنون معنى امنوا وان
لفظه خبر اما فائدة العدول في الاشعار بوجوب الامتثال وانه

امثله فهو تخبر عن ايمان وجهاد موجودين ونظير ذلك قول
 الداعي غفر الله لك ويغفر الله لك واما قراءة زيد بن علي
 توؤمنوا فوجروها على اضمال لام الامر كقوله محمد فقد نفسك
 كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وعز ابن عباس رضي الله عنهما
 انهم قالوا لو تعلم احب الاعمال الى الله تعالى لعلنا هانفت
 اي هلكا هذه الآية اي قوله هل ادلكم على تحارة تنجيكم من
 عذاب اليم فكثروا ماشاء الله عز وجل يقولون ليتنا نعلم ما
 هي فذلهم الله عليها بقوله توؤمنون وهذا يقوي انه مستأنف
فان قلت الاستيناف ههنا تفسير لانه جواب عن سؤال
 مقدر فالطعن فيه يودي الى قدح المختار **قلت** سلمناه
 لكن المراد من التفسير ههنا هو التفسير المصطلح كما مر الى
 الاشارة والحاصل انه لا فرق ههنا بين التفسير والاستيناف
 الى بتقديم السؤل وعدمه فاذا نظر الى رعاية الامر اللفظي
 فالتفسير اظهر كما اذا لوحظ ترتيب المعاني فالاستيناف
 ادق **بدليل** اي بدلالة قوله **يغفر الله لكم** حال كونه مقروا
بالحزم وذلك ان المضارع لا يكون مجزوما بان المضمرة
 الا في جواب الاشياء الستة الدالة على الشرط المحذوف فيجوز
 الكلام فلما قرأ بالحزم دل على ان معناه معنى الامر لا يناسب
 غيره في هذا المقام واما الاستفهام وان وجد صرحا

ههنا

ههنا فلا يظهر التعلق بينه وبين الجواب لبعده لفظا ومعنى
 لا بتكلف كما يجيء بعده هذا فقط ظهر من هذا ان الجواب
 في الحقيقة هو جواب الشرط المحذوف لكن هذه الاشياء
 لما دلت عليه اقيمت مقامه فاصنف الجواب اليها على سبيل
 التسامح واما **على الاول** وهو ان يكون قوله توؤمنون بالله
 ورسوله تفسير للتجارة فهو اي يغفر لكم مجزوما
جواب الاستفهام الواقع في قوله هل ادلكم على تحارة
 تنجيكم من عذاب اليم **فان قلت** هذا الجواب بمعنى
 جواب الشرط اعني اللفظ الدال على توقف مضمونه على مضمون
 الشرط وجواب الاستفهام لفظ دال على قول عنه كنعم ولا فابين
 احدهما عن الآخر فلا يتم التقريب **قلت** الغرض ههنا بيان تعلق
 المغفرة بالدلالة على ما تحققت في جواب الاشياء الستة قال
 الغفر قوله يغفر لكم بلحزم جواب الاستفهام لما خفي التعلق
 بين الدلالة على التجارة وبين المغفرة اذن العلوم بالضرورة
 ان مجرد الدلالة بدون الامتثال لا يقتضي المغفرة لا عقلا
 ولا عادة قال المصنف ايضا لذلك التعلق **صح ذلك** على ما
 وقع في بعض النسخ اي جازكون المغفرة جواب الدلالة على التجارة
 على قاعدة **اقامت السبب** وهو اي السبب **الدلالة** على التجارة
 المنجية من العذاب لا ليم مقام السبب وهو **الامتثال** اي

امثال الايمان والجهاد قد ترتب المغفرة على الدلالة بذلك
 الاعتبار **فان قلت** الامثال يورث المغفرة فان سنة الله
 تعالى قد جرت فيمن آمن وعمل صالحا بان يغفر ذنوبه ويدخله
 الجنة تفضلا من عنده لكن الدلالة ليست لذلك فان الرسول
 قد ارشد كثير من الناس فلم يؤمنوا فضلا عن العمل الصالح فلا
 يتم الاقامة **قلت** سلمنا لكن الغرض هنا بيان التعلق على
 اي وجه كان فمعلوم ان الدلالة تقتضي الامتثال في الجملة لا
 ترى ان من قال الامراته ان دخلت الدار فانت طالق فالقوم يقولون
 انه علق الطلاق على الدخول ولم يكن بينهما تعلق عقلي ولا عادي
فان قلت لما جاز كون قوله يغفر لكم جوابا لقوله تؤمنون
 بالله ورسوله اذا كان استينافا على ما عرفت ولا فلا يجوز
 كونه جوابا له اذا كان تفسير للتجارة فلا حاجة لتكلف
 اقامت سبب السبب مقامه والافالفرق بينهما **قلت** قوله تؤمنون
 بالله ورسوله اذا كان استينافا فيكون خبرا في معنى الامر واذا كان
 تفسير للتجارة فيكون خبرا لفظا ومعنى فمعلوم ان المناسب
 للشرط هو الامر والخبر وذلك لان كل واحد من الامر والشرط غير
 ثابت الوجود مع ان الطلب يكون غير مقصود بالذات غالبا
 كالشرط او سيما اذا ذكر بعد المطلوب شيئا يناسب ارتباطه به بخلاف
 الخبر واعلم ان الاستفهام لما اقتضى الجواب لفظا او تقديرًا ولم
 يذكر

يذكر الجواب ههنا من تحاوان كان قوله يغفر لكم غير جواب له في
 الحقيقة على ما اشترت اليه وجب القول بالاستيناف البتة فمن
 شاء القول بالتفسير المصطلح ههنا هو عدم الاطلاع على حقيقة
 ترتب الكلام **فخرج** عن تعريف الجملة المفسرة التي ليس لها محل من
 الاعراب **بقوله وليست عمدة الجملة المخبر بها عن ضمير غير الشأن**
 لزوم فان قول الشاعر وان سلم فانما يدل على ان للفعل المفسر وحده
 اعرابا ولكن لا يلزم منه ان يكون مجموع الجملة المفسرة وهو
 المطلوب الا ان قولك يقوم زيد يريد جملة ابتدائية لا محل
 لها من الاعراب مع ان للفعل وحده اعرابا فلهذا نسب المصنف
 الاستدلال الى البعض **قلت** المفسر ههنا مفرد لفظا لكنه
 جملة معنى لانه هو الفعل المنصوب فاعله والفعل مع فاعله جملة
 غاية ما في الباب ان الاعراب قد ظهرت في احد جزئيهما الصلاحيته
 له كما في قولك زيد يتعدا به وقايم اخوه على ان سبب الاعراب هو
 مظنة الافراد وقد تحققت ههنا **بقول الشاعر من نحن**
نؤمنه وهو امن التقدير من يؤمن تؤمنه فمن اسم متضمن
 لمعنى الشرط مبتدأ وحذف فعل الشرط الدلالة المفسرية ونحو فاعل
 ذلك المحذوف وتؤمنه فعل مجزوم من فاعله مستتر فيه وهو نحن
 مفعول ضمير منصوب متصل به عائد الى امن وببت فعل مجزوم على انه
 مجزأ وفاعله مستتر فيه عائد الى المبتدأ الواو في قوله وهو امن المحال
 الشرط

من فاعل بيت والشرط مع جزائه خبر المبتدأ قوله **نظير الجزم**
 اشعار بتحقيق جهة دلالة قول الشاعر على ذلك المطلوب وتعليل
 لقوله واستدل في **النعل المفسر** المذكور وهو يؤمنه **الفعل**
المحذوف وهو يؤمن قيل فكان لجملة المفسرة عند الشلوين
 عطف بيان او بدل والجمهور لم يثبت وقوع البدل والبيان
 جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف
 في البدل منه فقيل ان حذفه لا يجوز وقيل يجوز **الجملة الخامسة**
 من الجمل التي لا يكون لها محل من الاعراب **الواقعة جواب القسم**
 قوله **انك لمن المرسلين** الضمير المنصوب بالمتصل بان اسمها خبرها
 قوله **المرسلين** فجملة لا محل لها من الاعراب كونها جواب القسم
بعد قوله تعالى يس قيل معناه يا انسان في لغة هي فيكون قوله
 انك لمن المرسلين جوابا لهذا النداء كما انه جواب لقوله ست مرسل
 فاجتمع فيه ثلاثة اجوبة **والقرآن الحكيم** وخوانكم لما
تحكمون بعدكم لكم ايمان علينا بالغة الي يوم القيامة
قيل الواو فيه وال القسم القران مجرور بها والحكيم صفة والجار
 مع المجرور متعلق بالفعل المحذوف اي اقسام الله بالقران ذي الحكمة
 وجملة القسم محلها ايضا وكذا المجموع لانه جملة ابتدائية في قسم
 لغة اليمين واسطلاحا جملة انشائية او خبرية مؤكدة
 جملة اخرى هي جواب القسم بحسب الله لا فعلن ونريد اقسام بالله
 ليفعلن

مطلب
الواقعة جواب القسم

ليفعلن وتعلق واحدة منهما باخرى تتلوا منزلة الشرط والخبر
 فان جملة القسم وحدها والثاني اعتبار جواب جملة القسم الثالث اعتبارها
 معا لكن لا شك ان جملة القسم وحدها لا محل لها من الاعراب واما
 جملة الجواب وحدها ففيها نوع اشتباه فذلك نبيه عليها بان
 ليس لها محل منه وذلك لان جواب القسم جملة لا تقع في موضع المنفرد
 بناء على انها لا تكون الا جملة وكل جملة لا تقع فيه لا يكون لها
 محل منه واما مجموع جملة القسم وجوابه فقد يكون له محل من الاعراب
 نحو زيد اقسام بالله ليفعلن والتحقيق ان جواب القسم اذا وقع
 بعد المستد ان يكون له محل منه لا سيما اذا كان غير جواب لنداء كما في
 الآية المذكورة وان الخبر هو ذلك الجواب بناء على ان جملة القسم
 بها من قبل التاكيد الزايد على نفس الخبر واما كون جواب القسم جملة
 دائما فلوينا في الاعراب محل اذا وقع في غير الخبر ونظير ذلك الجملة
 المحكية بالقول فانها لا تكون الا جملة ومع ذلك تكون منصوبة
 المحل على المفعولية بناء على ان الاصل فيها افراد نحو قوله قال
 كيف انت قلت عليل ثم لما حكم ثعلب بان نحو زيد ليقوم من
 اصلا وكان ذلك الحكم خطأ اشار الى منشأه بقوله **ومن هنا**
قال ثعلب من ازمة النحو واللغة اي منشأ قول ثعلب الامس قول
 القوم في جواب القسم انه لا يكون خبرا ولا يكون له محل من الاعراب
لا يجوز نحو زيد ليقوم من فان ليقوم من لا يصلح ان يكون خبرا

لزيد لانه جواب القسم اذا التقدير زيدا قسم بالله ليقوم من ذلك جواب
قسم لا يصلح ان يكون خبره فضلا عن ان يكون خبرا اما
الصغرى فظاهر واما الكبرى فقد اشار الى بيانها بقوله
لان جملة الخبر بها عن المحكوم عليه فلا بد من هذا التقييد
حتى لا يتوجه النقص بالجملة الابتدائية **لها محل** لعدم وقوعه
موضع المفرد وحاصل ذلك ان جملة الخبر بها يلزمها ان
يكون لها محل منه وجملة جواب القسم يلزمها ان لا يكون لها محل
منه وتنافي الا لزم يرد على تنافي الملزوم فاجتمع اجتماعهما
في موضع فضلا عن ان يتحد قال ثعلب لا تقع جملة القسم
فهم اصحاب هذا الاستدلال من ذلك القول ان جملة جواب
القسم وحدها لا تقع خبرا ووردوها في قوله زيد ليفعلن
واقاموا عليها البرهان كما ترى وفهم غيرهم ومنهم المصنف ان
مجموع جملة القسم والجواب لا يقع خبرا فاعلم ان احدا لا يبرهن
لازم ههنا اما عدم استلزام الدليل للمطلوب او كون جواب
المصنف الذي محي لغوا وان المراد من سلب جواز طيها لزم الامر
الاول القصور الدليل عن افادته على انه لو استلزمه في صورة
السلب الكلي لورد الى رد المختار او كان سلب جواز كون جملة الجواب
وحدها خبرا لزم الامر الثاني وغاية ما يتكلف في الجواب عنه
ان المراد من سلب جواز كون جملة الجواب وحدها خبرا كما هو
الظاهر

الظاهر من ذلك الاستدلال واما مدار جواب المصنف فاعلم ما
فهمه من قول ثعلب كذا قال والجواب عما قاله ولم يقل عما
استدل عليه في جملة لا يخلو كلامه ههنا عن اضطراب وسببه
عدم تحريك محل النزاع ولك ان تحمل قول ثعلب على ان جملة جواب
القسم وحدها لا تقع خبرا كما هو الظاهر فيقع النزاع عن اصله ثم
ان ابن مالك لما عارض قول ثعلب فقال سلب جواز كون جملة
جواب القسم وحدها خبرا مردودا بالوقوع ولك ان تحمل كلام ابن مالك
على المناقضة بناء على ان الوقوع في قوله ان جواب القسم وحده
لا يكون له محل من الاعراب اشار المصنف اليه بقوله **ورد** اي قول
ثعلب رداية بوقوع جواب القسم وحده خبرا للمبتدأ في قوله تعالى
والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوينهم من الجنة عرفا
اي لينزلنهم من النبوة وهي القول وقرئ بالتنازع من الثواب وهو
القدور والاقامة الذين اسم موصول مبتدأ امنوا اصله قوله
وعملوا الصالحات معطوف عليها قوله لنبوينهم جواب القسم المقدر
وقع المبتدأ ثم لما كان هذا الرد وان كان موافقا لما اختاره
لكنه لا يفيد ما قصده ههنا من ان سلب جواز كون مجموع الجملتين
خبر المبتدأ مردودا اشار الى رد ذلك السلب بقوله **والجواب عما**
قال اي عن الذي ذكره ثعلب من ان نحو زيد ليفعلن لا يجوز ان
التقدير اي تقدير قوله تعالى والذين آمنوا الآية **والذين آمنوا**

وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ **اقسم بالله** على سبيل الأخبار نحو زيد اقسم بالله
لا فعل جملة القسمية على طريق الغيبة نظر الى الحكاية كما ان جملة
جواب القسم جيت على طريق المتكلم نظر الى المحكي وقد تجي كلتاها
على سبيل الغيبة نظر الى الحكاية قال الله تعالى وود احدهم لو
يعترف سنة **لبنو نهم** هذا جواب القسم القسم مع جوابه خبر
المبتدأ فبطل ما قاله ثعلب على ما فيه المصنف بقوله فالتحقيق
ان ذلك التقديم لا بد منه ههنا من جهة العربية ولكن معنى
الخبر يتم بدون ذلك التقديم لانه تأكيد للخبر وقيد له ومن
المعلوم بالضرورة ان القيد لا يمنع اصل الفائدة فضلا عن ان
يمنع الجواز الا ترى ان نحو زيد قائم في مثل قولك زيد قائم في
الدار يفيد بدون ذكر الدار ولا يمنع صحة الخبر فذا ههنا وقد
مثل هذا التحقيق في صدر المسئلة **فان قلت** هل يمكن ان يراد
من جواب المصنف ههنا ان يكون جوابا من قبل ثعلب كما ذكر ابن
مالك حتى يكون قول ثعلب في هذه المسئلة غير قول المصنف
كما هو المتيقن من مشابهها **قلت** نعم لكن الظاهر ان قوله
الجواب عما قال يمنع تلك الارادة لوسيمان المصنف قد حمل قول
ثعلب ههنا على سلب جواز المجموع كما مررت اليه الاشارة **فان**
قلت اذا كان الجواب جوابا عن قول ثعلب كان المناسب ان يقول
والجواب عما قاله ان التقديم فيه فالغاية في العدو لعنه التعر
لتقدير

7
لتقدير قوله والذين آمنوا الآية **قلت** فائدة الاعلام بان زيد
اقسم بالله ليقوم المراد من قول ثعلب ههنا قاعدة كلية صورية
خبرية لا خصوصية هذه الماردة كما يتبادر الى الوجود ههنا
قال **وكذا** اي مثل ذلك التقديم في الآية **التقديم فيما** اي في سائر
الصور الخبرية التي يظن فيها ان جواب القسم وحده وقع خبر المبتدأ
بحسب الظاهر كما في قوله تعالى والذين آمنوا الآية **اشبه ذلك**
المذكور في قوله تعالى والذين آمنوا **مجموع جملة القسم المقدري** اي
اقسم بالله **وجملة الجواب المذكورة** وهي لبنو نهم **لا مجرد جملة**
الجواب يعني ان الخبر كلتا الجملتين معا لا جملة جواب القسم وحدها
نعم مثل هذا الكلام انما يتوجه على من قال ان الخبر هو مجرد الجواب وحده
لكن النزاع ليس له فالمناسب على ما قصده المصنف من قول ثعلب
ان يقول ههنا فالخبر هو مجموع الجملتين بدون قوله لا مجرد الجواب
فان قلت هذا المجموع انشا فكيف يقع خبر **قلت** لان لم ذلك
بل هو خبر سلمناه لكن الانشا يقع خبر المبتدأ نحو كيف زيدوا
عمرو قال الكوفيون ان النداء والدعاء والتوجيه ونحوها ملحقة
بالقول في حكاية الجمل بعدها فقوله لبنو نهم انجبتنا من هذه
من الشاكرين منصوب المحل على المفعولية محكي عنهم بالدعاء لا بالقول
المقدر وكذا رجلون من ضبة اخبرنا انا راينا رجلا عريانا وامنا
عند البصريين فاشال هذا محكية بالقول المقدر **السادسة**

من الجمل السبع التي ليس لها محل من الاعراب **الواقعة جوابا**
لشرط غير جازم سواء كان ذلك الجواب مقترنا بالفاء او اذا
الغائية او لا وقع في بعض النسخ غير عامل مقام غير جازم
لكن غير جازم انسب اعم مورد **الجواب اذا** الشرطية نحو اذا
جاء زيد قام عمرو فجلة قام عمرو ولا محل لها من الاعراب لعدم
المقتضى له واما جملة جازم فقد عرفت انها مجرورة محل
على انها مضاف اليها اذا ثم انها لما دلت على الوقت المضاف
الى الجملة مع ان ذلك الوقت ظرف لمضمون جملة اخرى وفهم منه
ارتباط احدهما بالآخر ولو بمعونة المقام سميت شرطية و
جواب اذا الشرطية نحو اذا جاء زيد فاكرمته جملة اكرمته
لا محل لها من الاعراب لعدم وقوعها مقام المفرد واما جملة جاني
زيد فمجرور محل على انها مضاف اليها **جواب لو** نحو لو اكرمته
لا كرمته **جواب لا** الامتناعية نحو لو لا الشعر
بالعلماء يزري **لكن** اليوم شعر من لبيد **جواب ان**
الوجودية نحو لما جاءني زيد اكرمته واما لم تعمل هذه الكلمات
على الجزم اما اذا فلو انها تدخل على الماضي وعلى الجملة الاسمية
وكل منهما لا يتصور فيه الجزم وكذا قال النحويون ان لو لا تجزم
لدخولها على الماضي وهو لا يستحق الاعراب واما اذا فلو انها تدخل
على التبيين وان الشرطية تدخل على الشك والابهام فلم تعمل

عملها

58
عملها واما الجزم في قوله واذا اتصبتك من حوادث نكسة
من الشواذ واما الوافلو انها تدخل على الجملة الاسمية المحذوفة
لغير غالب وجوابها ماض واما لما فلدخولها على الماضي ايضا
واذا لم تعمل هذه الكلمات في الشرط فبالجزء او لم تعمل في الخبر **جواب**
شرط جازم والحال ان ذلك الجواب **لم يقتنر بالفاء**
ولا باذا الغائية **نحو** ان تم اقم **وان جاءني زيد اكرمته** اما
الاول فلظهور الجزم في الفعل وحده واما الثاني فلون مجزوم
المحل هو الفعل لا الجملة باسرها واما اذا اقتنر الجواب احدهما
جملة الجواب مجزومة المحل كما عرفت في المسئلة الثانية
السابعة من الجمل السبع التي لا محل لها من الاعراب **التابعة**
لما الامر **نحو** قام زيد وقعد عمرو **اذا** **المر** **يقدر الواد**
اي اذا لم يجعل الواد في قوله وقعد عمرو **الحال** بل جعلت للعطف
على جملة قام وهي جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب فكذا
قوله قعد عمرو واما اذا جعلت للحال فيكون منصوبة المحل على
الحال وتقدم بيانها واما الجملة اذا كانت تابعة لما له محل من الاعراب
سواء كان مفردا او جملة فهي معرفة بحسب اعراب المشبوع كما تحققت
ثم ان المصنف لما شرح الجملة واحوالها في المسائل الثلاثة المذكورة
اراد ان يشرح حالها بعد النكرات والمعارف هل هي صفة او حال
او هي محتملة لهما وان يضبط كل فرع من تلك الانواع الاربعة فقال

المسئلة الرابعة من المسائل الاربع في بيان **الجملة الخبرية**
وهي تحمل الصدق والكذب **التي لم يطلبها العالمون**
وقع في بعض النسخ لم يسبقها ما يطلبها **الزوم**
وفي بعضها لم يستلزمها ما قبلها فرجع الى ما ذكره هذا
القول يشتمل على اربعة قيود ويقتضي قساما اربعة بحسب
اعتبار وقوعه اما بيان الاول فلان ذلك القول يتضمن كون
الجملة خبرية وجواز الاستغناء عنها ووجود مقتضى وانتفاء
المانع فان اطلوq المقتضى يقتضي الإشارة الى انتفائهم
فاحتز بالقيد الاول عن الجملة الانشائية فانها لا تقع
ولا حال كما هو المشهور لا ابتداء ولا خلافا لبعض المحققين وبالثاني
عن جملة الخبر وجملة الصلة وجملة الحكمة بالقول فانها لا يستغنى
عنها ولا انتفاء عن جملة فعلوه في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر
فانها لا يجوز ان تكون حالا لعدم تحقق المقتضى او عاملا ههنا
يعمل في الحال واحتز بالقيد الرابع عن نحو جملة هو راكب في قولك
جاءني رجل هو راكب فانها لا يجوز ان يكون صفة لتحقيق المانع وهو
الواو فانها لا تعترض بين الموصوف والصفة خلافا للزم مخشي
وانت تعلم ان وجود المقتضى وان لم يتحقق من حيث النظر الى الحال
في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر لكنه متحقق بالنظر الى الوصف
كما ان ارتفاع المانع متحقق هناك من حيث اعتبار الوصف وان لم
يتحقق

يتحقق من حيث النظر الى الحال فيكون المراد عدم تحقق المقتضى
من حيث النظر الى قسم دون قسم وكذلك تحقق المانع فتأمل وانما
بيان الثاني فاشارة الى بقوله **وقعت** اي الحمل **بعد** الاسماء **النكرات**
المحضة اي التي تختص بشي من الخصصات فتلك الجملة
الواقعة بعدها **صفات** سواء كانت مفسرة او مخصصة او ملح
او للزم والتأكيد **فان قلت** كيف تقع الجملة صفة لنكرة مع
انها توصف بالتنكير ولا بالتعريف و رعاية المطابقة بين
الموصوف والصفة واجبة **قلت** سلمناه لكن الجملة لما وقعت
موضع المفرد نزلت منزلته فاعطيها حكمه من التنكير ومن المعلوم ان
المفرد الذي نزلت هذه منزلته هو النكرة لقيام موجب التنكير
وانتفا مقتضى التعريف **فان قلت** هذا الذي ذكرته نحو كون الجملة
صفة لنكرة لا يوجبها والكلام في الثاني لا في الاول فاللزم غير
مطلوب المطلوب غير لازم فلا يتم التقريب **قلت** التقريب تام فان
الجملة لما وقعت موقع مفرد واسقط اعتبارها في نفسها فالملك
كونها في قوة المفرد لا كونها جملة والدليل على ذلك انهم قالوا ان مثل
هذه الجملة ليس بكلام **او** ان وقعت **بعد** الاسماء **المعارف**
المحضة التي لم تختلط بها شائبة النكارة فهي **أحوال** سواء كانت
منقلة او غيرها **او** ان وقعت **بعد** الاسماء **غير المحض** اي
التي يكون فيها شائبة تعريف من وجهه وشائبة تنكير

من وجه آخر فلا يلزم الجمع بين المتنافيين لاختلاف الجهة
 كائنا **منها** أي من النكرة والمعرفة المطلقين فان ذكر يستلزم
 تحقق المطلق قوله **فهي محتملة لهما** أي للصفة والحال إشارة إلى
 القسمين كما أن قوله فالحال إشارة إلى القسمين الأولين ثم بعد
 الضبط والتقسيم الآخر أراد أن غير الأقسام الأربعة بالشاهد
 في الأمثال فقال **مثال** القسم الأول هو الجملة **الواقعة صفة**
 بعد النكرة المحضة نحو جملة نقرأ في قوله تعالى **حتى تنزل علينا**
كتاباً فنقرؤه قوله **فجملة فنقرؤه صفة لكتاباً** يتجه للقياس
 حذف لظهوره فنقرؤه أن جملة فنقرؤه جملة واقعة بعد النكرة المحضة
 مشروطة بالقيود المذكورة وكل جملة واقعة بعدها مشروطة
 بها صفة لنكرة فجملة فنقرؤه صفة لنكرة وهي كما بادلك أن تجعله
 جواب الشرط المحذوف أي إذا ثبت تلك القاعدة فجملة فنقرؤه يقع
 صفة لكتاباً لكن الترجيح الأول والنسب وإن كان الثاني أقرب إلينا
 وإنما لم يجر كتاباً بالذم لفظاً جرياً على قصد طريق الحكاية
 وإشارة إلى أن الجملة منصوبة المحل وتكثير المعاني **لأنه** أي كتاباً
نكرة لصدق تعريف النكرة عليه وكونه عارياً عن سمات التعريف
محضة فإنه لم يخص بشئ من الخصائص فكانه قصد
 التعليل بالإشارة أو منشاء الوصفية والنفى / احتمال الكالية
 إذ لو أريد الحال مثل هذه النكرة لوجب تقديمها عليها

وقر

وقدمت **المسئلة من ذلك القسم الأول في المسئلة الثانية**
 أي وقد عرفت أن الأمثلة مصنت من قبيل الجملة الخبرية الواقعة
 صفة بعد نكرة محضة فيها نحو من قبل أن يأتي يوم لا يسع فيه
 واتقوا يوماً ترجعون فيه ليوم لا ريب فيه فلو حجة إلى اتقان
 زيادة الأمثلة منه ههنا **ومثال** القسم الثاني هو الجملة **الواقعة**
حالا بعد المعرفة نحو تستكثر على قراءة الرّفع في قوله تعالى **ولا**
تمن تستكثر أي ولا تعط أحداً شيئاً طالبا به أكثر منه
 وهو نهي خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه اختص بالحن
 الأخلاق وكرام الأعمال أو نهي تنزيه **فان قلت**
 كيف يتعين المثال المذكور للحالية مع أنه يجوز أن يكون الرفع
 فيه محذوف أن الناصبة وأبطال عملها كما في قوله تسبح
 بالمعبد خير أن تراه وقوله فقالوا ما تشاء فقلت أهو
قلت قد تعين لها بناء على أن الضعيف يضمحل أثره حين
 مقابلته بالقوي كما في قوله أنوار النجوم عند استيلاد ضياء
 الشمس على المناقشة في المثال ليست من المناظرة المسموعة
 فإن التمثيل يتم بمجرد الفرق فكيف بالوقوف على وجه الرجحان
 وأهل العربية يعدون الرّايح كالمستعين **فجملة تستكثر**
الضمير المرفوع المستتر وجوباً في تمنن قوله **المقدر**
 بآنت صفة مؤكدة للضمير وتحتمل أن تكون صفة كاشفة

حال من

له ولا شك ان التقدير ليس من قبيل المحذوف لا سيما اذا كان فاعلا
ثم اثبت ان هناك شيئا معتبرا قبل جملة تستكثر ايراد ان
ان ذلك الشيء معرفة محضة فقال **لان** انت من الضماير
والضماير كلها سواء كانت للتكلم او للتخاطب او للغائب **معارف**
وكذا قالوا ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به **بل** قال بعضهم
هي اي المضمرة **اعرف للمعارف** والتحقيق ان الضماير وضعت
للجزيات ملاحظة امر كل اسماء الاشارة لونها وضعت
للعمليات بشرط استعمالها فكذا كانت الضماير من المعارف محضة
وقراء ابن مسعود ولا تمن ان تستكثر فيكون مفعولا له لكنه
تعليل النفي وقرأ الحسن تستكثر بالجزم فيكون بدلا من
تمن كانه قيل ولا تمن ان تستكثر **ومثال** القسم الثالث وهو
الجملة **المحتملة للوجهين** الواقعة **بعد النكرة** الغير
جملة يصلي في قولك **مررت برجل صالح يصلي** فان قلت
الاحتمال يستلزم ان يكون نحو يصلي حالا او صفة معاني حالة
واحدة لقيام مقتضى كل منهما والا يلزم الترجيح بلا مرجح
قلت الاحتمال لا يستلزم الوقوع والتناهي في الوقوع
لا في الاحتمال سلمناه لكن الاختيار وهو المرجح كما اختار الجليل
احد الغنيين المسارين وكان خيار الهارب مع السبع
احد الطريقين **فان قلت** قيام كل منهما يستلزم اجتماع
العلل

العلل المتخالفة على معلول واحد شخص وهو لا يجوز كما لا يجوز اجتماع
العلل المتوافقة عليه **قلت** ليس المراد من العلة النزيعة العلة
المؤثرة حتى يؤدي الى الامتناع بل المراد منها هو الوجه الاقناعية
فلهذا تسمى امارات وعلامات فلا يجوز اجتماعها في محل
واحد سواء كانت متوافقة او متخالفة كما لا يجوز اجتماع اجتهادات
في مسألة واحدة **فان ثبتت** توصيفا بعد توصيف الاول لكنه
لم يبلغ حد التعيين المحض الذي ليس فيه مشابهة شركة فيجوز
التخصيص مرة اخرى **قدرت** اي جعلت جملة **يصلي صفة**
ثانية لرجل لخلوه عن علامات التعريف فيكون الوصف الثاني ميمزا
له عن رجل لم يتصف بالصلوة كما ان الوصف الاول يميزه عن رجل
غير صالح لكنه لا يميزه عن رجل اخر مثله في الصلوة والصلوة
فتقا الشركة في وصفه كبقايتها في ذاته فظهر ان المراد من التخصيص
هنا هو التخصيص الاضافي **وان ثبتت** تقييد المراد بقيد كما
اردت اطلاقه **في التوصيف قدرته** اي تجعل يصلي **حالا منه**
فيكون المراد تجدد الصلوة له وحدوثه له كما لا يوق بفعل المور
لانه اي رجلا **قد قرب من المعرفة** وان كان بعيدا منها
بحسب انه لتحقيق المناقاة بين المعرفة والنكرة بسبب **اختصاصه**
بالصفة فتكون الباء داخلة على الخاصية الإضافية
كما اشرت اليه انفا فظهر ان رجلا في المثال المذكور مغاير للمعرفة

بحسب ذاته ومثابه لها من حيث الوصف ودفع الإبهام فيصح
 يكون ذوالحال كالمعرفة المحضة وإنما احتيج في الحال إلى التوضيح
 لأن الحال كالمحكوم به وذوالحال كالمحكوم عليه يجب أن يكون معرفة
 أو مخصصاً **ومثال** القسم الرابع هو **الجملة المحتملة** ولو كان
 أيضاً الواقعة **بعد المعرفة** الغير المحضة نحو حمل سفار
 في **قوله تعالى كمثل الجار يحمل سفار** السفر بالكسر الكتاب
 والجمع سفاري كتبها كجاراً من كتب العلم فهو مثنى بها وما يدري منها
 إلا ما ينجس من الكد والتعب وكل من علم ولم يعمل بعلمه فهذا
 مثله وبين المثل قوله **فان المراد لفظ الجار** إلى آخره متطو بقوله
 المحتملة تعلق العليل بالمعلل **الجنس** من حيث تحققه في ضمير
 من افراده فيكون من قبيل المعهود الذهني كقولهم دخل السوق
 واشترى اللحم فلا يكون المراد منه الجنس من حيث هو ولا من حيث
 الاستغراق ولا المعهود الخارجي كما لا يخفى **والتعريف الجسني**
 اسم الجنس المعروف بلام الجنس أما عدل عنه إلى قوله ذو التعريف
 الجسني لقصد التفنن والابحار والاشارة إلى ان الاشتقاق في
 قولهم المعروف بلام الجنس عن طريق النسبة كقولهم زيد تامل
 طريق الاشتقاق الحدوث كقولك زيد ضارب مثلاً **يقرب**
من النكرة معنى وان كان معرفة لفظاً وفي قوله ههنا يقرب
 من النكرة وهناك قد قرب من المعرفة اشارة إلى ان مناسبة

القسم

القسم الرابع للنكرة اشد من مناسبة القسم الثالث للمعرفة ومن
 إلى ان الوصفية ههنا أولى من الحالية فكيف لا العامل في الحال
 ليس ظاهر ههنا وكذا المعنى على الحالية كما ان الحالية هناك
 أولى من الوصفية **فان قلت** الأولوية تنافي في الاحتمال **قلت**
 المراد من الاحتمال الجواز بحيث لا يصل أحد الوجهين إلى حد الوجوب
 والقطع فلو منافاة بين الزحان والاحتمال لا ترى في قولهم الخبر
 يحتمل الصدق والكذب مع ان احتمال الصدق راجح هذا ثم ان
 المعرف بلام الجنس يوجد فيه اعتبار التعريف من حيث النظر إلى
 الجنس نفسه واعتبار التنكير من حيث انه يلاحظ حال كونه في ضمن
 فرد من افراده فيعطى لكل واحد من اعتبارين ما يليق به من الاحكام
 فلهذا قال **فيحتمل الجملة من قوله تعالى يحمل سفاراً**
 أي تحمل جملة يحمل سفاراً **وجهمين أحدهما الحالية لأن**
الجار قد جاء بلفظ المعرفة فيجعل حال النظر إلى اللفظ والثاني
 من الوجهين **الصفة** أي الوصفية **لأنه كالنكرة في**
المعنى فجعلت صفة نظر إلى المعنى ومن هذا التمثيل قوله
 تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وكذا قول الشاعر
 ولقد امر على اللئيم يسبي **فان قلت** كيف يكون النكرة في
 المعنى وان معناه جنس قد أشير إليه باللام فيكون معرفة لفظاً
 ومعنى **قلت** سلمنا ان نظراً إلى نفس معناه لكن لا يسلم ان نظراً

اليه حال كونه في ضمن فرد من افراده بل هو حينئذ معر فة لفظاً
بدون معنى كما اشرنا اليه من قبل او تقول المان اسم الجنس ههنا
وسيلة الى تادية المعنى الجزئي منه وكان ذلك الجزئ نصيب المعنى
والجنس سابق للاعتبار كان تعريف الجنس كونه تعريف فيكون للكرة
في المعنى من حيث قطع الإشارة الى معناه **الباب الثاني**
من الابواب الاربعة في بيان احكام **الجار والمجرور** وكذا في بيان
احكام الظرف على سبيل التبعة **فيه** اي في الباب الثاني **ايضا**
اي كالباب الاول لكن هذا التفسير تفسير بالنسبة الى حال معناه
لا الى نفس معناه فانه مصدر حذف فعله سماعاً تقديره **ايضا**
معنى رجع رجوعاً والخبر من اتيانه الإشارة الى المناسبة
بين البابين والبيان والترتيب بينهما **اربع سائل** فاجملة
حال من المبتدأ العاقل فيها معنى الإشارة المستفادة من حرف
التعريف الداخل عليه كما في قوله تعالى وهذا بعلي شيخاً فيكون
الواو فيها الحال وتحوزان يكون للاعتراض فيكون الجملة اعتراضية
أحاطها اي ولها عدل عنه دفعا من اول الامر لتوقع سؤال
الترجيح **انه** اي الشأن قد اتي بضمير الشأن اشعاراً بان الجملة
التي تاتي بعده تتضمن معنى بدعي الا ترى انهم لا يقولون هو
الذي باب طائر **لا بد** فيها من **تعلق الجار** او الجار لا بد من تعلق
المجرور بالتعلق الاول وتعلق لا فضاء الثاني كتعلق المحلول
بالعلة

بالعلة فكذا افرد ذكر الجار عن ذكر المجرور ههنا قبحوزان يكون
تقدير الكلام لا بد من تعلق الجار والمجرور كما هو المناسب لقوله في
الجار والمجرور لكنه لا يلازم ضمير الشأن **بنعل** نحو صليت في
المسجد فالخاء يعلقون حروف الجر بالفاظ الافعال وان كان في
التحقيق بمعانيها كون غرضهم اصلاح الامور اللفظية أصالة
انشاء الى ما ذكر بقوله **او ما فيه معناه** اي من تعلق الجار باللفظ
الذي يوجد فيه معنى الفعل الاصطلاحي لكن المراد من معناه جزء
معناه الذي هو الحدث لا الزمان اذ لا دخله في تعلق حرف الجر
وهذا يتناول نسبة الفعل وما يلاحظ فيه معنى الفعل بمعونة
المقام مثال الاول زيد ساجد في المسجد ومثال الثاني له في قوله
تعالى وهو الذي في السماء آله فالآله اسم غير صفة تعلق به السماء
لكونه مؤلاً لمعبود ومثال الثالث كتورك فلون حاتم في قومه
تعلق في قومه بحاتم لما يلاحظ فيه معنى الجود وكتورك زيد اسد
علي فاذا لم يوجد شيء من هذه الامور الاربعة قدر التعلق به
هذا ثم انك اذا قلت زيد في الدار قال الكوفيون في مثل هذا
ان العامل ههنا ليس بمقدر بل الناصب هو امر معنوي وهو كونه
مخالفاً للمبتدأ ويرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك في نفسه
اذا كان غيره وكلوا مذهبين اي التصديق غير معول عليها ثم
اختلق الخاء في الافعال الناقصة هل يتعلق حروف الجر

بها ام لا فقال البعض لا يتعلق بها لعدم دلالتها على الحدث فمنهم
المبرد وابو علي الفارسي وقال الآخر يتعلق بها متمسكا بقوله تعالى
المان للناس عجا ان اوحيينا فان الدم في قوله للناس متعلق
بكان فلا يتعلق بعجا لكونه مصدرا او خروا فيه بحث ولا يتعلق
ايضا باوحيينا لفساد المعنى ثم التحقيق ان تعلق حرف الجر بالافعال
مطلقا انما يكون بحسب دلالتها على الحدث ولا شك ان دلالة الافعال
الناقصة عليه متحققة وان لم تكن مقصودة فالتعلق بحسب الدلالة
لا بحسب المرادة فالحق ان الافعال الناقصة يتعلق بها حرف
الجر نعم اذا كان حرف الجر من اجزاء الكلام قبل دخول الافعال الناقصة
عليه لا يتعلق بها بل الواجب ان يتعلق بها فعل عدم التمييز بين
الاعتبارين هو منشأ الاختلاف ههنا واختلفوا ايضا في
حروف المعاني هل يتعلق بها ام لا فالجمهور ممنعون ذلك
مطلقا وقال البعض يجوز مطلقا وقال الاخران كان حرف
المعنى نائبا عن فعل محذوف جاز ذلك على سبيل النيابة
لا الوصاله والا فلا يقال في نحو يا زيدا ان الدم متعلقة
بحرف النداء فالحق هذا التفصيل لان حروف المعاني معانيها
اضافات مخصوصة بين امرين على سوا فلا يتصل بتعلق
حرف الجر بها على سبيل افضا معانيها الى احدها نعم اذا خرجت
عن الاضافات المحضة ولو صدرت معانيها قصدا واريد

تعلقها

تعلقها بشئ يتعلق بها حرف الجر والظروف تعلقها بما فيه
معنى الفعل وفي كلام المصنف نوع اشارته اليه قال ابن الحاجب
ان اليوم في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم ظنكم بالنفع المنى
او لما في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فالسلب
على التوجيه الاول سلب نفع مقيد كما انه سلب نفع مطلق
على التقدير الثاني **وقد اجتمعنا** اي التعلق بالفعل والتعلق
يشبهه او الفعل وما يشبهه **في قوله تعالى انعمت عليهم**
غير المغضوب عليهم الاول للدول والثاني للثاني اي عليهم
الاول يتعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم الثاني متعلق بشبه
الفعل وهو المغضوب والمغضوب مفعول عطف عليه وهو لازم للجار
مع الجور ويقوم مقام الفاعل ولذا لم يجمع لان الاسم المفعول
اذا عمل فيما بعده لم يجمع جمع سلامة **فان قلت** اذا اجتمع
كان اللذان يعمل الفعل لا يشبهه فان قولهم اذا جاء نصر الله بطل
نصر معلق مثل مشهور فيه الا ترى ان من الارض في قوله تعالى
ثم اذا دعاكم دعوة من الارض متعلق بالفعل لا بالمصدر
الترجيح بعد صحة التعلق بكليهما لكن عليهم الثاني لا يصح
تعلقه الا يشبه الفعل لا غير الا ترى ان في انفسهم في قوله تعالى
وقل لهم في انفسهم قولا بليغا متعلق بليغا لا بقل قوله
اجتمعا جملة حاوية متضمنة للتعليل والاستدلال على ما

ادعاه وكذلك قال فيما بعد فلا دليل فيه وكذا اجتماعي قول
ابن بكر **ابن دريد** لا يزدى ما ترى رأيي على لونه طرقة صح تحت
اذبال لدجى **واشتعل البيض في مسود مثل اشتعال**
النار في جزل الغضا معنى البيت ان شيب الرأس اشتعل
في سواده من العشق ومقاساته اشتعال مثل اشتعال النار في
لحم العظم من الغضا خض الغضا بالذكر لانه شجر اذا وقع فيه
النار يشتعل سريعاً يبقى فيه زماناً طويلاً **فان قلت**
ليس قولهم اشتعل رأسي شيباً بلخ من قولهم اشتعل شيب
رأسي في سواده واوجز فلاي شيء عدل عنه ومثله غير على جز
عن اتيان مثله **قلت** لقصد تصوير حاله على واضح وجهه وكون
المقام مقام البسط والاطناب فكذا يطالب الكلام مع الاحياء شعر
فعل ما في فاعله البيض وهو من باب الافعال وكذا المسود قوله في
مسوده متعلق يا اشتعل كما ان قوله في جزل الغضا متعلق يا اشتعل
قوله مثالي في قوله اشتعال النار منصوب على انه صفة مصدر محذوف
كضرب الأمير في ذلك ضربت ضرب الأمير فاجلة الفعلية معطوفة
على جملة حال كونه في البيت السابق الحاصل ان الاجتماع
في الآية مقطوع به وفي النظم مضمون وتحتل النظم غير وان كان ذلك
الاحتمال غير مقصود بناء على ان تعين تعلوق في جزل بالمصدر
تعلق في مسوده بالفعل فانه اقوى واوضح وجه التشبيه فلماذا

قال

قال **وان علق الاول** اي في مسوده **بالببيض** لانه اسم فاعل للدوم
بمعنى الذي فيكون معتمداً على الموصول **فان قلت** هذا
ظاهراً اذا تكن الدوم عوضاً عن المضاف اليه واما اذا كانت
عوضاً عن المضاف اليه بان كان اصله مبيضه فحذف الضمير عوض
عنه الدوم فصا البيض فعلى اي شيء يعتمد **قلت** على الموصول ايضا
فان التعويض من ستن الإيجاز فلا يخرج شيئاً عن معناه الا ترى ان
الباء في قولهم العدة دين عوض عن فاء الفعل مع انها تانيث
او جعلته اي جعلت الاول **حالا من الببيض** حال كونه **متعلقاً**
بكائناً مثلاً لا مكان واستقر ليلاو يترتب على الشرط يقض
فيكون لغو مسوده متعلقات ثلاثه اولها اعلى وثانيها
اوسط وثالثها ادنى **فلا دليل** حينئذ فيه اي في قول ابن دريد
عليه اي على اجتماع الفعل وشبهه **ويستثنى من حروف الجر**
اي يستثنى من قولنا انه لا بد لكل حرف جز من تعلقه بفعل
او في معناه **اربعة** حروف جر **فان قلت** الاستثنائي في
القاعدة **قلت** نعم اذا كان القاعدة قطعية واما اذا كانت
استقرائية ظنية فلا ينافيها لان الاستقراء فيها غير
تام **فان قلت** كان الاولى ان يقدم الاستثناء على التمثيل
ومتعلقاته فان تاخير مختلف فيه وعدم تاخير متفق
عليه وان الخروج من المختلف فيه الى المتفق عليه ولي **قلت**

سلمناه لكن لانسلم ان ههنا تاخير الاستثناء غاية ما في
الباب ان فيه تاخير اخبار الاستثناء عن اخبار الشواهد
لتعلقه بما خرج عن القاعدة كما ان اخبار الاجتماع متعلق
باثبات القاعدة وتوضيحها فعلم من هذا ان الواو في قوله
ويستثنى للعطف على قوله وقد اجتمع من حيث شهادة
الكلام ويحتمل ان يكون للاعتراض واما فائدة الاستثناء
فهو الاعلام بان احكام الحروف المستثناة مغايرة لاحكام
الحروف الغير المستثناة فلذلك فرغ عليه قوله **فلا يتعلق**
يتعلقن فعل فاعله النون المراجعة الى الحروف الاربعة **بشي**
من الفعل وغيره والسر في اثبات التعلق ونفيه ان الفعل
عامل كالعاقلة فان النجار اذا كان عاجزا عن اكمال اثره الى
الخشب يحتاج فيه الى المنشار واما اذا كان قادرا على ذلك
فليس احتياج اليه كما اذا وضع الخشب بعضها على بعض بنفسه
مثلا كذلك الفعل اذا كان قاصرا عن الوصول الى الاسماء
فانت تعيينه على ذلك الجبر واما اذا كان متعديا بنفسه فلا حاجة
الى التوصل بحرف الجر **احدها** الحرف **الجار الزايد** لغرض من
الاغرام من يسمى حرف الزيادة صلة لانها توصل الى زيادة
فصاحة واستقامة وزن او حسن سجع او تأكيد الى غير ذلك
وزايد لانه لا يتغير بحذفه اصل المعنى واما اللام في
قوله

نحرف
ح

قوله تعالى مصدقا لما معهم فانها تتعلق بمصدق لانها
ليست زائدة محضة الا ان عمل اسم الفاعل لما ضعف بالنسبة
الى الفعل نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لا طراد
صحة استقامتها فمثلها منزلة بين منزلتين **كالباقي** قوله
تعالى **كني بالله شهيدا** كني فعل فاعله بالله فالباء صلة
فان الفعل كمال اتصاله بفاعله لا يحتاج فيه الى حرف الجر
وشهيدا منصوب على التمييز **فان قلت** اذا كان زيدا غير
مراد فلم عمل عمل الجر **قلت** لرعاية صورة حرف الجر على ان سبب
الارادة لا يقتضي سلب الدلالة والدلالة متحققة ههنا وان
العمل بحسب الدلالة لا يحسب الارادة كما مر في قوله تعالى
وما ربك بغافل غافل خبر ما التي بمعنى ليس فلا حاجة في
ذلك الى حرف الجر فتكون الباء التأكيد النفي واستغراقه
من هذا القبيل **اليس** باحكم الحاكمين وفي قوله **احسن**
بنزيدا اذا كان الميزة فيه للتعدية يكون الباء زائدة فان
كان بنزيدا فاعل احسن تكون زائدة في الفاعل كما في كني بالله
شهيدا كما هو مذهب سيبويه وان كان مفعولا تكون زائدة
في المفعول كما في ولا تلقوا بأيديكم كما هو مذهب الاخفش
وان كانت للحيروية تكون الباء فيه للتعدية فلا تكون
زائدة **وكن** في قوله تعالى **ما لكم من آله غير** ما بطل علمها

لتقدم خبرها على اسمها وآله مبتدأ فتكون من فيه زائدة
كالآيا في قولهم بحسبك درهم وغيره صفة آله قوله لكم خبر
عليه وفي قوله تعالى **هل من خالق غير الله** يرزقكم السماء
والارض ذكر في الكواشي ان خالق مبتدأ محذوف والخبر ومن صلة
تقديره هل خالق غير الله لكم انما احتيج الحذف والخبر فيكون
استعمال هل على القياس فانها تدخل على مبتدأ خبره فعل
الاعلى شذوذ ونحو هل يرزقكم خرج وكذا قال صاحب الكشاف
ان الفعل ههنا مضمير يرزقكم **فان قلت** قد جوز ايضا
ان يكون قوله يرزقكم صفة لخالق فكيف يجوز وصف خالق
غير الله بالرازقية وما الجن حينئذ **قلت** اما اعتبار الموصوف
والتوصيف ههنا فمجرد تصوير للنفي لا للوثبات فان الاستفهام
فيه لا نكار وكم من مستحيل تعرض ليعلم امتناعه على واضح
وجه الا ترى الى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدنا كيف قد التوحيد على طريقة قياس الخلق الاستثناء
واما الخبر فهو الظرف المحذوف كما مر آنفا قرأ غير الله حررت
الشاذثة فالجر والرفع على الوصف لفظا ومحو والنصب
على الاستثناء وزيادة من في النفي والاستفهام قياسية واما
زيادتها في الكلام المثبت ففيها اختلاف وعد البا الزائدة
من الزائدة من قبيل واحد لا طراد زيادتها في الكلام غير

الموجب

الموجب **والحرف الثاني** من الحروف الاربعة **لعل** المطمح لخالق منه
الانسان فلذا كثر دورها في اللسان فيها لغات منها لعن
على وعن وعن لعن الى غير ذلك **في لغة من بحر** الاسم بها
علم من هذا ان اسناد الخبر الى المتكلم حقيقة واسناده الى الخبر
مجاز اسناد القطع الى السكين **وهو عليل** تصغير عليل شقيلة
من قبائل العرب يعني انهم قبيلة معينة كسائر القبائل الغنم
معتبرة عندهم فالمقصود من هذا الرد على من قال ان الجزل
شاذ وعلى سبيل الحكاية وانما لم تتعلق بشي لانها كالحرف
الزائد لان مجرورها في موضع رفع بالابتداء يدل على ذلك
ارتفاع ما بعده على الخبرية كما قال **قال الشاعر** **لعل** الى
المخوار منك قريب اي المخوار من فروع محلا على انه مبتدأ
وقريب خبره ومنك متعلق به وانما دخلت لمجرد افادة معنى
الترجح لا التعدية كما لبت لافادة التمني واما الجزل بها التثنية
على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسماء ان تعمل عملا مختصا
بها وهو الجرد **الثالث** من الحروف الاربعة التي لا تتعلق بشي
لا الامتناعية اذا دخلت على المضمرة فان تقييدها بقول
البعض يشعر بذلك اما لولا التخصيص فانها لا يليها
الا الفعل طاهرا او مضمرا او معولا **في قول بعضهم** اي في كلام
بعض العرب اشعارهم ان كان ذلك القول قليلا **لاي**

في التكلم كما وقع في شعر يزيد بن الحكم **فان قلت** يزيد بن الحكم
لحان فلا يعتبر شعره قال المبرد ان النخاعة اخذوا ذلك القول
من يزيد بن الحكم فلا يكون مقبولا لانه كان لحانا في شعره
قلت اتفاق النخاعة على صحة رواية لولاك دليل في الجملة على صحة
لولاك وقد وقع في شعر غيره ايضا **والاول** في الخطاب وكذا
اخواته **والا** في الغيبة وكذا اخواته ان خصر الامثلة في ثلاثة
لان الضمير لا يحول عن احد الاعتبار الثلاثة واما وجه
الترتيب فلان عرف المضمرات ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم
ضمير الغائب فاختلف في توجيه هذا القول الاستعمال **فذهب**
سيبويه ان **لولا** في مثل **ذلك** القول والاستعمال **حرف**
جر والضمير بعدها مجرور متصل اذ لو كان منصوبا
لجاز ان تلحق نون الوقاية به مع الياء كما في الضماير المتصلة
بالحروف نحو ليتني وانني وكنتي ومني وعني ولو كان ضميرا
مرفوعا لكان من صيغ ضمائر الرفع فتعين ان يكون مجرورا
متصلا **ولا يتعلق بشي** من الفعل وغيره لانها جيت
للدلالة على امتناعها جوابها الاول لا التعددية والافضاء
فان قلت ان لولا تدل على ارتباط مضمون جملة بمضمون جملة
اخرى لحروف الشرط اما دلالته على ارتباط وجود جوابها بعدم
مدخولها بحسب المنطوق فظاهرة واما دلالته على ارتباط
امتناع

امتناع جوابها بوجود مدخولها فبأي طريق هي **قلت** دلالته
على الامتناع لوجود الاول بنحو طريقة مضمون الشرط بشهادة
فحوي الكلام كما ان دلالته على ارتباط تحقق وجوبها بعدم
مدخولها بطريق المنطوق بحسب شهادة استعمال اللغة
فعلم من هذا ان دلالته على ارتباط الامتناع الثاني بوجود
الاول مترتبة على دلالته على ارتباط وجود الثاني بعدم الاول
ترتيب الثمرة على الشجرة ثم انك تشهد بان مدخولها متعلق
بجوابها من حيث دلالته على الامتناع وان كان غير متعلق به
من حيث دلالته على ارتباط وجود الثاني بعدم الاول لكن
المراد من قوله لا يتعلق بشي سلب التعلق بحسب المنطوق كما هو
المناسب للمباحث اللفظية فلا يغفل عن هذا اذ ربما يشبه
احدا الاعتبارين بالاخر قال الجوهرى اما لولا فركبة في معنى
ان لولاها يمنع الثاني من اجل وجود الاول تقول لولا زيد
لهلكنا اي امتنع وقوع الهلاك من اجل وجود زيد ههنا
هذا وان اباحسن اخفش قال ان لولا في مثل ذلك القول
غير جارية وان الضمير المتصل الواقع بعدها ضمير مرفوع
للضبط ولا حذر از عن الكثير بلا ضرورة غاية ما في
الباب انهم استعاروا صيغة المجرور المتصل مكان الضمير
المرفوع المنفصل وهو شائع كثير عما عكسوا في قولهم ما انا

كانت لكن المختار مذهب الاخفش لما ذكر ولان القليل يلحق بالكثير
وفي كلام المصنف اشارة اليه ولان الضمير فرع الظاهر واذا لم
تكن جارة للاصل فكيف تكون جارة للفرع ولانه لو فرق بين قولك
لولا انك انت من حيث المعنى فكما انها ليست بجارة في الثاني اتفاقا
يجب ان تكون غير جارة في الاول رعاية لموجب اتحاد المعنى واحترارا
عن التحكم المحض فقد ظهر من هذا ان القول بان الكلام الواقع بعدها
يكون جملة واحدة اذا كانت حرف جبر وجمليتين اذا كانت غير
جارة تحكم ايضا واما القول بانها لو كانت حرف جبر احتاجت الى
شيء تتعلق به ههنا فضعيف اذ ليس من لوازم حرف جبر تعلقه بشيء
لا سيما عند من قال انها حرف جر **ان يقال لولا انا** في التكم بصيغة
الضمير المرفوع المنفصل **فان قلت** اذا دخلت على المرفوع المنفصل
تكون خارجة عما نحن بصدده فما فائدة قوله والاكثر ان يقال
الى اخره **قلت** فائدة تكميل وجودة استعمالها اذا دخلت على
الضمير و اشار المذكي الى وجه ترجيح المذهب المختار كما مر اليه
الاشارة انما فعل من هذا ان الواو فيه وال حال ويجوز ان
تكون للعطف لكنه من قبيل عطف القصص على القصص **ولولا انت**
في الخطاب وكذا اخواته **ولولا هو** ولولا هما ولولا هم الى اخره
وهذا الاستعمال الفصح وقال عن تكلف التوجيه المذكور **كما**
قال الله تعالى لولا انكم لمؤمنين اخر الشاهد على سبيل
الاستيناف

والاكثر
ح

الاستيناف عن قوله لولا هو وان كان الانسب ان يقدم عليه لتنظم
الامثال في سلك واحد بلا تداخل فصل والاشارة انها شاهد
للكل من حيث المعنى لولا حرف تدل على امتناع الثاني لوجود الاول
وتختص بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالبا فانتم مبتدأ خبره
محذوف وهو موجودون واللام في الجواب للتأكيد وكان فعل من
الافعال الناقصة ونا مرفوع المحل على انه اسمها ومؤمنين منصوب
على انه خبرها وكان مع اسمها وخبرها جملة فعلية اقيمت مقام
الخبر المحذوف وهذا وانها اذا دخلت على الاسم المظهر يكون ما بعد
مرفوعا لا غير نحو لولا علي هلك عمر قال الشافعي رحمه الله ولولا
الشعر بالعلماء نري كنت اليوم شعرا من لبيد **والحرف الرابع**
من الحروف التي لا تتعلق بشيء **كاف التشبيه نحو زيد كعمرو** واما
الكاف بمعنى المثل فهو اسم لا يتعلق بشيء من الفعل وغيره اتفاقا
والفرق بينهما من حيث المعنى ان الاول يدل على اضافة مخصوص
كسائر حروف الجر والثاني يدل على ذات تلا حظ فيه معنى فتكون
اسما مثل الكتاب والامام والخاتم واختلف في ان كاف التشبيه هل
تتعلق بشيء ام لا **فزع الاخفش وابن عصفور انها** اي كاف
التشبيه **لا تتعلق بشيء** استدل على ذلك بانه اذا قيل زيد
كعمرو فان كان المتعلق مستقرا فكاف لا تدل عليه بخلاف
نحو قولك زيد في الدار فانها تدل على الظرفية والاستقرار من غير

لها وان كان فعلا مناسباً للكاف التشبيه وهو شبه فهو متعد
 بنفسه لا بالحرف فالجواب ان الشرط في حروف الإضافة ان قدل
 على ان لها متعلقاً ما واما الدلالة على خصوصية متعلقها
 فستفادة من غيرها وقال غيره انها تتعلق بشئ كساير حروف
 الجرو كذلك تقع مع متعلقها صلة للموصول في السعة وتركاب
 حذف صدر الصلة ضعيفاً لا حاجة اليه ومجيئها على حرف
 واحد يدل عليه في الجملة ايضاً فان الاسماء الظاهرة لا تجيء
 على حرف واحد الا محذوفاً منها وعلى سبيل الشذوذ في التحقيق
 ان هذا النزاع مبني على نزاع آخر فان الاخفش قال ان الكاف
 تكون اسماً في الكلام فظاهر كلام علي الفارسي على ذلك وقال
 سيبويه لا تكون اسماً في الكلام الا في ضرورة الشعر فاذا تقرر
 هذا عرفت ان النزاع ههنا في الحقيقة حتى ان من قال انها
 مشتركة بينهما فاللوقية ان يقول تتعلق بشئ من الفعل وغيره
 اذا كانت حرف جراً ولا تتعلق به اذا كانت اسماً هذا ثم ان
 المصنف لما كان مذهب الاخفش ههنا عجز مرضي عنده اسند اليه
 الزعم اولا وأشار الى بطلانه ثانياً بقوله **وفي ذلك** اي في عدم
 تعلق كاف التشبيه بشئ **بحث** فان جميع الحروف الجارة الواقعة
 في موضع الخبر ونحوه تدل على مطلق الاستقراء بمعونة المقام الكاف
 موضوعة للتشبيه لقصد اتصال الفعل ومعناه الى ما بعدها وقد

تراد

تراد الكاف اذا من اللبس بان لم يصلح الموضع للتشبيه قال الله
 تعالى ليس مثله شئ قال الفراء قد يجي الكاف بمعنى على كقول العز
 كخبر في جواب كيف أصحت هذا وان رب عند الرباني وابن ظاهر
 لا تتعلق بشئ فاذا قلت رب رجل صالح لقيته فحرف هو المفعول
 في المثال الثاني وبمبتدأ في الاول على حد زيدا ضربته لكن الناصب
 بعد الجرو لا قبله لان رب لها صدر الكلام من بين ساير حروف الجرو
 وانما دخلت في المثالين وغيرها مجرد افادة التكرار والتقليل لا لتعدي
 العامل حتى تتعلق به واما الجبر ففقد قالوا ان رب ههنا حرف
 جر فيه بحث لانهم ان قالوا أعدت العامل المذكور فلا حاجة
 اليها لان العامل المذكور مما يتعدى بنفسه مع انه قد استوفى
 معموله في الاول وان قالوا انها عدت عاملاً محذوفاً تقديره حصل
 او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه
 ولم يلفظه في وقت وحرف الاستثناء كخدا وعدا وحاشا
 حرف جر عند الخفض لا يتعلق بشئ فدخلت لتبعية الفعل
 عما دخل عليه كما ان الا كذلك وذلك المعنى خلاف معنى التعدية
 الذي هو اتصال معنى الفعل الى الاسم لو صح انها متعلقة لصح
 ذلك في الامع ان احد الثمقلين والجواب ان المراد من التعدية ههنا
 هو التعدية الاصطلاحية وهي الذي تفيد معاني الافعال وتكملها
 على ما هي عليه لا التعدية اللغوية حتى يتوجه ما ذكره الافاني

انها

يتصور بعدية فعل شخص الى غيره حقيقة الا ترى ان من والى في
 قولك خرجت من البصرة الى الكوفة تكون بين الخروج على ما هو
 عليه ولم ينصب المستثنى منه كما في الاصل الفرق بين كونها
 افعالا وبين كونها حروفا ومتى حرف جر عند هذا لا يتعلق
 بشي ايضا **المسئلة الثانية** من السائل الاربع في بيان حكم
 الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة اخر هذه المسئلة الثانية
 لانها من الاولى منزلة الكل من الجز **حكم الجار والمجرور** اذا وقع
 بعد المعرفة سواء كانت محضة او غير محضة **والنكرة**
 كذلك قيد وقوعها بعدها الاستيعمال اقسام الاربعة بتمامها
 الا ترى ان الجار والمجرور اذا وقع قبل النكرة لا يكون صفة
 كقولك رايت في الدار **حكم الجملة** الخبرية التي عرفت حكمها على
 التفصيل في الباب الاول بين تعيينها للوصفية او للحالية
 او لاجتماعها معا **فان قلت** ان كان متعلق الجار والمجرور
 فعلا يكون جملة فقد اندرج حكمها في حكم الجملة الخبرية فلا
 فائدة في وضع هذه المسئلة على حدة وان كان شبه فعل يكون مفردا
 كسائر المفردات فليس في افرادها عنه وفي تشبيه احكامها باحكام
 الجملة زيادة فائدة **قلت** المراد من متعلقها مطلق المتعلق سواء
 كان فعلا او غيره ليناسب وضع هذه المسئلة السابقة
 واللاحقة والجار والمجرور لهما شبه بالجملة بخلاف سائر المفردات
 وكذا

رجل
 ح

وكذا شبه احكامها باحكام الجملة او وقع في النفوس فان المحصول
 بعد الطلب اعز من المساق بلا تعجب فقال على طريق نشر غير
 مرتب **فهو صفة** اي اذا وقع الجار والمجرور بعد نكرة محضة
 فهو يكون صفة لا غير لا يخفى عليك ان كون مجموع الجار والمجرور
 صفة انما هو بحسب الظاهر فان الصفة في الحقيقة هو الجار
 والمجرور مع متعلقهما بشهادة فحوى الكلام مثال القسم والعلو على
 غرض **في نحو** قولك **لايت طائر الا غصن** قولك على غصن
 جار ومجرور وقع صفة **لانه** اي الجار مع المجرور وقع بعد
 نكرة محضة **وهو طائر** ذكر الضمير نظرا الى الخبر فيكون الجار
 والمجرور مع متعلقهما منصوب بحل صفة لطائر **وحال** اذا
 وقع الجار والمجرور بعد المعرفة المحضة مثال هذا القسم
في نحو في زينة في قوله تعالى **خرج على قومه في زينة**
 قال الحسن في الحرة والصفرة وقيل خرج على بغله عليها
 ارجوان وعليها سرج من ذهب ومعه اربعة على زينة قوله
اي متزينا تفسير الجار والمجرور بحاصل المعنى بمحو خصوصية
 المقام ويملك وقع في زينة حالا بقوله **كانه** وقع بعد
 معرفة محضة **وهو الضمير المستتر في خرج** العائد الى
 قارون خرج فعل ماض فاعله مستتر فيه قوله على قومه ظرف
 لغوي متعلق به كما ان قوله في زينة حال من فاعله **ومحتمل**

علي
 ح

أي للوصفية والحالية إذا وقع بعد المعرفة الغير المحضة أو بعد
النكرة غير المحضة أما مثال القسم الثالث **فخو** في إجماعه في قولهم
يعجبني الزهر في إجماعه الإجماع جمع كمر بالكسر وهو مخلوق النور
وعاؤه وأما القسم الرابع فخو على أغصانه في قولك **هذا ثمر**
يانح أي يناضح **على أغصانه** أما بيان احتماله للوجهين
في القسم الثالث **فلون الزهر معرف** **بالجنسية** وقد
عرفت معنى التعريف في مثل هذا فيما سبق أما كون ال التعريف
فإنما هو على مذهب الخليل لأن عند سبويه حرف التعريف هي
الدوم وحدها كما أنها عند يونس هي الهزرة وحدها **فهو قريب**
من النكرة في المعنى كما عرفت فإذا نظر إلى جهة المعنى يكون
كما إذا نظر إلى جهة اللفظ يكون جالاً **وأما** بيان احتماله في مثال
القسم الرابع **لأن قولك ثمر موصوف** يبانح بمعنى أن المقول موصوف
أو بمعنى أن القول إذا كان بمعنى المفعول كما بمعنى المصدر **فهو** أي
قريب من المعرفة من حيث كونه موصوفاً كما أنه نكرة في ذاته
فإن نظرت إلى كونه موصوفاً جعلت على أغصانه حالاً منه إذا
نظرت إلى ذاته جعلته وصفاً له وإنما جمع بين القسم الثالث القسم
الرابع في الدعوى والدليل لا شتر أكرها في الوقوع بعد غير
المحضنة وفي الاحتمال الوجهين لكن المقصود هو الذي فصلناه
هذا ثمر أنه يبين تعلق الجار بالفعل أن بما في معناه وبين حاله

إذا

40
إذا وقع بعد المعرفة والنكرة أراد أن يبين تعلقه بالمحذوف في
الموضع الأربعة ليحصل للطالب زيادة الانكشاف وزيادة
التفصيل فقال **المسئلة الثالثة** من المسائل الأربع في بيان
متعلق الجار في هذه الموضع الأربعة **فإن قلت** فعلى هذا
كان اللوق أن يقدم هذه المسئلة على المسئلة السابقة ليرتب
زيادة التفصيل على أصله بل وتخلل شي بينهما **قلت** نعم لكنه هذا
الذوق يقع بين الجار والمجرور وبين أحكام زيادة فاصلة لما أن
المسئلة الرابعة هي كتمة المسئلة الثالثة **متى وقع الجار والمجرور**
صفة أو صفة أو خبراً أو بالاعتلاق بعامل محذوف حذفاً
واجباً لا يجوز إظهاره إلا في الضرورة كقول الشاعر فانت لذي
بجموحة الهون كايين نعم يجوز أن يقال زيد استقر في داره
لكن لا يكون من قبيل ما وضعت المسئلة لبيانها كما يشهد بذلك
سياق الكلام اختلف النخاة في تقدير ذلك العامل إذا كان ذلك
الجار والمجرور خبر المبتدأ فالذهب فيه ثلاثه قال الأخفش
متعلقه أشبه الفعل كما قال جمهور النضر من تعلقه الفعل فأشار
المصنف إلى الأول بقوله **تقديمه كايين** كما أشار إلى الثاني
بقوله **أو استقر** وقال بعضهم يجوز تقديمه الأمرين **فهنا**
وإن كانا لا يجتمعان عند العمل وكلام المصنف محتمل لهذا أيضاً
فإن أوفيه لأحد الأمرين غير تعيين لكن المختار مذهب جمهور

البصريين لان الأصل في العمل هو الفعل لا شبهه لاسيما اذا كان
 العامل محذوفاً ثم انهم مستمرون على الاختلاف في كل جار مجزئ
 واقع في هذه المواضع الاربعة **الا واقع صلة** اي متى وقع
 الجار والمجزئ صلة اتفقوا في جعل العامل المحذوف الفعل
 لا شبهه **فيتعين فيه** اي الواقع صلة **استقر** اي تقدير الفعل
 لا غير وفي قوله فيتعين نوع ايما الى الجار والمجزئ متى
 وقع خبر او صفة او حال لا يجوز جعل متعلقه الفعل وشبهه
 والى ان المختار عنده هو المذهب الثالث **فان الصلة لا**
تكون الاجملة فان قلت الدوز من هذا الدليل ان الجار
 والمجزئ يكون جملة اذا وقع صلة فمن اين يلزم وجوب
 كون متعلقه فعلاً **قلت** اذا الزم من الدليل انه جملة لزم
 بالضرورة ان يكون متعلقه فعلاً لانه مع فاعله فاعله هنا
 ثلاثة ايجاب اما الاول فهو الصلة جملة بشهادة الاستعمال
 لان الموصول بهم يراد ان يعلم حاله فتذكر الجملة لفعل ذلك
 بهم واما الثاني فهو كون الفعل مع فاعله جملة لان اسناده
 اليه اسناد تام كونه حدثاً منسوباً اليه دائماً واما الثالث فهو
 كون اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة لانه يقتضي الاسناد
 اليه من حيث انه اسم وهذا لا ينافي اسناد اسم الفاعل الى
 فاعله لتضمنه معنى الفعل فان الاسناد الى الفاعل اعلم من

اسناد

اسناد الكلام والجملة فتعليل البحث الثالث هو سر قولهم ان اسم
 الفاعل لما شبه الخالي عن الضمير في عدم التفاوت في التكاثر والخطا
 والغيبة في قولك انا عارف وانت عارف وهو عارف كما في قولك انا
 رجل وانت رجل وهو رجل لم يكن مع فاعله جملة **فان قلت** اذا
 وقع اسم الفاعل في سياق حرف النفي يكون مع فاعله جملة كما صرحوا
 به فليكن كذلك اذا وقع في سياق الموصول والافا الفرق بينهما
قلت الفرق ان حرف النفي يختص بمعاني الافعال قول اسم الفاعل
 بمنزلة الفعل فحكم عليه بانه مع فاعله جملة بخلاف الموصول فانه
 لا يختص امر له بالافعال **وقد تقدم مثال الصفة** نحو رأت اطاراً
 على غصن **والحال** نحو خرج على قومه في زينته **ومثال الخبر**
 اي مثال الجار والمجزئ اذا وقع خبر الله في نحو **الحمد لله** لم يستد
 والله متعلق بعامل حذف ونقل فاعله الى الطرف فالجار والمجزئ
 مع متعلقه خبره **فان قلت** الله في قولهم حدثت حمداً لله متعلق
 بالحمد فكيف يكون خبراً له ومتعلقاً بالمحذوف **قلت** لما عدل
 المصدر من نصب الرفع لقصد الاستمرار واعتبر جنس الحمد
 مع قطع النظر عن تعلق امر به صح ان يكون خبراً عنه ومتعلقاً
 بالمحذوف على ان الله في ذلك القول متعلق بالفعل لا بالمصدر
ومثال الصلة في السموات في قوله تعالى **وله من في السموات**
 فمن اسم موصول صلتها في السموات وتحدد متعلق الجار والمجزئ

أيضا في قولك في الدار زيد فان زيد فاعل الطرف على الوجه
الراجح وفي قولك والله لا قومن وفي قولك في يوم الجمعة
صمت فيه وفي قولهم بالدفاع والبنين هذا ثم انه اراد ان يبين
حكم المرفوع الواقع بعد الجار والمجرور هل هو مرفوع به أو غير
فقال **المسئلة الرابعة** من المسائل الاربعة في بيان حكم المرفوع
بعدها وبعد نفي واستفهام **يجوز في الجار والمجرور في هذه**
المواضع الاربعة الاول موضع الصفة والثاني موضع الحال
والثالث موضع الخبر والرابع موضع الصلة **وحيث وقع**
اي الجار والمجرور **بعدي نفي** وبعد **استفهام** فتكون المواضع
ستة خصص وقوعها بهذه المواضع الستة لما ان اعتماد
ستة اشياء على احد ستة اشياء اخر شرط في عملها على مذهب
البصريين **ان يرفع** على بناء المجهول **الفاعل** فائدة اختيار
بناء المجهول في التجاوز والتثنية الى معرفة العامل في الفاعل
والاشارة الى الاختلاف الواقع بينهم في عامل المرفوع بعد
الجار والمجرور فان بعضهم قال هو مرفوع بالجار والمجرور وقال
بعضهم يجوز ان يكون مرفوعا بالجار والمجرور كما يجوز ان
يكون مرفوعا بالابتداء لكنه يرفع الرفع بالجار والمجرور
على الرفع بالابتداء فالمصنف اختار هذا المذهب حيث قال
اولا يجوز في الجار والمجرور الى اخره وثانيا وهذا هو الراجح

يقول

يقول في موضع الوصف **مررت برجل في الدار ابوه** فجوز لك
لك في خوابوه **وجها** ففي هذا القول اشارة الى ان ههنا قول
غير هذين الوجهين كما عرفت **احدهما ان تقدره فاعله**
اي ان تجعله مرفوعا بالجار والمجرور على انه فاعل لنيا بته عن
استقتر حال كونه **محذوفا** لاسيما قد تقوى ههنا على العمل
باعتقاده على الموصوف **وهذا** اي كونه مرفوعا بالجار والمجرور
على انه فاعل **هو الوجه الرابع** لحصول الاستغناء بالنايب عند
حذف الفعل لحصول الغرض بالتيمم عند فقد الماء ولاستغناء
تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا فلو كان العامل هو الفعل
المحذوف لما امتنع واما القول بان الفعل اذا حذف حذفه لازما
ضعف عمله فلم يجز التقديم فليس بشي الا ترى ان زيدا في قولهم
زيدا ضربته منصوب بفعل واجب الاضمار سوا قدرته قبله
او بعده **والوجه الثاني** وهو الوجه المرجوح **ان يقدر مبتدأ** اي
يجعل مرفوعا على الابتداء **مؤخر** عن الخبر وان يجعل **الجار والمجرور**
خبر مقدم المقصد الاهتمام فيكون الجار والمجرور عاملا في
الخبر المستقر فيه لاعتماده على المبتدأ في هذا الوجه كما اعتمد
على الموصوف في الوجه الاول **وان تجعل الجملة الاسمية صفة**
لرجل في المثال المذكور كما جعلت الجار والمجرور صفة له في الوجه
الاول وكذا يقول في موضع الحال **مررت بزيد عليه جبة وفي**

مقامه الخبر زيد عندك اخوه كما تقول في موضع الصلاة جاني
الذي في الدار ابوه **وتقول** في موضع **ما في الدار احد** كما تقول في
موضع الاستفهام في الدار زيد **قال الله تعالى في الله**
شك هذا مثال اعتماد الجار والمجرور على الاستفهام
كما ان قولك ما في الدار احد مثال الاعتماد على النفي **فان قلت**
الاستفهام ههنا لا نكاد والنفي فكيف يصح تمثيل الاعتماد
على الاستفهام ههنا **قلت** يصح انه على حرف الاستفهام
من حيث اللفظ والصورة وهو كاف في التمثيل مناسب لمبحث
التخويف فيه تنبيه في قرب ذكر تنبيه على ان الاعتماد يجوز على
حرف الاستفهام بدون اعتبار معناها كما يجوز الاعتماد
الا عليها مع ملاحظة معناها واذا قلت في الدار زيد يجوز ان
يكون زيد في مثل هذا القول مرفوعا بالجار والمجرور على انه فاعل
عند الكوفيين وتجب ان يكون مرفوعا على الابتداء عند
البصريين فتكون الجملة ظرفية عندهم كما انها اسمية عند
البصريين وهذا مبني على ان الاعتماد في عمل الجار والمجرور
عندهم لا عند الكوفيين هذا ثم انه لما فرغ من تفصيل بحث
الجار والمجرور وكان الظرف شبيها له فيه ومعرفة احكام
الجار والمجرور كافية في معرفة احكامه لكن يجوز مع ذلك الغفلة
عنها على الاذهان اراد ان ينبه عليها فقال **تنبيه**

اي هذا

اي هذا تنبيه يقول نبهت تنبيهها وهو في الاصطلاح
عبارة عن عنوان البحث لا في بحث يعلم من البحث السابق
اجمالا وان لم يذكر لكنه قد يغفل عنه فيذكر لتفصيل
واحترار عن قراءة **جميع ما ذكرنا** من المباحث الاربعة **في**
الجار والمجرور ثابت للظرف ايضا اما الاول للظرف **لا بد**
من تعلقه بفعل تعلق المحل بالحال وانما تعلق الجار بالفعل
قد تعلق الافضاء على ما عرفت فذلك ذكر كل واحد منهما على
حدة لكن لما كان بينهما مناسبة ظاهرة وكان تعلق الجار
من تعلق الظرف ذكرهما في باب واحد وجعل الاول اسلا والاني
تبعاله **نحو وجاءوا بالهم عشاء يكون** فعشاء ظرف زمان
متعلق بجاءوا ويكون جملة حالية من فاعله **او اطرحوهم ايضا**
فاطرحوهم مكان متعلق باطرحوهم والضمير المنصوب المتصل
هايد الي يوسف عليه الصلاة والسلام **فان قلت** ارضا
ليس من الهم على ما فسره كان حق الفعل لا يتعدى اليه
بلفظة في قلت انها لما دل تنكيرها على ارض مجهولة بعيدة
من العمران حصل لها ابهام فالحقت بالجهات الست كما الحق بها
عند لا بهامه فنصبت بضم الظرف المبهمة وقيل لما
كثر استعمالها حذف حرف الجر منها جعلت من قبل قولهم
كما عمل الطريق الثعلب **ان متى فعل** اي اذا لا بد من تعلقه

اي هذا

معنى فعل كاسم الفاعل واسم المفعول وفعل التفضيل وغيرها
 واستعملت ههنا على سبيل المنفصلة الحقيقة **نحو زيد**
مبكر أي مسرع **يوم الجمعة** فزيد مبتدأ خبره مبكر ويوم
 الجمعة ظرف زمان متعلق به **وجالس أمام الخطيب** أمام
 ظرف مكان بهم متعلق بجالس المجرع معطوف على قوله مبكر
 يوم الجمعة فالمرفوع على المرفوع والمنصوب على المنصوب
 ففي عطف ظرف المكان على ظرف الزمان إشارة إلى أن ظرف
 الزمان أصل القياس والظرف المكان لشدة احتياج الفعل
 إليه كما أن في خصوصية المثال الرشد إلى آداب يوم الجمعة
وأما البحث الثاني فهو أن الظرف سواء كان ظرف الزمان أو ظرف
 المكان إذا وقع بعد نكرة محضة يكون صفة أو حالا أن
 وقع بعد معرفة محضة ومحملاً لهما أن وقع بعد غير
 محضة فيكون الأقسام الأربعة على قياس ما عرفت في الجار
 والمجرور **مثال وقوعه صفة** أي مثال الظرف الواقع صفة
 لنكرة محضة **نحو** فوق غصن في قولك **مررت بطائر فوق**
غصن ففوق ظرف مكان بهم متعلق بمحذوف وإن كان متعلقه
 الفعل تكون الجملة الفعلية مجرورة المحل على أنها صفة طائر
 وإن كان شبه الفعل يكون مجروراً أو صفة له من حيث اللفظ
 وإن كان المجرع هو الصفة من حيث المعنى ومثال ظرف الزمان
 الواقع

الواقع صفة نحو رأيت قمر ليلة البدر **ومثال وقوعه حالا**
 من معرفة محضة **نحو رأيت الهلال بين السحاب** فيبين متعلقه
 المحذوف حال من الهلال فإنه معرفة محضة كون حرف التعريف
 فيه للعهد لا غير وقد يجعل اسماً معرباً على حسب العوازل
 بدون اعتبار الظرفية فيه وقد قري لقد تقطع بينكم
 برفع النون **ومثال وقوعه محملاً لهما** أي الوصفية
 والحالية **نحو يجيبني الثمر الكاين** أو كائناً **فوق الأغصان**
 فإن الثمر معرف بلام الجنس قريب من النكرة على قياس ما تحققت
 ونحو **رأيت ثمرة يانعة كائنة فوق غصن** فإن الثمرة نكرة
 موصوفة قريبة من المعرفة وذكر ههنا غصناً بصيغة
 الأفراد والتثنية ليناسب الجنس وتعريفه **وأما البحث الثالث**
 فهو أن الظرف متى وقع بعد مبتدأ أو موصول متعلق بمحذوف
 تقديره كائن أو استقر **مثال وقوعه خبراً** مع متعلقه محذوف
والركب ثابت مكاناً **أسفل منكم** أي من مكانكم فالركب مبتدأ
 وأسفل فعل التفضيل يستعمل من صفة مكاناً محذوفاً أقيم
 مقامه فيكون مع متعلقه خبراً له **ومثاله وقوعه صلة**
نحو من عنده لا يستكبرون فمن اسم موصول مبتدأ عنده
 مع متعلقه الفعل المحذوف صلة وقوله لا يستكبرون خبره
 فإن قلت ما معنى من عنده والله منزّه عن المكان قلت

قيل المراد منه ان الملاذكية مقربون منزليون لكرامتهم
عليه منزلة المقربين عند الملوك على طريق التمثيل والبيان
وأما البحث الرابع فهو ان الطرف متى وقع في الموضع الستة
تجوز ان يرفع الفاعل لنيابته عن العامل المحذوف وهذا
هو الوجه الرابع على ما عرفت في الجار والمجرور **مثال رفع**
الفاعل زيد عند مال فزيد مبتدأ ومال فاعل الطرف
والجمله الظرفية خبره **وتجوز تقديرها مبتدأ وخبر**
اشارة الى الوجه المزجج اي تجوز جعل مال مبتدأ وخبر
والطرف خبرا مقدما عليه فالجمله الظرفية خبر المبتدأ
الثاني والثاني مع خبره خبر المبتدأ الاول فتحققت
في هذا الوجه المزجج ثلاث جمل كبرى وصغرى وجمله
وجمله بين بين فاذا قلت عندك مال فالمرفوع بالابتداء
لاخير عند البصريين وتجوز ان يكون مرفوعا بالطرف عند
الكوفيين كما تجوز ان يكون مرفوعا بالابتداء بها على ان الاعتماد
ليس شرط في عمل الطرف كما تحققت هناك **فان قلت** لم
خصصت البحث بالطرف المنصوبه **قلت** لان اطلاقها
يؤدي الى عادة بحث الجار والمجرور في بحثها نحو زيد في داره
مشارا لما خصص نضربا بالعامل المحذوف في بعض الابحاث
الاربعة فليكون ترتيب بحثها كترتيب بحث الجار والمجرور

فان

٤٧
فان قلت فالطرف حينئذ يكون منصوبا بتقدير في فيكون
بحثه من قس الجار والمجرور من حيث المعنى فما السبب الباعث
الى افراد بحثه عن بحثها **قلت** السبب سببان لفظي ومعنوي
أما اللفظي فلدون الطرف منصوب بعامل بتقدير حرف الجر
وذلك مجرور بلفظ حرف الجر وأما المعنوي فلقيام الفرق بين
قولك صمت في رجب وبين قولك صمت رجبا فان الاول
يفيد ظرفيته للصوم كما ان الثاني يفيد معياريته له هذا
ثم انه لما ابتدأ بالبحث الجمل التي ينتهي اليها كلمات وهي متاخرة
من حيث التحليل وان كانت متقدمة عليها من حيث الجزئية
والتركيب وقد فرغ من تعليم ابحاث الجمل ومن ابحاث لواحقها
اراد ان يعلمك ابحاث كلمات مخصوصة من بين الكلمات لا
يكفي فيها علم اللغة كما هو حقها بخلاف سائر الكلمات مع
انك تحتاج الى معرفتها الكثرة دورها في اللسان ولعرض
معانيها على الاذهان فقال **الباب الثالث** من الابواب
الاربعة **في تفسير كلمات** من جهة هياتها وجود
استعمالها فعلم من هذا ان من قال ان الذي يذكره بعد هذا
لو يصدق عليه حقيقة التفسير لا لغة ولو اصطلاحا
فقد سهى عن مقصود هذا الباب كما ترى **بحاجة** احتياجا
تماما اليها اي الى معرفتها من هذه الحيشات المعز

اي العارفين بالاعراب والقاصدان يعرف الاعراب فالاول البليغ
والثاني انسب **وهي** اي الكلمات المحتاج اليها غاية الاحتياج
عشرون كلمة سواء كانت اسما او حرفا ماد ليل الاقتصار
على هذا العدد المخصوص فهو الاستقرار فلا يمنع وجود
كلمة محتاج اليها ايضا فان الاستقرار الظني انما يدل على
عدم علم وجود كلمة سواها لا على عدم وجودها على ان هذا
الكتاب رسالة في الخولييان او حكام على سبيل التجاز
وهي اي العشرون كلمة **ثمانية انواع** بحسب اعتبار وجود
الاستعمال تظهر صحة الحمل فلا يكون بمنزلة قولك العشرون
ثمانية بل يكون كقول الشاعر كما غيرهم قلوبا كثيرة
اما سبب الحمل عليها فهو ان تلك الكلمات لما كانت موارد
وجوده استعمالا لثبات منزلتها فحمل حكمها عليها
واما دليل الاقتصار على الثمانية فهو الاستقرار ايضا **احدا**
اي احدا انواع الثمانية **ملاجا** اي استعمال على وجه واحد
قدم هذا النوع على سائر الانواع لانه يستعمل على وجه
واحد بخلاف سائرهما فيكون بمنزلة الجنب من الكل **وهي** اي الجاني
على وجه واحد **اربعة** الفاظ **فان قلت** كم لا يقول ههنا
اربعة اصناف كما هو المناسب في مقابلة ذكر النوع **قلت**
قوله احدها قط بفتح القاف بآي ذلك على ان النوع ههنا

ليس

ليس بنوع منطقي حتى يراعى مقابله بل هو معنى الامر الشائع
كيف كان قوله بفتح القاف متعلق بمحذوف هو صفة قط
تقديره قط المتكسر بفتح القاف قوله **وتشديد الطاء**
وضمها عطف على قوله بفتح القاف كما ينافي **اللغة**
النصحي وهي تانيث الافصح كفضلي تانيث افضل
اما فائدة القيد الاول فهو اشارة الى انه ثابت فيها سالم
عن النقول والتخريف واما فائدة القيد الثاني فهي الاشعار
ان في قط لغات اخرى فصحة فهي قط بضم القاف والطاء
مشددة على سبيل الاتباع للضممة وقط بفتح القاف وضم
الطاء مخففة وضمها حال كون الطاء مخففة على سبيل اتباع
ضممة القاف وضممة الطاء ايضا لا يخفى عليك ان هذه
اللغات موصوفة بالفصاحة ايضا لخلوها عما يخل بها
فما وقع في بعض النسخ من الفصيحة بدل النصحي ليس كما ينبغي
لاشعاره بان هذه اللغات غير فصحة **وهو ظرف للاستدراك**
من الزمان اي قط لفظ موضوع للزمان ليدل على الزمان
الماضي المستغرق لنفي الفعل الماضي بوقوعه في سياق النفي فيكون
ظرف زمان للنفي فلهذا اختصر استعماله بالنفي غالبا فعلم من
هذا التفسير انه موضوع للزمان لا للزمان الماضي المستغرق
فيكون الدام في قوله لا يستغرق ما مضى من الزمان لا من التعليل

ما مضى
ع

لولا الصلة للموضع فكثيرا يشبه الاولى والثانية في مثل هذا
 المقام كذا قال بعض الشارحين ههنا وعند العمري ليس من
 الموضع من وقوع قط في سياق النفي **نحو ما فعلته قط** اشتقاقه
 من قططة اي قطته فعني ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع
 من عمري فان الزمان الماضي ينقطع من الحال والمستقبل
 وينت لضمها معنى مذ والى اذا المعنى ما فعلته ماذ ان خفت
 اولى الان واما بناؤها على الحركة قليلا يلزم التقاء الساكنين
 فثبتت على الضم تشبيها بالغايات وقد انكر فان الاصل في
 تحريك الساكن هو الكسر ثم انه لما ادعى اختصاص استعماله
 بنفي الفعل الماضي وجود استعماله مع نفي الفعل المضارع مخالف
 له بحسب الظاهر اشار الى دفع مخالفته بنفي اعتباره بقوله **وقول**
العامة لا افعله قط الحن اي استعماله على سبيل الخطا فيكون
 تقولا من عند انفسهم فلا يلتفت اليه كما لا يلتفت الى المحرفات
 فيكون وجوده كعدمه **فان قلت** لو يكون الحن الخطا في
 الاستعمال في الاعمرب كما قال الجوهري الحن الخطا في الاعمرب
قلت سلمناه لكن استعمل ههنا في الخطا في الاستعمال على سبيل
 المجاز فان **قلت** لا يلزم من استعمال العامة مع نفي الفعل
 المضارع ان يكون خطا الجواز ان يكون استعماله معه على سبيل
 المجاز واما القول بان ايمة اللغة لم ينقل عنهم انهم استعملوا

معه

معه لا حقيقة ولا مجاز فهو لا يمنع الاستعمال الجواز ان يوجد
 الاستعمال مع عدم نقله عنهم **قلت** ان استعماله مع نفي الماضي
 قد ثبت عند ارباب اللغة ولم يثبت استعماله مع نفي الفعل المضارع
 عندهم ويكفي في ذلك استقرار كلامهم وتبع كتبهم وقد ثبت
 ايضا ان استعماله مع نفي المضارع قول العامة وقولهم ملحق
 باصوات الحيوانات عند اهل البلاد لغة فلا تكون اقوالهم معبرة
 اصلا سواء كانت حقا او مجازا فكذا لا يستدل باقوالهم
 على شيء اصلا ولا يخفى عليك ان المصنف في صدور اثبات اللغة
 فاذن مقصوده ان هذه اللغة لا تثبت بمجرد قول العامة سواء
 كان قولهم حقيقة او مجازا وان كان يفيد معنى عندهم كالمحذوفات
 هذا ثم ان قط بفتح القاف وسكون الطاء تارة بفتح القاف
 تقول قطك هذا الشيء فثبتت على السكون لكونها موضوعة على
 الحرفين وكون السكون اصلا في البناء واخرى بمعنى حسبك
 بفتح القاف يعني يكفي تقول قطني بنون الوقاية كما تقول يكفيني واما
 في قولك اضرب زيدا فقط فقد قيل انه اسم فعل بمعنى ائتته صدر
 بالفتحة لزين لفظه فكانه جزءا شرط محذوف اي اذا ضربت يدا
 فائته عز ضرب غيره **والثاني** من الالفاظ الاربعة **عومر بفتح**
اوله اي بفتح العين **وتثبيل اخره** اي بالحركات الثلاث
 في الضاد كلها حركات تثبيلية فبناؤه على الضم كقبيل وبناؤه

فقط
ع

على الكسر أو ببناءه على الفتح كأمين ومعناه الابد الا انه
اختص بالفعل المضارع المنفي بقول عوض له افارقك ابدا
ولا يجوز ان يقول عوض ما افارقك كما لا يجوز ان يقول قطما
افارقك **وهو ظرف من الظروف الزمانية لاستغراق**
ما يستقبل من الزمان اي لفظ موضوع للزمان واما
دلالة على الاستغراق فيهارتته بالنفي قال الجوهري عوض
للزمان المستقبل كما ان قط للزمان الماضي **ويسمى الزمان**
عوضا اي يطلق عليه عوض كما يسمى مدة وقتا **لانه كلما**
ذهبت منه اي من الزمان **مدة** بالرفع فاعل ذهبت عوضها
مدة اخرى التعويض تقول فلان عوضني اذا اعطاك العوض
فالمقصود ان الزمان اذا مضى جزء منه تجي جزء اخر بدله **كذلك**
مثل عوض **ابدا في نحو** قولك **لا افعله ابدا** وان كان بينهما
فرق من حيث ان استعمال عوض تختص بالنفي كما ان استعمال ابدا
يعم **تقول فيها** اي في ابدا **ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان**
ومما جاء على وجه واحد اجل بسكون اللام وهو حرف موضوع
لتصديق الخبر ولا يجي بعد الاستفهام **يقال جاء زيد**
في الاثبات ومما جاء في النفي فتقول للقايل اجل قوله
اي صدقت تفسير مقدر وهو متعلق ذلك الحرف
فان قلت كان المناسب لقوله لتصديق الخبر ان يقال

صدقت

صدقت **قلت** المراد من تصديق الخبر نسبة التصديق الى الخبر
فيكون ذلك الحرف ذا الا على تلك النسبة هذا على قول النحويين
وابن مالك ومن تابعهما وقيل هو حرف جواب مثل نعم فيكون
تصديقا للخبر واعلما للمستخبر وعدا للطالب فاذا قيل
قام زيد واقام زيد واخرب زيد يقول اجل قال الاخفش
هو مثل نعم الا انه احسن من نعم في التصديق ونعم احسن
منه في الاستفهام والصنف **الرابع** من الاصناف الاربعة التي
تستعمل في الكلام على وجه واحد **بلى** النها اصلية عند الجمهور
وقال بعض النحاة اصلها بلفظها زائدة **وهو حرف موضوع**
لايجاب النفي واثباته فاذا قال رجل ما قام زيد فان اردت
تصديقه قلت نعم وان اردت تكذيبه قلت بلى ثم ان ذلك
المنفي لما جاء استعماله على احد الوجهين اشار اليه بقوله
بجرد اعز الاستفهام **كان النفي** الذي وقع قبل هذا الحرف
زعم الذين كفروا اي ادعي مشركوا مكة **ان لن يبعثوا**
يوم القيامة قال صاحب الكشاف في سورة التغابن في تفسير هذا
القول الزعم اراء العلم ومنه قوله عليه افضل الصلوة والسلام
زعموا مطية الكذب وعز شريك لكل شئ كنية وكنية الكذب
زعموا ويتعدى الى مفعولين تعدي العلم قال الشاعر ولم
ازعمك عزة الك معزلا وان مع ما في خبره قائم مقامها

انتهى **قل يا محمد بلى وري اي قسم برني لتبعث** بعد الموت
حرف ال على ثبات ما وقع بعد لن وهو البعث الواو في وري
واو القسم قوله لتبعث جوابه **او مقرونا** معطوفا على قوله
مجرد اي وكان ذلك المنفي مقرونا بحرف **الاستفهام نحو**
قوله تعالى **الست برىكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا** فان
قلت كان حق العبارة ان يقول في تفسير المقدار اي انت ربنا
فما الفائدة في اتيان بلى فيه **قلت** فائدة التصريح بتعلقه
بذلك المقدار مع دقع قوله كون حرف التفسير فاصلا بينه
وبين متعلقه فبلى حرف ال على ايجاب المنفي الواقع بعد ليس
المقارن بحرف الاستفهام **فان قلت** ان حرف الاستفهام
فيه لانكار فيكون مثبتا بناء على ان نفي النفي ثبات لعدم
الواسطة بين النفي والاثبات فمن اين يتصور ايجاب المنفي
ههنا **قلت** يتصور من حيث النظر الى اصل منطوق الكلام
الذي هو المنفي مع تحريم النظر عن الاستفهام الانكاري
المعارض له واما الفرق بين الايجابين كالفرق بين المصباح
والاصباح فظهر ان بلى لا يستعمل الا بعد النفي فلذا قال
ابن عباس لو قالوا نعم مكان قوله بلى لكفر لانها تكون مقربة
لما سبق وقال بعض الفقهاء فيما اذا قال رجل لا خير ليس لي
عليك الف فقال بلى لزممت ولو قال نعم لم تلزمه وقال

الآخرون

71
الآخرون لزمه فيها لانهم قدموا في ذلك الى موجب العرف
لان هذا مقتضى اللغة فجلة بلى انت ربنا منصوبة للحل
على انها مقولة للقول المذكور كما ان جملة الست برىكم ثم انه لما
فرغ من انحاء النوع الاول الجاي على وجه واحد المشتمل على
اربعة الفاظ اثنان منها اثنان واثنان منها حرفان فلا
قدما على الحرفين لكونها ظرفا مع انهما تستعملان في الدلالة
على معناه كما قدم الاسم الاول الدال على الماضي على الاسم الثاني
الدال على المستقبل و قدم الحرف الاول لانه استعمل على الحرف
الثاني الذي لا يكون الا لايجاب بعد النفي اراد ان يشرح انحاء
النوع الثاني الجاي على وجهين فقال **النوع الثاني** من الانواع
الثمانية **ما جاء على وجهين** بحسب موارد الاستعمال واما
بحسب المورد الواحد فلا يستعمل الا على احد الوجهين **وهو اذا**
اي هذه اللفظة من حيث هي سواء كانت للظرفية او للمفاجاة
فلذلك فرغ عليها بقوله **فتارة يقال فيها** فتارة
من التبر يقال فعل ذلك تارة بعد تارة او مرة بعد مرة
مفعولا مطلقا للعدد اي فيقال في كلمة اذا مقالة واحدة
حين قيدت باحد الاستعمالين **انها ظرف** لوقوع مضمون جزائه
فيه كقولك اذا جيتني اكرمك **مستقبل** لدلائلها على الزمان
الآتي واما قول البعض انها تكون للحال استدلالا على ذلك

بقوله تعالى والنجم اذا هوى فضعيف لعدم استلزام الدليل على
ما ادعاه كما لا يخفى **خافض لشرطه** لاضافته اليه قد عرف هذا
الحكم في المسئلة الثانية من الباب الاول لكن ذكره هنا لتمام
ما يفيد تبيينه ولو افقته لقوله **منصوب بجوابه على انه**
منقول فيه هذا عند الجمهور وقيل ان عاملا في شرطه اي
انزيد نفعاً من قول سائر النحاة اذا فيه الدلالة على انه
جواباً يعمل فيه وان له شرطاً يخفضه بخلاف قول النحاة فانه
ساكت عن ذلك والناظر اولي من الساكت فيكون قوله اولي
من قولهم فهذا اول وجه الترجيح من حيث النفع الى التعلم
واوجز اي اقصر نظماً مطلقاً سواء كان من جهة التركيب او الكلمات
او الحروف **فقد** اثنائي وجه الترجيح من حيث سهولة الجزل
على لسان المتكلم فاذا كان قوله من حجاب كل واحد من الترجحين
على حدة فاذا اجتمع فيه يكون ارجح فلذلك قد اتي بالاول
الدال على التشريك والاجتماع في قوله **واوجز فان قلت**
الاول ان يقدم وجه الترجيح الثاني على وجه الترجيح الاول
لكونه ارجعاً الى اللفظ وكون وجه الاول ارجعاً الى المعنى ولا شك
ان اللفاظ متقدمة على المعاني في استفادة المعاني منها
ووسيلة اليها **قلت** نعم لكن المعاني مقصودة بالذات نصب
على القلب فكذلك قدمته عليه **من قول المعربين** المعنيين
ببيان

بيان لظاهر الاعراب بدون الالتقان في درك المعاني فكذلك
لم يقل بدله من قول النحاة قوله من قول المعربين تنازع فيه انفع
واوجز فانت مخير في الاعمال **ظرف لما يستقبل من الزمان**
اي اذا كملت موضوعه للوقت المستقبل **فان قلت** فكيف صح
قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بناء على ان الزمان يمتنع
ان يكون له زمان **قلت** لما جعلت الظرفية صفة للفظ
على سبيل تسمية الدال باسم مدلوله ومثل هذا عثر في
الاستعمال الا يسمى في نحو استعمال **فيه** اي في معنى اذا **معنى**
حرف الشرط فتكون الاضافة بمعنى اللام اما اذا فسر بالمعنى
الذي هو الشرط اي التعليق يكون الاضافة بمعنى من **غالباً**
حال من معنى الشرط يفيد فائدة الظرفية اي يكون فيه معنى
الشرط في اكثر استعمالات تحققها في اللام فيكون الغلبة فوق
الاكثرية ودون الدوام كما ان النادر دون القليل والاكثر وما
يقدر به ذلك مجيهاً بمجرد الوقت نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو او على معنى وقت قيام زيد وقت قعد عمرو وعلى ما
جوزه سيبويه ولجئها للمفاجاة **و** للعطف على الحكم السابق
او لافادته دفع توهم عدم الاختصاص الناشئ من كونها غير عرو
في الشرط **يختص** اختصاص حرف التعريف بالاسم اما السر في
الاختصاص فهو ان الاصل في باب الشرط والتعليق هو الشرط كما

هو المقدر عندهم إذا **هذه** أي الشرطية احترز بذلك من إذا
 الفجائية فإنها تختص بالجملة الاسمية **بالجمل النعلية** سواء
 كان فعلها ماضياً أو مضارعاً وقد مر اجتماعها في قوله
 رويت والنفس غيبة إذا راغبتها وإذا انزول القليل تنفع
 لا يخفى عليك أن دخول الباء على الجمل ههنا غير المتعارف المعري
 فإن المشهور في الاستعمال أن تدخل الباء على المقصور كما في قوله
 تعالى والله يختص برحمته من يشاء وههنا قد دخلت على المقصور
 عليه كما أشرنا إليه فإذا دخلت على الاسم نحو إذا السماء انشقت
 ونحو قولك إذا زريديك فأكرمته فلابد من التاويل بحافظة
 على قاعدة الاختصاص فالسما فاعل لفعل محذوف على شرطية
 التفسير لا مبتدأ خلافاً للو خفشر تقديره إذا انشقت
 السماء انشقت فيكون داخل على الفعل تقدير فيكون المراد
 من الاختصاص اختصاصاً مطلقاً سواء كان تحقيقاً أو تقدير
 ثم لما فرغ من بيان وجه الأول أراد أن يشرح في الوجه الثاني
 فقال **وتارة أخرى يقال فيها** أي في تحقيق إذا أو بيان معناها
حرف مفاجأة تمسك بالظاهر المتبادر إلى الفهم ههنا من مذهب
 الكوفيين وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند الزحاکج
 فاختار المصنف الأول كما اختاره ابن مالك والثاني ابن
 عصفور والثالث الزحاکج ويختص أي إذا الفجائية بالجملة

الاسمية

72
 الاسمية نحو ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين وأن تبصرهم
 سبب ما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون أي فهم يقنطون
 ونحو خرجت فإذا السبح واقف وأما ما حكى عن العرب من نحو
 خرجت فإذا قام زيد فنادر لا عبرة به وأما سبب الاختصاص
 بالاسمية فللمحذوف اللفظي بين إذا هي وبين الشرطية نسبة
 للفعل على ما هو شأن طريق استنباط التعليل بعد الوقوع
وقد اجتمع أي اجتمع استعمال كل منهما جارياً في مقتضاه كما
 انفرد استعمال أحدهما في كلام واحد ثابتاً في محله فائدة صورة
 الاجتماع زيادة الأيضاح مع الاعتناء عن تعداد صورة لأفراد
في قوله تعالى إذا دعاكم دعوة من الأرض أي دعاكم اسرئيل
 على صخرة بيت المقدس دعوة واحدة يا أهل القبور اخرجوا **إذا**
انتم تخرجون بسرعة من غير توقف ولا تلبت فإذا الأولى
 للشرط والثانية للمفاجأة وهي تنوب من باب الفاء ومن الأرض
 صفة دعوة أو متعلقة بدعاكم **فان قلت** لا يتم الحصر لجواز
 أن يكون متعلقه بدعوة **قلت** لا مانع من الجواز لكن الأصل
 عدم اعتبار الضعيف في مقابلة القوي وكذا قيل إذا جاء
 نصر الله بطل نصركم **النوع الثالث** من الأنواع الثمانية
ما أي لفظ **جاء** أي استعمل على ثلاثة أوجه كوجه استعمال
 المشترك في معانيه وهو الجاء على الوجوه الثلاثة **سبح**

الفاظ **احدها** اي احدها الفاظ السبعة كلمة **اذ** من حيث هي **فيها** اي لبيان وجه استعمالها فاستعمل في معنى اللوم كما
 في قوله تعالى واودوا في سبي **تارة** اي مرة مطلقة من غير
 قصد الى واحد بعينه كما لا يقصد الى العدد بعينه في قولهم
 فعل ذلك مرتين **طرف** اي اسم لكن اطلق عليه اسم سماه شعرا
 بالمناسبة بينهما وتعبير عن المقصود بما هو او في **لما من الزمان**
 نحو فقد نصره الله اذ اخرجهم الذين كفروا واما اذ عبر به عن
 الزمان المستقبل نحو ويؤمئذ تحدث اخبارها فاجمهور انه من باب
 تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة الواقع اعلم بان محققه
 كما في قوله تعالى ونفخ في الصور فاذا اقلت اذ الدال على الزمان
 لماضي قد يستعمل للوقت المجرد عن معنى الظرفية كما في قوله يؤمئذ
 حينئذ وقد قالوا ان اذ في قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم
 اذ انتبذت بدل اشتمال من مريم على حد البدل في قوله تعالى
 يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل اطلاق الظرف عليه
 انما هو باعتبار استعماله يدل عليه قوله لما مضى من الزمان
 ويقويه بعض الثقوبية قوله **وتدخل** اذ **على الحملتين** سواء
 كان لفظا او تقدير احدهما الاسمية والاخرى الفعلية
 مثال الاسمية في صورة الشاهد انتم قليل في **نحو قوله تعالى**
واذكروا اذ انتم قليل فانتم مبتدأ خبره قليل فيه المفرد والمثنى

مضي

ولجميع

ولجميع والجملة في محل الجبر كون اذ اضافة اليها واذ منصوب محل على
 انه مفعول به لا ذكر اي اذكروا وقت كونكم قليلا عددكم هذا
 على مذهب من يرى كالاختصار والزجاج انه يقع مفعول به كما هو
 المختار الغير المحتاج الى تاويل واما من لا يرى انه مفعول به فهو يقول
 انه ظرف محذوف يدل عليه نحوي الكلام فيكون التقدير واذكروا
 حالتكم وامركم ففسر على هذا ما سير ما وقع من هذه القليل
 يدل على ذلك قوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء في
 واما كلام المصنف فيمكن جملة على كل المذهبين لكن جملة على الثاني
 اظهر كما لا يخفى ومثال الجملة الفعلية **واذكروا اذ كنتم قليلا**
 الحال على ما ذكر انفا قال الزمخشري اذ منصوب على انه مفعول
 به لا ظرف اي اذكروا وقت كونكم اقله اذلة ثم لما فرغ من بيان استعمال
 الوجه الاول لراد ان يذكر الوجه الثاني وان يبين استعماله فقال
ويقال تارة اخرى انها **حرف مفاجأة** نصر على ذلك سبوقه وهي
 لا تقع الا بعد بينا او بينا وتحذف بعدها هو اسير واما
 من انكر وقوعها بعد فهو محجج بالسماع وفيها أربعة اقوال
 الاول انها حرف مفاجأة وهو المختار عند المصنف والثاني انها زائدة
 والثالث انها ظرف زمان والرابع انها ظرف مكان وبينما
 ظرف مكان مضاف والجملة التي يليها يقدر بعدة امر متعدي
 معناه واما كونها ظرف مكان فبنا على الظاهر المتبادر او على تنزيل

ما بين الزمان منزلة المكان والافاين الزمان لا غير
قلت بينا انا قايم جا زريد بدون ان يكون العالم في بينا
جا واذا قلت بينا انا قايم اذ جا زريد يكون العالم فيه جا
ايضا عند من قال بزيادتها واما من قال انها حرف مفاجاة يقول
العامل فيه معنى المفاجاة بشهادة فخوي الكلام او عامل محذوف
يدل عليه المذكور بعدها ولا يبعد ان يجعل المذكور بعدها فيه
بشهادة استقامة المعنى واما من قال انها ظرف زمان يقول
العامل فيه وفي اذ محذوف يدل عليه معنى الكلام تقديره فلما
زريد بين الزمان قيا مي وقت مجيئه فيكون اذ بدلا من بينا
بدلا لكل ميل الى المعنى والتحقيق واما من قال انها ظرف مكان
يقول للعامل فيه وفي اذ ما بعدها فالقدير جا زريد في مكان
بين اوقات قيا مي فيكون اذ حينئذ بدلا من بينا على ان
العامل الواحد لا يجوز ان يعمل في ظرف مكان الا على سبيل البدل
ولا يخفى عليك ان بينا ههنا ليس بظرف مكان في التحقيق ههنا
وجه اخر غير ما نقلناه فاذا اتقرر هذا التصوير نشرح في
تقرير البيت **كقوله** اي كقول غير ابن لبيد **فيما العسر**
دارت مياسير يشهد بذلك قوله تعالى ان مع العسر
يسرا وقوله عليه افضل الصلوة والسلام لن يغلب
عسر يسرين مياسير جمع يسر ويسر ضد عسر **فان**

قلت

70
قلت الضدان لا يجتمعان في مكان واحد فانقول في معنى
البيت **قلت** ان الشاعر لما جعل اليسر كالمقارن للعسر لقرب
زمانه من زمانه اخبر بان المياسير الكثيرة موجودة في زمان وجود
العسر زيادة تقوية للقلوب وتسيية لمن اصابه الفقر فيكون الغرض
بين قوله تحصل هذا المعنى لبيان وقوعها في شخص واحد زمان
واحد واما القول بان ما بين الزمان وجود العسر لينا في ان
يكون ظرفا لدوران المياسير فيعيد عن معنى البيت بمحل
فيكون التقدير عند من قال بحرفيتها فاجاء المياسير للعسر
اوقات وجوده واذا تحققت ما قدمت لك من التصوير لا يخفى
عليك تقدير سائر الاقوال فيه وقيل التقدير وقت وجود
العسر وقت دور اليسر فيكون مبتدا وخبر وقيل التقدير بين اوقات
وجود العسر دور المياسير فيكون بينا خبر المبتدا محذوف يدل
عليه قوله ان دارت مياسير ويقال فيها **تارة** اخرى انها حرف
تعلييل عند البعض اي حرف دال على تعيين علة الشيء سواء
كان تعليلا لميلا او انيا **فان قلت** ينبغي ان يكون مثل هذا
ان لا يضب ولا يندرج تحت القاعدة لجواز ان يكون مجازا
وباب المجاز مفتوح **قلت** امثال هذا محمولة على ان يكون
مشتركة كما هو مختار البعض **كاذ** وقد وقع في بعض النسخ
موضع الكاف **فان قلت** مثل هذا لا يصح ان يكون مشاهدا

لتحقق احتمال غير التعليل فيها كما يجي **قلت** امثال هذا جائرة
 في الكلام وواقعة في العلوم فان عدم صلاحية امر لا من
 وجه لا يستلزم عدم صلاحية له من وجه آخر لا يستلزم
 سلب الخاص سلب العام **في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم**
اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون لن ينفعكم يوم القيامة
 اشتراككم في العذاب لكون كل واحد منكم به من العذاب ما
 تبلغه طاقته كما ينفع الواقعين في الامر الصعب اشتراكهم
 فيه لتعاونهم في تحمل عبايه **اي لاجل ظلمكم في الدنيا فان**
قلت اليوم هل هو متعلق ينفع حتى يفيد السلب الجزئي او معنى
 النفي المستفاد من لن حتى يكون سلبا كلياً **قلت** كل منهما جائز كونه
 الثاني اخرج فالاول يفيد غاية شدة العذاب يوم الآخرة حتى
 لا يحصل نوع من التخفيف بالاشتراك فيه كما يحصل من الاشتراك
 في غير من العذاب والثاني يفيد استغراق نفي نفع على البخ
 وجه لكن تعلق الظلم بالنفي ترجيح الثاني لرعاية انتظام
 الكلام الواو فيه الحال ويجوز ان يكون للعطف باعتبار مكانها
 كما يجوز ان يكون للاعتراض ولن حرف ناصب ينفع منصوب
 ومفعوله واليوم مفعول فيه واذ ظلمتم بمعنى المقدور مفعول
 له وانكم في العذاب مشتركون في تاويل المصدر فاعله وقيل
 فاعله مشتركون فيه عائد الى التمني المذكور قبله وانكم في
 العذاب

العذاب مشتركون مفعول له واذ ظلمتم بدل من اليوم بدل الكل
 اي لن ينفعكم تمنيتكم يوم القيمة لان حقكم ان تشتروا في
 العذاب كما انتم تشترون في سببه وهو الكفر اذا صح ظلمكم
 وتبين ولم يبق لكم ولا احد مشبهة في انكم كنتم ظالمين
الثانية من الكلمات المشتركة على ثلاثه اوجه **لا** فاحد
 او جهها ان تختصر استعمالها بالماضي لفظا او تقدير فيقتضي
 جملتين وجدت ثابتهما عند وجود اولاهما ولاجل ذلك **يقال**
فيها تارة في نحو لما جاء زيد جأ عمرو انها حرف وجود
لوجود اي حرف يدل على ارتباط تحقق الجملة الثانية
 بتحقيق مضمون الجملة الاولى والارتباط السببية فتكون شبهة
 بحرف الشرط قال سيبويه انها حرف بمعنى اللوم فعني لما جاء
 زيد جأ عمرو ان مجي عمرو لاجل مجي زيد وقال بعضهم ان جواب
 لما قد يقترن بالفاء **وقد** تحذف لقيام الدليل عليه فلكل اختيار
 حرفيتها اشار الى رد القول بخلافها بقوله **زعم** قد وقع في
 بعض النسخ الواو قبل زعم فالظاهر انه لا يحتاج اليه ابو علي
الفارسي ومتابعوه انها ظرف بمعنى حين مركبة من
 لم النافية وما فاذا اركبت نقلت من الحرفية الى الاسمية
 وبنيت لمشابهة الجازمة في الصيغة اذا دخلت على
 الماضي لفظا او معنى فعني لما جاء زيد جأ عمرو ان مجي عمرو في وقت

بجي زريد فقوله لما قتل زريد عمر واقتصر له منه يدل على ان
 مذهب سيبويه ليق بالقبول ان المعنى في مثله على التعليل
 لا على التوقيت لكن الظاهر المتبادر من الكلام هو مذهب الفارسي
 فمثل القول المذكور وجب ان يؤول بان استحق الاختصاص منه
 ذكر الاختصاص اريد منه استحقاقه اشعارا بلزوم حقيقة
الوجه الثاني من وجهها انها حرف تختص بالمضارع فتجزأ
 وتقلبه فتتقيه كالم لا انها تنافرها في امور اشار اليه بقوله
 ويقال **فيها تارة اخرى في نحو لما يذوقوا عذاب** بل من
 حروف العطف لا ضرب يذوقوا مجزوم بلما وعلامة الجزم
 سقوط نونه وعذاب مفعوله وكان تقديره عذابي فحذف الياء
 اكتفاء بالكسرة **حرف جزم** اي حرف يعمل عمل الجزم وهو مركبة
 من لم وما عند بعض وبسيطة عند بعض اخر وهو المناسب
 موضوع **لنفي** معنى الفعل **المضارع** المنقول الى الماضي **وقلبه**
 اي المضارع لا شك ان المنقول الى الماضي صالة هو معنى المضارع
 واما لفظه فيوصف بالنقل تبعاً ولهذا قال المبرد انها قاذبة
 لعناء دون لفظه **فان قلت** كان حق العبارة ان يقول النفي
 المضارع بعد قلبه فان من المعلوم بالضرورة ان معنى لما هو النفي
 المذكور لا غير **قلت** لما كان القلب من لوازمها تزل منزلة المعنى
 المستفاد منها مع انه يمكن ان يكون من قبيل علقتهاتينا وماء

باردا

باردا واما تقديم ذكر النفي على ذكر القلب فلاذنه هو المقصود مع انه
 اقل قيد **فان قلت** المضارع اذا نقل الى الماضي فيكون حقيقة
 في المعنى الاول **قلت** لا بد ان يكون منقولا عند نعم هو حقيقة
 في المعنى الثاني **فان قلت** فكيف تسميه مضارعا حينئذ قلت
 باعتبار **قلت** لا يمنع من الجواز سيما الاثبات هو الاصل في الاستعمال
 والنفي فرع له كما ان الافراد اصل والتركيب فرع له لكن الاستعمال
 ما تحقق فيه فعلا **ماضي** فان قلت يكفي في تحقيق القلب
 اعتبار معنى المضارع فلا حاجة فيه الى اعتبار معنى الفعل الماضي
قلت هو غير محتاج اليه من حيث التعليل لكنه محتاج اليه
 من حيث يقصد تفهيم المعنى والمقصود هو الثاني فلتا
 فرع من بيان الامر المشترك بينهما اراد ان يشرح في بيان الامر
 المختص فلا فقال هو الثاني **متصلا** **نفيه** بزمان التكلم فاذا
 قلت لم يقيم زريد يفهم منه انتفاء قيامه في الزمان الماضي
 متصلا بزمان المنطوق فكذلك لم تحسن ان يقول لما يقيم
 ثم قام بخلافه لان لما النفي قد فعل وقد فعل اخبار
 عن الماضي المتصل القريب من الحال ولم لينفي فعل فكما تحقق
 نفي قد فعل وقد فعل اخبار عن الماضي تحقق نفي فعل من غير
 عكس فكذلك قيل ان النفي لم يحتمل الاستمرار نحو لم يكن بدعا بك
 رب شقيا وانقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا **فان قلت**

النفي على طبق الإثبات فينبغي أن يستمر إلى قربة من الحال
فكذا قال بعضهم أن النفي علما اشترط استمراره إلى قربة من
الحال فقط ولا يشترط ذلك في النفي بلم ويجاز أن يقول لم يكن زيد
في العامل الماضي مقيما ولم تجز أن يقول لما يكن فيه مقيما **قلت**
نعم لكن الاستمرار من النفي أصل فكذلك استمرار الحال **فإن قلت**
هل يمكن جعل استمرار النفي مدلولاً لها كما حصل النفي **قلت** ذلك
بمعونة معنى المقام سلوكاً إلى طريق الاستقناع والضبط
وكلام المصنف لا تخلو عن إشارة هذا قال الزمخشري إنها النفي قد
فعل وليست الاستمرار النفي في الزمان الماضي كله وأما ما يفهم منه
ذلك من نحو عصي ابليس به ولما يقدم فإنها يفهم منه بمعونة
معنى المقام لا بسبب أنها وضعت له **مترقعا** بفتح القاف **ثبوته**
أي حصول الفعل كقولك لقوم يشظرون لركوب الأمير يركب
قوله **الآتري** إلى آخره زيادة توضيح لما ذكر وهو من أي بمعنى أبصر
كما هو المتبادر على طريق تتركب المقول بمنزلة المحسوس شعرا بأن
ذلك المعقول امر محقق لا شبهة فيه بل احتياج إلى تأمل أو معنى
علم **أن المعنى** أي معنى الآية والمراد من معناها ههنا ما
يستفاد منها في الجملة ولو بمعونة المقام **أنهم** أي الكافرين
لم يذوقوه أي العذاب **إلى الآن** أي إلى زمن التكلم أي استمر
نفي الذوق إلى الحال وهذا بيان استمرار النفي بل إلى الحال

كما

كما أن قوله **وإن ذوقهم له** أي العذاب **متوقع** أي متوقع
ثبوته منتظر بعد الحال بيان وقوع ثبوته فإذا ذاقوه زال
عنهم الشك وصدق مضطرب وحينئذ لا ينفعهم التصديق
فإن قلت أن الكافرين ينكرون ثبوت ذوق العذاب لا
يتوقعون فكيف قلت أن ذوقهم متوقع ثبوته **قلت** قوا
التوقع أعم من أن يكون منهم أو من غيرهم والكافرون لما لم يصدق
رسول الله صلى الله عليه وسلم وشكوا فيه وفيما جاء به من القرآن
حسد منهم قد اكسبوا أسباب العذاب فكانهم قد توقعوا ثبوت
ذوق على أن منهم من يعتقد في نفسه حقا ويقينا وإنما ينكرهم
طغيانا وضللا لا يجوز صدق الفعل في ما دون خوندم زيد
ولما ولا يقال ندم زيد ولم الأعلى وجه الضرورة والشذوذ
لما فرغ من بيان الوجه الثاني من أوجهها شرع في بيان
الوجه الثالث منها بقوله **ويقال فيها** تارة أخرى إنها **حرف**
استثناء كما حكاه الخليل وسيبويه والكسائي فلو اعتبروا تكرار
البعض ذلك أو ياء لأنها لا تكون معناها على سبيل الحقيقة
وأما أنها فيستعمل قليلا في معناها فأنما هو على سبيل المجاز
بشهادة خوي الكلام ومعونة المقام **في نخوان كل نفس لمسا**
عليها **حرفا** **نظا** **في قراءة التشديد** أي تشديدا لميم **فإن قلت**
إذا كان حرف استثناء فإين المستثنى منه **قلت** هو محذوف ههنا

تقديره مثلاً كل نفس على حالة من الحالات الاعلى حالة **الحفظ**
عليها **الاعتري** تويح لمن انكر كونها حرفاً استثنائياً **ان** الحشر
قالوا **المعنى** اي بمعنى الآية **ما كل نفس الا عليها حافظ** من
الملوك **يحفظ** اعمالها من خير وشر او يحفظ كل نفس من
الشياطين لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله وكل من
مائة وستون ملكاً يدون عنه كما يذب عن مصر العسل الذباب
ولو وكل العبد الى نفسه طرفة عين لا اختطفه الشياطين فان
نافية وكل مبتدأ خبره ما بعده لما وعليها متعلق بحافظ والمجموع
جواب القسم واما من قرأ بتحفيف الميم فالمعنى ان كل نفس لما عليها
حافظ فان مخففة من الثقيلة وما في لما صلة للتوكيد والدوام
الفارقة بين ان النافية وبين ان المخففة من الثقيلة **الحرف**
جواب القسم ايضا قيل اعجب الكلمة كلمة لما ان دخل على الماضي
ظرفاً وان دخل على الماضي يكون حرفاً وان دخل على غيرهما يكون بمعنى
الكلمة الثالثة من الكلمات السبع المستعملة على ثلاثة
اوجه **نعم** بفتح العين وكسرها وبعضهم يكسر النون اتباعاً
لكسرة العين اماً وجه ضبط وجه استعمالها في الثلاثة
فهو ان نعم يكون جواباً عن كلام لفظاً او تقديرًا والكلام
امّا خبراً او انشأً او انشأً امّا استفهاماً او غير ذلك والجواب
على حسب ما يجاب عنه فاوقعت بعد الخبر فالمناسب ان تسمى حرف

تصديق

تصديق وان وقعت بعد الاستفهام فالمناسب ان تسمى
حرفاً اعلاماً كما اذا وقعت بعد طلب الفعل تسمى حرفاً وعدو هذا
امر تقريبي على طبق ما في الكتاب والا فليس فيها امر مانع عن
تقليل وجود الاستعمال وتكثيرها فلهمذا قال سيبويه
وامّا نعم فحرف عدة وتصديق اي عدة في المستقبل وتصديق
في الماضي **فيقال فيها حرف تصديق** لدلالته عليه
ان وقعت بعد الخبر مطلقاً سواء كان مثبتاً او منفيّاً
فمثال المبتدأ **نحو قام زيد** ومثال المنفي **نحو ما قام زيد**
فنعم في الجواب في كلا الموضعين تدل على اعتقاد المتكلم مطابقة
تسمية ذلك الخبر لما في الواقع فان التصديق اعتقاد تلك
المطابقة **فان قلت** لا شك ان نعم ههنا متعلقة بمضمون
الخبر المقدر بعدها فتدل على مطابقة تسمية ذلك الخبر واقع
فالمعنى دلالتها على ذلك الاعتقاد **قلت** نعم تدل ولا على تلك
المطابقة وبواسطة وبواسطة تدل ثانياً على اعتقاد
تلك المطابقة فالمعنى الاول هو المعنى الوضعي والمعنى الثاني
هو المعنى الموضوع له الكلام على حسب افضاء المقام فالمعتبر
البلغا هو المعنى الثاني كما هو الظاهر من عبارة الكتاب ففسر
على هذا نظائره **ويقال فيها تارة اخرى حرف اعلام**
لدلالته عليه هذا شروع في بيان الوجه الثاني من اوجه

استعمالها اذا وقعت **الاستفهام** سواء كان
عن موجب او منفي **فان قلت** فهل ما ذهب اليه ابو حيان
من انها في السؤال عن الموجب تصديق الثبوت وفي السؤال
المنفي تصديق المنفي يكون له وجه **قلت** نعم اذا نظر الى ما
بعدها من الخبر مع قطع النظر الى كونها جوابا عن سؤال المستفهم
لكن ما ذهب اليه المصنف هو الظاهر للراجح فان جوابا لما
جيء به لاجل تفصيل عرض المستفهم وعرضه هو اعلام الجيب
لا تصديقه فان كلامه انشاء ليس محلا لتصديق مثال
الموجب **نحو قام زيد** فيقول في جوابه نعم ومثال المنفي نحو هل
ما قام زيد فيقول نعم ويقال فيها **حرف وعد** لادلالتها
عليه **اذا وقعت بعد الطلب** اي بعد طلب فعل غير فهم
فخرج به جواب الاستفهام فانه طلب فهم **نحو احسن الي**
فلان او اذا قال قائل احسن الي فلان فانت تجيبه بقولك
نعم احسن اليه **فان قلت** قد ذهب بعض النحاة الى انها
تكون حرف تذكير اذا وقعت صدر نحو نعم هذه اطلالهم
فيكون لها وجه من الاستعمال فلا تكون وجوها منجزة في
الثلاثة **قلت** الظاهر انه يجعل مندرجا تحت الوجه الاول
لانها لا يخلو من ان يكون جوابا لما مررت اليه الاشارة واما
التذكير المستفاد فليس معناها وانما هو مخبري الخطاب في

بعض

بعض الصور **الرابعة** منها **اي بكسر الهمزة وسكون اليا**
ان وقع بعدها حرف القسم اي والله لا فعلن واما اذا حذف
حرف القسم وبقي لفظ الجلالة فيجوز فيها ثلاثة اوجه الاول
حذف يائها لالتقاء الساكنين وهما اليا واللام فيقول الله
لا فعلن والثاني اثباتها مفتوحة فيقول اي الله لا فعلن
والثالث ابقا يائها ساكنة فيقول اي الله لا فعلن فتجمع
الساكنين وهو جائز اذا كان الاول حرف مد والثاني مدغما
واما اي بفتح الهمزة وسكون اليا فتارة تكون حرف نداء نحو اي زيد
واخرى تكون حرف تفسير عند الجمهور نحو عندى غضنبر اي اسدي
واما عند السكاكي فهي حرف عطف وهي **منزلة نعم** في جوه
استعمالها الثلاث فيكون لتصديق المخبر و اعلام المستفهم
ولو عد الطالب وتقع بعد نحو قام زيد وهل قام واختص الى فلان
كما تقع نعم بعدها في هذا القول اشارة الى الرد على من زعم انها
لا تجي الا بعد الاستفهام لما اشار الى الامور المشتركة بينهما بين
الامر المختص بهما في استعمال بقوله **نحو ويستفتونك** اي يستخبرونك
فيقولون **احق هو** الضير عائد الى العذاب مبتدأ خبره حق
والهمزة للاستفهام فالمبتدأ مع خبر جملة اسمية
في موضع المفعول الثاني ليستفتونك قل امير للرسول عليه
افضل الصلاة والسلام **اي** وهو حرف اعلام **و** واو القسم **في**

تقدير اي اقسام برقي **انه** اي العذاب **لحق** القسم مع جوابه قول
القول كما انه جواب الاستفهام الكلمة **الخامسة** منها **حتى** وهي
مستعملة في الكلام على وجوه ثلاثة **فاحد وجهها** ان تكون
جارة اما اصاله عند بعض وامانابه عن الى عند اخرها و
القسم عن الياء فاطلاق العبارة يكون اولى من تعيينها ومعناها
جارة لعينها عاطفة وهوانتها الغاية كالي فاذا دخلت حتى
على غير الفعل لا تخلص عن معنى الغاية سواء كانت حرف جر عاطفة
او ابتدائية واذا دخلت على الفعل فان احتمل صدر الكلام الابتداء
واخره لانتهائها اليه تكون للغاية والافان صلح بان يكون
سببا للثاني يكون بمعنى والافلطف المحض كالفاء **قد دخل**
بالنصب عطفا له على يكون **على الاسم** اما ظاهرا فقط كما هو
مذهب الجمهور فامتنع دخولها على المضمرة استغناء عنه بدخول
المثل عليه واما مطلقا كما هو مذهب المبرد **المرتك** الاشك
ان المراد من الاسم المرتك ههنا اسم ظاهر لا يحتاج في كونها
اسما الى تاويل وتامل كما ان المراد من المؤول ههنا بخلافه فلا
يتوجه الاعتراض بان مقابل المرتك هو الكناية لا المؤول
كما ان مقابل المؤول هو الظاهر المرتك ههنا الى مصطلح
اهل الاصول **معنى الى** متعلق بتدخل على انه حال من فاعلها
فايده انها اذا دخلت على مرتك الاسم لا ينفك عن معناها
كما اشرفنا

91
كما اشرفنا اليه لكن بينهما فرق من حيث الاستعمال فذهب اكثر
على ان المجزوء بها يجب ان يكون خبره اخبر اخوات السمكة حتى
راسها او ملاقيا الاخر خبر نحو مننت الباحة حتى الصباح
وتجب ان يكون داخل تحت حكم ما قبلها مع كونه ارفع
او احسن بخلاف مجزوء الى فهذا الحكم انما يظهر اذا كانت
بمعنى الغاية واما اذا كانت بمعنى التعليل فلا نحو حيثك
حتى تكرمني **نحو** حتى في قوله تعالى سلام هي **حتى مطلع الفجر**
هو مبتدأ خبره سلام قدم عليه للتخصيص وحتى حرف جر
ومطلع مجزوء بها وجار للفجر قرئ بفتح اللام وكسر الجار
مع مجزوءها متعلق بسلام بشهادة صحة المعنى ويجوز ان
يتعلق بقوله تنزل الملوك قيل لا يجوز ان يكون هي مبتدأ
او يكون حتى مطلع الفجر في موضع لونه لا فائدة فيه ان كل
ليلة على هذا الصفة اقول لما كانت ليلة القدر اختصت
من بين الليالي بفضائل كانت مظنة تغاير حالها حال سايرها
فاخبر عنها بانها على حال غير حال فضل الفائدة كما ترى ونظير
هذا قول الشاعر وان يققوا الانام وانت منهم وحي حتى
الى ايضا في قوله تعالى فتول عنهم **حتى حين** فتول فاعل
فاعله انت مضمرة فيه خطاب للنبي عليه افضل الصلوة والسلام
وعنهم متعلق به وحتى حين متعلق به ايضا فمن زعم ان حتى حين

تكون تفسير الحق مطلع الفجر بمعنى في وقت طلوع الفجر فقد
سعى سهوا بينا وخرج عن مقصود المتن **واسم المؤول** عطف
الاسم الصريح **من** متعلق بالمؤول **ان** المصدرية الناصبة
للفعل المضارع حال كونها **مضمرة** عند سيبويه فانه قال انها
في مثل هذا حرف جر والنصب باضماران ومذهب الفراء انها
ناصبة بنفسها وليست جارة والجر بعدها بنيا بفتح باب
كما مر في الاشارة **ومن الفعل المضارع** عطف على قوله
من ان فحينئذ يكون **تارة** اي تارة **معنى الى** فيكون حرف
غاية **نحو** حتى في قوله تعالى لن نبرج عليه اي على الجمل والكفين
حتى يرجع الينا موسى لن من النواصب ونرجع منه صوب
بها وهو فعل من الافعال الناقصة اسمه مضمرة فيه خبره كعين
وعليه متعلق بعاكفين وحتى حرف جر بمعنى الى ويرجع
منصوب بان مضمرة بعد حتى والينا متعلق بمرجع وموسى
فاعله والفعل مع فاعله ومتعلقه في تاويل مصدر مجرور حتى
والجار مجرور متعلق بان نرجع **الاصل** اي اصل هذا القول
ان يرجع فعلم من بيان الاصل على سبيل الاستيناف ان
الفعل المضارع منصوب بان مضمرة بعدها كما علم من
التفسير على سبيل التدرج في قوله **اي الى رجوعه اي الى من**
رجوعه اي حتى معنى الى وان المراد من ذلك الفعل هو المصدر
وان المضاف

وان المضاف مقدر في ذلك المصدر لاستقامة المعنى ولعدم خلو معنى
المصدر وعن الزمان والوقت بقدر كثير المصادر نحو ايتيتك حقوق
النجم اي وقت حقوق النجم حقوق الغروب **و** تكون اخرى **معنى**
فتكون للتعليل قال بعضهم ان حتى اذا استعمل في معنى كي يكون مجازا
اما قول بعض المتأخرين من النجاة انها تكون بمعنى كي فيكون
مشتركة فليس بحجة اذ الم يقل احذر المتقدمين هو الجزوي وانها
تكون للتعليل بل قالوا انها للغاية واما **نحو سلمت حتى ادخل الجنة**
فتقدير سلم اي سلمت وابقى على اسلاوي حتى ادخلها فيكون
معنى الى انما حذف اسم المقترينة الدالة عليه وهي ان غاية الشيء
آخرة وآخرة جز منه والمستقبل ليس جزا من الماضي فلا يكون
غايته فتقدير ما هو غايته والتقدير او الى من الاشتراك فان اصل
عدم الاشتراك قوله شك ان التقدير او الى ان دليل الكلام
ويكون مقصود اظهر منه ان الامر هنا ليس كذلك كما لا يخفى
فالرجوع الى الاشتراك او الى كما هو مذهب بعض وقد مر مثل
هذا عن قريب فيكون معناه كي ادخل الجنة اي سلمت لاجل
دخول الجنة وما وقع في بعض النسخ بدل المثال المذكور نحو
اسلم حتى تدخل الجنة فهو ايضا صحيح فان الامر بسبب السلام
والاسلام سبب دخول الجنة والمراد من السبب ههنا ما يكون مقتضيا
الى السبب المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له **وقد تحتملها**

أي تستعمل في كلام واحد كثير منفردة لكل واحد من معنى الغاية
 والتعليل وتعمل فيه قليلا ومحتملة لها صلاحية معنى اللام
 بحسب الاعتبارين وقد عرفت من قبل أن الاحتمال لا يمنع التمثيل
 ولا الشهادة حكى في قوله تعالى **فقاتلوا التي تبغي** أي الطائفة
 التي تظلم وتتعدى بان تعصى الله ورسوله **حتى تفي**
 إلى أمر الله أي حتى ترجع إليه النبي الرجوع قاتل فعل أمر من
 باب المفاعلة فاعله الضمير المرفوع المتصل به أعني الواو ومفعوله
 الموصول وحده أو مع الصلة على ما عرفت من الاختلاف تفي
 فعل فاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى الموصول وإلى أمر الله متعلق
 به والفعل مع فاعله ومتعلقه في تأويل المصدر مجرور المحل
 بحتى والجاء مع المجرور متعلق بقاتلوا أما تعلق الغاية وأما
 تعلق التعليل فكذا فسر على سبيل الانفصال الحقيقي بقوله
أي إلى أن تفي فتكون الغاية وهو الاحتمال الظاهر لأنه هو
 المناسب لسياق الآية **أو كي تفي** فتكون للتعليل واقع
 في بعض النسخ بدون حرف التفسير هو صحيح أيضا
 فإنه من قبيل عطف تفسير المحل **فان قلت** استعمال في التفسير
 ينافيه لأنها المترديد والتشكيك **قلت** أنها تستعمل
 كثيرا للتوبيخ بحسب معونة المقام وهذا منه على أن لا يهمل
 الحاصل من ملاحظة الاجتماع أو ينافي التمييز الحاصل من
 ملاحظة

ملاحظة الأفراد الذي هو منشأ التفسير لاختلاف الجهة ثم
 أن المصنف لما حصر استعمالها في الوجهين إذا كانت جارة أراد
 أن يشير إلى رد قول من قال أنها تستعمل قليلا بمعنى حرف
 استثناء منقطع لا تتفاصل الاتصال فقال **وزعم ابن هشام**
وابن مالك أنها قد تكون بمعنى لا أي تستعمل قليلا بمعنى
 حرف الاستثناء نحو لا قوم حتى تقوم فان المعنى لا قوم **كقولهم**
ليس العطاء سماحة حتى تجود وما لديك قليل أي ليس
 اعطاؤك من الشيء الكثير عندك سماحة لشيء أي سخا معتبرا
 إلا أن تحسن بشيء حال كونه قليلا عندك فالغرض هو الحث
 على البذل من القليل فإنه أشق كما أن القليل أعز قال الله تعالى
لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون العطاء اسم بمعنى إعطاء
 وهو المراد هنا وقد يجي معنى العطية السماحة هو الجود
 وهو يستعمل بمعنى مبتدأ أفادة ما ينبغي لن ينبغي بمعنى أفادة
 والمراد هنا هو الثاني بقريضة العطاء **فان قلت** أثبات الجود
 يناقض نفي السماحة لأنها نفسها **قلت** المراد من نفي السماحة نفي
 اعتبارها لا نفي تحقيقها حتى يناقضه الإثبات كما أشركنا إليه
 ويجوز أن ينفى جود السماحة على سبيل المبالغة لغرض الاعتدال
 ببذل القليل والحث عليه **فان قلت** فيمنه يحتمل على الاستثناء
 المتصل كما في قولك ما ضربت الأخرى بأفطل ما زعموا من الاستثناء

من الفضول
 ع

المنقطع **قلت** الحمل عليه بعيد من جهة الاستعمال وإن كان جائزاً
 عقلاً فعمل من هذا فساد قول من قال إن قوله حتى جود وما لديك
 قليل في تأويل المصدر منصوب على أنه بدل من سماحة أو مستثنى
 منها فإنه خارج عن موارد استعمالها وعن قانونها **فإن قلت**
 أي القولين أو لي عندك **قلت** ما ذهب إليه المصنف أو فإنه ضبط
 فما يظن فيه بمعنى الإيتماع مما فيه على معنى الغاية أو على
 المعنى المجازي **فإن قلت** لم لم يجعلها المشتركة بين المعنيين فإنه
 اضبط واسلم من الاشتراك اللفظي **قلت** لتعذر تحقيق المعنى
 المشتركة بينهما ليس من الأفعال الناقصة اسمه العطائين
 المفضول متعلق بالعطاء خبر سماحة حتى حرف جبر بمعنى لا يجوز
 فعل مضارع فاعله مستتر فيه منصوب بضمير مضمرة بعد مفعوله
 محذوف والواو في قوله وما لديك وال حال وما اسم موصول
 مبتدأ وموصوفه لديك جملة ظرفية صلته أو صفته خبر قليل
 والجملة الاسمية حال عن مفعول تجود محذوف بإشهاد المعنى
 أي تجود بشيء حال كونه قليلاً عندك ويجوز أن يكون حالاً
 عن الفاعل أو عنهما فتجود مع معموله مجرور بالحمل حتى متعلق
 بليس على حسب لالة فحوى الكلام **والوجه الثاني** من الوجوه الثلاثة
أن تكون حرف عطف عند البصريين إذا دخلت على اسم غير
 نكرة فلا تجوز قام القوم حتى رجل وأما إذا خصصت فتجوز

نحو

نحو جاء في القوم حتى رجل كبير فيهم وسبب اختصار دخولها بالاسم
 أن أصلها أن يكون حرف جر وهي لا تدخل على الاسم لفظاً أو تقديرًا **الاصح**
 هذا وإن ظاهر المفتاح يشعر بأنها تكون لعطف جملة فذلك قال
 بعض الشارحين إن حتى في قول الشاعر كنت فتى من جذر البليس فتى
 في الحال حتى صار البليس من جذري لعطف جملة صار على فارتقى
 والحق أنها في أمثال هذا البيت محرف عطف بل إنما هي حرف ابتداء
 يدل على التدرج فكذلك جعل المصنف الوجه الثالث أن تكون ابتداءً
تقييد الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم فيكون محذوف
 منهما موصوفاً بذلك الحكم نحو جاء الجحاج حتى المشاة **الطلاق**
 اعتبار زمان ذلك الحكم سواء كانا مجتمعين في زمانه ومتعاقبين
 فيه **فإن قلت** كيف يصح اتصاف الجمع بالاطلاق مع شاعره
 بتقييد ما **قلت** لاختلاف جهتي التقييد والاطلاق فإن كل
 واحد منهما مجتمع مع الآخر في اتصاف ذلك الحكم مثلاً وخالف عن
 اعتبار قيد المعية والترتيب في زمان وقوعه **فإن قلت** لم
 لم يعتبر الجمع المطلق فيما بين المعطوفين بدون اعتبار الحكم كما هو
 الظاهر المناسب معناها **قلت** لعدم تحصيل معناها بثبوت اعتبار
فإن قلت قد وقع في بعض النسخ مطلق الجمع يدل على الجمع المطلق
 فهل بينهما فرق من حيث المعنى المراد **قلت** لا بل هو من قبيل حرف
 عطيفة فوقع عن بعضهم من الفرق بينهما فإن مطلق الجمع دل

صورة المعية والترتيب وما هو اعلم من ذلك والجمع المطلق لا يتناول
صورة المعية والترتيب على قياس الفرق بين مطلق الماهية **هـ**
ولما هيبة المطلقة فلا يباين سب هذا المقام **كالواو** في افادة
الجمع المطلق وان كان بينهما فرق زعم المصنف انها كالواو **وقال**
ابن مالك انها لا تقتضي ترتيبا على الاصح ومن زعم انها تقتضي
الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه فجوز ان يكون
المعطوف بها مصاحبا ومسابقا كما يظهر ذلك في المثال **هـ**
المذكور ومنشأ الزعم انه راي حصول الحكم لما بعدها على اربعة اوجه
الاول حصوله بعد حصوله لما قبلها نحو جاء الجيش حتى اميرهم
اذا كان الامير اخرهم مجيئا والثاني بالعكس نحو مات كل اب
لي حتى آدم والثالث حصوله له في ثنا حصوله لما قبلها نحو
الناس حتى الانبياء والرابع حصوله له مع حصوله لما قبلها نحو
القوم حتى خالدا ن جاؤك معا ويكون خالدا ضعفاء واقوام ثم
اعتقد ان معنى لترتيب لا يستقيم في الوجوه الثلاثة الاخيرة
حملا للترتيب على الترتيب بحسب الخارج فقط فحكم انها تفيد
الجمع المطلق كالواو فالصواب ان المراد من الترتيب هو الترتيب بحسب
الذهن لا بحسب الخارج فيستقيم معناه في الوجة كلها فتفيد الجمع
مع الترتيب كالفاو **وتم فان قلت** توافق ما في الذهن في الواقع
اصل فخل الترتيب على الترتيب بحسب الذهن فقط خرج عن

ذلك

ذلك الاصل فلا يعتبر **قلت** لان سلم ان التوافق اصل مطلقا اذ
بها يكون دلالة الالفاظ بحسب الاذهان فقط كما في الاشياء والحروف
قال ابن الحاجب انها تفيد الترتيب مع مهلة وقال ابن محشي
الفاو ثم وحتى تقتضي الترتيب وقال اهل المعاني انها تفيد الترتيب
الذهني على سبيل التدرج فلما فرغ من بيان المشابهة بينهما اشار
الى الفرق بينهما من وجهين بقوله **الا ان المعطوف بها اي نحو**
باسم من ليسا بشرط في المعطوف بالواو اي تكون حتى كالواو في
جميع الاحكام الذي في حكم الاشتراط **احدهما** اي احدا لا من الذين
استرطافيه **ان يكون** اي المعطوف بها **بعضا من المعطوف** **عنه**
نحو قدم الحاج حتى المشاة او جز من كل نحو املت السمكة حتى راسها
او جز نحو اعجتني الجارية حتى حديثها فلو جمل هذا الشرط
استنع نحو قولك اعجتني الجارية حتى ابنها لكن لا يلزم من هذا
الامتناع امتناع قولك اعجت من القوم حتى ينهم لان اسم القوم
ابنائهم واسم الجارية لا يشمل ابنها والضابط في ذلك انها
انما يصح دخولها حيث يصح دخول حرف الاستثناء متصل وانما
يتمتع دخولها حيث يتمتع دخولها **والامر الثاني** منها **ان يكون**
اي المعطوف بها **فاية له** اي المعطوف عليه **في شيء** سواء كان شرفا
او نقصانا فاستنع نحو قولك نمت البارحة حتى نصفها **الاقتداء**
الشرط الثاني **نحو مات الناس حتى الانبياء** قد تحقق فيها

يشهد
ح

الامر ان **فان الانبياء عليهم الصلوة والسلام** بعض الناس
وفرد له **غاية في شرف المقدار** وشرف المنزلة فانه اشرف ما يبلغه
نوع البشر من الكمالات الانسية والمراتب القدسية هو صفة النبوة
ومرتبة النفس القدسية وعكسه اي عكس المثال المذكور حيث
الاشتمال في غاية حسنه المقدار نحو قولك **من ادنى الناس حتى**
الحجامة فانهم بعض منهم وغاية لهم في خسة المقدار وانخفض
المرتبة فان الحجامة احقر صناعة عند العرب قد اتى بهذا
المثال على طريق ترك صريح التعليل التحصيل انهم غاية في نقصان
لا يندرج تحت سمعة دايرة البيان وان الناس متوحدون
عن كونهم غاية لهم لفظا ذكر فضلا وان يكونوا غاية لهم معنى
وذكر انهم لما ذكر مثال لكل واحد منها على حدة ايضا حالها
اراد ان يجمع بينهما في قول البليغ على حسب ترتيبها استدلالا
عليهما فقال **عن قول الشاعر** عطف على مجموع المثالين مع
جواز عطفه على كل واحد منهما على انفراد قد وقع في بعض
النسخ وقال الشاعر يدل قول الشاعر فهو عطف ايضا مبدل
المعنى **فمن ناك حتى الكفاة فانه** **تها بنينا حتى بنينا**
الساغر اي غلبناكم في الحاربة حتى ابطاكم فانكم لتخافون
مننا بنينا اي الذين لا يتصور منهم الجواب عادة قد تحقق فيه
شرط العطف بها في كلام الموضعين **فان الكفاة** جيء لي من

قولهم

قولهم كي فلان شهادته اذا كتمها والكي الشجاع المتكفي في سلاحه
لانه كفى في نفسه اي سترها بالدرع والبيضنة وقيل جمع كما مثل
قضاة وقاض لان الكفاة بعض مخاطبين وغاية لهم في القوة
والقوة البنون جمع ابن الاصاغر جمع صغير التوضيف بالصغر
ما يحصل وصف غاية الضعف فانه مسه **غاية في الضعف** ومن
شرط العطف بحيث ان يكون المعطوف فيها اسما ظاهرا كما ان الجوز
كذلك فكذلك امتنع عطف الجملة بها فان شرط معطوفها ان
يكون خبرا مما قبلها او مجزء منه فمعلوم انه ميتا في ذلك الزمان في
المفردات هذا هو المذهب الصحيح فمن جوز عطف الجملة بها
ذاهبا الى ان يكون معطوفها خبرا وفي حكمه ليس بشرط فيه وان
الاتصال بينهما من حيث السببية كاف فيه فقد سهرى فان الاتصال
من جهة السببية من كمال الاتصال وانه يمتنع العطف مطلقا
كما قرئ في موضعه فالحق انها اذا دخلت على جملة يكون حرف
ابتداء كما قلنا في مطلع الكلام واذا عطف بها على الجوز
اعيد الخافض فرقا بين كونها عاطفة وبين كونها جارة نحو
مرت بالقوم حتى يزيد وقيل ان اعادة الجارة معها احسن
وليست براجية واهل الكوفة ينكرون ان تكون للعطف
فيقولون نحو جاء القوم حتى ابوك رايتهم حتى ابك ومرت
بهم حتى ابك هذا حرف ابتداء وان جاء بعدها معول

بعامل مضمرة يدل عليه العامل الظاهر لكن القول بالاضمار لا يحتل
ضرورة اليه غير معتد به **فان قلت** قد وقع في قليل من النسخ
ههنا **ويقول المجتبي الجارية حتى كلامها لان الكلام**
اي كلامها **يجزئها** في كون كل منها تابعا للغير مستتبعا
له فهل له فائدة **قلت** فأيده رفع اعتراض على الشرط الاول
فان كلامها ليس بعضا من الريد من البعض الجزا والجزئي **فان قلت**
فحينئذ كان الواجب عليه ان يقول ولو بعض منه تيمنا **قلت**
اذ كان بين كل امرين نوع اتصال ولا حدها اتصال
باستتباعه لا دخل استغناء بالتبعية عن الاخر كثيرا لطلب الاختصار
واعتمادا على ذهن السامع ومعلوم ان الذي نحن بصدد هذه
القبيل نعم مثل هذا يحتاج الى تنبيه كما وقع في بعض النسخ
والوجه **الثالث** منها **ان تكون حرف ابتداء** اي حرف مبتدا
بعدها محل لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب وان واجب
تعلقها به من حيث المعنى نحو مرض فلان حتى انهم لا يرجونه
فجمله انهم لا يرجونه لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب لكنها
متعلقة به من حيث المعنى فان المرض عدم سبب الرحى قال
الزجاج وابن دستويه الجملة الواقعة بعدها مجرورة المحل
بها فيكون حرف جر عندهما وقد عرفت حال قولها فيما سبق
وزعم بعضهم انها اذا دخلت على الماضي يكون جارة فيكون ان

مضمرة

مضمرة بعدها يجعل ما بعدها في تاويل المصدر لا يخفى عليك ان
القول بالاضمار تكلف اذا لا حاجة اليه في تحصيل المعنى المقصود
من الكلام **فان قلت** كيف تجعلها قسيما للعاطفة حتى انها عاطفة
قسم ثلث قد عرفت عنده ان المختار فعلها انها ليست بعاطفة
فاذهب البعض من انها عاطف فهو فاسد **فدخل على ثلثة اشياء**
الفعل بالجر على انه بدل ويجوز الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
الماضي اي يدخل على جملة فعلية فعلها ما مضى نحو قوله تعالى ثم بدلتنا
مكان السيئة احسنة اي اعطيناهم بدل مما نوافيه من البلاد
والمنحة الرجا والسعة والصحة **حتى عفو** اي كثروا من عفا النبي
اذ كثروا منه قوله عليه افضل الصلوة والسلام واعفوا للرحي
فعل فاعله الواو فاجملة الفعلية ابتدائية لا تعلق لها بما قبلها
من حيث الاعراب لكنها متعلقة به معنى وهو جملة بدلنا **وقالوا**
عطف على جملة عفو **ويدخل على الفعل المضارع المرفوع** اذا اريد
منه الحال حقيقة او تقدير نحو قولك سرت حتى ادخل البلد
وانت في حالة الدخول فيكون المراد به الحال حقيقة او في حالة
الاخبار بعد وقوع السير والدخول على سبيل الحكاية فيكون
المراد منه الحال المقدرة المحكية **واما** اذا اريد منه المستقبل
من حيث النظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار
اولم يكن مثال الاول نحو قولك سرت حتى ادخل البلد وانت في

حالة السير قبل حصول الدخول ومثال الثاني نحو قولك اليوم ست
 اين حتى دخل البلد فيكون منصوباً بان مضمرة بعدها فيكون
 معناها إما غاية وإما تعليل ولا يخفى عليك أي ذلك كله
 شهادة فهم المراد واستقامة معنى الكلام **ونحو** وزلزلوا أي
 ازعجوا رعايا شديد التشبيه بالزلزلة مما أصابهم من الأهوال
 والافزع **حتى يقول الرسول** والذين آمنوا معه أي مع الرسول متى
 نصر الله **في قراءة من رفع** يقول وهي قراءة نافع فيكون حالاً
 محكية والمعنى على المضي غير عنه بالمضارع الدال على حصول
 مضمونه في الوقت الحاضر فيكون مجازاً **فان قلت** كيف يكون
 مجازاً وقد استعمل فيما وضع له **قلت** لأن سلم أنه مستعمل فيه وإنما
 يكون مستقلاً فيه لو كان وقت حصول مضمونه وقت الارتفاع وهو
 الحال حقيقة فنعلم أن الأمر ليس ههنا كذلك يقول فاعلم
 الرسول والواو والعطف الذين اسم موصول صلتته آمنوا معه
 ظرف منصوب المحل على أنه حال من الموصول وصفته ويجوز أن يكون
 في قوة الصلة فان الزمخشري قال في تفسير هذه الآية حتى قال
 الرسول ومن معه كما يجوز أن يتعلو فيقال والموصول مع صلتته عطف
 على الفاعل متى ظرف مرفوع المحل على أنه خبر مبتدأ وهو نصر الله
 والمبتدأ مع خبره جملة اسمية منصوبة على أنها مقول القول
 والقول مع مقوله جملة فعلية ابتدائية لا تتعلق لها بما
 قبلها

قلها من حيث الإعراب لكنها متعلقة به من حيث المعنى فان الزلزلة
 والازعاج سبب القول وأما من قرأ بالقول بالنصب فيكون منصوباً
 بان مضمرة بعدها مستقبلاً وتحقق علامة الاستقبال تقدير وهي
 ان لكن إنما هو من حيث النظر إلى وقت حصول الزلزلة لا من حيث
 الزمان تحقق قصص ذلك علينا فحينئذ يقول مع معموله مجزئاً
 بها ليكون للغاية وتحتمل التعليل والجاء مع المحرور متعلق بزرزل
 أو تدخل على الجملة الاسمية كقوله حتى ما **دجمله اشكل**
 قدم بيان هذا الباب الأول وقد يكون الكلام صالحاً للوجه
 الثلاثة نحو اكلت السمكة حتى رأسها فيجوز فيه الرفع والنصب
 والجزم أما النصب والجزم فظاهرهما الرفع فهو على تقدير ان يكون
 الرأس مرفوعاً على الابتداء وخبره محذوف إلى رأسها ما كوف فيكون
 جملة اسمية ابتدائية لا محل لها من الإعراب **الكلمة السادسة**
 من الكلمات السبع **كلو** حرف معناه الزجر وهي بسيطة كما هو الأصل
 وقال تعذب انهما مركبة من كاف التشبيه وزلا النافية لكن شددت لأنها
 لرفع توهم بقاء معنى الكلمتين ثم قال بعضهم إنما يكون للرفع فقط
 وهو الحسن لأنه اضبط فيكون سائر المعاني ان ثبت متوكداً منه
 بحسب معونة المقام وقال بعضهم أنها تكون لمعنيين **الردع** والتصد
 وهو حسن وقال المصنف أنها تستعمل على وجه ثلاثة وهو جاز
فان قلت الوجه أربعة كما سيجي **قلت** المختار عنده ثلاثة

فلهذا استعمل في بيان الوجه الثالث كلمة أو الدالة على أحد أمرين
 وأقام الدليل على ما اختاره منهما كما وقع في بعض النسخ **فيقال فيها**
حرف ردع وزجر وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين **فان**
قلت الظاهر ان يكون اسم فعل بمعنى ارتدع كما ان عليك اسم فعل
 بمعنى الزم فالذي يصرفه عن ذلك الظاهر **قلت** عدم استقبال
 هما بنفسها يصرفه عن ذلك بخلاف اسماء الأفعال **في نحو فيقول**
زفيها أنتي الفاء جواب لما يقول فاعله مستتر فيه عايد
 إلى الإنسان زفي مبتدأ هان فعل فاعله مستتر فيه عايد إلى مفعوله
 يا المتكلم حذف استغناء بكسرة فون الوقاية ولجملته خبره وهو
 مع خبره منصوب المحل على أنه مفعول لقول **كلام** كلمة تدل ههنا على ردع
 الإنسان عن قول المنكر **اي** تفسير لمقصود عن الردع والآفة
 لانتهاء معنى الارتداع لا معنى الردع ولا يصح أيضا تفسير
 بحرف مضمون الكلام **أنت** فعل مرفاعه مستتر فيه وهو أنت خطاب
 للإنسان **عن مثال هذه المقالة** فان انتهت عن نفس المقالة
 الواقعة غير متصور **فان قلت** قد فسر بعضهم ههنا بليس
 الأمر كما ينظر هذا الإنسان فهل له وجه **قلت** نعم فانه
 مناسب بمعنى الردع ومستلزم لتفسير المصنف ويشعر بما
 قاله ثعلب ويقال مرة أخرى بأنها **حرف تصديق** بمنزلة أي
 نعم وهو مذهب البصريين **في نحو قوله تعالى قوله كذا والقر**
 أي معنى

أي معنى قوله تعالى معنى **اي** بكسر الهمزة وسكون الياء والقسم
 مجرور بها متعلق بقسم محذوف **فان قلت** قد قال الزمخشري في
 تفسير هذا القول كذا للدنكار والردع فهل بين كل منهما رافع
قلت هي هاتين مابينهما فان مدار كل من المصنف ما يتبادر من ظاهر
 القول في مدار كل منهما اساسي البلوغ والإعجاز فلهذا كان كل منهما
 احسن من اثنان بجي التدافع الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة
 انها قد تكون **معنى حقا** وهو مذهب الكسائي ومن تابعه
 فتكون اسما ويسمى لوافقته لكلام التي هي حرف في لفظه فيكون
 مشتركين لحرف والاسم وهذا ضعيف لان مثل هذا الاشتراك
 قليل جدا مع كونه مخالفا لاصل ونحو جأ إلى سبب تكلف بنيانها
او بمعنى لا وهو مذهب في حاتم وهو يفتح الهمزة وتخفيف
 اللام مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي فيفيد التثنية
 على تحقق ما بعدها والاستفهام اذا دخل على النفي فاد تحقيقها
 وقد تدخل جملة اسمية نحو الا انهم هم الفاسقون وعلى جملة
 فعلية نحو الا قد قصدوا والنخاة سموها حرف تنبيه لانها
 عليه كما سموها حرف استفتاح لانفتاح الكلام بها **الاستفحات**
 أي المنسوبة إلى الاستفتاح وهو استقصاء انما قيدوها
 بها لانها تستعمل على خمسة اوجه الاول الاستفتاح والثاني
 الإنكار والتوبيخ والثالث التمني والرابع الاستفهام والخامس

لعرض وتخصيص كائنا **على خلاف** بين الكسائي وبين أبي حاتم
في ذلك أي في مجيئها بمعنى حقا ومعنى حرف تنبيه أو في
مجيئها لمجرد الاستقناع وهو المناسب لترجيح المذهب الثاني
لتصحيح ما نقل عن أبي حاتم من أنها تكون للاستقناع ومعنى حقا
على ألا تطعه كذا ما بمعنى حقا ومعنى ألا تطع فعل
نهى فاعله مستتر فيه وهوانت خطاب النبي صلى الله عليه وسلم مفعوله
ضمير منصوب متصل به عائد إلى أبي جهل فغناه على مذهب
الكسائي حقا لا تطعه قال معناها ههنا على مذهب الكسائي ردها
لأن جهل فقد خرج عن مقتضى المقام وانتظام الكلام معنا
ههنا على مذهب أبي حاتم ألا تطعه **فان قلت** اليس قول الزمخشري
في تفسير هذا القول الحسن من قولها **قلت** احسن ضبط وقدم
نظير هذا انفا ثم لما فرغ من بيان المذهبين وكان الثاني مختارا
عنده اراد ان يقوم عليه البرهان فقال **والصواب الثاني** أي
الاول خطأ والثاني هو الصواب وهو ان يكون لمجرد الاستقناع
لوجوب **كسرة الهبة** أي هبة ان بعدها لكونه مظنة جملة
كما بعد حرف تنبيه نحو ألا انهم هم الفاسقون ولو كانت بمعنى
حقا لما كسرت بعدها لكونه مظنة مفرد كما في قولك اخوان
زيدا قائما لا يخفى عليك ان مثل هذا الاستدلال ببعض استعمالاتها
على كلية دعويين فلا يفيد تبينها من تمامه كما ترى فالحق
ان كلا

ان كلا منهما محتمل وان الثاني هو الظاهر **في نحو** قوله تعالى **لا**
ان الانسان ليطغى حلا حرف بمعنى الاستقناع ان حرفا
من الحروف المشبهة بالفعل واسمها الانسان اللام لام التأكيد يطغى
فعل مضارع فاعله مستتر فيه عائد إلى الانسان لجملة خبر ان
الجملة السابعة منها **لا** من حيث هي فاندفع الاعتراض بان استعمالها
على سبيل الزيادة هل هو من استعمالاتها الحقيقية او المجازية و
مستعملة على ثلاثة اوجه **فتكون نافية** أي فالوجه الاول منها ان
تستعمل للنفي **ونافية** أي الوجه الثاني منها ان تكون مستعملة
على صيغة النفي سواء كان المراد نفي حقيقة نحو لا تضرب ودعاء
نحو رب لا تكن لي نفسي طرفة عين **وزائدة** أي الوجه الثالث
منها ان تكون مستعملة في اللام لمجرد التقوية والتأكيد **فالنافية**
النافية لتفصيل الاحكام كما ان الفاء الاولى في صدر الكلام لتفصيل
الوجه والاقسام **تعمل في النكرات** اتفاقا واما في المعارف فلا تعمل
عند البصريين وتعمل عند الكوفيين نحو لا زيد ولا عمرو فتفيد
العمل بالنكرة يشير إلى اختلاف في عمل المعرفة واما يشير إليها
في النكرة اجماعا فلاونها النفي جنس من الاجناس وكذا من حيث
انه نفي جنس لا يظهر إلا في النكرة فلهذا تسمى بلام التي لنفي
الجنس **عمل ان** منصوب على انه مفعول مطلق مضاف إلى ان من حيث
حكاية لفظها فيكون اسما على ما هو معروف عند من اي يعمل فيها

لشابهتها أياها من حيث أنها التحقيق النفي كما انما التحقيق
الاثبات ومن حيث أنها النفي كما انها الدثبات وان كان مخالفها
من حيث أنها لا تعمل الا في النكرات على المذهب المنصور ومن
حيث ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا بادامت
عاملة فيه ومن حيث يجوز عملها وتركها اذا تكررت نحو لا حول
ولا قوة بخلافها نحو ان محلا وان مرتحدا وان لنا محلا وان
لنا مرتحدا فهذه المخالفة من هذه الحشيات يقتضي
فرعية عملها والا فلا تخفى عليك ان ينبغي ان يكون عاملة أصالة
من حيث النظر الى ضحاح معنى النفي في مضمون الكلام عملا
كثيرا ويجوز ان يكون ظرفا بمعنى تعمل عملها في أكثر اوقات استعمالها
والحاصل انها اذا كانت لنفي الجنس كثر عملها في النكرة ونادر
في المعرفة كما اذا كانت بمعنى ليس قل وانما عمل ان فدايم ما
دامت مشددة فحصل لك ههنا اربع اعتبارات الدوام
والنكرة واعتبار القلة والندرة وانما عملها في الاسم الخبر
فانما يكون على مذهب البصريين وانما عند الكوفيين فانما
تعمل في الاسم وحده نحو لا غلام مر جلا طريف في الدار وانما
نحو لا اله الا الله فهو سهل من حيث التمثيل لكنه مختلف
فيه فان مذهب الاخفش والمبرد انها مع اسمها مبني على
الفتح خمسة عشر فيكون اسمها منصوب المحل ومذهب
الكوفيين

الكوفيين والزجاج ان حركة اسمها اعرابية فيكون منصوبا
لفظا وعدم التنوين لا ينافيها فانه ليس لو ازم الاسم لغير
فيجوز زواله ومذهب قوم أنها لم تعمل فيه أصلا وهو وحده
في محل رفع وخبرها محذوف اي لا اله موجود ويكثر حذف
اذا علم وبنوا تميم لا يذكرونه حينئذ والآخر في استثناء الجلالة
يستثنى من اسمها يدل من محله **والعطف على ليس قليلا**
لشابهتها في الدلالة على النفي وان كانت مخالفة من حيث ان عملها
قليل من حيث ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به
فادعي أنها لا تعمل الا في الاسم وحده ومن حيث لا تعمل الا في النكرة
خلافه لو بن جني وانما ثبت عملها فيها على مذهب سيبويه
في الشعر لا في السعة والاختيار **كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا**
وله وزير مما قد قضى الله واقيا والعرض من البيت المحل على صبر
البلد يلحق الصبر على حسب الطاقة فان شيئا من الاشياء لا
يبقى على الارض بل الارض ومن عليها يفنى ولا شيئا من المجرى يحفظه
مما قضاه الله عليه وحكم عليه بالفناء تعز فعل امر من تعزى
قال الجوهري القضاء يحيي ايضا بمعنى الصبر فقال عزيتة تعزية
فتعزى فاعله مستتر فيه وهوانت عام في كل مخاطب حذف لامه
لاجل الوقوف او للجزم على اختلاف مذهبين فيه الفأفيه تفيد
معنى لوم التعليل بمعنى المقام لا عملت عمل ليس فاسمها شيء خبر

باقيا وعلى الارض متعلق بخبر الوزر المجلج الاسم الثانية خبرها
واقيا قوله مما قضا الله متعلق بقوله واقيا بما زيدت على
والم التأكيد وتغير بذلك حكمها حيث لم تدخل الاعلى الاحيان لم
يبرز من مقتضاها الاسم والخبر فامتنع بروزها جميعا نحو
حين مناصري ليس الحين حين مناصر فلو بمعنى ليس اسمها مقدم
وهو الحين وحين منصوب على انه خبرها مضاف الى مناصر وهو الخاء
هذا مذهب الخليل وسيبويه واما عند الاخفش فانها انفي
الجنس زيدت عليها التا والمعنى ولا حين مناصرهم حين منصوب
بها على انه اسمها خبرها محذوف وهو ثم ترتيب انهاء تبي للعطف نحو
زيد لا عمرو والجواب نحو لا في جواب من قال هل جاء زيد وتجب
تكرارها اذا دخلت على الفعل الماضي نحو لا قتل زيد ولا ضرب
كيف اعز من لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل قال الله تعالى
فلا صدق ولا صلى وكذلك اذا دخلت على المعرفة او على النكرة
التي لم تعمل فيها نحو لا زيد في الدار ولا بكر ونحو لا قوة الا
بالله وقد تحيى معترضة بين الجار والمجرور نحو حيث بل زاد
وغضب زيد من لا شيء فالتحقيق ان مثل هذه بمعنى غير فتكون
اسما فلها انفك الصدارة عنها والعطف **الثانية** هذا
شروع في حكم القسم الثاني **بجزم** الفعل المضارع المستقبل
ولا تمنن مثال النهي التقرية الواو والعطف والامن فعل
نهي

نهي مجزوم بها فاعله مستتر فيه وهوانت وتستكثر حال من الفاعل
اي لا تعط مستكثر او قد علم حاله من قبل فان قيل كيف توجه النهي
الى المن وهو ههنا بمعنى الانعام اجيب بان معنى النهي انما يتوجه
الى الحقيقة الى الحال لا تقدر في موضعه من ان النفي والنهي انما
يتوجهان الى المقيد **فلا يسرف في القتل** مثال النهي التحريم الفاء
هي الفاء الفصيحة وهي جواب شرط محذوب عند النجاة والاهلية
يسرف فعل مضارع مجزوم بها فاعله مستتر فيه عايد الى ولي
المقتول في القتل متعلق به اخرج من حين الاشكال الى موقع البيان
فلا يقتل غير القاتل ولا اثنين والقاتل واحد كان اهل زمان
الجاهلية يقتلون جماعة اذا قتل واحد منهم فكذلك قيل كل
قتيل في كليب عرت حتى ينال القتل امر وقرأ ابو مسلم صاحب
الدولة فلا يسرف بالرفع على انه خبر في معنى الامر وفيه مبالغة
ليست الامر الوجه الثالث منها ان يكون **زيادة** للتأكيد وتحسين
الكلوم الى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة لزيادتها فيكون
المراد منها ان لا يتغير اصل معنى الكلوم بتركها الا ان لا يفيد
فيه اصلا فكذا قال **دخولها** في الكلوم **كخروجها** في عدم
تغيير اصل المعنى **نحو ما منعك الا تسجد ايان تسجد**
بشهادة استقامة المعنى له فتكون للتأكيد كما جاء اي ان
تسجد بدون لا في موضع آخر من القرآن فيدل على ان في قوله

تعالى ان لا تسجد صلة جي بها التأكيد فان القران يفسر بعضه
بعضا فيكون المعنى اي شيء منعك من السجود وقيل معناه ما
دعاك الى ان لا تسجد فيكون للنفي ما اسم استفهام مبتدأ **فان**
قلت فكيف تحسن فيه الاستفهام بدون ان يتمكن فيه الاستفهام
فان الله تعالى عالم بكل شيء وقد علم المانع من السجود فالاستفهام
لاي شيء ههنا **قلت** لا ابتعاد في ذلك فان اسم الاستفهام
ههنا ليس لتحصيل العلم حتى يتوجه ما ذكرته بل للتوبيخ والظهار
معاندته وكفره وكبره منع فعل فاعله مسترفيه عائد الى المفعول
متصل به وهو خطاب لا يليق ان حرف من حروف النواصب تسجد
منصوب بها فاعله مسترفيه وهوانت خطاب له ايضا والمجوع في
قوة المصدر على انه مفعول النع بتقدير من منع مع محولة خبر
المبتدأ **النوع الرابع** من الاوزاع الثمانية ما ياتي على اربعة
اقسام هو اي الاي عليها **اربعة** الفاظ **احدها** **والايقال**
فيها تارة حرف يدخل على جملتين او لهما اسمية على الاصح
والثانية فعلية **يقتضي امتناع جوابه لوجود شرط**
اي يدل على استلزام تحقق شرطه لانتفاء جوابه فخرى الخطاب
فحسن مقابلة الوجود بالامتناع فان اعتبار المعنى لا اللفظ
فقط فلا يتوجه ما يقال من ان الاحسن يقال الوجوب بالامتناع
فانه غير مناسب بمعنى الكلام وكما ترى ولا يتوجه ايضا الاعتراض
بان المراد

102
بان الشرط يستدل بعدمه على عدم المشروط فكيف يستدل بوجوده
على عدمه **فان قلت** الدال على ما ذكر هو المجوع المركب من ولا
ومذخولها فكيف يستقيم انها تدل عليه وحدها **قلت** زائد معتبر
في الدلالة على ما ذكر هو المجوع المركب من ولا ومذخولها فكيف
يستقيم انها تدل وحدها **قلت** المعتبر في الدلالة على ما ذكر هو
اولي فانها هي العدة فيها والباقي شرط لها كما هو شأن الحروف تحت
اضافة المعنى اليها وحدها من هذه الحقيقة كما صحت في سائر
الحروف والتحقق ههنا ان لها داليتين على معنيين الاولى بحسب
المنطوق والثانية بحسب خوي الخطاب اما الاولى بحسب فخرى ان
على استلزام انتفاء شرط التحقيق جوابه كما ان الثانية بحسب
هي ان تدل على استلزام وجود شرطه لانتفاء وجود جوابه **فان**
قلت الشرط مع الشرط جائز الاجتماع فكيف يقتضي امتناع
شرطه **قلت** المراد من الشرط ههنا هو الشرط بحسب اصطلاح النحاة
لا بحسب اصطلاح اهل الاصل على انه في التحقيق شرط لانتفاء الجواب
لو تحققه **وتختص** في استعمالها **بالجملة الاسمية** خلافا
للكتابي فانه قال اذا قلت لولا زيد لا كرمتك فيكون التقدير
لولا حضر زيد لا كرمتك فيكون زيد مرفوعا على فاعل الفعل
مضمرا فيكون جملة فعلية عنده **الحذو فية الخبر** لقيام قرينة
دالة عليه فيكون المذكور بعدها مرفوعا على الابتداء مرفوعا

بفسر لولا كما ذهب إليه الفراء وابن كيسان ولا يتفصل
مضمركا ذهب إليه الكسائي قال ابن طراوة أن جواب لولا يكون خبر
المبتدأ دائما فلا يكون الخبر محذوفاً عنده وروى البعض بأنه
لا رابط بينهما **فان قلت** الجواب منوط بالشروط من حيث اللزوم
بينهما فلا حاجة إلى زيادة الرابط والعائد في اللزوم غنية
عن ذلك **قلت** الارتباط الحاصل ههنا هو الارتباط بين الشرط
وجوابه لا بين المبتدأ والخبر والكلام في الثاني لا في الأول فعاد
المراد بحاله واجيب بأن المقصود من الرابط هو الدلالة على نوع
متعلق وقد حصل ههنا فان الاتصال الحاصل بين الشرط وجوابه
يفيد بحيث الارتباط بين المبتدأ وخبره استغناء بذلك
عن الرابط بينهما كما استغنى عنها إذا كانت الجملة خبراً عن ضمير
الشان لحصول اتصال بينهما والحاصل أن مذهبهم قريب من التحقيق
والعقل كما أن مذهب غيره انصب إلى الميل إلى العربية والنقل
هذا وإن الخبر يجب حذفه إذا كان عاماً لحصول الوجود نحو
لولا زيد هلك عمرو وأما إذا كان خاصاً فلا يحذف لأن لم يوجد
دليل عليه فلهذا قال **غالب** وفيه إشارة إلى رد قول من قال
أن الخبر بعدها واجب الحذف فيجعل نحو لولا زيد يدفع عدوه
لاهلكه من قبل المحذوف الخبر تقديره لولا زيد موجوداً دفع
عدوه لاهلكه فان مثل هذا تحل محض خارج عن معنى الكلام

نحو لولا زيد لا كمرتك فلو لا حرف امتناع وزيد مبتدأ
خبره محذوف وهو موجود واللوم لا جواب كرم فاعله متصل
به ومفعوله متصل به أيضاً فلهذه الفعلية جوابها كما أن الجملة
الاسمية شرطها وأما نحو لولا ي ولولا لى ولولاه فقد مر
بحثه في الباب الثاني فما وجد ههنا في بعض النسخ من قوله
ومنه أي من قبل المذكور قولك **لولا لكان كذا** فأنما يستقيم
قول اللاحق فكذا فسر بقوله **أي لولا أنا من جود** يقال
فيها **تارة أخرى حرف تخصيص** أي حرف يدل على طلب أمر على
سبيل الإزعاج والعنف التخصيص مأخوذ من خصه على القتال
أي حثه عليه وطلبه منه فيكون أبلغ في إفادة هذا المعنى
لزيادة بيانه على بيانه **وعرض** أي حرف يدل على طلب أمر على
سبيل الرفعة وهو مأخوذ من قوله عرض فلان عصص ماحبه على
فلان إذا أظهر ما عليه وأبرزها كرمه فيكون المراد منه الطلب
على سبيل الرفعة بحسب معونة المقام ومنه التعريض خلوف
التصريح كقول الفقير للغني حيثك لاسلم عليك وانظر الوحيك
الكرام فيكون مراده من هذا الطلب المعروف على سبيل ترك التصريح
والرفق فكأنه يطلب حجة منه من جانب ناحية لدفع دعي إليه
يقول نظرت إلى فلان عن عرض أي من جانب ناحية فمن هذا علم
أن قول من قال العرض يلزمه الطلب ليس بموضع له غير وارد ههنا

لما عرفت من قول ان المراد من المعنى في امثال هذا اعم من سوا حصل
بالوضع وبموجب معونة المقام فلهذا جعل الوجه وجوه الاستعمال
لا وجه الوضع فتأمل **فان قلت** فلم جعلها فيهما وجه واحد
قلت لا مشتركهما في معنى الطلب وان اختلفا في جهته فكذا
اشار الى التمييز بينهما بقوله **اي طلب بالزجاج** وعوفي بصورة
التخصيص يقال الزجاجة اذا قلعه من مكانه **او طلب بمرق في صورة**
العرض فيكون من قبيل اللف والنشر المرتب **فان قلت** لم يستعمل
اولا والواو ثانيا **قلت** لان المقام الاول مقام الاشتراك
والمقام الثاني مقام الامتياز والتوزيع فكل منهما ثابت في مقام
يلتزم على حسب الوضع والطبع فظهر الفرق بينهما ان التخصيص
طلب على سبيل العنف والعرض طلب على سبيل الوفاق **فان قلت**
هذا الفرق لا حاصل بينهما بحسب التعقل لان في الفرق بينهما
بحسب تحقق موارد الاستعمال **قلت** لا بل هو معرض للصلاحيّة
المقام لا حدها او كليهما لو امكن **فتختص** اي لولا التي للتخصيص
والعرض بالفعل **المضارع** اي الفعل الدال على معنى مقترن
بالايمان المستقبل حقيقة لا شك ان دخولها انما هو على لفظ
المضارع حقيقة وعرفا لا على معنى المستقبل فلا يتوجب
الاعتراض بان الصواب ان يقول المستقبل بدل قوله المضارع **فان**
قلت ان النخاة قد قالوا ان المضارع بعدها هذه الحروف
تحمّل

تحمّل الماضي والاستقبال فزايين ثم التقريب **قلت** الكلام في لولا
التخصيص لولا لولا مطلقا فيكون المضارع بعدها والاعلى
معنى مقترن بالزمان المستقبل فحصل التقريب بدورته **فان**
لا يحصل التقريب ههنا الا بعد حصول القرينة المعينة المضارع
لما دسسته بالفرن اين لك هذه القرينة **قلت** قد حصلت من حيث
انها تدل على طلب فعل وهو لا يكون الا في المستقبل لا في الحال ولا في الماضي
فقد ظهر من هذا ان المقصود للاختصاص هو الطلب المذكور فلو جعل
هذا ادخل الفا في قوله فتختص المضارع **فان قلت** قد استعمل الياء
مع الاختصاص فقبيل هذا في قوله وتختص بالجملة الاسمية بعيدة
هذا في قوله وتختص بالماضي فلم تركها ههنا **قلت** حذفها وحدها فز
ههنا طلبا للاختصاص وعدى الفعل الى مفعوله على سبيل نوع الخافض
اوجه فزها جميعا فالمعنى تختص المضارع بالمستقبل قال الجوزي
اختصه بكذا اي خصه به لا يخفى عليك ان هذا المعنى وان كان
غير ظاهر يدفع الشبهة بحذفها **او تختص بما في تا ويل** اي ويل
المضارع اي لفظه ماض ومعناه مستقبل فيكون مجاز **فان قلت**
اما العلومة فهي ان الزمان معتبر في كل منهما مع ان المستقبل
يؤول الى الماضي في الجملة واما الفائدة فهي ان العناية المتكلم
بوقوع المطلوب فكأنه قد وقع فهو يخبر عنه على سبيل الابتهاج
نحو طار الله بقالك مثال المضارع الصريح الواقع بعدها

يستغفرون في قوله **لَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ** أي قال صالح عليه
 الصلاة والسلام لقومه هلا تستغفرون الله قبل نزول العذاب
 ولا حرف طلب الاستغفار **فان قلت** هل هي ههنا للتخصيص
 أو للعرض **قلت** الظاهر أنها ههنا تكون للعرض وتحتمل أن تكون
 للتخصيص تستغفر فعل مضارع فاعله الواو والنون علامة الرفع
 ومفعوله لفظة **أجل** مثال ما في تاويل المضارع **آخر** ما في
 قوله تعالى **لَا آخِرَ تَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ** فاصدق وأكون من
 الصالحين أي هلا تؤخرني إلى أجل قليل التقدير ليكن منك تأخير
 فتصدقني وكون من الصالحين ونحو قولك تزورنا فنكرمك
 ويكون من المحسنين يوضح هذا بعض أوصاف **لَا** حرف عرض
 آخر فعل ماضٍ بمعنى المضارع إذا لمعنى طلب تأخير في الزمان
 الماضي فاعله ضمير مرفوع متصل به وهو التام مفعوله بالتكلم
 والنون نون الوقاية هذا ما قصده ههنا وهو تكلف الظاهر
 أنها في أمثال هذا يكون لمجرد التمييز فيكون التقدير ليكن
 آخر تني إلى أجل قليل مثل ليت الشباب يعود يوما فلماذا قال
 الزمخشري ههنا هلا آخرت موتي إلى أجل قليل **فان قلت**
 القاعدة أنها إذا دخلت على الماضي يفيد التقديم لكنه لا
 يصح ههنا أصلا فلا يتم ما ذكرته فلماذا جعلها للعرض
 ههنا **قلت** معناها القتي والتقديم ليس لوازمه بل هو
 متولد

متولد منه فيجوز أن تحصل له العقم انتفاء شرط القيام مانع
 جواب الأشياء الستة أن مضمرة بعدها اصدق فعل مضارع
 منصوب بها فاعله مستتر فيه وهو أنا اتصدق من المتفعل فقلت
 التا صادا فاد غمت الصاد في الصاد وقرئ أي فاتصدق على
 الأصل الفعل كفاعل في تاويل مصدر مرفوع المحل على أنه
 معطوف بها على ما قبله كما أشرنا إليه الواو والعطف كون
 منصوب على أنه معطوف بها على لفظ اصدق وهو فعل من الأفعال
 الناقصة اسمه مستتر فيه وهو أنا خبره من الصالحين وقرئ
 كن بالجزم عطف على محل فاصدق كأنه قيل إن آخر تني اصدق
 وأكن من الصالحين فلما فرغ من بيان الوجه الثاني أراد أن يربط
 عليه بيان الوجه الثالث فقال **و** يقال فيها **تارة حرف**
 أي حرف دل على تهديد وتعنيف ولوم على ترك فعل في الزمن
 الماضي فلهذا رتب على ذلك قوله **فمختص** بالفعل الماضي
 قال بعضهم قلما تخلو صاحبها من قبيح فلهذا قيل أنها تدخل
 على الماضي غالباً لكن عبارة المصنف أشد وادق **نحو قوله**
نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهية
 القربان ما تقرب إلى الله تعالى أي اتخذوهم شفعا يمتقربا
 بهم إلى الله تعالى حيث قالوا هو لا شفعاؤنا عند الله والمعنى
 فهذا منعمهم من الهلاك الهتهم الفاتر على قرب التوبيخ

ولا حرف تويح نصر فعلهم مفعوله عايد الى الكافر المهلكين
الذين اسم موصول اتخذ فعل فاعله الواو العايد الى الصغار
ايضا من دون الله متعلق به ومفعوله الاول ضمير عايد الى
اسم الموصول محذوف ومفعوله الثاني الهة وقربان حال
من المفعول وقيل هو مفعول ثان لا يجد معنى ذات قرابة مقدم
على مفعوله الاول وهو الهة والفعل مع معموله جملة فعلية
وقعت صلة الموصول وهو مع صلته مرفوع المحل على انه فاعل
نصر ثم انها لما استعملت في معنيين احدهما استفهام واخرى
كل منهما غير مرضي عنده لكن كونها للاستفهام اقرب من كونها
للتوبيخ جعله وجهها ارجا على سبيل الحكاية عن غيره بصيغة
التمريض فقال **وقيل وهي** للعطف على الوجه الثالث فيكون
الحكي لا من الحكاية فيكون مقول القول هو الجوع اعني الواو
فاندفع ما قيل من ان الواو لا تقع بين القول ومفعوله كما لا
يقع بين الفعل ومفعوله **تكون للاستفهام** اي تكون ولا تارة
موضوعة للاستفهام مستعملة والا فلينس مستكران يستعمل
الحرف في غير معناها على سبيل المجاز ولو بمعونة المقام نحو
لولا في قوله تعالى **لولا اخرتني الى اجل قريب** اي هل اخرت
موتي الى زمان قليل وفي قوله تعالى **لولا انزل اليه**
ملك اي هل انزل الى الرسول ملك انزل فعل اليه متعلق به وملك

قائم

قائم مقام فاعله **قاله الهروي** اي قال الهروي ان لولا يكون
للو استفهام كما في هذين القولين واما فائدة هذا القول
فهو التحمل على غيره واعتراض عليه على سبيل المعارضة على الترجيح
والاشعار بان صيغة التمرريض في الوجه الرابع ليست تكون
فاعلهما مجهولا بل لعدم الاعتبار بهذا القول فلو جعل هذا قال
والظاهر اي كونها للاستفهام محتمل بعيد خفي لا دليل يدل
عليه ظاهر من حيث اللفظ والفحوى والظاهر المتبادر لا يجوز
العدول عنه الا بدليل **انها** اي لولا في القول **الاول** اي في لولا
اخرتني الى اجل قريب **للعرض** اي لطلب تأخير الموت على
سبيل الخضوع وفي القول **الثاني** اي في لولا انزل اليه ملك
للتخفيف اي لطلب الانزال على سبيل العنف والعصيان فيكون
استعمالها ههنا من الوجه الثاني فيكون للاستفهام عنده
فان قلت مثل هذا لا ينفي اصل الدعوى فكيف رداعليه **قلت**
لما كانت تلك يكون الدعوى مبنية على دليل وقد خرج عن الدلالة
عليها الظهور في خلافها سقطت لعدم بقاء اساسها
فان قلت هذا قول لا بدليل ايضا من اين ترجيح **قلت**
الجملي لا يحتاج الى دليل متى احتاج اليها والى دليل فلو جعل
هذا نية عليه بقوله والظاهر انها في الاول للعرض فعلم بما ذكر
ان من قال ان قوله والظاهر انها الى آخره من كلام الهروي فقد

خط العشوا وركب متي عيا **وزاد اي الهروي** كما يدل عليه ذكره
سابقا وواو العطف كذلك قيل الضمير في زاد عليه علي بن عيسى
فلعل جواز هذا ههنا مبني على ادعاء اشتهاؤه في التعرض لهذا
المعنى لكن لا يخفى انه تكلف **معنى** **لولا** **اخر** اي غير المعاني
الاربعة فيكون وجه استعمالها خمسة عنده ففي قوله
وزاد اشارة الى انه مخترع من عنده لا اصل له ولا تلتفت اليه
فيكون مردودا كما يصريح به بعد هذا **وهو ان يكون نافية**
اي المعنى الزايد الغير المعاني الاربعة هو النفي نفى عبارته
ادنى مسامحة فايدتها تقدير ذلك المعنى **بمنزلة** اي
الدالة على النفي في الزمن الماضي ثم لما حكى ان ذلك المعنى
اصل ثابت عند الهروي وكل اصل له فرع اراد ان يظهر بعض
موارد ذلك الاصل لا يضاح على ما قصده قال **وجعل** اي
الهروي فيكون على ما بناه المعلوم كما هو الظاهر من جواز ان يكون
على بناء الجهرول فقد قطع انتظام الكلام **منه** اي من ذلك المعنى
فيكون من ههنا من في قوله زيد من الانسان فيكون بعضا
من الكل بمعنى جزئي له ويجوز ان يكون بمعنى البعض من الكل فيكون
التقدير جعل من موارد ذلك الاصل معنى لولا في قوله تعالى
فلولا كانت قرية آمنت اي لم تكن قرية من القرى التي
اهلكها آمنت قبل معاينة العذاب **فتنقم** **ايانها**

اي نفع

اي نفع اهل القرية ايمانهم بان يقبله اليه منها ويكشف
العذاب عنها **الا قوم يونس** فيكون الاستثناء متصلا
لان المراد من القرى اهلها كما فيه قال ما آمن اهل قرية من القرى
العاصية فنفعهم ايمانهم الا قوم يونس ويؤيده قراءة الرفع
على البدل **فان قلت** لم اختار الزمخشري وغيره الاستثناء
المنقطع ههنا **قلت** لانه حملها على معنى التخصيص والاستثناء
المتصل لا حسن ههنا على ارادة التخصيص كما لا يحسن ان يقول اهل
قرى قومك القران لا الصلحا منهم يريد استثناء الصلحا
من المحضو حين على قراءة القران لا سيما اذا وقعت منهم قراءة
القران اذا التخصيص بلفظ المعنى يفيد لزوم على الترك وقوم
يونس قد آمنوا وما تركوا الايمان فكيف يستقيم اللزوم على ترك
الايمان **فان قلت** ليس استثناء من الحكم فضلا عن التخصيص
هو من اهل القرى وقومه داخلون فيهم دخول زيد في القوم في قوله
جا القوم الا زيد فيكون متصلا **قلت** نعم لكن لما كان الظاهر
المتبادر الى القهم من القول استثناء قوم من القوم لا الحضيضين
على الايمان ولم يستقم معنى التخصيص في حق قومه لما عرفت
حمل الاستثناء على الاستثناء المنقطع فلهذا اختاره جواز
الاستثناء المتصل ههنا الفاقد للتعقيب ولو احرز للتقريب وكان
فعل من الافعال الناقصة اسمه قرية وآمنت فعل فاعله

مستتر فيه عايد اليها الفاعل العطف نفع فعل مفعول متصل به عايد
اليها وايمان مضاف الى الضمير المحرور فاعله الآخر واستثناء
قوم منصوب مستثنى من اسم كان على ما عرفت تحقيقه وتوضيحه
غير منصرف للجهة والعلمية مجرور بزيادة قوم اليه وكونه
بالفتحة طلبا وان المصنف رد قول الهروي لعدم استفادة
الى اساس ولعدم فيقول الدعوى بغير دليل لا سيما هناك من
يعارض فاشارة استعمال لولا في قوله تعالى فلول كانت قرية
أمنت من قتل الوجه الثالث فتقيد التوبيخ بقصد اوصالة
والنفي التزاما وضمنا ثم بانه على دليل الاول بقوله **والظاهر**
الذي يشهد له بالصدق الفعل من ايمه العربية **ان المراد**
من لولا في قوله تعالى فلول كانت قرية أمنت معنى **فهل**
فكانه قيل فهل كانت قرية أمنت لا شك ان ههنا
يفيد التوبيخ فكذلك الالف فائدة ادخال الفاعل عليها ههنا
هي زيادة تقرير المقصود ودفع الاشتباه والافلو يخفى
يقول معنى التوبيخ يتم بدونها **وهو** اي القول الذي ذكرنا
من ان المراد ههنا معنى **قول الاخفش** وقول **الكسائي**
والفراء ويؤيده اي ما ذكره **قراءة ابي ابن كعب** فهل ههنا
بدل فلول فان القرآن كالروايات تحصل تقوية من بعضها
لبعض وما وقع ههنا في بعض النسخ يدل قراءة ابي من

في

في حرفي ما في في مصحفه واصله وقيل اي في قراءته **فهل** قاله
واحد لكن المذكور لا يظهر **فان قلت** الواو ههنا حرف عطف
فاين المعطوف عليه **قلت** المعطوف عليه مقدر تقديره القول
الذي ذكرناه يشهد بصدقه قول ايمه الهروي يؤيده قراءة ابي
فيكون حالها كحال الشاهد والمزكي **فان قلت** ينبغي ان
يكون الامر بالعكس كما لا يخفى السر في العدول **قلت** السر
هو المقصود على النظر الى المعنى قصد المقصود ببيانه وقراءته
متوجهة الى النظر والتكلم اصاله والى المعنى ضمنا فلهذا جعل
قولهم شهادة وقراءته تقوية على ان تحصيل بيان معنى المتواتر
بيان معنى غير المتواتر مما يلجأ الطبع ههنا ثم لما فرغ من التشية
عليه اشار الى الاستدلال على الثاني بقوله **ويلزم** اي لولا يفيد
التوبيخ قصد اكله او على ما مر تحقيقه ويلزم من **ذلك**
اي كونها مفيدة اياه ههنا فكذلك اضاف لفظة معنى الى النفي
في قوله **معنى النفي الذي ذكره الهروي** بيان ذلك ان لولا
قد افاد التوبيخ على ترك الفعل في امثال هذه الصورة بالانفصال
وكما افادته فقد دللت على انتفاء ذلك الفعل التزاما بالضرورة
لتعيين توجه التوبيخ الى عدم الفعل فقط فكما افادت التوبيخ
على ترك الفعل فقد دللت على انتفاء ذلك الفعل فلهذا اندفع
ما قيل ههنا من ان كلام المصنف لا يستلزم النفي كلياً في جميع الصور

وان استلزامه في هذه الصورة فلا يستلزم ردا على
الهروي وسقط ايضا على نفسه لان امثال هذا البحث
جزئية يكفي فيها ما لزمت اقناعية ومناسبة عادية
واخل ايضا ما اعترض في هذا الموضع من ان التوخيح يجوز ان
يكون مستفادا من لولا ومدخولها جميعا فلا يلزم دلالتها
وحدها على انتفاء الا لزام لان دلالتها عليه قد تحققت
تبع موارداستعمالها مع شهادة فحوى الكلام ومعونة المقام
واما احتياجها فيها الى متعلقها فلا يقدر فيها كما لا يقدح
في دلالة ساير الحروف وقد اشار الى جميع ما قبلها في تحقيق
هذا المحل بقوله **ان اقتران التوخيح المدلول عليه بلولا**
قوله بالفعل متعلق بالاقترا **فان قلت** ما المراد من اقتران
التوخيح بالفعل الذي هو فعل ماض **قلت** المراد مقارنة فعل
التوخيح ومدلوليته للفعل الذي دخلت عليه لولا في زمان
تحققه بالاستعمال سلوكا الى طريق توصيف المدلول بوصف
الدال وانما عدل اليه لان التوخيح اقرب الى الدلالة على
الانتفاء من لولا **الماضي** صفة الفعل **يشعر** اي اقتران التوخيح
بانتفاء وقوله اي بانتفاء تحقق مدلول الفعل الماضي معني
انه ما وقع وما يقوى ما ذكره قول الزمخشري في تفسير هذا
الكلام والجملة في معنى النفي لتضمن حرف التخصيص معناه قال

المصنف

المصنف في معنى البيت لعل الزمخشري اراد بقوله والجملة في
معنى النفي ما ذكرناه فكذا قال والجملة في معنى النفي ولم يقل لولا
للنفي **فان قلت** وبعد اللتيا والتي انه تسليم قول الهروي في
الحقيقة لا رد له **قلت** ليس الامر كذا بل هو حمل كلامه على
غير محل النزاع الذي استعملت اللفظة هل هي حقيقة فيه
اولا وتخطئة له لاستثارة غير المقصود بالمقصود عليه اللمة
الثانية من الكلمات الاربعة المستعملة على وجوه اربعة **ان**
الكسرة اي مكسوة الهزة **الخفيفة** بسكون فونها سكون
بناء **فيقال فيها شرطية** اي الوجه الاول ان يكون لتعليق
حصول مضمون لجزء محصور مضمون الشرط فلهذا يعمل فيها
عمل جزم لفظا او محلا **في نحو قل** خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم
والسلام **ان تخفوا** من الاخفاء اي ان تكتموا وتسركم **في صدركم**
من ضائركم **او تبدو** من الابداء وهو الاظهار **يعلم الله ان**
حرف شرط جازم وكذا جبي جوابه بالجزم وحذف من شرطه
النون علامة له وكذا حذف من تبدو وهو اصل تبدو
كما ان تخفون اصل تخفوا لكونه معطوفا عليه تخفوا فعل فاعله
مستتر فيه وهوانت خطاب للمؤمنين وما اسم موصول في صدركم
جملة ظرفية صلته والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول
به لتخفوا واو للعطف وتبدو معطوف على تخفوا فاعله مستتر فيه

ايضا والضمير المنصوب المتصل به العائد الى الموصوف لمفعوله
ويعلم فعل مفعوله متصل به عائد اليه ايضا فاعله لفظة
الجلالة والشرط مع جواب جملة شرطية منصوبة محل
على انها مقولة القول وما وقع ههنا في بعض النسخ
من قوله **وحكمها ان تجزم فعلاين** فقد عرفت حقيقة
انتفاء الظاهر عنه غير محتاج اليه ههنا لانه في صدر
بيان وجه الاستعجالات لكنه ذكر على سبيل الاستطراد
يقال فيها تارة **نافية** اي الوجه الثاني ان تستعمل لتدل
على معنى النفي **خون عندكم من سلطان بهذا** اي ما
عندكم من حجة بهذا القول وهو قول اتخاذ الواو قالوا اتخذ
الله ولدا قال الزخشي في بيان هذا كانه قيل عندكم فيما
لا تقولون سلطانا ان للنفي عندكم طرف مستقيم فاعله سلطان
لاعماده على ما قبله ومن زيادة للتأكيد في النفي **تعمل سلطان**
مبتدأ خبر الظرف بهذا حال من الضمير المستتر فيه الظرف
العائد الى سلطان على تقدير كونه مبتدأ فانه قيل ما حجة
عندكم واقعة في هذا القول فيكون القول مكانا ومحلا للسلطان
والعامل فيها الظرف والظاهر انه صفة له على معنى ما عندكم
سلطان يتعلق بهذا القول **وقد اجتمعا** اي حرف الشرط
والنفي في قوله **تعالى ولئن زالت السموات**
والارض

والارض **ان اسكنهما من احد** ما يمنعها احد من الزوال **من**
بعد اي من بعد الله وامساكه ومنعه من الزوال الواو واو
اعتراض وقيل واو الحال وقيل واو العطف فانها قد دخل
على واو القسم كما في قول القائل فوالله لو لا نعمة ما جئته
فمن قال انها واو القسم فقد سهى اذ لم يعهد اظهار واو
القسم مح حذف القسم به فواو القسم مح حذف القسم به
محذوف ههنا لقيام القرينة مع طول الكلام طلبا للختة
اي والله والدم تسمى لدم الموطية والدم المودنة لا يذوقها
بان لجواب بعدها جواب قسم حيث النظر الى ان جميع ما ذكر
بعدها جواب له بحسب الظاهر فماله راجع الى ما ذكرنا
في التحقيق وان شرطية وزالتا فعل الشرط فاعله مستتر فيه
عائد الى السموات والارض وهو مجزوم محل بها وان نافية
اسكنها فعل الجزاء مجزوم محل ايضا مفعوله متصل به عائد
اليهما فاعله احد فيكون من صلة فيه كما ان من الثانية
في قوله من بعده لا بدتدا والجملة جواب القسم المقدر بسد
مسد جواب الشرط فلهذا حذف ههنا وجوابا **ومخففة**
اي الوجه الثالث ان يستعمل مخففة ان المكسورة **الثقيلة**
على جملتين فعلية واسمية اما اذا دخلت على الفعلية تنحى
الفاعلها خون كان زيدا لقيامها واما اذا دخلت على اسمية

جاءت اعمالها خلوفاً للكوفيين باعتبار الدوصل وجازت ترك اعمالها
نظر الى زوال المشابهة اللفظية للفعل بعروض التبيين عليه
الشاهد الاول **نحو ان كل ما يليهم بك العمل** على
قراءة من خففها واعملها والمعنى ان جميع المختلفين في الكتاب والله
يؤيها ربك اعمالهم من حسن وقيح وايمان وفحود والواو
للحظ وان مخففة من الثقيلة وكذا منصوب اسمها والتنوين
عوض من المضاف اليه اي لهم واللام الاولى التاكيد والثانية
موطئة للقسم وقيل بالعكس وما يزيد للفصل بينهما وفي فعل
والنون فون التاكيد الاول هم عايد الى كذا وفاعله رب وهو
مضاف الى ضمير وهو خطاب للنبي عليه الصلوة والسلام
مفعوله الثاني اعمال وهي مضافة الى هم وهو عايد الى كذا ايضا والفعل
مع معموله جملة فعلية وقعت جواباً لقسم محذوف مع جوابه
جملة اسمية مرفوعة المحل على انها خبران المخففة وقرئ بتشديد
الميم على ان صلة لمن ما قبلت النون ميم اللود غام فاجتمعت ثلاث
ميمات فحذفت واخر والمعنى كل من الذي يؤيهم ربك
جزا اعمالهم فيكون الجارح المحرور خبرها وقرئ لما بالتشديد
والتنوين معنى جميعا كما انه قيل وان كل جميعا لقوله تعالى فسجد
الملايكة كلهم جميعاً وهذا وانها اذا شددت وخففت
او رفعت كل فلا يكون مما نحن بصدده والشاهد الثاني في

نحو

نحو ان كل نفس لما عليها حافظ المعنى ان الشأن كل نفس
عليها قريب **فان قلت** فعلى هذا لا يكون شاهداً
للتاثير **قلت** المقصود ههنا بيان المعنى لا بيان العمل
فصح ان يكون شاهداً له بناء على ما هو المشهور عند هم
من ان العمل في ضمير الشأن المقدر مختص بان المفتوحة من
الثقيلة فلا جل هذا لم يتعرض الزمخشري في تفسير هذا
المقام لتقدير الشأن ان مخففة من الثقيلة بدون الاعمال
على قراءة من خفف ميم لما وكل مبتدأ مضاف الى نفس خبره حافظ
وعليها متعلق به واللام الفاصلة وهي لام الابتداء فيكون
الفرق بين ان المخففة من الثقيلة وبين النافية وللتاكيد ايضا
من قال انها للفرق وللتاكيد فنظرة مقصورة على حال اللفظ وقصر
عن اعتبار شأن المعنى وما صلة جيئ بها لزيادة الجنس والتاكيد
والمبتدأ مع خبره جملة اسمية وقعت جواباً للقسم المقدر في اول
السورة وانما ذكرت هذه الانحاء مع انها قد ذكر اكثر من قبل الطول
العهد ولغوايد ما ذكر ههنا في قراءة من خفف ميم لما انما هي
الى هذا القيد لاجل التطبيق لما ادعاه ولعدم حجة الاطلاق لانها
تكون للنبي على قراءة التشديد على ما عرفت وانما صححت الظرفية
في القراءة بناء على قاعدة التشبيه والتثنية والظاهر ان ههنا بمعنى
على في قوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل **فان قلت** ما محله

المخففة

من الإعراب **قلت** محله نصب على الحالية **فان قلت** فإين دون
الحال **قلت** الضمير المستتر في قوله مخففة فإين قلت ان مخففة من التثنية
غير عاملة في نحو هذا الكلام حال كونها على قراءة الخفيف يقال
فيها تارة أخرى **لايدة** أي الوجه الرابع ان تزايد في الكلام
للايدة التأكيد كما لتأكيد وغيره تدخل على جملتين فعلية
واسمية أمّا الفعلية فنحو ما ان اتيت لشيء أنت تذكرهم
وأمّا الاسمية فزيد قائم في **نحو** قولك **ما ان زيد قائم** ما
نافية مشابهة ليس بطل عليها الزيادة ان بعدها زيد
مبتدأ خبر قائم والمجوع اجملة اسمية ولما كثر زيادتها
بعدها النافية وكان يتصور اجتماعها على وجهين أحدهما
ان يكون متقدما عليها والثاني بالعكس ليست زائدة على
اراد ان يضبطها على وجه كلي بحيث يعلم زيادة ما النافية
ضمنا والإمكان يكفي ان يقال وزيادة بعدها من أول الامر بلا
تطويل الكلام فقال **وحيث اجتمعت ما وان** في كلام الظاهر
ان العطف ههنا من قبيل عطف الخاص على العام من حيث المعنى
ان تضمن حيث معنى الشرط كما يشعر به الفا التي في قوله فان تقدمت
ما وجملا ان يكون لا اعتراض لاجل تفسير ما ذكرناه ولا يجوز ان يكون
معطوفا على قوله في ما ان زيد قائم فحينئذ يكون من قبيل عطف العام
على الخاص فتكون الفافية للتفريع والتفصيل **فان تقدمت ما**
على

112
على ان **فهي** أي **نافية** مكفوفة على العمل **وان زائدة** كافة لها
لا يخفى عليك اذا اشار في هذا الكلام الى ادراج بيان السبب
ضمن بيان الأصل بحيث ضمنه تعليل حكم الإصالة والزيادة
على ما هو المطابق لستعمال النقل وحكم العقل فيكون من قبيل
قضايا قياسا تهامها للعطف **ان تقدمت ان** على ما **فهي** أي ان
نافية وما زائدة للتأكيد **نحو** **واما تخافن من قوم خيانة**
فانبذ اليهم على سواء أي واما تخافن من قوم معاهدتين لك نقص
عهد بابرارات تلوح لك فاطرح اليهم عهدهم ثابتا على طريق
تصديق سوى في العداوة بان يخبرهم لخيارا ظاهرا انك قطعت
ما بينك وبينهم من المعاهدة بحيث ينقطع إماراة القدر وأخفاء
مكث العهد والو للعطف ومأصلة ان ما قبلت النون ميمافا دغمت
في اليم فصارت **ما تخافن** فعل الشرط فاعله أنت مستتر فيه والنون
نون التأكيد من قوم متعلق به وخيانة مفعوله الفا فالف خبر انبذ
فعل مفعله أنت أيضا واليه متعلق به ومفعوله محذوف كما اشترنا
اليه وعلى سواء حال من فاعل انبذ وحده كما اوجبت اليه قيل من ينو
اليتيم فقط كما نه قيل فانبذ اليهم ثابتين على استوائ العلم بنقض
العهد وقيل حال من جميعا هذا وانها قد تستعمل عند سبوق مرادة
لنعم والمصنف لم يلتفت اليه لنذرة استعمالها في هذا المعنى مع إمكان
ردّه الى ما ذكر فلهذا لم يجعله وجهار رابعا وبهذا اندفع خامسا

وَأَمَّا اسْتِعْمَالُ الزِّيَادَةِ فَكَثِيرٌ مُتَعَدِيَةٌ فَلِهَذَا جَعَلَهُ وَجْهًا رَافِعًا
وَلِهَذَا نَدْفَحُ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ عِدَّةَ فِي الْوَجْهِ أَوَّلِيٌّ مِنْ عِدَّةِ كَوْنِهَا
زَائِدَةً فِيهَا وَأَمَّا الْجَوَابُ أَنَّ كَوْنَهَا مُرَادَفَةً لِنَعْمٍ فَغَيْرُ مُخْتَارٍ عِنْدَهُ
فَلَيْسَ بِمُخْتَارٍ إِذَا لَوِ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَيَانِ الْوَجْهِ مُخْتَارًا
عِنْدَهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي بَيَانِ وَجْهِ قِيلَ وَتَكُونُ اسْتِفْهَامُ **الثَّانِيَةِ** مِنْ
الْكَلِمَاتِ الْمُسْتَعْمَلَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ وَجْهٍ **أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ** الْهَمْزَةُ **الْمُخْتَصَّةُ**
عَلَى اللِّسَانِ بِسَبَبِ اسْتِحْوَاجِ نَوْنِهَا بِالْقِيَاسِ إِلَى أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ الْمَشْدُودَةَ
وَأَمَّا الْغَرَضُ مِنَ التَّوْصِيفِ فَهُوَ التَّمْيِيزُ وَدَفْعُ الْإِلْتِبَاسِ وَاشْتِبَاهِ عَنِ
الْأَذْهَانِ **فَيَقَالُ فِيهَا حَرْفٌ مُصَدَّرِيٌّ** أَيُّ الْوَجْهِ الْأَوَّلُ أَنْ تَكُونَ
حَرْفًا يَجْعَلُ مَعْنَى مَدْخُولِهِ فِي قُوَّةِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ فَتَحْتَضِرُ دُخُولَهُ بِالْجُمْلَةِ
الْفِعْلِيَّةِ **فَيَنْصَبُ الْمَضَارِعُ** إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ سَوَاءٌ كَانَ مُبْتَدَأً أَوْ
تَصْوِيرًا خَيْرَ لَكُمْ أَوْ خَيْرًا أَوْ مَعْرُوفًا أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ أَوْ لِي **فِي نَحْوِ**
يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ يُرِيدُ فَعَلَ فاعِلُهُ اللَّهُ وَأَنْ حَرْفٌ مُصَدَّرِيٌّ
نَاصِبٌ وَيُخَفِّفُ فَعْلُ مَضَارِعٍ مُنْصُوبٌ بِهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ وَعَنْكُمْ مُتَعَلِّقٌ
بِهِ وَالْخَطَابُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْفِعْلُ مَعَ مَعْمُولِهِ مُنْصُوبٌ لِلْجَمَلِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ
يُرِيدُ كَأَنَّهُ قِيلَ يُرِيدُ اللَّهُ التَّخْفِيفَ عَنْكُمْ وَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي **نَحْوِ**
أَعْجَبَنِي أَنْ صَبَّحْتُ أَيُّ صَبَّاحًا قَالَ بَعْضُ النُّحَاةِ أَنَّ صِلَةَ مَوْصُولَاتِ
الْحُرُوفِ وَجِبَانُ يَكُونُ خَبَرِيَّةً كَصِلَةِ مَوْصُولَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا
تَدْخُلُ أَيْضًا عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ كَمَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنَّ قَمَ وَكَتَبْتُ إِلَيْهِ
بِأَنَّ

بِأَنَّ لَا تَفْعَلُ وَهَذَا مِنْ مَذْهَبِ الْبَعْضِ قَالَ الزَّخْرَجِيُّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى
أَنْ طَهَّرَ آبِيَّتِي بِأَنْ طَهَّرَ أَوْ أَيْ طَهَّرَ يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَجُوزُ أَنْ
حَرْفًا مُصَدَّرِيًّا وَتَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا تَفْسِيرِيًّا وَلِأَنَّهَا حَرْفٌ مُصَدَّرِيٌّ
أَنَّ صَحَّ تَعْلُقُ مَعْنَى مَا قَبْلَهُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمَاضِي وَنَحْوِ كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِالْمَصْدَرِ
وَحَرْفٌ تَفْسِيرِيٌّ أَيْضًا أَنْ كَانَ فِيهَا قَبْلَهُ بِهَامٍ وَارْتِدَا زَا الْبَتَّةِ خَوَامِرُهُ أَنْ
قَمَ وَلَا تَكُونَ حَرْفٌ تَفْسِيرِيٌّ فَقَطْ نَحْوِ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ قَمَ فَعَلَمَ مِنْ هَذَا
أَنَّ قَمَ مِنْ زَعْمِ أَهْلِهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ تَكُونُ حَرْفًا تَفْسِيرِيًّا
لَا غَيْرَ إِذْ لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا مُصَدَّرِيًّا لَجَازَ التَّقْدِيرُ فَلَوْ قَدَّرْنَا لَهُ أَلِفَاتٍ
مَعْنَى الْأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ أَعْجَبَنِي أَنْ قَمَ وَكَرِهْتَ أَنْ قَمَ كَمَا تَقُولُ
أَعْجَبَنِي أَنْ تَقُومَ وَارْتِدَا أَنْ قَمَ لَيْسَ كَمَا يَنْبَغِي إِذْ قُوَّةُ الْمَعْنَى الْأَمْرِ عِنْدَ
التَّقْدِيرِ وَحِينَ ارْتِدَا التَّأْوِيلُ بِالْمَصْدَرِ لَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا مُصَدَّرِيًّا
كَأَنَّ أَنْ فَوَتْ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَاضِي وَقَدْ تَأْوِيلُ بِهِ لَا يَنْبَغُ وَأَمَّا امْتِنَاعُ
قَوْلِكَ أَعْجَبَنِي أَنْ قَمَ وَكَرِهْتَ أَنْ قَمَ فَلِلْقَصْدِ إِلَى طَلَبِ الْقِيَامِ بِدُونِ
قَصْدِ التَّأْوِيلِ بِهِ وَامْتِنَاعُ تَعْلُقِ الْأَعْجَابِ بِطَلَبِ الْقِيَامِ حَتَّى لَوْ
قَصْدُ التَّأْوِيلِ بِهِ لَصَحَّ تَعْلُقُ الْأَعْجَابِ بِشَيْءٍ كَمَا يَصِحُّ تَعْلُقُهُ بِهِ فِي قَوْلِكَ
أَعْجَبَنِي أَنْ تَقُومَ **وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِنَ الْوَجْهِ الْأَرْبَعَةِ** أَنْ تَكُونَ **زَائِدَةً**
لِغَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ فَلَوْ تَكُونُ لَغَوًا أَمَا قَدَّمَ هَذَا الْوَجْهَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّالِثِ
مَعَ أَنَّهُ عَكْسُهُ فِي كِتَابِ الْمَعْنَى كَأَنَّ الْأَنْسِبَ لِقَلَّةِ مَبَاحِثِهَا بِالْقِيَاسِ إِلَى أَنَّهَا
أَنَّ الْمُسْتَعْمَلَةَ **فِي نَحْوِ فَلَا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ** الْقَاءُ عَلَى وَجْهِهِ أَيْ فَلَمَّا

حَتَّى

جاء البشير طرح البشير القيص على وجه يعقوب عليه الصلاة والسلام
الفا فيه تدل على التعقيب ولما معنى حين وان صلة وجا فعل
فاعله البشير والتى فعل فاعله مستتر فيه عائد الى البشير والضمير
المنصوب بالتصليه عائد الى القيص وعلى جهة متعلق بالتى والضمير
المجروح وجهه عائد الى يعقوب وقيل عائد الى البشير وهو يهودا
من اولاد يعقوب عليهم الصلاة والسلام فلما اقا الشاهد لما
ادعاه من الزيادة زاد زيادة استحكامها مع دفع قوتهم ايضا
الاختصاص فقال **وكذا** اي وكما كانت صلة فيما ذكر تكون زيادة
حيث جات اي ان **بعد** اي وكما كانت صلة فيما ذكر تكون زيادة
لور المقسم نحو والله ان لو قت قت وتزاد قليلا بعد الكاف
نحو ن طيبة **والوجه** الثالث منها ان تكون **تفسيرية** بمنزلة
اي فتكون مفسرة لمحل لكن اي اكثر منها دورا في الكلام
فانها تفسر كل محل سواء كانت بعد مفرد او بعد جملة وسواء
كانت بعد صريح القول ومعناها واما ان فلو تكون مفسرة
الابشروط الاول ان تسبق بجملة فلهذا زادة قول من قال ان
في قوله تعالى واخذ عواهم ان الحمد لله رب العالمين مفسرة
كما يصح به هو **بعد** **هذا** الثاني ان يتاخر عنها فلا تقو كبرت
عسجد ان ذهبنا الى الثالث ان يكون في الجملة السابقة معنى
القول فلا يقال ضربت ان زيدا والرابع ان لا يكون جديها حرف

القول

القول خلافا لابن عصفور فلا يقال قلت لفلاون افعل الخامس
ان لا يدخل عليها جار فلو قلت كتبت اليه بان افعل كانت مصدرية
ثم بعد ذلك **كله** لا تفسر عند الجمهور الا مفعولا بمقدر اللفظ
دال على معنى القول ومورد هو ونادينا ان يا ابراهيم مفسرة
لمفعول مقدر لنا دينا كانه قيل نادينا كلوما هو قوله يا ابراهيم
وجوز بعضهم ان تكون مفسرة لمفعول به مذكور نحو اذ اوجينا الى امك
ما يوحى ان اذ فيه وانكر الكوفيون ان تحمى لتفسيره اذ اقلت
كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما ان الذهب نفس
العسجد في قولك هذا عسجداي ذهب والمفسر يجب ان يكون نفس
المفسر فلهذا لو حيث باي مكان ان في المثال المذكور لم تجده موقولا
في الطبع والظاهر ان كلوما هم هنا مبني على ان يكون لتفسير نفس
الفعل لا لمفعوله وعلى ان الفعل لا يصدق على الكتابة لكن لا يخفى
عليك ان التفسير في امثال هذا للمفعول لا للفعل يشهد بذلك
تتبع موارد استعمالها وان الفعل يصدق على الكتابة صدق
الاعم على الوخص **فان قلت** لعلهم ارادوا ان مفهوم المفسر
ان يكون نفس مفهوم المفسر الفعل مع الكتابة ليس كذلك **قلت**
لا يمكن حمل كلوما على هذا لما تقرر في المعلوم والمعقول ان المفسر
يجب ان يكون او يخرج من المفسر في المفهوم واما امتناع التفسير
عدم قبول الطبع في المذكور على تقدم الاستبعاد والمتبادر للذهن

الى ان التفسير للمفعول لا للفعل وهم قد قصدوا انه للفعل لا للمفعول
في نحو **فاوحينا اليك ان اصنع الفلك** الوجه لغة هو الكلام الخفي
المسموع وتجيئ بمعنى الاشارة والكتابة والرسالة والظاهر
في اصطلاح اهل الشرع هو كلام الله المنزل على نبي من انبيائه
الفا فاجاب شرط محذوف ويجمل للعطف واوحى فعل
فاعله ناو اليه متعلق به والضمير المحمور عائد الى نوح
ومفعوله مقدر تفسيره ان اصنع الفلك اصنع فعلا امر
فاعله مستتر فيه وهوانت خطاب لنوح عليه الصلوة
والسلاام والفلك مفعوله والمجوع جملة مفسرة لا محل
لها من الاعراب على ما عرفت والظاهر ان الايجاب متعلق
بها ههنا تعلق مفعولي فكون منصوبة المحل ثم لما فرغ
عن بيان مطلق دعوى التفسير اراد ان يقدرها زيادة تقدير
ليكون اثبت في الازهان ووقع في القلوب وان يشرع
في بيان ضبط قانون على ما هو دأبه يحسن يشير الى
شروط التفسير ليحصل الفرق بينهما وبين اي التفسيرية غير من
ينبته بالرموز واشارات فقال **وكذا** اي كما كانت مفسرة
ههنا يكون مفسرة ايضا **حيث وقعت** اي ان هذا
اشارة الى الشرط الاول لكنه ترك الاشارة الى الشرط الثاني
معلوم **فيها** اي في جملة المقدمة **معنى القول** هذا يشير
الى

الى الشرط الثالث قوله **دون حروفه** اي حروف القول في آية
مارة كانت اشارة الى الشرط الخامس وهو الارباع كما ان قوله
ولم يمتد اي ان ايجارة اشارة الى الشرط الخامس وهو
دال عن فاعله وقعت ويجوز ان يكون معطوفا على جملة وقعت
وهي مجزوءة المحل اضافة بعض الشروط مع الاشارة الى رد له
من فعل من اعتبار الشرط بقوله **فليس** الفا فاجاب شرط محذوف
وليس فعل من الافعال الناقصة اي من قبيل ان المفسرة
تقدم على اسمها ان في قوله تعالى **واخذ من ايمانهم ان**
العالمين اي وخاتمة دعائهم الذي هو التسييح ان يقول الحمد
لله رب العالمين **فان قلت** ما المقصود من اخذ عاينهم مع ان
اقوال اهل الجنة واحوالهم لا اخرها فان الجنة دار البقاء والخلود
قلت قال المفسرون معنى خاتمة تسييحهم كل مجمل ان يقول
الحمد لله رب العالمين فان اهل الجنة يسبحون الله تنعما وتلذذا
بل وتكليف عليهم الاول للعطف واخر متد امضاف الى دعوى
وهو مضاف الى هم وهو عائد الى اهل الجنة وان مخففة من الثقل
فلا يكون استعما لها ههنا من الوجه الثالث بل من الوجه الرابع
وهي عاملة في ضمير الشأن المقدر اصله انه خفت ان حذف ضمير
الشأن كما في قوله ان هالك من تخفى ويتقل الحمد مبتدأ خبره رب
العالمين صفة والمجوع خبر ضمير الشأن وضمير الشأن مع خبر جملة

اسمية مرفوعة المحل على انها خبر المبتدأ والمجوع وقع ههنا اسم
ليس على سبيل المساحة وفي التحقيق ان كما او ملقا اليه قوله
بان المتقدم عليها ههنا تعليل السلب غير جملة وواحد
وعايتهم فلو كانت تفسيرية ههنا لوجب يتقدم عليها جملة
لكنها ما تقدمت عليها فلو يكون تفسيرية ههنا وانما
لم يقل مفرج بدل قوله غير جملة مع انه اخبروا وضح لزيادة
التبيين على الشرط الاول **فان قلت** لم لم يقل انتفا الشرط بدل
قوله لان المتقدم عليها غير جملة مع انه اظهر ان السلب **قلت**
للتبيه على انها لا تصح للتفسير ههنا اصلا فلو يكون ابلغ
في الرد للعطف اي وليس ان في نحو قولك **كبتت اليه**
بان افعل الدخول الخافض عليها وهو الباق فتكون مصدرية
وما وقع ههنا في بعض النسخ من لفظة عليه موقع اليه فليس
بل واما نحن بصدده فتأمل للعطف ايضا ولا عراض **قلت**
كيف ينتظم معنى العطف ههنا **قلت** ينتظم اذا نظر الى
مال المعنى فانه قيل انها ليست للتفسير لما ذكر لقيام مانع
ولا في قوله تعالى ما قلت لهم الآية **فان قلت** لم غير اسلوب
الكلام **قلت** لانه ذكر ههنا قولا لا يتعلق بشرط ولا فائدة
وهو قوله انه لا يصح ان يكون اعبدا والله زني وبكم مقول الله
تعالى **فان قلت** لم لم يحلها على ابتداء الكلام تفسير عز هذا
المحل

114
المحل **قلت** لوجوب رعاية الاصل منها المكن **قول بعض**
في توجيهه ان في قوله تعالى **الا ما اتقوا به اعبدا لله** زني
وبكم ما نفية وقلت فعل وفاعل ولهم متعلق به والضمير
المجروح المتصل فيه عائد الى الناس الاحرف استثناء وما اسم
موصول وامر فعل فاعله متصل به كما ان مفعوله كذلك وبه متعلق
به والضمير فيه عائد الى الموصول والفعل مع مفعوله وقع صلة والموصول
مع صلته او الموصول وحده وقع مشتق من مفعول منصوب المحل على انه مفعول
لقول عيسى عليه الصلوة والسلام وان حرف تفسير وعبدا وافعل
فاعله الواو واللام منصوب على المفعولية وزني صفة وبكم
معطوف على زني والفعل مع مفعوله جملة فعلية وقعت مفسرة
لمقول قلت ان او ايامرت وتجزان يكون حرفا مصدريا موصولا
بفعل الامر فالموصول مع صلته يكون في قوة المصدر فيكون مجرورا
المحل على انه عطف بيان لها في به هذا اذا نظر الى الضمير
وحده واما اذا نظر الى محل الجار مع المجروح فيكون الموصول مع صلته
منصوب المحل على المفعولية **انها** اي ان المذكور في قوله تعالى ان
اعبدوا الله **مفسر** لما قبلها ان حرف من الحروف المشبهة
مكسورة الهنزة لوقوعه بعد القول اسم الضمير المنصوب المتصل
به خبر مفسرة والمجوع جملة اسمية منصوبة المحل على انها مقولة
لقول بعض العلماء **ان محل** اي قول بعض العلماء **على انها** اي المذكور

فيه **مفسرة الامر** حتى يكون بعد جملة فيها معنى القول دون حرف
فان قلت هذا يدل على انها مفسرة لفعل الامر وقد ذكرنا
 سبق انها مفسرة للمفعول فوجه الجمع بينهما **قلت** وجهها
 مفسرة لامر تني باعتبار متعلقه فانه قول يقتضي مقولا فيكون
 قوله ان اعبدوا الله ربي وربكم مفسر له **فان قلت** فهذا
 يجوز ان تكون مفسر القول ايضا **قلت** لا لا يتنازع صدقه عليه
 والمفسر بحسب ان يصدق على المفسر اللهم الا على قولين قال ان مقول
 القول مفعول مطلق او على تقدير مضاف فيه قوله **دون قلت**
 متعلق بمفسره **منع** فعل ماض على صيغة المعلوم مفعوله محذوف
 وهو الحامل بدلالته معنى الكلام **منه** اي من حمل على التفسير فمن قال
 بيان هذا اي من الذهاب اليه فما عطف الكلام حقه وان كان محذوف
 بحسب الميل الى حال معناه واما من قال ههنا اي من ان يكون مفسرة
 له فقد غرض سميت الصواب **انه اي الشأن لا يصح** اي يستحيل ان
يكون ان اعبدوا الله ربي وربكم هذا ان اعبدوا الله
 ربي وربكم مرفوع المحل على سبيل الحكاية وقع اسم
 خبره **متى الله تعالى** اي تقدس عنه لا شك ان استعمال
 هذا اللفظ ههنا ما فيه من الغفلة بحسب نفسه ونحوه
 في مقام التنزيه ويكون مع اسمه وغيره تاويل المصدر لسبب
 مرفوع المحل لا يصح على انه فاعل والفعل مع فاعله جملة فعلية

خبره

خبره عن ضمير الشأن والمجوع من مرفوع المحل على انه فاعل منع
 منع الحامل على التفسير عدم محته هذا فاقع ههنا في بعض
 النسخ من لام التعليل الداخلة على ان هكذا لانه لا يصح الى اخره
 فليس معنى والا ان يقل منع بصيغة مجهول ومنع مع مفعوله
 جملة فعلية وقعت جوابا للشرط والشرط مع جوابه جملة
 شرطية مرفوعة المحل على انها وقعت خبر للمبتدأ وهو قول بعض
 العلماء **او للعطف على سبيل الانفصال الحقيقي** وان حمل قولك
 البعض **على انها** ان المذكور فيه **مفسرة لقلت** دون امر تني
حروف القول انما قال حروف القول ولم يقل صريح القول
 اشارة الى ان الاعتبار بحروف القول في اي مادة كانت خصوصية
 نفس قول من ادق لقلت مثلاً **يا باه** اي لمنع حروف القول المحل على
 التفسير له لا انتفا شرط التفسير وهو ان لا يكون جملة متقدمة
 حروف القول تابعا مع مفعوله وقع خبر للمبتدأ وهو حروف
 القول والمبتدأ مع خبره جملة اسمية وقعت جوابا للشرط
 مقدما اشترنا اليه فلا جد ذلك حيث بالفاء والشرط مع جوابه
 جملة شرطية مرفوعة المحل كونها معطوفة على الشرطية
 الاولى فحاصل الكلام ان بعض العلماء قال مفسرة والمصنف
 يريد ابطال ذلك لقول السير التقييم فانه قال لو كانت مفسرة
 فهي اما مفسرة لامر تني وحده او مفسرة لقلت وحده اذ لا

يتصور ان يكون مفسرة لمجموعها ولا يتصور وجود مفسر بدون
 مفسر فقد بطل ان يكون مفسرة فكل واحد منهما لما عرفت فيكون
 القول بالتفسيرية ههنا باطلا قلت لعل بعض العلماء ارادوا ان
 كونها مفسرة ههنا انها مفسرة لقلت اذا كان مؤولا بامرت فتوجد
 في الجملة المقدمة معنى القول دون حروفه من حيث التأويل فظهر
 ان تكون مفسرة له بهذا الاعتبار فلا جد هذا ما صرح بطلان
 قولهم بل كما اشار الى اصله بقوله **وجوز الزمخشري** اي جزم
 بعض العلماء ههنا بانها مفسرة وجوز الزمخشري في تفسير هذا
 القول كونها مفسرة لقلت بشرط **ان اول قلت بامرت** اي حال
 كونها مؤولا بامرت اي حال كونه مؤولا بامرت كانه قيل ما امرتهم الا
 بما امرتني به ان اعبدوا الله زني وبكم وهذا معنى حسن **فان قلت**
 لم ذكرت القول واراد الامر ولم يأت بالامر نصا على المقصود
قلت لاجل السكوت الى طريق حسن الادب حيث لم يجعل نفسه ووجه
 مع امرين من هذا علم ان تأويل القول بالامر لا يكون مطردا في كل
 موضع فان فتح قولهم استبعاد هذا التأويل في هذا الموضع واذالم
 يؤول به فلا يجوز ان يكون تفسيره له كما لا يجوز ان يكون تفسيره
 لامرتني هذا وقد عرفت ان التفسير في التحقيق راجع الى معقول مقدر
 للمفعول لا الى الفعل نفسه فيجوز ان تكون مفسرة بعد صريح القول بهذا
 الاعتبار فلهذا يجوز ان يصفوا ان تكون مفسرة بعد صريح القول بالحال

ان من

١١٩
 ان من معنى النظر ههنا فقد جاز ان تكون مفسرة بعد صريح القول دون
 تأويل من معنى النظر على ظاهر اللفظ فلا يجوز ان لا بالتأويل لا امتناع
 تفسير الصريح لا فضائية الى تحصيل الحاصل فكل منهما له اعتبار لكن
 الاول اداق كما ان الثاني اظهر وانسب لمباحث الفاظ **وجوز** اي الزمخشري
 ايضا **مصدريتها** كونها حرفا مصدريا مؤولا بفعل الامر **فان**
قلت ايها المارح **قلت** التفسير راجح قوله **على ان المصدر**
بيان الله منصوب المحل على الحالية من ضمير المجرور **مصدر**
 اي كائنة على ان المصدر الحاصل من ان ويدخلها عطف بيان للهاء
 في به لكن ضمير الغائب له ابهام فاقتضى البيان كما اقتضى التمييز
 في قولك ربه رجلا ونعم رجلا **فان قلت** هل يجوز ان يكون
 عطف بيان لما في امرتني به ايضا **قلت** لا شك في الجواز ولكن لا نقول
 به لقدره من اللفظ ومعنى **فان قلت** قد حصل البيان فيهما
 كانت مفسرة او مصدرية فما الفرق بينهما **قلت** بينهما لفظي
 اما اللفظي فلا في التفسيرية يكون ما بعدها كلاما تاما غير واقع في
 محل مفرد فلا يكون له محل من الاعراب على ما عرفت والمصدرية يكون
 ما بعدها ليس بكلام تام فيكون في قوة المصدر فيكون له محل منه
 وايضا قد قصد في التفسيرية بيان النظم قصد او بيان المعنى
 ضمنا وفي المصدرية بالعكس واما المعنوي فلا نهنا تفسر مضمون
 الكلام السابق والمصدرية تبين معنى المفرد وايضا قد تعلق

معنوي

الفعل بما بعد المصدرية معني ولم يتعلق بما بعد التفسير **اللعطف**
يدل معطوف على بيان اي لا يجوز ان يكون بدلا من ما في المرتبة به
ولا من لها في به اما الاول فلان البديل الذي يقوم مقام البديل منه
فلا يصح ان يقوم مقامه ههنا او لا يقال ما قلت لهم لان عبدوا الله
بمعنى ما قلت لعبادته لوان فعل العبادة مما لا يتعلق بالقول به
لانه فعل غير منطوق ويتعلق القول كلام منطوقا لا ترى انك لو قلت
قلت كلاما وجدته مقبولا في الطبع بخلاف ما لو قلت قلت فعبدا
فان قلت فيمكن القول مؤولا بالامر فيتعدى الى الفعل تعديته
كما يقال امرت زيدا بالخدمة **قلت** القول ههنا ظاهره في
معناه فلا حاجة الى التاويل لانه خلاف الاصل لا يعدل اليه
مع استقامة المعنى على ان نقول الامر لا يتعدى بنفسه الى المأمور
الا قليلا فكذلك اما اوله بل هو اولي واما الثاني فلانك لو
قلت ان عبدوا الله مقامها فقلت ما قلت لهم الا ما امرت
بان عبدوا الله لم يصح لبقا الصلة بلو عايد الى الموصول ثم لما كان
ما ذكره الزمخشري ههنا باطلا في زعم المصنف ارام الارشاد الى
الصواب فقال **والصواب على العكس** معني ان الصواب ثابت على عكس
ما ذكره الزمخشري اي لا يجوز عطف بيان للها وتجزان يكون
بدلا منه اما الاول فلان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت
في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعى كذلك لا يعطف عليه
بيان

بيان نص على ذلك بعض النحاة والجواب ان ضمير الغائب له نوع
ابهام بلا شك خصوصا في هذا الموضع ان الضمير يكون ميمزا
نحو قولك نعم رجلا زيدا فكذلك ان يكون معطوفا عليه عطف بيان
ههنا على انه قد حكى عن بعض النحاة انه يكون منعوتا واما الثاني
فلان المراد من قوله البديل حكم تحية الاول هو الاشعار بان البدل
مستقل بنفسه بخلاف التاكيد والصفة لوان المقصود منه طرد
الاول واهدائه فلا ينتفي الصلة بلو عايد كيف والعائد محقق
ههنا في الجملة لا ترى ان قولك زيدا لقيت غلامه رجلا صالحا
كلام صحيح النظم والمعنى انك لو اهدرت الاول لم يصح خلوه
عن الرجوع الى المبتدأ والجواب عنه ايضا ان عطف البيان ههنا
اظهر فكذلك بان البديل لا يجوز عملا بالراجح على انه لو كان
بدلا لكان العبادة مأمورا بها لكون البديل مقصودا بالنسبة
لكن كون عيسى مأمورا بعبادة الناس ليس بظاهر من النظم
ههنا بخلاف عطف البيان فان الغرض منه مجرد التوضيح **ولا يجوز**
ان يبدل اي لا يجوز ان يبدل الفعل مع معموله المؤول بمعناه
معني المصدر اعني قوله ان عبدوا الله زيدا في ربكم الا اذا اول
قلت بامرت كما امرت من ما في المرتبة به **لان** المصدرية جعلت
ما بعدها في معنى المصدر فتكون بمعنى العبادة **والعبادة**
يعمل فيها فان قلت يعمل يتعدى بنفسه الى معموله فلم ادخل

في عليه وجعله مفعولا فيه **قلت** للزم من ان المقول كما يتعلق به
من حيث انه مفعول به وان يتعلق به على وجه الظرفية من جهة
اعتبار السلب **فعل القول** اضافة الفعل الى القول اضافة بيانية
للاشعار بان الفعل اذا كان غير قول يعمل فيها نحو اخلص العباد
عن السمعة والرياء وغير عن قلت بالقول ليعلم كل مادة حروف القول
فاوضح ههنا في بعض النسخ من قوله هو قلت بعد قوله فعل القول
فهو من اقصى لفائدة تغيير العبادة وان كان لا يخلو عن رعاية
حق خصوصية الكلام **فان قلت** فلم يقل القول بدله فعل
القول مع انه اخبر واظهر **قلت** للدلالة الى ان سلب العمل من
جانب الفعل او من سلبه من جانب القول فان سلب العمل عن الفعل يستلزم
سلب العمل عن القول يستلزم الاخص لا عدم لاسيما ان القول كثير يستعمل
معنى القول واما سبب عدم عمل فعل القول فيها فقد علم فيما سبق فلا يعبر
فان قلت فكم معنى صحيح باعتبار النفي ولم يصح باعتبار الاثبات
نحو ما يريد ضربا فلم لا يجوز ان يتعلق بها فعل القول لا دخل حرف النفي
عليه **قلت** لان الاستثنا بعد النفي يدل على الاثبات ولو اشارة
فلم يصح ان يعمل فيها الامتناع تعلقه بها اذ لا يصح ان تقول قلت
فعلا وعبادة كما يصح قلت لفظا وكلاما ثم لما كان الالهام القاء
معنى في الروح بطريق الفيض من نظر الى الالتقاء من حيث انه يفيد
معنى كالمفهوم وانه يتضمن الحديث في قلت للملقى اليه حكم بانها يجوز
ان يكون

ان يكون مفسرة بعد ومن نظر الى نفس الالتقاء هو ليس معنى القول لانه لا
يصدق عليه معنى القول يصدق عليه القول في الجملة كما تقول الامر قولهم
بانها تتبع ان يكون مفسرة بعد والحق هو الاول واختار المصنف اشار
اليه ولا بقوله **ولا ينبغي** اي لا يجوز **فان قلت** فلم عبر عن الجواز بـ
الامتناع **قلت** ليكون مضافا للردي على المخالف **فان قلت** الواو ههنا
لوي شي **قلت** للعطف على مقدر من حيث المعنى كانه قيل بمتنع القول
بامتناع التفسير بعد الالهام ولا يمتنع القول بالتفسير بعد واما
اذ جعل للدبتاء اولد عتراض فهو خال عن رعاية الانتظام
ظاهر الكلام وان كان عالما عن تكلف هذا التقدير **في قوله تعالى**
واوحى ربك الى الخليل اي الهما وقذف في قلوبها الواو للعطف وحي
فعل فاعلم ربك والى الخليل متعلق به والخليل الخليل يذكر حمدا على اللفظ
ويؤنس حمدا على المعنى فلذا انت الفعل في **ان اخذني** من الجبال
بيوتا مفسرة لوقوعها بعد فعل فيه معنى القول وهو التا او حو واخذ
فعل امر من باب الانفصال فاعله الضمير المرفوع المتصل به وقيل فاعله
مستتر فيه والتا غلومة الخطاب من الجبال متعلق به وفيه للتبيين
لانها لا تبني في كل جبل بل في بعضها وبيوتا مفعولها واما يسمى تاء
تنبيه لفعل فيه بيتا تشبيها ببيت الانسان فيه من حسن الصنعة
وحمة القسمة التي لا يقوى عليها حوافل المهندسين الابالات
وانظار دقيقة **ان تكون مفسرة** لما قبلها التحق شرط التفسير

فيها
 فيه ان مصدرية نافية ويكون فعل من الافعال الناقصة منصوب
 اسمه مستتر فيه وهو عايد الى ان المفسرة المذكورة في قوله لا تخذ
 وخبر مفسرة والجوهر في قوة المصدر من فروع المحل على انه فاعل لا
 يمنع **فان قلت** فلم قدم المفعول فيه عليه واخر الفاعل عنه **قلت**
 لكونه نصب العين وورد اللسان لوقوع النزاع فيه هو مفسرة
 ومقارنته لقوله **مظاهرها** لكونه اصلا له وسنده اي جاز ان تكون مفسرة
 فيه كما جاز ان تكون مفسرة في قوله تعالى **فاوحينا اليه** **ان**
 قد مر بيان هذا القول **فان قلت** انها قد ذكرت في كلام بعد ارجا
 فلم جعل جواز التفسير الثاني اصلا لدول **قلت** لان الايجاف الثاني
 فيه معنى القول اتفاقا بخلاف الايجاف الاول فيكون من قبيل المختلف
 فيه الى المتفق عليه بشهادة مخبر الكلام لقيام مقتضى **خلافها** **لكن**
 ابو عبد الله الرازي **ذلك** اي كونها مفسرة فيه اي في قوله واوحى ربك
 الى الخلق وهو الهام اتفاقا وليس اتخذي قال الزمخشري وغيره انها
 مفسرة فيه لان الاحكام في معنى القول وقال الرازي لانها مفسرة
 وقد انتفى شرط التفسير فان المراد من الايجاف في قوله واوحى ربك الى الخلق
 هو الهام اتفاقا وليس معنى القول ثم اذا امتنع القول بالتفسير
 عنده ههنا قال انها مصدرية كانه قيل واوحى ربك باتخاذ بعض
 افعال يوتاه ثم اشار المصنف الى الرد عليه بطريق الاستدلال على سلب
 الامتناع بقوله **لان الهام في معنى القول** من حيث الدلالة
 على المعنى

١٢٢
 على المعنى فكذا ما يقع التفسير بعد الكاية والرسالة والاشارة
قلت فهل يكون قوله لان الهام في معنى القول رد عليه وقد قال
 الرازي الهام ليس في معنى القول **قلت** نعم من حيث التام في الهام
 كما اشترنا اليه فلذا قال لان الهام في معنى القول ولم يقل لان الهام فيه
 معنى القول لم يقل ايضا الهام معنى القول هذا ثم ان الزمخشري جاز
 مراد في امثال هذا ان يكون للتفسير والمصدرية فالبقى ههنا بيان
 التفسير ترجيحها على المصدرية نظر الى غرض التخصيص التفصيل
 بعد الاجمال كما يدل عليه سوق الكلام فلهذا لم يتعرض اصلا لبيان
 التفسيرية ولا لبيان المصدرية في قوله تعالى **فاوحينا اليه** ان اصنع
 الفلك وان لم يقع المصدرية ههنا من حين النظر الى مجرد معنى الكلام
 فاذن لا نزاع بينهما في التحقيق كما ترى غاية ما في الباب نظر الرازي
 مقصور على مجرد معنى القول ثم يصل الى درك عرضه فعلم من هذا القول
 البيضاوي ههنا بعد اختيار المصدرية ويجوز ان يكون مفسرة لان الاجا
 معنى القول ليس على ما ينبغي ثم ان الفعل المضارع المقرون بـ **اذا** او **ان**
 الصالحة للتفسيرية خواشرت اليه لا يفعل جاز رفع ذلك الفعل على
 انها نافية كما جاز جزمه على انها نافية فتكون مفسرة على كل تقدير وجاز
 نصبه ايضا على انها نافية فتكون حينئذ مصدرية لا غير واما فاول
 الفعل المضارع اليها بدون اجاز رفعه ونصبه لا غير الوجه الرابع ان تكون
مختلفة من الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر كما كانت قبل لكن

التحقيق اسمها ضمير الشأن مقدر ولا يثبت الا في ضرورة الشعر
فلولا انك في يوم الرخا سالتني طلاقك لم اخل وانت صديق لما حكم
عن بعض المغاربة من جواز اظهار عملها مخففة في الاسم الظاهر
ضعف نحو علمت ان زيدا قائم من جواز اظهار عملها مخففة فيه بل
ضعف فليس باصل ملتفت اليه يعرج اليه فتقع بعد فعل النفي وما نزل
منزلة فشاهد الاول **نحو علم ان سيكون** منكم من صرح علم فعل
فاعله مستتر فيه عائد الى الله وان مخففة من الثبيلة اصلها ان ضمير
الشأن المقدر اسمها والسين للفصل بينهما وبين الفعل وليكون
عوضا عن المحذوف وجبر للنقصان الدخولها ويكون فعل من الافعال
الناقصة ومنكم خبر ومن صرح اسم الفعل معجولة وقع خبر لان ان
مع معجولها تشديد مسد معجولي علم وشاهد الثاني في نحو **حسبوا ان**
لا تكون فتنة اي بنوا اسرائيل انهم لا يصيبهم من الله بدو وعذاب
في الدنيا والاخرة حسب فعل من الحسبان نزل منزلة اليقين فان الظن
والحسبان اذا قويا التيقن باليقين وههنا كذلك فكذا وقع بعد
ان التي للتحقيق فاعله الواو وان مخففة من الثبيلة اصلها انه لا
يكون فتنة خفت وحذف ضمير الشأن اسمها ضمير الشأن المقدر
لا حرف في جي به لما عرفت انفا وتجي قد بعدها للتعويض المذكور ايضا
نحو ليعلم ان قد بلغوا رسالات وتكون فعل تام وفتنة فاعله وهو
مع معجولة مرفوعة المحل وقع خبر ان وهو مع معجولة قائم مقام معجولي

حسب

حسب وانما قيدها بقوله **في قوله الرفع** اي رفع يكون ليكون نصبا
على ما ادعاه واما على قراءة النصيب يكون ما نحن بصدده بل يكون بجهة
فتكون الجملة ايضا منصوبة المحل انها تسد مسد مفعولي حسب فهو
منفي على معناه من غير احتياج الى التنزيل **فان قلت** ايها الظاهر في
التعيين عليهم **قلت** قراءة النصيب اظهر في بادي الرأي واما قراءة الرفع
فاشد قويا على ما علمت من تمكن الظن الفاسد في قلوبهم العمى يمكن
يقين ولما فرغ من بيان المطلوب اراد ان يوضحه غاية الايضاح
وسلك في ذلك طريق التعميم والتفصيل فاشار اليه بقوله **وكذا**
اي وكما كانت مخففة من الثبيلة في هذين القولين تكون مخففة منها
ايضا **حيث وقعت** اي ان المخففة **بعد علم** اي بعد لفظ دال
على اليقين نحو علمت ان سوف يقوم زيد او **بعد ظن** اي بعد لفظ
دال عليه قوله **نزل منزلة العلم** صفة ظن نحو ظننت ان سيق
الصديق **فان قلت** التنزيل لا يخرجك الشيء عن حقيقة التحقيق
فلهذا استعمل ههنا او في قوله او بعد ظن من اين يحصل التلازم
ويدفع التناقض بينهما **قلت** من حيث النظر الى نفس التنزيل واما
اذ المينزل منزلة فلا تقع المخففة بعده فانها تدل على تحقق
ما بعدها بخلاف الظن وتقع ايضا بدونها نحو واخر دعوانهم
ان الحمد لله رب العالمين **الرابعة** من تلك الكلمات **من** فالوجه
الاول لها ان **تكون شرطية** كان فتعمل عملها في نحو **من عمل**

بجزبه واجل من اسم موضوع لا ولي العلم متضمن لمعنى ان الشرطية
فلذا جزم الفعلين ويجعل فعل شرط مجزوم به فاعله مستتر فيه عايد
الى من وسوء مفعوله وتجز جزاء الشرط فعل مجزول والضمير المستتر
فيه قائم مقام فاعله عايد الى من ايضا اصله تجزى حذف الالف
لاجل عدمية الجزم وبه متعلق بجز والها فيه عايد الى سوء او هو من
والوجه الثاني ان تكون **موصولة نحو قول الناس يقول الواد**
للعطف من التبعية والناس مجرور بها ومن اسم موصول اصله
يقول مبتدأ خبره من الناس يقول من قال من الناس مبتدأ بحسب المعنى
ويقول خبره كانه قيل وبعض الناس يقول امنا بالله وباليوم كافر
لا يخلو عن ارتكاب خلاف الظاهر وقال الزمخشري ان قدرت لام التثنية
للعهد في الناس فهي موصولة وان قدرتها بالجنس فهي موصوفة
والوجه الثالث استفهامية اي ان تستعمل للاستفهام **نحو**
من عشتا من مرقدنا من اسم متضمن لمعنى حرف الاستفهام مبتدأ
وبعث فعل فاعله مستتر فيه عايد الى من ونا مفعول من مرقدنا متعلق
به والجملة خبر لمبتدأ **والوجه الرابع** لها ان تستعمل **نكرة موصوفة**
فلذا صح دخول رب عليها نحو رب من اتصحت غيبا صدره **في نحو مررت**
من يجب من مجرورة بالباء متعلق بالمجرور موصوف وبعبء صفة ولكن
متعلق بيجب ولا يخفى عليك ان في خصوصية هذا المثال الطاقة الرمز
الى ان لصفة الاعجاب مناسبة مع النكرة وليست لها مع المعرفة فاذا

قلت

قلت من يكرمني اكرمه من فيه يحتمل استعمالها وجوها اربعة فان قدرتها
شرطية جازمت الفعلين وان قدرتها موصولة او موصوفة رفعت الفعلين
وان قدرتها بغير فاعل على جميع التقادير مبتدأ خبر الاستفهامية
الجملة الاولى خبر الموصولة والموصوفة الجملة الثانية خبر الشرطية
الجملة الثانية والجملة الثانية على خلاف ذلك واذا قلت من راني اكرمتم
بحسب الاستفهامية وقد يقع موصوفة بمعرفه اذا كانت موصولة
نحو قام من في الدار العاقل لكن المصنف لم يلتفت الى لفظ استعمالها
في كلام العرب وكونه من الوجوه المترتبة وهو ليس بصدد هذا بل هو متصد
لبیان الوجوه البسيطة فقط ثم لما فرغ من بيان وجوها الراجعة لخصه
في الاربعة اشار الى بيان وجهها المخرج عنده بقوله **واجاز** اي جملوا
الخاتمة لم تجوز ان يكون لها وجه غير الوجوه الاربعة واجاز ابو علي **الناس**
بما ورد تلك الوجوه **ان تقع** اي يكون فواقع ههنا من ان يكون بدل
ان يقع فهو بين **نكرة** منصوبة على انها خبر يقع لكونه بمعنى تكون
تامة صفتها والمراد من التامة ههنا ما لا يحتاج الى صلة ولا صفة
فيكون الوجوه خمسة عنده **وجمل** اي الفارسي **عليه** اي على كونها نكرة
تامة **قوله** اي قول الشاعر **فان قلت** فلو لم تقل استدلال عليه قول
الشاعر كما هو الظاهر المناسب **قلت** لعدم استلزامه ادعاء
لقسام احتمال الغير فيه وان كان بعيدا **ونعم من هو في سر** **واعلم**
والواو للعطف ونعم فعل من افعال المدح فاعله مستتر فيه من نكرة

تامة مميزة لذلك المستتر لتقرر الابعام فيه فكذا انفسر بقوله **اي نعم**
شخصا هو مخصوص بالمدح واما عند الجمهور فتر اسم موصوف فاعل النعم
فيكون استعمالها ههنا من قبيل الوجه الثاني وهو مبتدأ خبر محذوف
اي نعم هو **فان قلت** هل المحذوف يحتاج ههنا في الافادة الى تاويل
كما في قول ابي النجم ابا النجم وشعري وشعري **قلت** لا كما في قولك زيد
شجاع من سمعته يقاوم الاسد فهو هو بدل على ذلك تعلق ظرف
لتحقق معنى الفعل فيه اي ونعم من هو ثابت في حالتي سرور وعداوة
ثم بعد ذلك لابد من القول بمحذوف اخر على رأي الجمهور ليكون
بالمدرج **فان قلت** اي القولين اظهر ههنا **قلت** قول الفارسي
اظهر فلهذا رجع المصنف **فان قلت** فلم لم يعد وجهها مسك
قلت لعدم التفتاة اليه بعد اشتغال استعمالها على هذا الوجه
التمسك بقول البشر عريف الطعن مفتوح فيه **فان قلت**
شر القمير في باب نعم ان يكون المميز صالحا لدخول الالف واللام من
ليس كذلك فلا يصح قوله فيه فضلا ان يكون اظهر **قلت** الفارسي
لا يسلم هذا الشرط يدل عليه قوله تعالى فتعاهي ولو سلم فله ان يقول انه
يصالح لهما معرفة وان لم يصالح لهما نفسه فلهذا اوقر في تفسيره ونعم
شخصا او انسانا استقام المعنى واما قول الكسائي انها تكون رائدة
كما في قوله كفى بنا فضلا على من غيرنا على رواية خفض غيرنا فلم يلبثت
اليه ايضا اما على رواية خفض فلا نه موصوفة وغير صفته واما على

رواية

رواية الرفع فلا نه احتمل ان تكون موصولة او موصوفة كما نه قيل من هو
غيرنا فالجملتان اماصلة او صفة **النوع الخامس** من الالوان الثمانية
ما ياتي اي ما يستعمل في الكلام **على خمسة اوجه وهو** اي المستعمل
عليها **اشيئان** اي هو نوع مختص في صفتين بلدا استقرا **احد**
اي احد الشئين **اي** وهو يفتح الهزرة وتشديد اليا الكز المصنف
لم يقيده بذلك كونه بعيدا وبيان الوجه لا يبين التعريف والتقي
بما يبين حالة من بعد وهو محسب ما يضاف اليه دائما فان اضيف الى ظرف
مكان كان ظرف مكان نحو اي مكان تجلس معك وان اضيف الى ظرف
زمان كان ظرف زمان وان اضيف الى مفعول به كان مفعولا به او مصدر
يكون مصدر اذ اولان **شرطية** كان **نحو ايا الاجلين** قضيت
المعنى اي الاجل وفيتك منها سوا كان اطولهما الذي هو الشعر واقصر
الذي هو الماشي **فلا عدوان علي** المعنى لا اعتدي علي في طلب
الزيادة عليه فاي اسم متضمن معنى الشرط مضاف لاجلين منصوب
على انه مفعول لقضي وما زائدة بين المضاف والمضاف اليه للتاكيد
وفاعله الضمير المتصل به وهو فعل الشرط والفا فاجواب الشرط ولا عدوان
على جملة اسمية جزاءه والوجه الثاني من وجوه الاستعمال ان تكون **استقها**
نحو ايك زادت ههنا ايمانا فاي اسم متضمن معنى الاستقها
مرفوع بالابتداء وزاد فعل مفعوله الاول متصل به عائد الى المبتدأ
والتا ثا ثا ثبت فاعله هو هذه اشارة الى السورة وايمانا منصوب

ها

تكون

مئة

على انه لمفعول الثاني والجملة خبر المبتدأ وكذا هي اسم متضمن للاستفهام
على قراءة النص فلهذا اطلق المثال ولم يقيد بقوله في قراءة الرفع
قيد في غير هذا المحل **فان قلت** منصوب بماذا **قلت** بفعل مضمر
يفسره ما بعده كانه قيل انكم زادت زادته والوجه الثالث فيها
ان يقع **موصولة** كالذي **خو** اي في قوله تعالى **الذين من كل شيعة**
ايهم اشد على الرحمن عتياً ثم للعطف على جواب القسم واللام للتأنيد
المعطوف على جواب القسم تنزع فعل فاعله مستتر فيه وهو مخرو ونون
للتأكيد ايضا ون حرف جر وكل مجرور بها مضاق الى شيعة والجار
مع المجرور متعلق به واي اسم موصول مضاق الى الضمير وهو هم واشد
افعل التفضيل مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والمبتدأ مع خبره
جملة اسمية صلة الموصول فاشار الى جميع ما ذكر بقوله **اي الذي هو**
اشد وعلى الرحمن متعلق باشد ومحذوف يفسره عتياً لان
المشهور ان معمول المصدر لا يتقدم عليه ولا ظهر انه متعلق بعتياً
لان معمول المصدر يجوز ان يتقدم عليه اذ كان ظرفاً او شبهه قال
الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بها ارفة وعتياً
على التمييز العامل فيه اشد اصله عتو وعلى وزن فعور فابدلته
ما قبل الواو الاولى كسرة طلباً للخفة فقلت يا لسكونها والنكار
ما قبلها ثم قلت الواو الثانية يا لاجتماع الواو والياء مع سبق الياء
عليها بالسكون فادغم الياء فصارت عتياً بكسر العين ايضاً ابتداء
حركاتها

حركاتها حركة التاء والموصول مع صلتها منصوب المحل على انه مفعول
تنزع ولما فرغ من بيان دعوى الموصولية واراد ان ينسبها الى امام
من الخبايا استحكاماً لما ادعاه اشار الى هذا بقوله **قاله سيبويه**
اي قال اي اسم موصول مبني على الضم كونه بمعنى الذي واذا اعراب يكون مجروراً
على كل واحد من اللزوم الاضافة فاذا حذف صدر صلتها عتداً لئلا يلبس اليه
كما في قوله تعالى ايهم اشد **فان قلت** لا استبعاد في ذلك كونه
كيف يقع الضمير المنصوب بعد القول الواقع بعده تكون جملة فلذا
تكثر ان بعده **قلت** لا استبعاد في ذلك كونه راجعاً الى المذكور فيه
لجملة ثم لما قصد زيادة ترغيب فيما اختاره فكذا اختار ههنا تابع على
تبع يقال تابع الرجل على ما اذا اتقنه واحكمه ويقال تبع الرجل القوم اذا
مشى خلفهم اشار اليه بقوله **والعطف على سيبويه من تابعه** تابع فعل
فاعله مستتر فيه عائد الى من مفعوله ضمير منصوب متصل به عائد الى سيبويه
وقال الخليل ويؤثر اي ههنا اسم متضمن لمعنى حرف الاستفهام معرب
بالرفع على انه مبتدأ خبر اشد لكن الخليل بقوله الجملة منصوبة المحل
على انها مقولة لقول مقدراً كانه قيل لنزع عن الذين يقال فيهم هم
اشد ويؤثر بقول المجموع منصوب محل على انه متعلق به تنزع مع
من جهة المفعولية وان لم يعمل فيه لفظاً على ما هو شأن التعليق
فان قلت فلم صح التعليق ههنا مع انه ليس من افعال القلوب
تتضمن النزاع ههنا بمعنى التمييز اللزوم للعلم على ان التعليق ليس

يختص بها عنده بل يعبر جميع الافعال على ما عرفت والاظهر
قوله يونس خلوه عن ارتكاب محذور ولتبادر الذهن اليه وقال
الاخفش ههنا ايضا ما قاله الخليل ويونس لكنه يقول كل شيعة
مفعول نزع فيكون من فيه زيادة في الميث على ما هو مذهبهم
اشد لا تتعلق به بل تكون مستانفة لا يخفى عليك ان قوله ههنا ليس
بقوى لخلوه عن رعاية حقوق النظم الظاهر واما قول ثعلب ان
اي له تكون موصولة اصلا ولا تكون الا شرطية واستفهامية
فمردود بشيوع استعمالها في غيرهما في كلام الفصحى والوجه الرابع
ان تكون **دالة على معنى الكمال** ويختص استعمالها في وجهين
بالاستقرار احدهما ان تقع **صفة لكمة** مذكورة غالبا
خو هذا رجل اي رجل هذا مبتدا ورجل خبره واي صفة فتم
الى رجل فان قلت فلم لم يقل وتقع صفة لمعرفة اذا اضيفت
معرفة **قلت** لعدم ظهور معنى الجمال حينئذ كقولك مررت
بالرجل اي الرجل مثله ثم انه لا يخلو من ان يكون مضافا الى
مشتق وغير مشتق فان اضيف الى الاول يكون الغرض من التوضيح
المدح به خاصة اذا كان مما يمكن المدح به وان اضيف الثاني
يكون المقصود منه التثابك وصف يمكن ان يثنى به فاشار الى
الثاني بقوله **اي هذا رجل كامل في صفات الرجال** من
الكلمات الانسانية سواء كانت علمية او عملية او غيرهما
ان تقع

ان تقع **حالا معرفة كمررت بعبد الله اي رجل** اي كاملا
في صفات الرجولية والوجه الخامس ان تكون **وصلة** ووصلة الى
ندا ما فيه ال التعريف لا متناع اجتماع التي للتعريف فان حرف
الندا يكون للتعريف عند القصد ايضا في السبعة عند البصريين
خلاف الكوفيين واما نص علي الا اشعار بان امتناع الاجتماع
انما يتصور في صورة ال التعريف في المعرفة نحو يا زيد واما
لم يقل ههنا ال الجنسية كما قال من قبل اشارة الى ما قالوا من ان ال
في نحو يا ايها الرجل للتعريف لجنس قبل دخول اي وبعد دخوله يكون
للمحضور كما يكون كذلك بعد اسم لاشارة **نحو يا ايها الانسان**
يا حرف ندا واي اسم مفرد مبني على الضم وهما في تنبيه عرس من
المضاف اليه الانسان مرفوع حتما صفة جاز لما زى نصب وصفه محله
على محله لان المنادي مفعول به معنى فانقل عن الاخفش من ان نحو يا ايها
الرجل بوصول حذف صلة وهو العايد اليه كانه قيل يا من هو الرجل فليس
لانه محل صرف لانه لو صح ما نقل عنه لجاز ان يظهر المبتدأ ههنا
وان يوصل باي جملة كانت سواء كانت فعلية او ظرفية واما ما اجازه
من انه يكون موصوفا نحو مررت باي محب لك كما يقال مررت بمن محب
لك فردود ايضا لانه غير مسموع من العرب لانه لا يستعمل المضاف
الا في النداء والاستخبار باله مستقرا اما النداء فنحو قولك يا ايها الرجل
واما الاستخبار فنحو قولك اي لمن قال لك جاني رجل وهذا ليس ههنا

كما ترى ثم لما فرغ من بيان أحد الشيين الذي هو اسم راد ان يشرع في ثابتهما
الذي هو حرف فكذا قدم ذلك على هذا فقال **الثانية** من الكلمتين المستعملتين
على الوجه خمسة **فان قلت** كان المناسب لبقوله ان يقول ههنا
ثانيهما فلم ترك ههنا **قلت** للتعليم بان الحرف يذكر ويؤتى فان
اول باللفظ يكون مذكرا وان اول بالحكمة يكون مؤنثا والبتية
ان لو من الكلمات التي وضع الباب الثالث لتفسيرها **لو** هاجي خمسة
ان جعلها ان تكون حرف شرط اي حرف تستعمل لتدل على تحقق
جوابها على تحقق مضمون شرطها **في الزمان** **الماضي** كان المستقبل
فلو تغير ثلاثة امور في نحو قولك لو جاز في زيد كرمته الاول تعليق
الثاني بالاول والثاني في تقييدها بالزمن الماضي الثالث الامتناع
لكن اختلف في الثالث فقال الثلويين انها لا تدل على امتناع اصلا
لا على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب فان اراد بعدم دولتها عليها
لا تدل عليه بحسب الوضع فالحق ما ذكره ان اراد به انها لا تدل عليه
بحسب الوضع له ولو بحسب التضمن لا لزام فقوله بالاصل لا شك
فان التعليق على الوجه المذكور يقتضي ذلك فيدل عليه لا لزام وقال
اكثر النحاة انها تدل على امتناعها جميعا بنحوي لخطاب لم تدل
عليه بحسب المنطوق والوضع وهذا هو الحق عندي وقال البعض تدل
على امتناع الشرط وحده ولا يتعرض للجواب من جهة النفي وهذا ليس بشئ
فان جل نظرهم مقصور على ظاهر اللفظ الذي يليها او يصل الى ذلك
معنى الكلام ثم لما كان هذه الاقوال في دلائلها على الامتناع مختلفة
غير

فاحد
ع

غير ظاهرة وكان المختار عنده هو القول بالاخير اشار اليه على سبيل البیان
والتفريح بقوله **فيقال فيها حرف يقتضي** اذا كان للشرط **امتناع**
ما يليه واستلزام لتاليه كانه قال لو اذا كانت للشرط تدل
على امتناع فعل الشرط وعلى استلزام فعل الشرط الجواب من غير تعرض
للدلالة على نفي جوابه وانت تعلم ان تعليق حصول الجواب المقدر لما في
على حصول الشرط المقدر فيه يقتضي بالضرورة امتناع ذلك الجواب
كما يقتضي امتناع الشرط يقتضي فعل فاعله مستتر فيه عايد الى حرف
وامتناع مفعوله مضاف الى ما هو موصول وتلي فعل فاعله مستتر فيه عايد
الى الموصول ومفعوله الضمير المنصوب المتصل به العايد الى الحرف ايضا والجملة
صلته والو للعطف واستلزام منصوب معطوف على امتناع مضاف
يقتضي فعل فاعله الى الضمير المحرور العايد الى الموصول واللام متعلق
باستلزام وتاليه محرور به مضاف الى الضمير العايد الى الموصول ايضا
والفعل مع متعلقه مرفوع المحل على انه صفة حرف فحاصل هذه القادة
انها تدل على سببية الاولى وسببية الثاني وتدل على انتفاء الاول
فقط وانما انتفاء الثاني فيلزم من انتفاء الاول ان لم يكن الثاني سبب
غير الاول وان كان له سبب غيره لا يلزم منه انتفاءه **نحو** لو في قوله تعالى
ولو شينا لرفعناه الى منازل الاعلى من العلماء **بها** اي بسبب تلك
الآيات ولد من شئها الواو ههنا للعطف ولو حرف شرط وشئ فعل
الشرط فاعله نا ومفعوله الضمير المنصوب المتصل به العايد الى بلعم
باعور والباحرف جرحه والضامير محرور عايد الى الآيات والجار مع المحرور

متعلق به ثم لما حقق ذلك الأصل وبينه فرع عليه لزيادة الإيضاح
بقوله **فلو ههنا** أي في قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها **دالة**
على أمرين فإن قلت الدلالة على استلزام الأول الثاني متقدمة
على الدلالة على الامتناع فلو عكس الترتيب كما أشار إليه **قلت**
الدلالة على الامتناع على زيادة دقة وتأمل فالإشارة إلى هذه
النكتة قال **أحدهما** ولم يقل **أو** لهما **أن مشيئة الله تعالى** في
هذا المنسلخ اللام حرف جر ورفعه مجرور بها وهو مصدر مضاف
إلى مفعوله وهو هذا والمنسلخ صفة والجار مجرور متعلق
بالمشيئة والمنسلخ اسم فاعل من انسلخ يقال انسلخ الرجل من ثيابه
إذا خرق منها والمراد من المنسلخ ههنا بلعم بن باعور قد انسلخ
من آيات الله بأن كفر بها ونبذها وراى ظهره **متقية** فهي ههنا
إشارة إلى المراد من الامتناع في باب لو وهو الانتفاء مقابل الثبوت
لا الامتناع مقابل الوجود والامكان فالحاصل ما ذكرنا لو ههنا
تدل على انتفاء الشرط ولا تدل على انتفاء الجواب **يلزم ههنا** أي من
انتفاء الشرط هو المشيئة **أن يكون رفعة** أي رفع الله للمنسلخ
أي رفع المنسلخ ففي الأول مصدر مضاف إلى فاعله وذكر المفعول
وفي الثاني بالعكس **مستقيا فان قلت** فالمناسبتان ذكرنا يقول
من هذا انتفاؤه فلم اظن هذا الكلام وأدخل عليه كون الدال على
الثبوت والادوام **قلت** لا يضاف والتقديم قوله **أدريس**
الآخره إشارة إلى بيان المدزمة فقيه شعرا بان فعل الشرط يطلق
عليه

عليه السبب عند النجاة لرفعه الجار مجرور في محل الرفع على الخبرية
وأمّا حال ان وقع المصدر فعلى ما ذكر **الامشيئة** المخصوصة أي مشيئة الله
لرفع الحرف استثناء المشيئة مستثنى والمستثنى منه سبب فالتشني
يختار فيه الرفع على البدلية ويجوز النصب على الاستثناء **والحال قد**
انتفت أي المشيئة المذكورة في الواقع وإن كانت سبباً على سبب
الغرض والتقديم فكانه قال يلزم من هذا انتفاء الرفع لا انتفاء
ثبوته المحصر في تلك المشيئة ثم لما فرغ من بيان لزوم انتفاء سبب
سببه إذ لم يكن معه سبب آخر وإرادان يبين عدم لزوم انتفاءه لا انتفاء
سببه لأن معه سبب آخر أشار إلى هذا أولاً بقوله **وهذا** الذي ذكرنا
ههنا من لزوم انتفاء المسبب لا انتفاء ذلك السبب **خلاف** ما فهم من قول الرسول
عليه أفضل الصلوة والسلام نعم العبد صهيبي **لو لم تخف الله لم**
يعص الغرض منه المدح بأنه لا يعص إلا ما سواه وجد الخوف أولاً **جد**
نعم فعل المدح والعبد فاعله وصهيبي مخصص بالمدح ولو حرف
ولم حرف جزم وتخف فعل الشرط مجزوم بها فكسر لاجل التقاء الساكنين
فاعله مستتر فيه عائد إلى صهيبي والله منصور على المفعولية ولم
حرف جزم ويعص جزاء الشرط فاعله مستتر فيه عائد إليه أيضاً حرف
منه لام الفعل لاجل علامة الجزم **فان قلت** هل قوله عليه الصلوة
والسلام لو لم تخف الله لم يعصه تعلق بقوله عليه الصلوة والسلام
نعم العبد صهيبي **قلت** له تعلق به على سبيل التفسير بعد الإجمال
ولخصوص بعد العموم **فان قلت** فالخاص قاصر عن إحاطة

العام فيه صلح لان يكون تفسيره **قلت** صلح له باشتغال استمرار
عدم العصيان على جميع صفات الطبع والحالات ثم اشار الى الدليل
على ذلك بقوله **لانه** اي الاشياء **لا يلزم** ههنا **من انتفاء الخوف**
اي من انتفاء السبب **انتفاء بعض** اي انتفاء المسبب لتحقيق سبب
آخر يقتضيه كما يلزم هناك على ما عرفت قوله **حتى يكون** اي معنى
لو لم تخف الله لم يعصه **خاف وعصى** على سبيل اللف والنشر المرتب
كما في قوله فعل المدام وولدها وذاقها من مقلتيه ووجبتيه وبقية
غاية مسببه عن اللزوم المتنى لا عن النفي فكانه قال لو لم من انتفاء عدم
الخوف انتفاء عدم العصيان لوجب ان يكون معنى لو لم تخف معنى خاف ومعنى
لم يعصى معنى عصى لكن هذا ينافي في عرض المذموم بعدم العصيان دائما
والاعتراض **ذلك** اي بيان عدم ذلك اللزوم **لا انتفاء العصيان**
له اي لا انتفائه **سببان** فان قلت له سبب غيرهما المعصية وغيرها
فلو ينحصر سبب انتفائه فيها **قلت** ليس المراد منه حصر سببه فيهما
حتى يتوجه ما ذكرته وانما المراد منه حصره فيهما من حيث النظر الى
ظاهر حال الفريقين كما يشعر به الكلام الاتي **او طهار خوف العقاب**
بمعنى خوف من عقاب الله وان كان من قبيل اضافة المصدر الى المفعول به
بحسب الظاهر **والاعتراض** ايضا اذ لا يظهر فيه ههنا معنى العطف
ولا معنى الحال **هي** اي خوف العقاب فالتأنيث باعتبار الخبر **طريق**
العلوم فان عادت اكثر الناس الطاعة وقررت المعاصي خوف العقاب
حتى اذا لم تخافوا لا يطيعون **والاعظام** اي اعتقاد عظمته الاتيان بموجب
امره

140
فهيه **هي** اي المذكورة مضمونها **طريق الخواص** ثم لما ذكر عن
بيان السبب ان يبين فائدة استعمال الوههنا اذ لا يستقيم ان
يكون الغرض من استعمالها الدلالة على امتناع الشرط كما في قوله تعالى
ولو شئنا لرفعناه بها اشار الى هذا بقوله **والمراد** من استعمال الوه
قوله عليه الصلوة والسلام ولم تخف الله لم يعصه هو الاشارة الى ان
صهيبا **خياله** **عن هذا القسم** اي من الخواص الذين هم اهل الرغبة والرهبة
لكن ينبغي ان لا يقع منهم عصيان لاجل الجلال وغيره هو المناسب
لشأنهم ورفعا لمنزلتهم من مرتبة العوام فتو ان قال المراد انهم لا يعصون
للاجل من عدم خوفهم من العذاب بعيد من امر الكلام كما ترى **والا انه**
اي صهيبا **لو قدر** اي فرض **خلوه** اي صهيب **من الخوف** متعلق بالخلو
لم يقع منه اي من صهيب **معصية** اصلا لاجل العظم والاعظم **فكيف**
يتبع منه الخوف حاصله اي لصهيب فان العبد بين الخوف والرجاء المخلص
على خطر عظيم ولا يخفى عليك ان امتناع الجواب انما هو على كونها شرطية
وعلى اعتبار تعلق تحقق مضمون الجزاء بتحقيق مضمون الشرط فقط فلو هنا
ليست كذلك فلو ينافي في ذكر من اصل بل هي شرطية نزل على الجواب
دايم التحقيق على جميع التقادير في قصد المتكلم واذ كان الشرط مستبعدا
استلزامه كذلك الجواب وكان يقتضي ذلك الشرط اليقين باستلزام
ذلك فيلزم استمرار وجود الجواب على تقدير وجود الشرط وعدمه
فيكون لازم التحقيق سواء كان الشرط والجواب مشيقين او متغيرين بالعكس
مثال الاول لو لم اهتني لا تثبت عليك ومثال الثاني لو لم يخف الله لم
يعصه ومثال الثالث لو لم يختص الى كريم لا كرمته ومثال الرابع

نحو لو لم احسنت الى حليم لم يكرمك فظهر مما ذكر ان قول من قال ان لو
ههنا بمعنى ان وان اذا دخلت على منفيين فلا تجعله مشتق فلا
يلزم المحذور ليس بظاهر بل هو صرف الكلام عن المقصود بل احتياج اليه
قول من قال ان لو ههنا للدلالة على ارتباط الجواب بالشرط فقط بدون التعرض
لامتناع الجواب فهو في الحقيقة راجع الى ما ذكرناه **و** للعطف على مقدر
كانه قال قد ظهر لك مما حققناه ههنا ان لو اذا كانت شرطية فالحق
انها انما تدل على امتناع الشرط فقط وان امتناع الجواب لا يترتب منه
ان اتحاد سببه **والا** فلا **من ههنا** اي من بيان انها اذا كانت شرطية
تدل على امتناع الشرط وحده وان امتناع الجواب انما يلزم منه اذا لم يكن
له سبب غير **تبيين** اي وظهر لك ايضا منه **فساد قول المعري**
اي فساد قول اكثر النحاة على سبيل العموم جميع موارد استعمالها
ان لو حرف امتناع لامتناع اي حرف دل على امتناع جوابه
لامتناع شرطه كما ذهب اليه الجمهور او دل على امتناع شرطه لامتناع
جوابه كما ذهب اليه ابن الحاجب فكذا اطلق الامتناع فقوم بلا تفصيل
باطل والصواب في تحقيق امتناع الجواب ان يفصل القول **بانها** اي
لو اذا كانت شرطية **لا تعرض لها الى امتناع الجواب** اي لا تدل عليه
اصلا **فان قلت** فلم ذكر التعرض دون الدلالة مع انها اشهر **قلت**
لان التعرض اعم في بادي الرأي من الدلالة لتبادر الاعم الى اختصاصها
بالمطابقة لا سيما عند اهل النحو **ولا** زبدت لتأكيد التقي مع الدلالة

على ان

141
على ان النفي متعلق بكل واحد من الامتناع والاثبات على حدة **الى ثبوت**
تدل عليه ايضا **فان قلت** فكيف يصح هذا مع انها متعلق بثبوت
الجواب بثبوت مضمون الشرط كما يدل عليه بيان الامر الثاني **قلت** لما جاز
سلب الدلالة على نفي الجواب في زعمه جاز ايضا في زعمه سلب الدلالة
على ثبوته وان كانت تدل عليه تفسير الامر فما قيل من انه اراد منه
في نفس الامر التعليق المذكور لا ينافي صحته فهو بعيد عن التزام من حل
وما وقع ههنا في بعض النسخ من قوله والاولى ثبوته يدل قوله ولا الى
ثبوته فلا ينافي سبب ايضا لما نحن بصددده وان كان صحيحا في نفسه **وانما**
لها تعرض لامتناع الشرط اي انما تدل عليه فقط بالالتزام ثم لما
فرغ من بيان سلب الدلالة على امتناع الجواب وعرض بيان اثبات الدلالة
على امتناع الشرط واراد ان يفصل لزوم امتناع الجواب وعدمه مع ارادة
التعظيم اشار الى هذا بقوله **وان لم يكن للجواب سبب سوى ذلك**
الشرط لزم من انتقائه اي انتفاء الشرط انتفاءه اي انتفاء
الجواب نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا **وان كان له**
سبب اخر غير الشرط ان تعدد اسبابه **لم يلزم من انتقائه** اي انتفاء
الشرط انتفاء الجواب **لما تقر** عند من ان سلب الامتناع لا يستلزم
سلب الاعم **نحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا** فان الضوء
كما يوجد عند طلوع الشمس كذلك يوجد عند سطوع الكواكب استعمال
النار **ومن** اي ومن الجواب الذي تعدد اسبابه **نحو لو لم تخف الله**

هذا شرح ما انتهى اليه رايه فان اردت الوقوف على تفصيلها
 فاعلم اولاً ان المراد من الشرط هو ما عند اهل النخاعة ما دخلت عليه لو
 وغيرها من كلمات الشرط وتعلق به الجواب سواء وقف عليه تحققة نحو
 لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً او لم يوجد لكان النهار موجوداً
 لكانت الشمس طالعة ونحو ان دخلت الدار فانت طالق والمراد
 من اللزوم بينهما عندكم هو الارتباط بينهما باي وجه كان ان كان كلام
 ابن الحاجب يدل على ان الجواب منه هو السبب المقصود وعلى ان المراد
 اللزوم هو اللزوم بمعنى امتناع انفكاك الملزوم عن اللزوم على ما هو مصطلح
 النظار فلهذا قال لو تدل على امتناع الملزوم لا امتناع اللزوم وان البصير
 مع ابن الحاجب في هذا الرأي معنى من حيث لا يشعر وان انكره لفظاً
 غاية ما في الباب انه اقتصر على الدلالة على امتناع الشرط فقط وقال
 واما امتناع الجواب فلا يترتب منه ان تحذف سببه الا فلو لم يرد ان امتناع الشرط
 لا امتناع الجواب لا يطرده نحو لو لم يخف الله لم يعصه فلهذا قال هو هنا الملزوم
 من امتناع عدم الخوف امتناع عدم العصيان كما قال في نحو لو شئت لرفعنا
 بها لزوم امتناع المشيئة امتناع الرفع لكن مثل هذا لا يفيد الا التام
 ليس عدم الاطاعة على حقيقة الحال ثم اعلم انها اذا كانت شرطية دخلت
 على الماضي لفظاً او تقدير فالتصريح هو التفصيل في جوابها بان يقال ان
 قصد مجرد تعلق ثبوته بتحقيق مضمون الشرط فلا يدل على امتناع املا
 فلهذا قال بعض النخاة لو تدل على مجرد الارتباط لا ترى ان نحو لو
 كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً لكن الشمس طالعة فيكون النهار
 موجوداً

موجوداً انما يتبع من الثبوت فقط وكذلك ان قصد استمرار ثبوته
 على ما تقدير لكن علق بالشرط البصير المناسب ليفيد بالخوف ان تعلقه
 بنقيض ذلك الشرط بالطريق الاول نحو لو اهتمتني لا تثبت عليك و
 نحو لو لم يخف الله لم يعصه واما اذا قصد تعلقه به على مجرد الغرض
 والتقدير والمقصود ببيان سبب انتفاؤه فهو تدل بالالتزام على
 امتناع الجواب بامتناع الشرط نحو لو جيتني لا كرمتك وغالب السعيا
 في اللغة على هذا الاصل فعليه يحمل قول النخاعة واما اذا قصد
 الاستدلال بانتفاؤه على انتفاء الشرط مع قطع عن بيان سببه فلهذا
 تدل بالالتزام ايضا على امتناع الشرط بامتناع الجواب فنقول لو
 كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً لكن النهار ليس موجوداً فلا تكون
 الشمس طالعة واراد على هذا القانون يشهد بذلك قوله تعالى
 لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا ومثل هذا قليل في الجوارات
 فعلى هذا يحتمل قول ابن الحاجب واما قول المصنف فليس بخارج عن
 قول ابن الحاجب في التحقيق على ما عرفت ثم لما فرغ من اقامة الدليل
 على الامر الاول واراد التقييد على دليل الامر الثاني اشار اليه بقوله
الامر الثاني ما دل عليه البصير المحجور عايد الى الموصول
فا دللت في المثال المذكور اي في قوله تعالى لو شئت
 لرفعناه بها **ان ثبوت المشيئة** ووقع متاد من **ثبوت**
الرفع فان قلت الدلالة على هذا الاستلزام تستلزم
 الدلالة على الملزوم واللام بالضرورة وقد قال من قبل ان لو اشدك

على ثبوت الجواب فهل هذا الاتفاق **قلت** نعم الا انه لا يلتفت
 الى مثل هذه الدقة او اعتبر قوله والاولى ثبوته على ما وجد في
 بعض النسخ وقد عرفت حاله **ضرورة** تعليل الاستلزام
 مضاف الى قوله **ان** ثبوت **المشيئة** **سبب** لثبوت الرفع
فان قلت فلولا يصح في بيان الامر الثاني الى نفى سببية
 غير المشيئة كما احتاج اليه في بيان الامر الاول حيث قال
 هناك اذ لا سبب لرفعها الا المشيئة **قلت** لتحقق معنى
 الاستلزام بدون ذلك النفي بخلاف انتفاء **الرفع** **سبب** **عن** ثبوت
 كما هو حقهما واراد ان يبينه الطالب على كيفية اندراجها تحت
 الاصل المذكور وان يبرهنه على استخراج الفرع من الاصل اشار
 الى هذا بقوله **وهذان المعنيان** المدلولان منه اولهما
 امتناع الشرط وثانيهما استلزام ثبوت المشيئة لثبوت الرفع
قد تضمنتهما اي المعنيين **العبارة المذكورة** هي قوله
 فيقال فيها حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه
 لتاليه **فان قلت** العبارة قاعدة والناسب لها ان يقول هذان
 المعنيان يدرجان تحت العبارة المذكورة كما هو المشهور فلم قال
 قد تضمنتهما **قلت** كون اشتباهه عليهما اشتمال الكل على اجزائه
 بحسب الظاهر وان جاز ههنا اشتمال الكل على جزئياته ايضا بحسب
 توزيع الاجزاء الى الاجزاء الوجه **الثاني** منها ان تكون
 حرف

حرف شرط في المستقبل فتقوله فيقال فيها حرف شرط مرادفيا لرفع
 على انه صفة حرف **لان** الشرطية تفسير لما ذكر يعني انها تدل على
 ارتباط حصول امر في المستقبل بحصول امر اخر فيه كدلالة ان عليه
 والمشهور ان لو في مثل هذا مستعملة في معنى ان خلافا لادب الحاجب
 فيكون مجازا فالمراد من المرادف ههنا ان يكون معناه معناها
 على سبيل المجاز دون الحقيقة **الا انها لا تجزم** لعدم السماع
 والنقل واستعمالها بهذا المعنى خلاف الاصل فلهذا اختلف
 فيه الناس وما قول من قال يجوز بها الجزم على سبيل الاطراد وعلى
 سبيل الضرورة فليس بمعتد به **قوله تعالى** القول مصدر
 في بعض النسخ وفي بعضها بالكاف فكل منهما حسن لكن المناسب
 للدلالة على المطلوب اللام **وليخش الذين لو تركوا** خلفهم
 ذرية ضعافا خافوا عليهم الواو والواو والعطف واللام
 الامر تخش فعل مضارع حذف لام فعله علومة الجزم والذين هم
 موصول مرفوع المحل على انه فاعله ولو بمعنى ان فاشار اليه بقوله
اي ان تركوا وتركوا بمعنى قاربوا ان يتركوا فاشار اليه ايضا
 بقوله **اي ان شارفوا ان يتركوا فان قلت** فلم يفسر الترك
 بمشارفته **قلت** لحسن انتظام معنى الخشية معها وترك
 فعل الشرط فاعله الواو العائد الى الموصول من خلفهم متعلق
 به وهم متعلق عائد الى الموصول ايضا وذرية منصوب به مفعوله
 وضعافا مفعله ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا للترك لتضمنه

معنى النضير كما في قول عنتر فتركته جوارا والسباع يشبهه
 في قول آخر هذا الذي ترك الأوهام حائرة وقال الزمخشري ترك
 بمعنى طرح إذا علق واحد فإذا علق بشيئين كان مضمي معنى
 صير ومنه قوله تعالى وتركتهم ظلمات وخاف فعل فاعله
 الواو العائد إليه أيضا وعليهم متعلق به والنضير المجرور عائد إلى
 ذرية والشرط مع جوابه جملة شرطية وقعت صلة للموصول
 ويخسر مع معموله جملة فعلية انشائية معطوفة على جملة
 مثلها مذكورة ثم لما فرغ من بيان المطلوب أراد زيادة إيضاح
 بما هو المستقبل لفظا ومعنى أشار إليه بقوله **واللعطف قول**
الشاعر ولو تلتق أصدا نأ بعد مرتنا لظن صدق صوتي
 وإن كنت مرة لصوت صدق ليلى يهش ويطرب الواو للتعطف
 ولو بمعنى أن وتلتقى فعل الشرط غير مجرور بها فاعله أصدا
 وهي جمع صدق والصدق لغة هو الذي يجيبك مثل صوتك في الجبال
 وغيرها متعلق به واللام جواب لو وظل فعل من الأفعال الناقصة
 وهو بمعنى صار وصدق اسم مضاف إلى صوت وهو مضاف إلى ليلى
 والواو للحال وإن للوصل وكان فعل من الأفعال الناقصة اسم مفعول
 بالكسر العظام البالية منصوبة بخبره وجملة منصوبة المحل على
 الحالية واللام لام جر وصوت مجرور بها ومضاف إلى صدق وهو
 مضاف إلى ليلى والجار مع المجرور والمجرور متعلق بهش وهو
 فعل فاعله مستتر فيه عائد إلى صدق صوتي وجملة منصوبة
 المحل

هذا البيت من شعر
 عنتر بن شداد

المحل على أنها خبر ظل والواو للتعطف ويطرب فعل فاعله مستتر
 عائد إلى أيضا والجملة معطوفة على جملة يهش والهاشية
 الارتياح والطرب حققة تصيب الإنسان لشدة حزن أو سرور
 هذا وقال بعضهم هذا ليس بحجة لأن غاية ما فيه أن يجعل
 شرطها مستقبل في نفسه أو قيدا بمستقبل وهذا لا ينافي
 امتناعه فيما مضى لا متناع غيره ولا يخرج أيضا إلى آخر
 من معناها الأصلية إلى غير قول القول بالاستقبال ههنا بنا
 القول بالماضي فلزم منه بالضرورة عدم استقامة معنى الامتناع
 ههنا أصلا مع شهادة فخوى الكلام عليه فلا بد ههنا من القول
 بالاستقبال سواء كان على سبيل المجاز أو على سبيل الاشتراك اللفظي
 وقال بعضهم لأنها الواو للتعطف في المستقبل لأنك لا تقول لو يقوم
 زيد فمجرور منطلق والمصنف لم يقيد بقوله هذا فإنه قول بلا
 دليل وقد صرح أكثر النحاة بأنها تجي بمعنى أن على استعمالها
 في معناها الأصلية لا يظهر في بعض المواضع لقوله تعالى وما أنت
 بمؤمن لنا ولو كنا صادقين الوجه **الثالث** منها **أن تكون**
حرفا مصدريا أي تجعل معنى مدخولها بمعنى المصدر **مرادفا**
 لأن المفتوحة المصدرية وهذا مذهب الفرأ والفارسي تبعها
 المصنف **فإن قلت** الباب الثالث موضوع لبيان الاستعمال
 الحقيقي فقط فلا يكون استعمالها ههنا في معنى أن مما نحن بصدده
 أصلا **قلت** لا بل هو معقود لبيان مطلق الاستعمال كما يدل عليه

جها

التام في الوجه المذكورة فيه على ان نقول يجوز ان تكون مستعملة
 معناها بسبيل الاشتراك اللفظي والعين **الا انها لا تنصب**
 الفعل المضارع الواقع بعدها لعدم عرائقتها في هذا الجمع
 ولعدم السماع من العرب العرباء **و** يعني انها تكون ترادفها وتستعمل
 في معناها كثيرا **لكن اكثر وقومها** اي اكثر استعمالها فيه **بعد**
ود فان قلت ما السر في ذلك **قلت** السر انها لا تخلو عن الاشارة
 الى معنى التمني وان كانت مستعملة في معنى ان فيقوى ذلك المعنى
 بانضمام معنى الوداد اليه فيذكر ذلك قال النخشي لو ههنا معنى
نحو ودوا لودهن اي ودا وادها نك وتموه ود فعل فاعله الواو
 ولو بمعنى ان وتدهن فعل فاعله مستتر فيه وهو انت والفعل مع مجمله
 في معنى المصدر منصوب المحل على انه مفعول ود وبعد **يود نحو**
يود احدهم لو يعمر الف سنة يود فعل واجد فاعله مضاف
 الى هم وهو عائد الى المشركين ولو بمعنى ان ويعمر فعل مجرول
 وفاعله الضمير المستتر فيه العائد الى احد والى سنة مفعوله
 والفعل مع مجمله منصوب المحل على انه مفعول يود هذا وقال
 النخشي في تفسير هذا القول ويعمر حكاية لود انهم ولو في
 معنى التمني وكان القياس لو اعمر بمعنى ليتني اعمر **الا انه جري**
 على لفظ الغيبة لقوله يود احدهم كقولك خلف يا لله لينعلن
فان قلت اي القولين انسب بتفسير حقيقة معنى الكلام **قلت**
 قول النخشي انسب كما ان قول المصنف انسب برعاية ظاهر
 القول

القول فهذا ما عليه كثير من النخاة **واكثرهم لا يثبت هذا**
القسم اي كونها مصدرا مرادفا لان ههنا عن الانتشار وتقليد
 للاقسام ونسبها وهم يقولون لو في نحو يود احدهم ويعمر الف سنة
 شريطة ومفعول يود وجوابها كل ما يحذف وان كانه قيل
 يود احدهم ويعمر الف سنة اسره ذلك وانت تعلم ان ههنا
 التوجيه من الكلام عن معنى المقصود بدون احتياج اليه
 لمجرد غاية ضبط الاقسام مثل هذا **الوجه الرابع**
ان تكون للتمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المجبة نحو لو تاتينا
 فتحدثنا بالنصيب اي ليت لنا اتيانا منك فتحدثنا فاختلف
 فيها فقال ابن هشام هي قسم برأسها يحتاج الى جواب جواب
 الشرط ولكن قد روي في لها جواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم
 هي لو الشرطية اشربت معنى التمني فلهذا جاز ان يجمع لها
 جوابان جواب منصوب بعد الفا وجواب باللام كقولك لو تاتينا
 فتحدثنا ليحصل لنا السرور **بذلك نحو فلان لنا كرامة**
 الكرامة راحة الى الدنيا كما انه قيل فليت لنا كرامة قال النخشي يجوز
 ان يكون لو ههنا باقية على اصلها ويحذف الجواب وهو فعلنا
 كيت وكيت ثم لما كان الاصل في بيان مثل هذا الوجه هو السماع
 والاستقراء مع شهادة النخوي عليه فلهذا اقتصر في بيانه
 عليه واراد الرد على من يدينه بغير ما ذكر اشار الى هذا
 او لا بقوله قيل لو ههنا معنى التمني واستعملت استعمال

لَيْتَ **ولهذا** وكونها بمعنى التمني ولا يستعملها فاستعملها
نصب فنكون من المؤمنين **في جوابها** أي في جواب لو
 الفاء فاء العطف فنكون منصوبة بأن مضمرة بعدها
 وهو فعل من الأفعال الناقصة اسمه مستتر فيه وهو خبر
 من المؤمنين والفعل مع معولة جملة فعلية منصوبة المحل على
 أنها معطوفة على اسم لیت في التقدير **كما انتصب فافوز**
 بأن مضمرة بعد الفاء **في جواب لیت فان قلت**
 فلم قال كما انتصب فافوز في جواب لیت بعد الاستدلال وتوضيح
في قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما
 يا حرف نداء والمنادى محذوف و لیت حرف من الحروف المشبهة
 بالفعل ويا المتكلم اسمها وكان فعل من الأفعال الناقصة اسمه
 بان مضمرة و هو الخبر وهو مع معولة مرفوعة المحل على ان خبر لیت
 بعد الفاء وفوزا والفاء فاء العطف وفوز منصوب على انه مفعول مطلق وعظيما
 منصوب على انه صفة والفعل مع معولة منصوب المحل على انه
 معطوف على محل اسم لیت ثم لما فرغ من بيان اقامة الدليل على
 ما دعاه ذلك القائل و اراد الرد عليه ثانيا اشار الى هذا
 بقوله **ولا دليل في هذا** أي في نصب يكون أي لا يدل نصبه
 على ان لو ههنا استعملت في معنى التمني كما زعم المستدل **الجواب ان**
يكون النصب في يكون لمجرد كونها معطوفا وليلا يلزم
 عدم الفعل الصريح على الاسم لا لثبوت معنى التمني فيها
 ههنا

ههنا ثم ان الدليل لا يستلزم المدلول مع قيام الاحتمال فيه
 ان ما ذكره المستدل في مقام الاستدلال ليس بدليل هذا
 وان الجواب عنه بوجه الاول ان الدليل ليس كذلك **النصب**
 كما اشارنا اليه والثاني ان الدليل في الحقيقة هو الاستدلال
 مع معونة الغوى واما ما ذكره ههنا في صورة الاستدلال
 فانما هو لزيادة التوضيح والاستظهار ومثل هذا كثير في العلم
 لاسيما في علم النحو والثالث ان المراد من استلزام الدليل المدلول
 عند رباب المنقول هو مطلق الاستلزام لا الاستلزام اليقين
 الدائم **فان قلت** النصب ههنا ليس الا بان مضمرة بعد
 الفاء سواء كانت للتمني او لغيره فيكون الفعل في تأويل المصدر
 معطوفا على ما قبله على كالتقدير من فلم اعرض عن ذكرنا للتمني
قلت ليس المقصود ههنا اعتبار احد الامرين دون الآخر حتى
 يتوجه ذكرته بل ليس الغرض ههنا في كثير من النسخ من فافوز
 بدل فيكون فليشرب سبب نحن بصدده على ان النصب فوز
 نصب جواب التمني بلا نزاع **مثله** أي مثل النصب في **في قوله**
 أي الشاعر **وليس عباة** وتقر عيني احب الي من ليس الشفوف
 تقول فلان قرير العين اذا ابردت عينه تريد به الفرح
 والسرور وتقول هذا ثوب يشق اي رقيق واما الشفوف
 فمصدر مراد به الثوب الرقيق غاية الرقة بحيث لا يجلب الروية
 من يده الواء للعطف وليس مبتدأ مضاف الى عباة والواو

للعطف وتقرر فعل منصوب بان مضمرة بعد الواو وعيني فاعله والنفل
 مع فاعله بمعنى المصدر مرفوع المحل على انه معطوف على المبتداء
 واحب خبره والي ومن ليس الشفوف متعلق به والمقصود منها
 ان النصب فيه يجوز ان يكون نصبا بلا اعتبار معنى التمني كما ان النصب
 وتقرر نصبه يتصور فيه معنى التمني اصلا ومثل النصب في ان يرسل
 في قوله تعالى وما لبث ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب
 او يرسل رسولا كانه قيل وما صح له ان يكلمه الا وحيا وسمعا وراء
 حجاب ومرسله فيكون الكلم صادر وتعت احوالا من الفاعل
 اما الوحي الا رسالا فامرهما هين واما من وراء حجاب فهو متعلق
 بمصدر محذوف كانه قيل او سمعا من وراء حجاب وقيل وما كان بشر
 ان يكلمه الله الا وحيا او سمعا من وراء حجاب وارسالا فيكون كل
 واحد منها مفعولا مطلقا على هذا التقدير ويجوز ايضا ان يكون
 المعنى وما كان لبث ان يكلمه الله الا بان يوحى او بان يسمع من وراء حجاب
 او بان يرسل رسولا فيكون كل واحد منها مفعولا به بواسطة حرف
 الجر واما المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير واما قوله
 الاستثناء ههنا استثناء منقطع نظر الى ظاهر القول فليس بقوي لعدم
 اعتماده على تحقيق مضمون الكلام الواو للعطف وان فعل من الافعال
 وبشر خبره مقدم على اسمه وان حرف ناصب ويكلم فعل منصوب بها
 مفعول لله فاعله والاحرف استثناء ووحيا منصوب بها واوحى حرف
 من وراء حجاب معطوف على وحيا باعتبار متعلقه واوحى حرف عطف ايضا
 ويرسل

ويرسل فعل منصوب بان مضمرة بعد الواو فاعله مستتر فيه وهو عائد
 الى الجلالة ورسولا مفعوله والفعل مع معموله في قوة المصدر منصوب
 على انه معطوف على وحيا ويكلم مع معموله بمعنى المصدر مرفوع المحل على انه
 اسم كان وهو مع اسمه وخبره جملة فعلية معطوفة على ما قبلها عطف
 قصة على قصة **فان قلت** ما الفائدة في هذا المثال بعد حصول
 المقصود بالمثال الاول **قلت** الفائدة فيه هي الاشعار بان الفعل يكون
 منصوبا بان مضمرة بعد الواو كما يكون منصوبا بها بعد الواو مع زيادة
 الايضاح الوجه **الخامس** منها **ان تكون للعرض** وهو طلب حصول
 شيء على سبيل الوقت والتأديب نحو **لو تنزل عندنا خيرا** او تدل
 ههنا على العرض وذلك لان النصب في فتصيب بان مضمرة بعد الواو
 وهو لا تضمن بعدها الا بعدا جدا لشيء الستة وليس للناسب ههنا
 الا معنى العرض فوجب الحمل عليه بشهادة معنى الكلام عليه رعاية
 للفائدة **ذكر ابن مالك** اي ذكر هذا الوجه في كتابة المسمى
بالتهليل فان قلت فلم اسند اليه هذا الوجه **قلت** اسند
 والتقوية اوله لما كان وجهها مقبولا عنده ولم يقدر على تمييزه
 على الوجه الرابع لمناسبة تاممة بينهما ههنا جملة عليه **فان**
قلت فما الفرق بينهما **قلت** الفرق ان الاصل في التمني
 ان يكون التمني محالا بخلاف العرض فذلك الفرق بينه
 وبين الترجي ثم لما فرغ ذكر ابن هشام انها تفيد التقليل
 في بعض المواضع ايضا واعتقلا مصنف ان معنى التقليل

فتصيب
 ح

حق لكنه يستقدم بما يحسب الاصلية بل بحسب معونة خصوصية
معنى الكلام سواء وجدت فيه الواو او لا فلذلك لم يجعله و ساد
وخص جميع وجودها في الخمسة وكان ذلك المعنى ايراعده
بين بين اشار الى هذا بقوله **وذكرها** اي اللوح في بعض المواضع
ابن هشام النخعي في غير المعاني المذكورة **وهو** اي المعنى
الآخر **ان تكون** اي لو **للتقليل** اي ذلك المعنى وهو معنى
التعليل في العبارة اذ في مسامحة ومثل هذا في العبارة
كثير **نحو** قوله عليه افضل الصلوة والسلام **تصدقوا ولو ينظر**
محرق المعنى اعطوا صدقات ولو كانت قليلة الظاهر الغنى
والبقى منزلة الحافر للفرس والمقصود من هذا القول هو لا شعاع
بان بذلها حسن والترتيب اعطاها باي وجه كان ليس
المقصود منه بذل الظلف بينه فانه لا يتفجع به عادة خصوصاً
اذا كان محرقاً تصدق فعل امر فاعله الواو والواو المحال يجوز
ان تكون للعطف ولو تفيد التقليل ههنا والباء حرف جر
وظلف مجرور بهما متعلق بمقدور ومحرق صفة ظلف كانه
قليل ولو حصلت الصدقة ببذل ظلف محرق **ونحو اتقوا**
النار ولو يشق ثمرة اي ولو حصل الاتفاق بتصدق
جانب ثمرة الشوق بكسر الشين الجانب اتقوا فعل امر حذف الباء
منه لاجل الوقف والواو فاعله والنار مفعوله واما اعراب
الباقى فعلى ما عرفت هناك هذا ومن قال في امثال هذا
انها

انها شرطية وفعل الشرط جوابه كلاهما محذوفان كانه قيل ولو
وقعت الصدقة بظلف محرق لحصل الثواب ولو حصل الاتفاق
بتصدق جانب ثمرة لكان خيراً عظيماً فقد ارتكب امرين لا يحتاج
اليها في معنى الكلام نعم انها تفيد ههنا معنى الدوام ايضا بحسب
نحو الكلام مثلاً في نحو قولك انا اكرمك وان لم تكرمني وقد مر نظيره
في بيان الوجه لاول **النوع السادس** من انواع ثمانية
ما ياتي على سبعة اوجه وهو اي الا في عليها في الكلام قد
يكون النوع منحصر في فرد وهو مشترك بين الاسم والحرف فلما اذا
كان اسماً فيكون منحصر في وجهين واما اذا كان حرفاً فيكون
منحصر في خمسة وجوه السبعة فلذا قدم بيان حال الاسمية
على بيان حال الحرفية **فاحدا وجهها** اي احد وجوه السبعة
ان تكون اسماً بمعنى حسب مراد قاله فهو اما مبني لمشابهة
بقدر الحرفية في اللفظ نحو قد زيد درهم وقد في درهم واما معرب
فاشار اليه بقوله **فيقال قدي درهم** قد اسم معرب مضاف
الياء المتكلم فلذا كسر الدال وهو مبتدأ و درهم خبره **بغير النون**
اي مستعمل بغير الحاق نون الوقاية اذا كان معرباً لعدم الاحتياج
الى الحاقها نعم تلحق به اذا كان مبنيّاً مضافاً الياء المتكلم لاجل
المحافظة على السكون فمن هذا علم فساد قول من قال ههنا معنى
قول المصنف بغير النون انه اذا كان مضافاً الياء المتكلم يجوز استعماله
بدون الحاق نون الوقاية به على سبيل الجواز دون الوجوب ولا فلا

يستقيم كلامه ههنا لكونه مخالفاً لكلام الجمهور **كما يقال حبي**
 هي مبتدأ و درهم خبره ويقال أيضاً قد زيد درهم كما يقال حسب
 زيد درهم والوجه **الثاني** من الوجوه السبعة **ان تكون اسم**
فعل بمعنى يكتفي فيكون مبتدأ على السكون ويلزمه نون
 الوقاية اذ كان مضافاً الى باب المتكلم فإشاراً الى هذا بقوله **قدني**
بالنون كما تقول يكتفيني تقول أيضاً قدني درهم كما يقال
 يكتفيني درهم وتقول قد زيد درهم كما تقول يكتفيني زيد درهم
 وتقول قد زيد درهم كما تقول يكتفيني زيد درهم والوجه الثالث
 منها **ان تكون حرف تحقيق** أي تدل على تحقيق مدلولها
 وتأكيدها ومختصة بالفعل المنصرف المبني للمجرد عن جازم
 وناصب وحرف تنفيس لا يقع بينهما فاصل لكونه كالجزء منه اللهم
 إلا ان تكون قسماً وقد الفعل وحده لقيام القرينة عليه والخاصة
 معان أحدها تحقيق وتأكيدها على الماضي اتفاقاً ودخولها
 على المضارع بخلاف فيه وإشاراً الى الأول بقوله **قد دخل على الفعل**
الماضي نحو قد أفلح من زكيتها أي أنها ههنا بالعلم والعمل قد حرف
 تحقيق وأفلح فعل ماضٍ ومن اسم موصول وزكى فعل فاعله مستتر فيه
 عائد الى الموصول ولها مفعول عائد الى النفس الموصول مع صلته
 مرفوع المحل على أنه فاعل أفلح وهو مع فاعله جملة فعلية وقعت
 جواباً للقسم فهي تدل على تحقيق مضمون الفاعل وتأكيده ثم أشار
 الى الثاني بقوله **قل وتدخل على المضارع** هذا قول بعض

تخذف

النخاة وأكثرهم قالوا اذ كانت حرف تحقيق تدخل على الماضي فقط
 فذلك قيل بالفعل المضارع الواقع بعدها يكون بمعنى الماضي
 فيكون مرادهم من الماضي المطلق سواء كان لفظاً ومعنى أو معنى فقط
نحو قد يعلم ما أنتم عليه من الموافقة والمخالفة ومن الإخلاص
 والنفاق قد حرف تأكيد ويعلم فعل مضارع فاعله مستتر فيه عائد
 على الله وما موصول وأنتم مبتدأ خطاب للمكلفين وعليه خبره
 والخمير المحذوف فيه عائد الى الموصول وهو مع صلتة مضمون المحل
 على أنه مفعول يعلم وهو مع مفعوله جملة فعلية فهي تدل على تأكيد
 مضمون العلم هذا والوجه **الرابع** منها **ان تكون حرف**
توقع وانتظار فتدخل عليها أي على الماضي والمضارع
 فتفيد انتظار وتوقع مضمون كل واحد منهما **أيضاً** أي لدخولها
 عليهما اذ كانت حرف تحقيق أمثال المضارع **فمن** قولك لقوم
 ينتظرون الخبر **قد يخرج زيد فقد تدل** ههنا **على ان الحزب**
 أي خروج زيد **منتظر متوقع** لهم وأمّا مثال الماضي فنحو قولك
 قد قدم زيد من السفر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة
 لأن الجماعة ينتظرون ذلك وهذا على أي بعض النخاة وهو الخليل
 ورتابعه وهو المختار عند الجمهور فلهذا قال **وزعم بعضهم** أي
 بعض النخاة **أنها** أي قد **لا تكون للتوقع مع الماضي** أي لا يجوز
 اجتماع التوقع مع الماضي لأن اجتماعه مع اجتماع متناهين
 واجتماع متناهين فهذا لا يجوز أمّا الكبرى فبديهة فذلك

سكت عنها واما الصغرى فكسبية فاشار الى بيانها بقوله **ان التوقع**
انتظار التوقع اي انتظار ما سيقع **والماضي قد وقع وانقطع**
 فالحال من زمان الماضي والمستقبل فكما ان بينهما تباينا لا يجوز
 الجمع بينهما فكذلك بين التوقع والماضي **وقال الذين ائبتوا**
 النجاة **معنى التوقع** اي المعنى الذي هو توقع مع **الماضي** ردا
 على النافين **انها** اذا دخلت على الماضي **تدل على انه** اي الماضي
كان متوقفا قبل وقوعه وقبل الاخبار به **منتظرا** فيكون
 وقع الماضي مستقبلا نظرا الى الانتظار والاخبار فيكون توقع كل
 شي قبل حصوله سواء كان في الماضي او في المضارع فحاصل الجواب
 التحقيق منع الصغرى فيجوز اجتماع التوقع مع الماضي فتدل على التوقع
 اذا دخلت على الماضي ايضا **تقول قد ركب الامير لقوم منتظرون**
هذا الخبر قبل الاخبار بوقوعه **فيبقى قعون الفعل** اي دور
 الامير قبل وقوعه وعطف بوقوعه على ينتظرون قريبا من عطف
 تفسير لخاصلك اذ قلت ركب الامير يدرك هذا القول على
 ركب الامير بلا تعرض لمعنى التوقع فاذا دخلت عليه قد يدل
 ذلك القول على التوقع ايضا يشهد بذلك مخوي الكلام فتضاف
 هذه الدلالة الى قدلا الى غيرها فاعلم من هذا ان قول من قال ان
 ان التوقع مستفاد منها الجواز ان يكون المستفاد من غير قاصر
 عن اعتبار معنى الكلام والوجه **لنا** **مس** **تقريب الماضي**
من الحال اي حرف دل على قرب زمان وقوع الماضي من الحال
 لا ترى

لا ترى انك اذا قلت قام زيد دل هذا القول على قيام زيد بدون
 التعرض لحال زمان وقوعه مع الحال فاذا دخلت عليه قد فتدل
 على قرب زمان وقوعه من الحال فلهذا لا تدخل على ليس وحسب نعم
 وبليس لانها للحال ولا معنى لذلك المقرب من الحال مع تحقيق الدلالة
 عليها ولا يصيغهن لا يعدن الزمان ولا يتصرفن فاشبهن الاسم
 وما قول عدي ولا الحيا وان راسي قد عسى فيه المشيب ليرت ابا القاسم
 فعسى فيه بمعنى استند وليس من افعال المقاربة فلهذا لما استعمل
 ههنا على طريق استعماها **ولهذا** اي لكونها للتقريب **يلزم**
 اكثر البصريين **قدم مع الفعل الواقع حالا** والسبب الداعي
 الى هذا التوقع بين الماضي والحال بقدر الامكان فاعترض
 على هذا بان لفظة الحال مشتركة بين معان فتقال على قيد
 العامل سواء كان ماضيا ومضارعا او غيرهما وتقال على زمان
 التكلم بمعنى الان والمقصود ههنا هو الاول والثاني وانما ههنا
 للتقريب من الحال بمعنى الان فلو تم التقريب فاجبت عن هذا الاعتراض
 بان الماضي والحال والاستقبال موارضا في فطوفان نوح عليه
 مستقبل بالنسبة اليه ونزول عيسى عليه السلام مستقبل بالنسبة
 اليها حال بالنسبة الى قوم ذلك الزمان واذا عهد هذا فالمعنى
 والحال المستعملون ههنا منسوبان الى زمان وقوع الفعل لا الى
 زمان تكلمنا فاذا قلت جا زيد ركب كان معناه ان الركوب
 حال في وقت المجيء واذا قلت جا زيد وقد ركب كان معناه ان الركوب قد

السلام

معنى في وقت المجيء ولذلك اشترط ليقترب الموكب الى ذلك الوقت
 واما المضارع بمعنى الاستقبال فلا يصح استعماله مع الماضي
 فلا يقال جازيد يركب غدا لانه لا يدل على هيئة زنديق وقت
 مجيئه اللهم الا ان يقال بجي زيد غدا يركب وحينئذ يصير
 بمعنى الحال وكما دعي لزومها معه وكان فيه نوع اجمال اشار الى
 تفصيلها بقوله اما ان يكون **ظاهر نحو** قد في قوله تعالى **وقد**
فصل لكم ما حرم عليكم المعنى قد نص لكم ما حرم عليكم
 مما لم تحرمه الا بالجمادى قد للتقريب وفصل فعل مجزوع ولكم
 متعلق ومما موصول وحرم بنا مجزوع ايضا فاعله مستتر فيه يد
 الى الموصول عليكم متعلق به والجملة الاسمية صلة الموصول
 مرفوعة المحل على انها فاعل فصل وهو مع معمول منصوب المحل على
 انه حال وقرئ فصل لكم ما حرم عليكم على تسمية الفاعل في موضعين
 ففاعل فصل مستتر فيه عائد الى الله كما ان فاعل حرم مستتر فيه عائد
 اليه وموصول الصلة منصوب محل على انه مفعول فصل **او تكون**
مقدمة نحو هذه بضاعتنا ردت اليها اي قد ردت هذه
 مبتدأ خبره بضاعتنا ورد فعل مجزوع فاعله مستتر فيه عائد
 الى البضاعة والتاثير الثاني فاعل والبنا متعلق به وهو مع
 معمول منصوب المحل على انه حال من البضاعة والعامل فيها اما مع
 التشبيه واما معنى الاشارة لكن الثاني اقرب اظهر كما في قوله تعالى
 هذا بعلي شيئا هذا وان الكوفيين قالوا الحاجة الى تقدير
 قد معه

قد معه والاصل عدم التقدير لاسيما فيما كثر استعماله بدونها لكونها
 للتقريب **قال ابن عصفور اذا اجبت القسم** اي اذا اردت
 ان تجيب القسم **بفعل ماضٍ مثبت متصرف** انما قيد بهذه
 الامور ليكون مظنة الاحتياج اليها اذا لو كان مضارعا انفيها
 او غير متصرف فلا حاجة الى ذكرها لما عرفت فواقع ههنا في بعض
 النسخ بدل قوله اجبت في قوله اجيب بنا المجزوع اذا كان محييا
 في نفسه لكنه ليس يديم لقوله **فان كان** اي الفعل المذكور
قريبا زمان وقوعه **من الحال** اي من زمان التكلم **فان قلت**
 اذا علم قربه من الحال فلا يفتي الاحتياج الى الدلالة عليه لئلا
 يلزم تحصيل الحاصل **قلت** انه معلوم عند المتكلم ومجزوع عند
 السامع فاستمر الاحتياج اليها بنا على ان المعلوماتية عند المتكلم
 لا يسلم من المعلوماتية عند السامع وهذا حكم ساير الالفاظ **اجبت**
 بجواب القسم مقرونا **باللوم** **وقدم معا** اما اللوم فللدلالة على تأكيد الجواب
 واما قد فلا فائدة التقريب نحو قولك **باسم الله قد قام زيد**
 بالله متعلق باسم محذوف واللوم لام جواب القسم قد للتقريب وقام
 فعل فاعله زيد والجملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب **وان كان**
 اي الفعل المذكور **بعيدا** من الحال **اجبت** بالجواب **مقرونا باللوم**
 لتأكيد فقط اي بدون قد لقيام المنا في وعدم قابلية المحل
فان قلت لا شك ان كلام ابن عصفور انما سبق ههنا الاجل
 المناسبة لمعنى التقريب وهذه انما تصور في اتيان قد في محل

قابل لمعناها في الفائدة في قوله وان كان بعيدا الى آخره **قلت**
فائدة في الاستعارة باختصاص استعمالها بمعنى التقريب مع
الشبهة على ان معنى التقريب قد استدل عليه بالدوران وجودا
وعدمه **كقوله** اي امر القيس **حلفت لها بالله حلفة فاجر**
لنا موثاقا من حديث ولاصال المراد من حلفة فاجر حلفة فاسق
كاذب وحديث هو الخبر يقال على القليل والكثير وتجمع على احاديث
على غير قياس وصال مثل قاض من صلي مثل ري تقول صليت اللحم
وعيره اذا شويته ويجوز ان يكون ما جودا من صليت لفلان اذا
عملت له في امر تريد ان تحمله ووقعه في هلكة الاصل ان المرأة لما
قالت لامر القيس الست تری السمار والناس حوال خوف من الاطلاق
على الحال قال والله لنا صوا كاذبا تا مينا لها من خوفهم ثم اخبر
عن ذلك القسم بقوله حلفت **فان قلت** لا يتم تمسك ابن عصفور
بهذا البيت على مطلوبه فان المراد منه ههنا ان زمان نوم اهلها
قريب من زمان التكلم فيكون للتقريب ايضا **قلت** التامين
للمذكور لا يحصل بابتداء نومهم فانه كاليقظة بل انما يطمين
خاطرهما اذا كان زمان شروعه في نومهم بعيدا من الشروع في اليقين
يدل عليه قوله صال من حديث ولاصال فلاجل هذا لم يقتصر على الشاهد
واقى بتمام البيت حذف فعل فاعله التاويلها متعلق به والها عايد
الى المرأة وبالله متعلق به ايضا وحلفة فاجر مفعوله متعلق على طريقة
قولك ضربت ضرب الامير والدم لام جواب القسم لشار اليه بقوله
حلفت لها بالله اذن المعلوم بالضرورة ان قوله حلفت ليس بقسم بل
هو

٤٤
بها اخبار عنه كما اشار اليه آنفا ونام فعل الواو فاعله والجملة جواب القسم
المقدر لا محل لها من الاعراب ولما قول من قال ان جواب حلفت فليس
مبنيا على التحقيق بل على الظاهر وما معنى ليس بطل عملها وان
كل منهما زائد لتأكيد معنى النفي وحديث مبتدأ خبر محذوف
وهو موجود ولا زائد لتذكير معنى النفي وللدلالة على شمول النفي
وصال معطوف على حديث ثم لما فرغ من نقل قول ابن عصفور وفهم
منه انها تفيد التقريب في الجواب ولو تفيد التوقيع فيه واختاره
كايدل عليه ظاهر كلامه ههنا وراى قول الزمخشري في بيان قوله تعالى
لقد ارسلنا محالفا لقول ابن عصفور واعتقد قول الزمخشري فيه
حق واشار الى هذا بقوله **وزعم الزمخشري** في الكشف **عند**
ما تكلم اي عند تكلمه فتكون ما مصدرية وتكلم فعل فاعله هو نفسه
عايد الى الزمخشري **على قوله تعالى** متعلق بتكلم **لقد ارسلنا**
نوحا الى قومه اللوم لام جواب القسم المقدر وقد حرف يدل على الشر
والتوقيع معا وارسل فعل فاعله نوحا مفعوله والى قومه متعلق
به **في سورة الاعراف** متعلق بالقول والمراد من التكلم عليه ان
الزمخشري قال اولا لقد ارسلنا جواب قسم محذوف ثم قال
فان قلت ما لم لا يكادون ينطقون بهذه اللوم الامع قد
وقل عنهم نحو قوله حلفت بالله حلفة فاجر لنا مو **قلت** انما كان ذلك
لان الجملة القسمية لا تساق الا تأكيد الجملة المقسم عليها التي
جوابها كانت مظنة لمعنى التوقيع الذي هو مع قد عند استماع
المخاطبة كلمة القسم انتهى **فان قلت** ان الجملة المقسم عليها

انما تكون مظنة للتوقع عند استماع المخاطبة كلمة المقسم ولا شك
 ان المقسم به والقسم عليها محذوفان ههنا فكيف يتصور ان
 في الجواب **قلت** الاستغفار في ذلك لما تقتضيه من ان المحذوف المذكور
 والمسموع من حيث النظر الى القرينة الدالة عليه فالمعتبر جود
 المظنة سواء كانت سماع القسم به او قرينة دالة عليه **ان قد**
 قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا **الترج** يعني انها تدل على توقع وقوع
 مضمون قوله ارسلنا نوحا والجواب مظنته فاعلم من هذا ان
 من قال ان التوقع ههنا مستفاد من قد بطريق الهيبة كما انه مستفاد
 من جواب القسم بطريق المظنة ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل
 اسمها قد والتوقع خبره ولجملة منصوبة محل على انها مفعول
 زعم قوله **ان السامع** لكلمة القسم الى آخره تعليل لزعم المخبري
 والمعلل هو المصنف من قال انه تعليل لمضمون قوله
 ان قد مع لام القسم للتوقع فقد خرج عن توفيق نظم الكلام
 حقه **يتوقع** الخبر اي وقوع مضمون جواب القسم **عند**
سماع المقسم به فحاصل اعتراض المصنف ههنا ان
 القول بانها تفيد في نحو والله لقد قام زيد التوقع
 دون التقريب على ما فهم من كلام الزمخشري كما فهم عكس
 هذا من كلام ابن عصفور كما عرفت والجواب ان الزمخشري
 ما ادعى الحصر في نحو قولك والله لقد قام زيد وكذلك ابن
 عصفور وان التوقع والتقريب يجوزان مجتمعين في خبر واحد
 اذ لا تنافي بين الدلالة على التوقع التام والخبر وقوع مضمونه بين
 الدلالة

١٥٢
 الدلالة على قرب زمان وقوع مضمونه من الحال بل الظاهر ان
 بينهما مناسبة تامة لكن جرت عادة الزمخشري بحمل اللفظ
 على معناه المتبادر ولو موعونة خصوصية الكلام فلهذا قال
 انها في قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا الى قومه تفيد التوقع
 وسكت عن معنى التقريب فتأمل الوجه **السادس** منها
 اي التقليل **ضربان** اي نوعان النوع الاول **تقليل وقوع الفعل**
 الذي دخلت عليه **نحو قد يصدق الكذب** قد حذر في ذلك
 ههنا على قلة صدوره صدق عن الكذب ويصدق فعل والكذب
 فعول للمبالغة يدل على كثرة كذب فاعلم فاجتمع القلة والكثرة
 في كلام واحد فاوله بصرح ما يشير اليه آخره على سبيل المقابلة
 وكذا حال آخره ففي ذكر هذا المثال وفي السكوت عن ضده نحو
 قد يكذب الصدوق في غيب في الصدوق ولو كان في الكذب
 تنفير عن الكذب لاسم اذا كان في حق الصدوق وارشاد
 الى ذكر الحاسن الى السكوت عن ذكر القبيح ففسر على هذا قوله
ونحو قد يجرد البخيل والنوع الثاني **تقليل متعلقة**
 اي متعلق الفعل الذي دخلت عليه كالمفعول **نحو قد يعلم**
ما انتم عليه قد تدل ههنا على قلة العلم كما تدل
 على تحقيق العلم اذ لا منافات بينهما لاختلاف الجملة فكذا
 ذكر المصنف هذا المثال مرتين مرة في الوجه الثالث ومرة
 في الوجه السادس وشرح اليبا في معلوم مما سبق في بيان الوجه
 الثالث واما التفسير بقوله **الا انتم عليه اقل معلوماته**

متعلق

تعالى فتفسير للمعنى المقصود ههنا بحسب ما للمعنى لا تفسير
متعلق العلم حتى يتوجه ان يقول انه غير معناه فكيف يصح ان
يكون تفسير له **فان قلت** فلم عدل الى التعرض لمعنى
الاقلية عن التعرض لمعنى القلة مع ان كلوه فيه **قلت**
للاشارة الى ان القليل يكون اقرب بالنسبة الى معلوماته مع
رعاية حسن بيان الادب هذا ما عليه اكثر النجاة وهو الحق
الظاهر فلما لم يستعمل ههنا بابطال قول المخالف بالدليل
بل اشارة الى بطلان قوله بقوله **وزعم بعضهم** اي بعض
النجاة انها لا تقيد بالتقليل اصلا **وانها في ذلك** اي في
نحو قد يعلم ما انتم عليه وغيره للتحقيق لا للتقليل **كما تقدم**
في الوجه الثالث من انها تقيد التحقيق وانت قد عرفت الجواب
عن هذا **والعطفان التقليل الحاصل في المثلين** اي
في نحو يصدق الكذب وقد يجوز البخيل **لم يستفد من قد**
وهي تدل على التحقيق فقط فيهما على زعمهم **بل استفيد من**
قولك البخيل يجوز الكذب يصدق سواء وجدت
فيه قد او لم يند غير ترتيب اجزاء الكلام فلما ادعى انه مستفاد
من القول المذكور وكان ذلك غير بدعي اشارة الى ما عليه بقوله
فانه اي القول المذكور الى آخره **فان قلت** المعاني اللغوية
طرق ثبوتها النقل والسماع لا العقل والاستدلال فكيف
يستقيم الاستدلال ههنا **قلت** دعوى استفادة معنى التقليل
غير دعوى معنى التقليل والاستدلال على الاولى لا على الثانية
فاستقام

ولا اعتبار
فاستقام الاستدلال ههنا على انه استدلال بصورة ونقل معنى
للمعاني لا للصورة وقد مر مثل هذا كثيرا **ان لم يحل** اي ذلك القول
على ان صدور ذلك اي صدور الجور وصدور الصدق
من البخيل والكذب قليل **ان متناقضا** جواب
لم يحل ثم لما كانا متناقضين ههنا صفة اجزى كل واحد من القولين
او من الذات وصفة القول ثانيا وبالعرض اشارة الى بيان هذا
بقوله **لان اخر** كل واحد من الكلام **يدفع اوله** اول كل واحد
وذلك لان تجوز يدل على ثبوت جوده كما ان البخيل متعرض لثبوت
ويصدق يدل على ثبوت صدق والكذب يدل على ثبوت نفيه وجب
حمل صدور الفعل من الفاعل على التعليل المتبادر من الكلام فحاصل
ما ذكر استدلاله في اللزوم على نفي اللزوم **فان قلت** لزوم
المناقض ولو بالاحتمال ههنا على ان المراد من التناقض ههنا
هو موافقة في الجملة والمدافعة انما يتصور في الجملة لا في عدم الجملة
قلت ليس معنى كلام المستدل كما فهمت بل معناه ان آخر قولك
يصدق الكذب مثلا ان لم يحل على قلة صدور صدق من قد دل على
لزوم صدور الكذب منه وانما انظر الى الصيغة والاطلاق
وقد دل اوله على صدور منه فلهذا التناقض بخلاف ما حمل عليها
فتمام الجواب انما يمنع لزوم التناقض وانما يلزم اوله اخر
الكلام مثلا على صدور الكذب منه دائما على تقدير عدم الجملة وهو
منوع على ان نقول كون التقليل مستفادا من الكلام بطريق

الإشارة لا يدفع استفادة من قد بطريق النص والظهور فلا يكون
قولهم مدافع لما قلناه والتحقيق ان مضمون الفعل يحتمل التقليل والتكثير
فاذا اردت الدلالة على أحدهما حسب قيام القرينة ادخلت عليه
قد على قياس ما عرفت في الوجه الخامس والوجه **السابع**
التكثير وقد كرهت استعماله في التقليل وضعا وتستعمل في التكثير
على سبيل الاستعارة لمناسبة المتضاد بينهما **قوله سيبويه**
اي قول المعدي قد انزل القرن مصفرا اناملة كان اقوابه
مجت بعنصر صاد قد التكثير والقرن بالكسر هو الذي يسلك
في الشجاعة والنامل جمع انملة وهي راس الاصبع ومجت بعنصر صاد
اصبغت بماء الفرساد وحقيقته مج الفرساد عليها منجت
الريق وتجوز ان يكون مأخوذا من مج الرجل الشارب اذ اري
به والفرساد التوت الاحمر والمعنى انزل كثير شجاعا مائلا
تدلى في الشجاعة حال كونه مصفرا اناملة كان اقوابه
صبغت بماء الفرساد انزل فعل فاعله مستتر فيه وهو انا
والقرن مفعوله ومصفرا منصوب على انه حال من
القرن واناملة مرفوع على انه فاعله لاعتماده على ذي الحال
وكان حرف من احروف المشبهة بالفعل على التشبيه اقوابه
منصوب اسمه والضمير المحرور فيه وفي اناملة عائد الى
القرن ومج فعل فاعله مستتر فيه عائد الى الاقواب التاء
علامته تانيث الفاعل وبفساد متعلق به والفعل
مفعوله مرفوع المحل انه خبره والجو مج منصوب المحل على
انه

١٤٥
انه حال منه ايضا **وقال الزمخشري** اي وقال الزمخشري ايضا
انهما تدل على الكثرة في قوله تعالى قد نرى ثقل وجهك
في السماء فانه قال في الحاشية في تفسير هذا القول قد نرى
ومما نرى ومعنا كثره الروية لقوله قد انزل القرن مصفرا
انامله والمعنى نرى تردد وجهك في جهة السماء تطلعا
للوحي وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقع في روعه وتوقع
من ربه ان يحوله الى الكعبة لانها قبلة ابيه ابراهيم اقدم
القبليتين وادعي للعرب الى الايمان ولما افتقر اليهود ذلك
يدل على كمال ادبهم حيث النظر ولم يسئل فعلم ما ذكر فساد قول
من قال المراد من الكثرة هنا كثره متعلق بالفعل لا كثره في
اعنى الروية **فان قلت** هل فرق بين المثال الاول والمثال الثاني
في افادة الكثرة **قلت** بينهما فرق بعد اشتراكهما في مطلق
كثرة الفعل بان دلالة المثال الثاني على كثره متعلق بالفعل اظهر
من دلالة المثال الاول عليها نرى فعل فاعله مستتر فيه وهو نحن
ثقل منصوب مفعوله ومضاف الى الوجه وهو مضاف الى الكاف وفي
السماء متعلق بثقل **النوع السابع** من الانواع الثمانية
ما ياتي على يستعمل في الكلام على ثمانية اوجه هو
المستعمل عليها **الواو فان قلت** فلم لم يقل النوع السابع
واو ياتي على ثمانية اوجه مع ان هذا اخصر واظهر **قلت**
لتنج شان الواو وتقديرها في الاذهان والتشبيه على ما ياتي
على ثمانية اوجه ينحصر فيها وقد دفع توهم اخصر الواو في

تلك الوجه **وذلك** أي إحصاء الوجه الثمانية في الواو بقوله
أن أي لأن **لنا واوين** إلى آخره دليل ذلك الإحصاء بحسب
 الاستقرار **يرفع ما بعدها** أي يكون ما وقع بعدهم قوعاً
 سواء كان فعلاً أو اسماً فيكون الوجه الأول هو ما شتر بين
 في هذا الحكم فلهذا يظهر في سلك واحد والجملة منصوبة
 المحل على أنها صفة واوين ففسر على هذا حال سائر الوجوه
وهي أي الواو أن الموصوفان بهذه أحدهما **واو الاستيناف**
 والمراد منه ههنا أن يكون ما بعدها محلاً لما يتعلق به ما قبلها
 من جهة الأعراب فيدخل فيه واو الاعتراض نحو أن الثمانين
 وبلغت قد أوجبت سمي إلى ترجان **نحو** الواو في قوله تعالى
لنبيين لكم ونقر في الإرحام ما نشأ إلى أجل مسمى للدم
 حرف جر ونبيين فعل منصوب بان مضمرة بعدها
 فاعله مستتر فيه وهو نحن ولكم متعلق به ومفعوله محذوف وهو
 قدرنا وحكما والفعل مع مفعوله في تأويل المصدر مجرور المحل
 بها متعلق بخلقنا المذكور قبله والواو واو الاستيناف ونقر
 فعل مضارع مرفوع فاعله مستتر فيه أيضاً وفي الإرحام متعلق
 به وما موصول ونشأ فعل فاعله مستتر فيه أيضاً ومفعوله محذوف
 وهو العائد إلى الموصول وإلى أجل متعلق به ومسمى صفة أجل والمراد
 من هذا هو أجل المسمى ههنا وقت وضع الحمل والفعل مع
 مفعول صليته والموصول مع صليته أو الموصول وحده منصوب المحل على أنه
 مفعول نقر وهو مع مفعوله جملة فعلية مستأنفة لا محل لها من
 الأعراب

١٤٦
 الأعراب هذا على تقدير قراءة النصب فالواو تكون واو العطف
 ونقر معطوف على نبيين ثم لما فرغ من إحصاء الدعوى بالمثال
 وأراد أن يقيم عليها البرهان أشار إلى هذا بقوله **فإنها**
 يعني أن الواو ههنا أمّا واو الاستيناف وأمّا واو العطف
 والاحتمال الغير هذا ههنا وليست واو العطف فتعين الواو أمّا
 أنها ليست واو العطف **فلا نهى** أي الواو ههنا **لو كانت واو**
العطف انتصب الفعل أي لو جبان ينصب نقر لكونه
 معطوفاً على الفعل المنصوب وهو نبيين لكنه مما ينتصب بناءً
 على القراءة للشبهة فلا تكون واو العطف فلزم من هذا أن تكون واو
 الاستيناف **و** تأنيهاً تسمى **واو الحال** لذكرها على ارتباط
 بذي الحال فيكون ما بعدها منصوباً محل على الحالية **وتسمى واو**
الابتداء لوقوع ما بعدها مبتدأ في بعض الصور كوقوع
 الموقوف بعد واو الاستيناف ولأن الحال لم يكن لها قية اتصال
 بذي الحال اتصال الصفة بالموصوف فكانها منقطعة التعلق عما
 قبلها ومستأنفة عنه وذلك أحييت إلى الواو **أيضا** أي كما تسمى
 واو الحال **فان قلت** فلم ذكره **قلت** التنبه على أن الابتداء في
 واو الحال لا يمنع أن يكون ما بعدها متعلق بما قبلها من جهة
 الأعراب بخلاف الابتداء في واو الاستيناف **نحو** الواو في قولك **جاء**
زيد والشمس طالعة الواو واو الحال والشمس مبتدأ
 وطالعة خبره والجملة منصوبة المحل على الحالية **فان قلت**
 فأي شيء ذو الحال لا يظهر ههنا أمر يصلح أن يكون ذا الحال

فلا صعوبة هذا الاشكال نزع بعض النخاة ان هذا الواو واو
العطف وقال بعض الاخرين منهم اصلها واو العطف وانت
تعلم ان كل واحد منهما ليس يستعديه لعدم مساعدة المعنى هنا
على العطف **قلت** لا شك ان الحال ههنا تبين وقت صدور
الحجبي من زيد فيكون بيانا لهيئة زيد بالآخرة من حيث المعنى
فيكون زيد ذا الحال معني فلاجل هذا قال **وسيويه**
يقدرها اي واو الحال **ياذا** قلت جا زيد الامير والشمس
طالعة فكانك قلت جا الامير اذا الشمس طالعة او وقت
طلوعها وليس المراد من هذا التقدير ان واو الحال معني اذا
نزع بعضهم اذ الجرو يدق الاسم بل المراد منه ههنا ان واو الحال
مع مدخولها قيد لها ملها دال على ان وقوع مضمونها مقترن
بوقوع مضمونها في زمان واحد هذا فقد ظهر لك من
تقدير سيويه ههنا ان الوقف الملحوظ في الحال التي هي قيد العامل
هو وقت الوقوع لا وقت التكلم الآن **والعطف واو** **من** معطوف
على واو المذكورين في صدر النوع السابع كانه قال وان لنا
واو **ينصب ما بعدها وهما** اي الواو وان الموصوفان بهذه
الصفة احدها **واو المفعول معه نحو** **وت والنيل** **سر**
اسله سر حذف ليا منه لا التقاء الساكنين والتا فاعله واو
واو المفعول معه والنيل منصوب بالفعل على الراي الاصح **فان قلت**
هل يجوز الرفع ههنا عطف على الفاعل على تقدير تأكيد الضمير
بالمفصل كما في قولك جئت انا وزيد **قلت** لا يجوز لعدم تصور
صدور

صدور السر من النيل هذا واما المفعول معه فهو المذكور بعد الواو لمصلحة
مفعول فعل لفظا او معنانيا **واو** **النحل المضارع** **المسبوق بنفي او طلب** **الداخل على**
المضارع المسبوق بالنفي **فمن** **واو** في قوله تعالى ام حسبكم ان تدخلوا
الجنة **وما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين**
قيل المعنى بل احسبتم ان تدخلوا الجنة ولم يكن منه العلم بالجهاد
والعلم بالصبر اي ولم يتحقق الامر ان جميعا وقيل المعنى ان تدخلوا الجنة
مع الجمع بين عدم الجهاد وبين عدم الصبر امر حرف عطف وهي ههنا
منقطعة بمعنى بل والحمة لكن الحمة ههنا لان كان معنى ما كان ينبغي
او لا ينبغي ان يكون ذلك وحقيقة النهي عن الحساب حسب
فعل و فاعله الضمير المرفوع المتصل به وان حرف ناصب وعلامة نصب
سقوط النون من تدخلون وهو اصل تدخلوا وتدخل فعل فاعله الواو
والجنة مفعوله وهو مع معموله في تاويل المصدر منصوب المحل على انه
مفعول حسب الواو واو الحال ولما حرف جازم ويعلم فعل مضارع
مجزوم به وكسر الميم لاجل التقاء الساكنين واما فتحها فلوالتقاء
الساكنين بالفتح اتيانا للاخف واتباعا لحركة اللام وابقا تخم
اسم الله تعالى وقيل ان اصله يعلم فحذف النون والله مرفوع على
انه فاعل يعلم والذين موصول وجاهد فعل فاعله الواو ومنكم
حال من فاعله والفعل معموله صلة الموصول وهو مع صلته منصوب
المحل على انه مفعول يعلم وهو مع معموله جملة فعلية منصوبة المحل
على انها حال من فاعل يدخلوا الواو واو الجمع ويعلم فعل مضارع

ع

مسبوق بنفي منصوب بان مضمرة بعدها عند البصريين
 ومنصوب بالواو عند الكسائي والجري كلام المصنف تحقلا
 فمن حمل كلامه على مذهب الكسائي والجري فقد ترك رعاية
 حق كلامه وفاعله مستتر فيه عايد الى الله والمصابين
 وهو مع معوله بمعنى المصدر مرفوع المحل على انه معطوف على
 مصدر الفعل السابق كما اشترنا اليه الاثر ان معنى قوله تامل
 السمك وتشرب اللبن على تقدير انتصاب تشرب راجع الى معنى
 قوله لا يكن منك اكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك الجمع
 بينهما فكذا المعنى ههنا **فان قلت** والجمع واو العطف فلم
 افرد هاهنا **قلت** سلمناه لكن افرد هاهنا لاختصاصها بالمعنى
 دقيق ليس في مطلق العطف اعتنا بشاؤها واما الواو الدخلة
 على الفعل المضارع المسبوق بالطلب نحو الواو في القول اي لا
لا من خلق وتاتي مثله المعنى لا تكن منك اليهي عن خلق وتاتي
 مثل ذلك الخلق اي لا تكن منك الجمع بينهما وانت تخرج الاعراب ههنا
 بادنى فكر كما عرفت نظيره **انفا والكوفين يسمون هذه**
الواو والواو لنقل حركة الفعل من حالة الرفع الى حالة
 النصب بدخولها عليه وان لنا **واو** يجر ما بعدها **واو**
 اي الواو وان احدها **واو القسم** وهو حرف جر لا تدخل الاعراب
 ولا تتعلق الا بمحذوف نحو **والثنتين والزميتون** الواو
 الاولى واو القسم الثنتين مجرور بها واجاز مع المحذوف
 محذوف وهو اقسام واو الثانية واو العطف والزميتون
 معطوف

معطوف فيه على الثنتين **واو** واو **واو** واو **واو** واو
 الاعراب منكر ولا يتعلق الا بمحذوف ههنا كما ان رب كذلك كقوله اي الشاعر
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والاعيس
 المعنى رب بلدة ليس بها يؤنس به الا اليعافير البقرة الوحشية
 والا الابل الذي خالط بياضها شي من الشقرة سوت الا انيس
 المواسر وكل ما يؤنس به وقيل الا انيس الانسان فعلى الواو
 يكون الاستثناء متصلا وعلى الثاني يكون منقطعا واليعافير
 جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والاعيس بكسر العين الابل البيض
 خالط بياضها شي من الشقرة والواو واو رب بلدة مجرورة به على
 الاصح وليس فعل من الافعال الناقصة وما خبره وانيس اسمه
 والاخر في استثناء اليعافير مستثنى مرفوع على انه بدل من
 انيس بدل البعض من الكل عند بعضهم او بدل الغلط عند الاخرين
 كما اشترنا اليه والواو واو عطف **والاعيس** معطوف بها على اليعافير
 حكمه وليس مع معوله مجرور المحل على انه صفة بلدة واجاز
 المجرور متعلق بسرت المقدر المتأخر **وان لنا** **يكون ما بعد**
على حسب حكم ما قبلها وهي اي الواو الموصوفة بتلك الصفة
واو العطف وهو حرف تدل على ارتباطها من باب ما اذا قلت قام زيد
 وبكر فقيام زيد محتمل ان يكون مع قيام بكر في الزمان او قبله
 او بعده قالوا وتدل على مطلق الجمع والاجتماع هذا هو المشهور
 اكثر النحاة وقال قطرب الفرأ وتعليل انها تنفيد الترتيب كالفاء
 والحق هو الاول لا غير ثم انها تختص من بين ساير حروف العطف

بأمر أحدها احتمال معطوف فيها للمعاني الثلاثة وثانها اقترانها بما
خوفاً أما يزيد وأما بكر والثالث اقترانها بدواً إذ السبقت في
لم يقصد به نفي الاجتماع نحو ما قام زيد ولا عمر للدلالة على أن
القيام منتف عنهما سواء كان في حالتي الاجتماع أو الاقتران الرابع
عطف العقد على البينف نحو واحد وعشرون والخامس عطف ما لا يستغنى
عنه نحو اختصم زيد وعمر واشترك بكر وخالد والسادس عطف
العامل على الخاص نحو ررت العلماء والناس إلى غير ذلك وإن لنا
واو دخلها في الكلام كخروج أي حده فيه لعدم
أفاده أصل معناه **وهي** أي الواو الزائدة في الكلام لعرض العرض
والقائيل بها الإخفاء والكوفون فأشار المصنف إلى الاستدلال
بنحو الواو في قوله تعالى حتى إذا جاءوها **وفتحت أبوابها**
بدليل الآية الأخرى أي بدليل محي جز الشرط بدون الواو في
قوله تعالى حتى إذا جاءوها **فتحت أبوابها**
يريد أن يجبي جزاء الشرطية بدور الواو في هذه الآية تدل
على أن الواو في قوله تعالى حتى إذا جاءوها **وفتحت أبوابها** زائدة
وصلة ههنا فإن القرآن يفسر بعضها بعضاً مع أن المعنى
يستقيم على حذفها في كل موضعين ابتداءً كما في قوله مرض
فلان حتى انهم لا يرجونه وبعد ها غاية وسبب غز السوق
المذكور قبلها كما أن عدم الرجاء سبب المرض وإذا ههنا شرطية
وجاء فعل الشرط فاعله الواو وهو عائد إلى الكافين وهما مفعوله
عائد إلى جهنم وفتح فعل جواب الشرط والتاء علامة تانيث
الفاعل

129
الفاعل وأبواب فاعله مضاف إلى الها وهي عائدة إليها أيضاً
والعامل في إذا جوابها وهي مضافة إلى شرطها والحكمة الشرطية
وقعت فيه بعد حتى ابتداءً لا محل لها من الأعراب
ما عرفت في صدر الكتاب وأما إذا في قوله تعالى حتى إذا جاءوها
وفتحت أبوابها فشرطية أيضاً وجاء فعل الشرط الواو ومفعوله
الها وهي عائدة إلى الجنة ههنا والواو زائدة عند الإخفاء وفتح
فعل جزاء الشرط والتاء علامة التانيث وفاعله الواو وهي مضافة
إلى الها وهي عائدة إلى الجنة أيضاً ثم أشار إلى هذه الاستدلال
بقوله **قيل إنها** أي الواو في وفتحت أبوابها **والعطف** وفتح
معطوف بها على جاءوها وقيل إنها وال حال بدليل قوله تعالى
عدن مفتحة لهم الأبواب كأنه قيل حتى إذا جاءوها وقد فتحت أبوابها
فتكون الواو هنا وقيل على كل التقديرين **الجواب محذوف وكان كمن**
وكيت كان فعل من أفعال الناقصة اسمه ضمير الشأن وكيت محذوف
المحل خبره وهو كناية عن خير أهل الجنة وأحوالهم وكيت الثاني معطوف على
كيت الأول ثم لما فرغ من بيان وجه انحصارها في الوجوه الثمانية
المجبرية وابن جالويه والتعليق والثمانية فيما دأ تلك الوجوه الثمانية
حيث قالوا أن العرب إذا أرادوا الفيد يقولون ستة سبعة وثمانية
يدخلون الواو عليها وحدها إذا نأبان السبعة عدد تام وإن ما بعد
مستأنف وكانت هذه داخلة في تلك الوجوه في اعتقاد المصنف أشار
إلى ذلك قوله واستدلوا حتى يتم انحصارها إلى تلك الوجوه الثمانية بقوله
إنها أي الواو في قوله تعالى حتى إذا جاءوها **فتحت أبوابها** **والثانية**

اذ الجنة ابوابها ثمانية ولم يذكرها الواو في قوله تعالى حتى اذا جاءوها
فتحت ابوابها لان ابوابها سبعة واو الثمانية لا تدخل عليها **وان**
بالكسر معطوف على ان الاولى لكونها بعد القول **منها** اي من واو الثمانية
الواو في قوله تعالى ويقولون سبعة **وثامنهم كلهم** فادخلت الواو
ههنا اشعار بان السبعة عدد تام كسائر عقود العشرات وان
ما بعدها عدد مستأنف ثم اشار الى بطلان قولهم استدلالهم
بقوله **لا يرضاه نخوي** اي لا يقبل قول تلك الجماعة بتخصيص
النحو فضلا عن يرضاه عالم محقق في الفن لما ان قولهم صدر
على سبيل النقول والاختراع اذ لو يساعده عقل ولا نقل ولقد
بالغ في التعرض لعدم الاعتداد بهم حيث عبر عنهم ولا بغير اسماء
واشار ثانيا الى سلب نسبتهم الى النحوا ما عدم قبول قولهم الآية الاولى
فلانه لم يذكر فيها العدد بل ذكر فيها الابواب وهي جمع لا تدل على عدد
اصل فضلا عن يدل على عدد خاص على ان الواو لا تدخل على ذلك
الجمع بل على جملة هو فيها قالا واو فيها ما واو العطف او ولو الحال
او زيادة على ما اختاره المصنف فلو يكون فيها واو الثمانية **فان**
قلت اي الاعتبارات اظهر **قلت** اعتبار الحالية اظهر فقد ظهر
في هذه الواو اربعة اقوال واما عدم قبولها في الآية فلان
لعطف جملة على جملة كانه قيل سبعة وثامنهم كلهم او للحال
كانه قيل هو سبعة وثامنهم كلهم **فان قلت** فلم قدر للبند المحذوف
اسم اشارة على الحالية **قلت** ليحصل في الكلام ما يعلى في الحال وقيل
ثامنهم جملة اسمية مرفوعة المحل على انها صفة سبعة والواو
ادخلت

ادخلت عليها التأكيد لصدق الصفة بالموصوف للدلالة على
ان اتصافه بها امر ثابت مستقر كما في قوله تعالى وما اهلكنا من
قرية الا ولها كتاب معلوم فيكون في هذه الواو اربعة اقوال ايضا
هذا **واقول** واو الثمانية في التحقيق هي واو العطف لزم
اختصار استعمالها محل مخصوص وما يناسب ذلك المحل بوجه من
الوجوه وتضمنت امرا غريبا واعتبارا لطيفا كما انها قد خرجت
من حقيقة واو العطف على ما هو المعروف في امثال هذه **فان**
اليها النفوس اي اشتياق كما يشهد بذلك وجدانك شهادة
صدق فاستحقت ان تسمى باسم غير اسم جنسها سميت بواو
الثمانية لاختصاصها بها وتمييزها من سائر استعمالاتها
في غير ذلك المحل كما سميت الواو في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن
واو الصرف وان كانت نفي في التحقيق واو العطف على ما عرفت
وظاهر هذه في الفنون كثير جدا ويؤيده قول بعض المفسرين
انها لا بد ان يات بها تعدد سبعة وابتدأ تعدد امر آخر معطوف
عليه وكذلك تسمى واو الثمانية **فان قلت** قيل اختصر استعمالها
بالثمانية **قلت** لمناسبة بينهما وبين السبعة وذلك لان السبعة
عقد تام كعقود العشرات لاستعماله على اكثر مراتب صور الاعداد
وان الثمانية عقد مستأنف فكان بينهما اتصال من وجه انفصال
من وجه وبهذا هو مقتضى العطف وبهذا المعنى ليس بموجود بين
السبعة والستة على ان التعليل النحوي توجيه بعد الوقوع في استعمال
تقريبها الى الادهان فاذا وجدت الكلام محملا صحيحا فالجملة عليه
استعمال

بقدر المكان صوتا له عن الإنفا، والله ذكر من قال، وما عبر الإنسان
عن فضل نفسه، مثل اعتقاد الفضل في كل فاضل، قوله قول جماعة
مبتدأ وقوله لا يرصاه خوي خبره وما بينهما منصوب المحل على
أنه مقول القول ثم لما استدلو على مطلوبهم بالتأ قالوا وقوله
تعالى التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون
الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر فالتائبون
عن المنكر ثامن الثمانية أشار إلى هذا بقوله **والقوله** أي بيوت
وأو الثمانية في قوله تعالى والناهون عن المنكر **أقرب** إلى القبول
فان قلت هذا اثبات ما نفيت **قلت** لا بل بيان التقاوت
بين القولين فإن كان كل منهما غير مقبول **منه** أي من القولين بثبوتها
في آية الزمر أي في قوله تعالى حتى إذا جاءوها وفتحت
أبوابها **فان قلت** فلم عدل عن هذا **قلت** المتكلمين
والإيجاز مع الاستعارة بأنها فيها دفعا لاو شتبا في أي سورة
هو ووجه الاقربية أن الواو في والناهون عن المنكر قد دخلت
على الثامن وهو يلزم الثانية وأما الواو في آية الزمر فلم
يدخل على عدد أصلا بل دخلت على جملة فتحت أبوابها ولشأن
أمر يدل على عدد غاية ما في الباب أن الأبواب المذكورة فيها ثمانية
فان قلت فلم يدل الأبواب عليه **قلت** الأبواب بما تدل
على معناها ولم يدل على الثمانية وإنما هي معوجة لنا من دليل آخر
وقد وقع في بعض النسخ هكذا والقوله في والناهون عن المنكر
أبعد منه في آية الزمر لكنه ليس بصواب إذا لا بعدية إنما يتصور
في آية

١٥١
في آية الزمر لا في والناهون عن المنكر لما عرفت أنفا واجيب
عن هذين الاستدلالين أيضا بان الواو في قوله تعالى والناهون
عن المنكر العطف والمعطوف عليه والأمرون بالمعروف **فان**
قلت فلم وقع العطف بينهما دون ما عداها من الصفات الباقية
قلت لثبوت التعليل بينهما دون ما عداها ولا يخفى عليك أن
هذا الجواب هو توجيه مراد القائلين بأو الثمانية ههنا
على ما حققت لك لما رد عليهم فارتفع النزاع فمرحبا بالوافق
ثم لما استدلو على دعوتهم رابعا بالواو في قوله تعالى سمات
مؤمنات قانتات تايبات عابدات سائحات ثيبات **أبكارا**
فإن الواو في أبكارا قد دخلت على الصفة الثمانية أشار المصنف
إلى هذا الاستدلال وبطلونه بقوله **والقوله** أي بالوجه
الثمانية **في قوله** تعالى **ثيبات وأبكارا** ظاهر الفساد يعني
أن القول بثبوتها في غير هذه الموضع قول فاسد يحتاج إلى
بيان فساد وجه من الوجوه لكن القول به قول ظاهر الفساد ولا
يحتاج إلى بيانه أصلا ووجه ظهوره أن أبكارا وقعت ههنا صفة
تاسعة لا ثمانية إذ أول الصفات الواقعة ههنا خبرا يمكن الاستقوا
فما قيل في وجه الظهور من أن الواو في هذه الآية غير قابلة للاستقوا
وأو الثمانية صاحبة الاستقوا ليس شيء لأن هذا من أحكام الواو
الزائدة لا من أحكام وأو الثمانية واجيب أيضا بان الواو ههنا العطف
أبكارا على ثيبات وقد عرفت حال الجواب أيضا **فان قلت** فلم
وسط العاطف بينهما دون ما عداها **قلت** لمناسبة مخصوصة

بينهما دون ما عداها وذلك ان بينهما اتصالا من وجه وانفصالا من وجه فهذا هو موجب المعنى العطف فكذا وسط بينهما واما الصفا الباقية ففيها اتصال تام فلا حاجة في ارتباط بعضها ببعض الى بيان عطف النوع **الثامن** من الانواع الثمانية **ما ياتي في الكلام على اثني عشر وجها وهو ما يكون استعماله مختصا في تلك الوجوه بالاستقرار** اخصار الكلام في جزئياته **وهو على ضربين احدهما اسمية ووجهها سبعة** احدها ان تكون **معرفة تامة** والمراد من تمامها ان لا يحتاج الى صلة ولا الى صفة **نحو** ما في قوله تعالى ان تباركوا الصدقات **فمنها هي الفا** فاجواب الشرط ونعم فعل مدمج **معرفة تامة** مرفوعة المحل على انها فاعلها فاشارة اليه بقوله **اي نعم الشيء** فمن قال ما ههنا منصوب على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر فيه عائد الى الصدقات فقد سمي عن مقصود الكتاب **فان قلت** فكيف يكون ساهيا وقد قال بعض النحاة ههنا ما نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر فيه عائد الى الصدقات وقال ايضا ما ههنا المحل لها من الاعراب للفاعل هو المرفوع بعده **قلت** المذكور في الكتاب ههنا هو مذهب سيبويه فيكون قول ذلك القائل غير مطابق لمذهبه وان كان مطابقا لمذهب غيره وهي عائد الى الصدقات مخصوص بمرجع ظاهر والمعنى على حذف مضاف لان ضابط المدمج هو ابداءها لانفسها بشهادة معنى الكلام عليه ثم حذف المضاف ونقل

ونقل الضمير المحرور الى الضمير المرفوع واقيم مقامه فاشارة الى هذا بقوله **ابدأوها** والفعل مع معموله جملة فعلية وقعت جواب الشرط فاذا قلت نعم اصنعت ونعم افعلت يكون المعنى على مذهب سيبويه نعم الشيء شئ صنعت فيكون جافا فاعل نعم المحرور بالمدح محذوف وصنعت مع مفعوله المحذوف العائد الى ذلك الخصوص مرفوع المحل على انه صفة هذا ما يناسق اليه لذهن ويشهد بصديق القاعدة العربية وههنا اقوال اخر لا تخلو عن التحمل فذلك اعرضنا عن ذكرها **وتانيها ان تكون معرفة ناقصة** وهي التي تحتاج الى الصلة **وهي الموصولة نحو قل ما عند الله خير من الدين ومن التجارة اي الذي عنده** **من الثواب خير** قل فعل فاعله مستتر فيه وهو انت وما موصول بمعنى الذي والظرف صلته وهو مع صلته مرفوع المحل على انه مبتدأ وخير خبره ومن الله متعلق به ومن التجارة عطف عليه والجملة منصوبة المحل على انها مقول القول والوجه الثالث **شرطي** اي تكون نكرة متضمنة معنى حرف الشرط **نحو وما تفعلوا من خير يعلم الله** فان قيل الله عالم بكل شئ سوا ما كان خيرا او شرا فما الفائدة في تعلق العلم بالخير وحده وقيل المراد منه الحشمة عقيب النهي عن الشر سبيل له ويستعمل مكانه وقيل المعنى على العموم اقتصر على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء اظهار الشرفه **فان قلت** ما الفائدة في هذا التعليق مع ان علم الله تعالى متعلق بكل شئ **قلت** الترغيب في فعل الحسنات والترهيب عن اكتساب السيئات

على ان الشرط قد يستعمل للدلالة على ان المشروط ثابت مستقرا
 حال وهذا من ذلك القليل وقد عرفت ان المراد من التعليق في امثال
 هذا هو مطلق الارتباط سواء كان على سبيل الترتيب او لا وما اسم متضمن
 لمعنى الشرط منصوب المحل على انه مفعول تفعلي مثل ايا ما تدعو وتفعول
 الشرط فاعله الواو وحذف النون علامة الجزم ومن خير من نصب المحل
 على انه حال من المفعول وقيل منصوب المحل على التمييز والمميز ما قيل في
 المحل على انه نعت المصدر المحذوف وكانه قيل ما تفعول وفعل من خير
 ويعلم جزا الشرط مجزوم بما والضمير المنصوب للتصلبه العائد الى قوله
 والله فاعله المجرى حلة شرطية لا محل لها من الاعراب والوجه الرابع
 ان تكون **استفهامية** اي اسم متضمن لمعنى حرف الاستفهام فكون
 بمعنى اي شيء **وما انتاك بيمينك** ما اسم متضمن لمعنى الاستفهام
 مبتدأ وتلك خبره ويمينك منصوب المحل على انه حال من تلك
 على جنوبيهم في قوله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا
 جنوبيهم فالمعنى يذكرونه دائما على الحالات كلها قائمين وقاعدين
 ومضطجعين على جنوبيهم اما العامل فيها فهو معنى الإشارة في تلك
 كما في هذا بعلي شيئا وقال الكوفيين تلك اسم موصول بيمينك
 ثم لما فرغ من بيان استعمالها في الكلام واراد ان يحال اليها على سبيل
 استطراد اشار الى هذا بقوله **ويجب حذف النها** اي الف
 في استفهامية كثيرة استعمالها وطول الكلام **اذا كانت مجزوة**
 بجا ركن تجزأ بقا فتحة الميم للدلالة على اذلف المحذوفه كقولك
 فيم ولم وهم **يتم يتسألون** المعنى عزاي شيء يتسألون من

ام لا

حرف

حرف ج دخلت على ما الاستفهامية فحذفت اليها فقلت النون ميم
 وادغم الميم في الميم والجاء مع المجرور متعلق بمتسألون وهو فاعله
 الواو والنون علامة الرفع والجملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب
 ونحو **فاطرهم يرجع المرسلون** المعنى باي شيء يرجع المرسلون
 من حاله اي من حال سليمان عليه السلام الفا فاعله العطف وناظرة معطوف
 بها على مرسله والباء حرف جر دخلت على ما وحذفت اليها الجاء مع المجرور
 متعلق بيرجع وهو فعل فاعله المرسلون **ولهذا** اي لوجوب حذف
 الفها اذا كانت مجزوة **رد الكافي على اللغويين قوطم** منصوب
 انه مفعول رد لتوجيه ما التي في قوله تعالى **بما عفر لي زني** انما بالسر
 لكونها بعد القول **استفهامية** المعنى باي شيء عفر لي زني الباء حرف
 جر دخلت على ما والجاء مع المجرور متعلق بعفر لي متعلق به وزني
 فاعله والجملة متعلقة بيعلمون من حيث المعنى وتقدر الدواتها هنها
 ليست باستفهامية اذ لو كانت استفهامية لما ثبتت الفها هنها لكانها
 قد ثبتت فلا يكون استفهامية فتكون مصدرية فيكون مع مدخولها
 بمعنى المصدر فيكون الجاء مع المجرور متعلقا بيعلمون ويجوز ان
 يكون موصولة فيكون المعنى بالذي عفر لي زني من الذنوب فيكون
 الموصول محصلة مجزوة محل بالتا متعلقا بيعلمون ايضا والجواب
 انا نقول لا نسلم لزوم حذف الفها اذا كانت استفهامية وكانت مجزوة
 ولم لا يجوز ان يكون اثباتها جائزا لا ترى انك تقول قد علمت **صنعت**
 اي باي شيء صنعت كما قال حسان على ما قام يشتمني لييم الخ فغير
 هم في زمانه وقال بعضهم اذا دخل عليها الجاء تحذف الفها

صنعت

كثيراً وتذكر قليلاً قوله **وانما جاز** اي جاز اثبات الفها مع كونها
محروقة إشارة الى جواب سؤال رد على قوله وتجب حذف الفها اذا
كانت محروقة **في نحو لما اذا** اللوم حرف جبر دخلت على ما الاستفهامية
وذا اسم إشارة فصلا للمجرور بعد التركيب بمعنى اي شيء ويجوز ان يكون
استفهامية وذا زائدة فعلى كلا التقديرين الجارح للمجرور
متعلق **فعلت** على سبيل التعليل وقدم عليه لتضمنها معنى الاستفهام
وهنا وجوه اخر احدها ان تكون ما زائدة وذا اسم إشارة وثانيها
ان يكون ما ذا كلمة اسم جنس بمعنى شيء او اسم موصول بمعنى الذي لئلا
ان يكون ما ذا مستفهام وذا موصول واسم إشارة **لان التعليلات**
حشايا التركيب اي بسبب تركيب ما مع **ذا** والحشو محل القرار
والثبات غير محل التغيير فكذا جرى الاعراب في آخر الكلمة **فان**
ما الاستفهامية **الموصول** لفظا وان كان بينهما فرق معنى
ولمشابهة الصورية كافية في الاحكام اللفظية فلا تحذف
الف الموصولة **الوجه الخامس** ان تكون **نكرة تامة** وهي التي
لا تكون موصوفة بشيء ولا موصوفة فابها وذلك اي استعمال
تلك النكرة **في ثلاثة مواضع في كل واحد منها** اي من
المواضع الثلاثة **خلاف** مشهور بين النحاة والجملة انظر فيه
محروقة المحل على انها صفة مواضع **احدها** احد المواضع باب
نعم ونيس **نحو فتعياهي** نعم فعل مدح فاعله
مستتر فيه عائد الى الصديقات والمعنى على تقدير مضاف
على ما عرفت وما نكرة تامة منصوبة على التمييز عند بعض
النحاة

102
النحاة منهم المبخشي وأما عند سيبويه فهي معرفة تامة
مرفوعة المحل على انها فاعله وهي مخصوصة بالمدح فتقدر
ونحو فتعياهي الواو للعطف ونعم فعل مدح فاعله ضمير مبهم
مستتر فيه وهي نكرة تامة منصوبة المحل على انها مميزة لذلك
الضمير المبهم عند البعض وقد عرفت مذهب سيبويه هنا والمخصوص
بالمدح محذوف وصنع فعل فاعله التاؤه مفعوله غير محذوف عائد
الى ذلك المخصوص والجملة الفعلية مرفوعة المحل على انها صفة
والمخصوص المحذوف فاشارة الى جميع ذلك بقوله **اي نعم الشيء**
منعته والموضع **الثاني منها قولم** اي قول العرب اذا ادعوا
ان صفة امر قد بلغت فيه حدا لا يمكن فوق حد ولزمت ارادوا
التنبه على ذلك جعلوا تلك الصفة مادة ذلك الامر ومنبعه
وادخلوا عليها كلمة تشعر بذلك المقصود فقالوا ان زيدا مما
ان يكتب مثله وكذا اذا اراد بعضهم اثبات ذلك المعنى لنفسه يقول
اني بما ان افعل فان قلت المناسب ان يقول ان اكتب واشتغل
مثلا فلم عدل الى ان افعل **قلت** للارشاد الى ان ذلك المطلوب
يمكن الحصول في كل ما من مواد الفعل وليس مختصا بمادة
مخصوصة كالكتابة مثلا وان بالكسر وهو حرف من الحروف المشبهة
بالفعل اسمها يا المتكلم ومن حرف جبر تدل على الابتداء هنا وما
نكرة تامة بمعنى شيء والتعبير عن الشيء بما التقهيم شأن تلك الصفة
والجارح المجرور متعلق بحاصل وهو خبر ان **فان قلت** المتعلق
مخلوق لا حاصل كما يدل عليه تفسير هذا الكلام **قلت** المخلوق

لازم معنى هذا الكلام وليس متعلقا بالالفة ولا اصطلاحا
فان قلت قد صرح بعض الناس انه متعلق به **قلت** ليس
المتعلق المقصود ههنا بل هو ميل الى جانب حاصل معنى الكلام
ونظير ان معنى كتبت بالقلم معنى كتبت مستعينا بالقلم ولا
شك ان هذا ليس بيان متعلق بالالف كذا هذا وان حرف
مصدر في ناصبه افعل فعل منصوب به فاعله مستتر فيه هو انا
وهو مع معوله في هذا المصدر مجرور المحل على انه بدل بمابد المحل
فايدته التفسير بعد الابهام ليكون اثمرا وقع في القلوب
فان قلت التفسير يدل على انه صفة **قلت** ذلك ايضا
ميل الى حاصل المعنى والاف الفاعل مع فاعله بمعنى المصدر المضاف
الى فاعله فيكون معرفة فكيف تكون صفة لئلا **فان قلت**
نجعل الفعل وحده صفة له ايضا **قلت** ذلك لا يعود عليه لكونه
عدوا لا عن معنى الكلام بدون الاحتياج اليه ثم لما كان المعنى
الغوي لهذا الكلام وان كان ظاهرا لكن المعنى الذي لم يشر
اشار الى بيانه بقوله **اي ان مخلوق من امر هو** اي الامر مبتدا
خبر **فعل** وهو مضاف الى **كذا** وهو هنا كناية عن فعل مخصوص
واشار اليه كالكناية مثلا **وكذا** عطف عليه والجملة محروقة
المحل على انها صفة امر **فان قلت** هذا ما بينا في ما ذكرته
قلت لا اذن ما ذكرته هناك انما هو النظر الى المعنى الاصل
الكلام والذي ذكرته ههنا انما هو بحسب لازم معناه هذا عند
الترجيح وهو مختار المصنف وقال السيرافي في رتبته انها معرفة
تامة

او عن المفعول مع فاعله
حرف مبتدا محذوف
وهو في صيغة
كلام

تامة تعني الامر وان افعل مرفوع المحل على انه مبتدا محذوف
مما خبره مقدم عليه والجملة مرفوعة المحل على انها خبر وان
تعلم ان معنى الكلام لا يساعد هذا التوجيه **وذلك** اشارة
الى مضمون قوله في مخلوق الى اخره **مجار على سبيل المبالغة**
وقد عرفت بما ذكر معنى المبالغة وسبيلها **مثل** جريان معنى
لجعل على سبيل المبالغة في قوله تعالى **خلق الانسان من عجل**
ولاشك ان طريق المبالغة ههنا اظهر خلق فعل فاعله الانسان
ومن عجل متعلق به **والوضع الثالث** منها ما **في قولهم ما احسن**
زيدا معنى هذا الكلام شيء حسن زيد ما نكرة تامة مبتدا
عند سيبويه واحسن فعل فاعله مستتر فيه عايد الى شيء وزيدا مفعول
والجملة خبره وقال بعضهم ما موصولة فتكون معرفة ناقصة والجملة
الفعلية صلته وهي مع صلته او وحدها مبتدا خبر محذوف
وجوبا كما انه قيل الذي حسن زيدا شيء عظيم **والوجه السادر** ان
تكون **نكرة موصوفة كقولهم** اي العرب مرت **بما معجب لك**
البا حرف جر وما نكرة موصوفة بمعنى شيء مجرور بـ **والجاء مع** المحرور
متعلق بمرت ومعجب محرور صفة ما ولد متعلق بمعجب فاشار الى هذا
بقوله **اي شيء معجب لك ومنه** من هذه الوجه ما في **قوله** اي العرب
نعم ما صنعت اي الشيء شيئا صنعته نعم فعل فاعله مستتر فيه
عبارة عن الشيء وما نكرة موصوفة منصوبة على التمييز وصنع فعل
فاعله التاوي مفعول به عايد الى ما محذوف والجملة منصوبة
المحل على انها صفة ما والمخصوص بالمدح محذوف في ما هي ثلاثة
هذه

اقوال الاول انها معرفة تامة عند سيبويه والثاني انها نكرة
عند بعض النحاة ومنهم من يحشي والثالث انها نكرة موصوفة على اي
بعض منهم **الوجه السابع** ان تكون **نكرة** قوله **موصوف**
بها صفة نكرة وبها مرفوع المحل على انه فاعل موصوف بها
عايد الى نكرة **نحو** ان الله لا يستحي ان يضرب مثلاً ما ان
حرف من الحروف المشبهة والله اسمه ولا يستحي فعل فاعله مستتر
عايد اليه ايضاً ومثلاً منصوبة بالفعل مفعوله وهو مع مفعوله بمعنى
المصدر منصوب المحل على انه مفعول الاستحي وهو مع مفعوله مرفوع
المحل على انه مفعول الاستحي وهو مع مفعوله مرفوع المحل على انه خبر
ان وما نكرة منصوبة المحل على انها صفة مثلاً كقولك اعطني
كتاباً ما اي كتاب كان **نحو** **قوله** في مقام الابهام والتخمين
لا مراً جده قصيراً نفه اي لا مراً عظيم قطع قصير انقص
وهذا مثل مشهور عندهم واللام حرف جر وابتها هو امر
واحد لا مراً ومعناه ههنا الشأن والحال كما في قول الشاعر لا مراً
يسود من سود والجارية المجرور متعلق بجده وما نكرة مجرورة
المحل على انها صفة وجده بالذال المهملة بمعنى قطع فاعله قصير
وهو قصير ابن سعيد النخعي صاحب حذمة الأمير شخافق ههنا
من قصير يدل قصير فهو تصحيف وانف مفعوله وهو مضاف الى
المجرور العايد قصير فاهذه لا يخلو عن افادة احد الامور الثلاثة
التخمين والتعظيم والثبوت كما لا يخلو عن افادة معنى الابهام والتاكيد
معنى التنكير فاشار الى الاول بتفسير لا مراً معناه في المثال الاول بقوله

107
اي مثلاً بالفا صفة مثلاً في الحقايرة متعلق بها كما اشار الى الثاني
بتفسير حاصل معناها في المثال الثاني بقوله **ولا مراً عظيم** اما مثال
الثالث فنحو قولك ضرب زيد عمرو ضرباً ما اي ضربه نوعاً من انواع
الضرب اي نوعاً كان ثم لما فرغ من بيان قولك قال ما في هذه الصورة
اسم نكرة موصوفة بها وقد قال بعضهم هي حرف زائدة محلها من الاعراب
وكان المختار عند المصنف هو القول الاول والشار الى الثاني بقوله **وقال هذه**
او ما في هذه الاشكال **حرف زائدة** لفادة معنى الابهام والتاكيد
لا معنى انها غوصايح فان كلام العرب بعيد عن مثل هذا بل هو محل
خصوص في حق القرآن **لا موضع لها** من الاعراب لا نقف المعاني
الموجبة له في معنى الحروف والضرب الثاني **حرفية** **واوجهها**
ما لا يستقر الوجه الاول ان يكون **نايئة** فتعلم في خبري **الجملة الالهية**
فان الجملة من حيث انها جملة لا تعمل فيها عامل **عمل ليس** كونهما بمعناها
في لغة المجازيين نحو ما هذا بشراً ما حرف نفي بمعنى ليس وهذا
مرفوع المحل على انه اسمها وبشر منصوب خبرها **والوجه الثاني** ان
يكون **مصدرية غير ظرفية** فيدل على معنى المصدر وبدون التوضيح
لمعنى الوقت **نحو** لهم عذاب شديد **بما نستقيم الحساب اي**
بنسبنا **نهم** وهو الضلوع عن سبيل الله تعالى **اياء** اي يوم الحساب
المعنى لهم عذاب شديد بسبب نسيانهم يوم القيامة لهم عذاب عذاب
مرفوع فاعله وشديد صفة عذاب والباء حرف جر وما حرف
مصدر موصول ونحو فعل فاعله الواو ويوم الحساب مفعول الفعل
مع مفعوله وقع صلة الموصوف وهو مع صلاته مجرور المحل بالباء متعلق

بقوله لهم عذاب شديد وقيل يوم الحساب متعلق به ايضا
 المعنى لهم عذاب شديد يوم القيامة بسبب خيانتهم وصدقتهم
 عن سبيل الله تعالى **والوجه الثالث** ان يكون **مصدريه**
ظرفية فيدل على المعنى المصدري صالحة مع التعرض للمعنى
 الوقتي بمعونة القرينة **نحو** واوصاني بالصلاة والزكاة
ما دمت حيا اي مدة دواي حيا فاشارة بالمدة
 الى دلالتها على الوقت كما اشار بالدوام الى دلالتها على المعنى
 المصدري الواو للعطف واوصي فعل بمعنى امر فاعله مستتر فيه
 عائد الى الله تعالى والنون نون الوقاية والياء مفعول وبالصلاة
 متعلق به والزكاة عطف عليها وما حرف مصدري يدل على المعنى
 المصدري بحسب الوضع ويدل على معنى المدة بحسب النية ومعونة القام
 لا بحسب الوضع ولا يلزم ان يكون اسما وذلك لان الواصل مرة دواي
 حيا فحذف الظرف وجعل الموصول مع صلته مقامة كما في قوله تعالى
 صلاة العصر وايتيتك قدوم الحاج وهو منصوب المحل على انه
 مفعول فيه للزكاة على مذهب البصريين ودام فعل من الافعال
 الناقصة والياء اسمة وحيا خبره والجملة وقعت صلة للموصول
 والوجه الرابع ان يكون **كافة** اي معنى العامل **عن العمل**
 اي الكافة عن العمل مختصة بحسب الفعل والاستقرار في **ثلاثة**
اقسام انحصار الكلمة في اقسامها لان الكفوف اما ان تكون مكفوفة
 عن عمل الرفع او عن عمل النصب او عن عمل الجر فالقسم الاول ان يكون
كافة من عمل الرفع كقوله اي المراد صدقت فاعلمت
 الصدود

107
الصدود وفلا **وصال على طول الصدود يدوم** المعنى
 فاستمرت على الاعراض ولا يدوم وصال على امتداد الاعراض
 صد فعل فاعله التا وهي خطاب المرأة والفاء العطف وطال فعل
 فاعله التا ايضا والصدود مفعوله والجملة معطوفة على جملة
 صدقت والواو والواو والحال وقيل فعل مكفوف عن عمل الرفع وما
 حرف كافة ووصال مرفوع على انه فاعل فعل محذوف وهو يدوم
 على طول الصدود متعلق به والجملة منصوبة المحل على الحالية
 ويدوم فعل مفسر كذلك المحذوف فاعله مستتر فيه عائد الى
 وصال **فقل** في فلما فعل مكفوف عن عمل الرفع **وما كانه** اياه
من طلب الفاعل فضلا عن العمل ثم انها تقع بعدها لا
 فعل لفظا او تقديرا اما الاول فخوف لما يجي زيد واما الثاني
 فاشارة اليه بقوله **وصال فاعل فعل محذوف** وجوب **بافسره**
 اي الفعل المحذوف **الفعل المذكور وهو** اي الفعل المذكور ويدوم
 وقيل انه فاعل يدوم قدم عليه للضرورة ورويه بان البصريين
 لا يجوزون تقدم الفاعل مطلقا سواء كان في النظم او في النثر
 ثم ان بعض الناس لما قالوا ان وصال مبتداء ويدوم فعل فاعله
 مستتر فيه عائد الى مبتداء وعلى طول الصدود متعلق به والجملة
 الاسمية اقيمت مقام الجملة الفعلية لاجل ضرورة النظم وكان
 هذا القول عدوا عن الظاهر اشار المصنف الى رده بقوله **ولا**
يكون اي وصال **مبتدا** اي لا يجوز ان يكون وصال مبتدا ويدوم
 مع متعلقه خبره والمجموع جملة اسمية **لان الفعل المكفوف**

من العمل لا يدخل الا على الجملة الفعلية على ان ظاهرها
تضمن معنى حرف النفي ووجه الرد ان هذه الجملة مدخوله
الفعل المكفوف فلو كانت اسمية لما دخل عليها الفعل المكفوف
لكن اللزوم باطل فكذا اللزوم هذا وقال بعضهم ما في فلما زائدة
ووصال فاعل قل وقيل ما مصدرية مطلقا سو كانت مع قل
او كثر او طال وكون ما بعدها بمعنى المصدر مرفوع المحل
على انه فاعل هذه الافعال كانه قيل وقيل دوام الوصال على
طول الصدود **فان قلت** اي الوجه اول ههنا **قلت** الوجه
الاول لان المقصود من هذه الكلام ههنا هو بيان تعلق
معنى القلة بمعنى الدوام مع قصد نفيه لبيان تعلقه بوصول
ولا معنى الكلام الموزع بمعنى المصدر فلهذا اختاره المصنف
ولا يلتفت الى غيره **ولم يكف** فعل من الافعال غرض العمل
فلما وطال ما وكثر ما لانهما شبهت رب من حيث المعنى
فكما يكون رب مكفوفة بما فكذلك تكون تلك الافعال مكفوفة
بها **فان قلت** لم ذكر هذا الكلام بعد بيان القاعدة
قلت للتفصيل بعد الاحمال ولحصر المكفوف عن العمل في الصور
المخصوصة ولرفع قولهم بيان الكفر في جميع اصول الافعال ثم انها
اذ امكن كانت كافة تكتب موصولة بالمكفوف لغاية ايصالها به
نحو **لما واما** واذ امكن كانت غير كافة تكتب مفعول نحو قل ما يقوم
زيد اي قبل قيامه **والقسم الثاني** ان يكون **كافة** **فان قلت**
النصب الرفيع معا **فان قلت** قد علم الكفر عن عمل
الرفيع

الرفيع في القسم الاول فلم اعاده ههنا **قلت** الارشاد الى صورة
الاجتماع بعد اذ علم بصورة الانفراج وادقتضا ذكر الكف
عن النصب ذكر الكف عن الرفيع على سبيل الاستطراد لاجل انتظام
ودفع الاختلال والحوار القسم الاول مختصر يكف الفعل عن
العمل الرفيع **فان قلت** المناسب ان يوحى القسم الثاني عن
القسم الثالث كتأخير التركيب عن افراد فلم قدمه عليه
قلت للحفاظ على الطريق المعهودة لا عتبا بشانه
لكثرة وقوعه ومباحته **وذلك** اي الكف عن جميعا مختصر
فان وانواتها اي في الحروف المشبهة بالفعل نحو ما في قوله
تعالى **انما الله واحد** ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل
وما حرف كافة والله مبتدأ والهاء خبره وواحد صفة والقسم
الثالث ان يكون **كافة** **عن عمل الجبر نحو بما يود الذين**
كفروا رب حرف جبر مكفوف عن عملها وما كافة ويود فعل
والذين اسم موصول وكفروا فعل فاعله الواو والجملة صلة الموصول
وهو مع صلتة مرفوعة المحل على انه فاعل يود ثم انها قد تقع جودها
جملة فعلية كما في هذا المثال وقد تقع اسمية كما في هذا
المثال الثاني **وقوله** اي الشاعر **كاسين عمرو لم تحنه صا**
الكاف مكفوفة وما كافة وسيق مبتدأ مضاف الى عمرو ولم حرف
جازم وتحنة فعل مجزوم به مفعوله متصل به عايد الى عمرو ومضاف به
فاعله مضاف الى الضمير العايد الى السيف جمع مضرب وهو النفر
سيف وحده وقيل ان الكاف لا تكون مكفوفة بهما وانها في امثال هذا

الانتظام

مصدرية موصولة بالجملة الاسمية المؤولة بالمصدرية المحررة
بها **فان قلت** قد ظهر اثرها في اللفظ فهل لها فائدة تخرج
المعنى **قلت** فايدتها في القصد وقوع مضمون الكلام المذكور
بعدها مع الاشعار به **فان قلت** ما الفرق بينهما وبين
ما الزائدة **قلت** الفرق بينهما اللفظ المعنوي اما اللفظ
فلانه الكافة يبطل العمل حتما بخلاف الزائدة واما المعنوي
فلانه قد تبطل حتى الكلام باستقامتها بخلاف الزائدة والوجه
الخامس ان يكون **زائدة** لعارض من الاعراض لا معنى انها لغوي ضائع
في الكلام ولا يتبادر اليه الوهم فتدفع هذا الوهم كالاتي الى
العارض قال **وسمي** على سبيل الاعتراض ثم لما قصد تعميم هذه
الفائدة ودفع قوهم الاختصاص واكد الضمير المرفوع المستقر
سمي العايد الى ما الزائدة ذكر قوله **وغيرها** اي غير ما الزائدة
على سبيل الاستطراد عطفا عليه قوله **من الحروف الزائدة**
بيان غير قوله **صل** مفعول ان المسمى يشير الى انها وسيلة الزيادة
حسن الكلام وترتيب الحروف لزيادة قوته ومتانة بنيانها
وقوله **وتوكيد** معطوف عليها يشعر بافادتها الكلام التاكيد
نحو ما زيد بقاءهم وما جاء في من احد وسمي تمام بحيث هذه
في الباب الرابع نحو **فيما رحمة من الله لنت لهم** الجارح
المجروح متعلق بـ **لنت** ومن الله مجروح المحل على انه صفة رحمة
لان فعل فاعله التاويل متعلق به ونحو **ما قليل التصحيح**
نادمين عن حرف جر وما حرف صلة لتأكيد معنى التقليل
وقيل

109
وقيل مجروح به والمعنى عن زمان قليل والجارح المجروح يتعلق بـ **يصب**
واللام جواب قسم محذوف كأنه قيل اقسام الله ويصبح فاعل من الافعال
الناقصة اصله يصبح ثاسمه الواو وقد حذف ههنا المتفاتنة
ما قبلها كما حذف الاسم ككان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير النون نون الداء عرب حذفت بحى نون التوكيد والمثال
خير والجملة جواب القسم لمحلها من الاء عرب **اي فرجة** تفسير
المولى ان قوله **ومن قليل تفسير** للمثال الثاني **الباب الرابع**
من الابواب الاربعة **فان قلت** كان المناسب لقواعد النحو
ان تجعل الانحاء المتعلقة بتلك العبارات خاتمة الكتاب فلم
جعلها بابا منه **قلت** سلمنا ذلك لكن لشدة الاحتياج اليها
جعلها بابا على حدة كما جعلت مبادئ العلوم من العلوم **فان قلت**
لم اخبر عن ساير الابواب **قلت** لان المعاني المقصودة اولها بالذات
والالفاظ مقصودة ثانيا وبالعرض ولكون تلك العبارات وان
ثبت اليها الاحتياج ليست من الالفاظ التي توقف فهم معانيها
عليها توقف المعاني الموضوع لها بل من الامور المحسنة والمكهلة
للغز والكتاب **في الاشارة الى عبارات** جمع عبارة
من عبرت الروايات اذا فسرتها والمراد ههنا الالفاظ الظاهرة
الدلالة على المقصود **محيرة** من حيرت الكتاب اذا قومت
والمراد ان تكون تلك الالفاظ بحيث لا يوجد فيها احتمال الخلل
المقصود **مستوفاه** من استوفيت الحق اذا اخذته وافيا
فان قلت القدر بهذا المعنى يستلزم الاستيفاء فلم يذكر

قلت للتصريح بالمقصود والتميم وذكرها هنا كذكر
الحساس والمتحرك بالإرادة في تعريف الحيوان **موجزة**
أي مختصرة فكانه قال الباب الرابع في بيان الألفاظ
الظاهرة الدلالة الوافية بالمقصود على سبيل الإيجاز
بلا تطويل **فان قلت** الألفاظ بهذه الصفة لا
تحتاج إلى الإشارة إليها **قلت** هي بتلك الصفة حاصلة
عند المصنف وليست بحاصلة عند المتعلم فست الحاجة إليها
في حقه **فان قلت** العبارات بهذه الطريقة بصرح
الإشارة **قلت** ذلك البيان إشارة بالنسبة إلى طريق
الوطناب وان كان صريحاً بالنسبة إلى طريق الإيجاز كما
أشيرنا إليه على أن المراد من الإشارة ههنا هو الإشارة
اللغوية لا الإشارة البيانية ثم إن الغرض من وضع هذا
الكتاب إرشاد المبتدئين إلى طريق ينبغي أن يكون
سلوكهم مقصوداً عليها ليكونوا على جادة الصواب
وليؤمنوا من طريق الخطأ والطغيان كما قال في صدر
الكتاب يقتضى متأملها جادة الصواب كما يقول في آخره
أيضاً وفي هذا القدر كفاية لمن تأمله ثم لما أراد أن
يشرح في بيان تلك العبارات قال على طريق الاستئناف
ينبغي لك أن تقول في نحو ضرب من ضرب زيد فغل
ماض

ماض لم يسمي فاعله لكون هذا القول ظاهراً للدلالة على
المقصود وإفياً به على سبيل الاختصار لا ابتغاً لما خذ لغة
من قولهم تعيب العلم أي طلبته فابتغي مثل كسرت الحطب
فانكسر ومعناه في العرف بمعنى يستقيم ويصح والمراد
منه ههنا معنى الوجوب والندب بقربينة قوله ولا تقل
فان قلت فلم يقل بحبان تقول كذا وكذا **قلت** لمرعية
الآداب ولعدم ظهور الدليل الحاصل عليه ولكن لما كانت
ذلك القول مما يقبله الطبع والعقل ويساعده معان
النصوص والنقل نحو قوله عليه أفضل الصلوة والسلام دعماً
يريدك إلى ما يريدك وقال الله تعالى ولا تقولوا عينا
وقولوا انظروا صدرة بهذا العبارة المحتملة للمعاني
الثلاثة الوجوب والندب والجواز وذلك لأن ذلك
القولان كان مخلصاً عن ارتكاب محذور ولم تحصل بغيره
ينبغي أن يكون واجباً وان حصل به الاحتباب عز الكتاب ب
مكروه ينبغي أن يكون مندوباً وان لم يكن لأهذوا ذلك
فلو قل من أن يكون جائزاً وتحتمل أن يكون المعنى ههنا الإحسن
والأول أن يقول كذا وكذا وهو المناسب للمباحث
العربية والعلوم الأدبية **فان قلت** ما الفرق بين قولك
ينبغي أن يكون الشخص عالماً بما ينبغي وعلى ما ينبغي وبين قولك
ينبغي أن يكون عالماً **قلت** الفرق بينهما جلي فان الأول يدل على

اتصافه باصل العلم مع اتصافه بوصف العلم وكما له والثاني انما
على تصافه باصل العلم فقط **فان قلت** فلم اختار الثاني
قلت لانه متصد لبيان تلك العبارة على سبيل الإيجاز
فان قلت العبارة الاولى من تلك العبارات هو قولك
فعل ماض لم يسم فاعله وهذا اللفظ لانه مقول القول والكتاب عبارة
عن الخطوط وصور اللفاظ واشكال الحروف قولك عت كتابا واشترت
كتابا فلا يكون لفظا فكيف تكون تلك العبارة جزءا من الكتاب
يمحى اطلاق الجز عليها **قلت** لاستبعاد في ذلك جواز اطلاق
الخطوط على اللفاظ لكونها دالة عليها كما جاز اطلاق القرآن على
الكتاب وعلى النظم المتلوي على المعنى علوان الكتاب يذكر ويراد به اللفظ
يقول قراءة الكتاب بتمامه وقول في مقامات الحريري اللفاظ عنده
وعبارات غريبه واستعارات لطيفة فاذا عرفت العبارة الاولى
ومباحثها ففسر عليها حال سائر العبارات **واللعن** **لاقتل** معطوف
من حيث المعنى ولا ينبغي لك ان تقول في نحو ضرب وقيل واقتل وشرب
من نحو قولك ضرب زيد وقيل زيد واقتل زيد وشرب الما ميني
لما لم يسم قائله لما فيه اي قول المذكور **من الطول** قالوا القول اكثر حروفا
من القول الاول سوا عدد التنوين حرفا ام لا **ومن الحقا** فان دلالة
على المقصود خفية بخلاف دلالة ذلك القول **فان قلت** مثل
هذا الخفاء غير جائز فانه مثل الاول في دلالة على المقصود عند
الخلاصة وكذا التطويل **قلت** الكلام في الاولوية لا في الجواز فيكون
الاول

فان هذا

الاول والى الخلو من التعريفين باطل لكونه غير مانع في ذلك
اون القول الاول يقتضي ان تصدق على اعطي من نحو قولك
اعطي زيدا درهما بالنسبة الى درهم انه فعل ماض لم يسم فاعله كما
يقتضي القول الثاني ان يصدق عليه بالنسبة الى درهم انه مبني
لما لم يسم فاعله **قلت** لا شك ان العرض من التعريف ههنا هو
تمييز الفعل الماضي الذي لم يسم فاعله عن الفعل الماضي الذي سمي فاعله
لا غير فلا يتوجه ما ذكرته وينبغي لك ان تقول في زيد في نحو
ضرب زيد **نائب** خبر مستد محذوف **على الفاعل** المحذوف
لكونه قولا ظاهرا للدلالة على المقصود وانما به على سبيل الاختصار
ولا تقتل اي لا ينبغي لك ان تقول في زيد من نحو ضرب زيد هو
مفعول **لما لم يسم فاعله** **لخفاية** اي لخفاء دلالة القول على
المطلوب بالنسبة الى قولك زيد نائب عن الفاعل فانه اكثر منه
جملة الحروف والكلمة **والصدق** اي لصدق القول **والثاني**
على درهما من نحو اعطي زيدا درهما يعني يقتضي القول الثاني
ان يصدق على درهما من نحو اعطي زيدا درهما بالنسبة الى اعطي
انه مفعول لما لم يسم فاعله بخلاف القول الاول فيكون اول **فان**
قلت لا شك ان العرض من التعريف ههنا تمييز مثل زيد عن فاعله
يعطي لا عن مفعوله فيكون بالقول الثاني صحيحا ايضا **قلت** هذا
الكلام انما يدفع الاعتراض ولا يدفع الاولوية والكلام فيها

الثاني

فكذا تعرض المصنف للصدق المذكور في بيان العبارة الثانية ولم
يتعرض له في بيان العبارة الأولى **وينبغي لك ان تقول في قد**
من نحو قد ضرب زيد وقد يضرب زيد **حرف لتقليل زمن الفعل**
الماضي لتقليل حدث الفعل لكون كل واحد منهما ظاهراً وفيما
بالمقصود ولا ينبغي لك ان تقول فيها انها تفيد التقليل مثلاً فانه مجمل
فان قلت فلم يقل ههنا ولا يقل كما ذكره هناك **قلت** لصدق
الانجاز والاكتفاء بما ذكره هناك والاشعار بان الباب الرابع
معقود لبيان العبارات اصالة واما ذكر غيرها فيه فعلى سبيل
الاستطراد **وينبغي لك ان تقول** قد من نحو قد جاء القوم وقد تجيء
القوم مثلاً **حرف لتحقيق حديث** اي حديث الماضي وحدث المضارع
ولا ينبغي لك ان تقول انها تفيد التحقيق فانه غير واضح الدلالة على
المراد **وينبغي لك ان تقول** لن من نحو لضرب زيد **حرف نفي** لدلالتهما
على نفي الضرب سواء كان ذلك النفي موبداً او لازماً لبعض القول
النفي لجميع احوال الزمان المستقبل وهو مراد من قال انها لتأكيد
نفي المستقبل المستفاد من لا نحو لا تضرب زيد مثلاً **وحرف نفي**
لنصبها المضارع **وحرف استقبال** لدلالتهما على نفي الضرب في
الزمن المستقبل **وينبغي لك ان تقول** في **حرف** من نحو لم يضرب زيد
عمر **حرف حزم لنفي المضارع** ولقلبه **ماضي** **وينبغي لك**
ان تقول **اما** من قولك اما زيد فاكرمته واما بشر فاعزنت

عنه **المشددة** اذ لو كانت محققة تكون حرف التثنية
الهمزة اذ لو كانت مكسورة تكون حرف عطف عن البعض **حرف**
الشرط لدلالتهما على التعليق **وحرف تفصيل** **حرف توكيد** لدلالتهما
على تفصيل النسب وتوكيدها **وتقول في ان** من نحو اريد ان يقوم زيد
حرف مصدري لحصل مدخولها بمعنى المصدر **نصب المضارع**
وينبغي لك ان تقول لفا التي تجي بعد فعل الشرط نحو اذا جاء زيد
فاكرمته رابطة لجواب الشرط بفعل الشرط والرابطة خارج عن المربوط
فلو يكون هي نفس الجواب لا الجزاء ولو تقول اي لا ينبغي ان تقول هي
جواب الشرط كما يقولون اي كما قال بعض النحاة الفاجواب الشرط ولو
يكون هذا القول ظاهراً لدلالة على المقصود بخلاف القول المأول فان لم
ما قيل ههنا من انهم يقولون جواب الشرط على سبيل التقدير مضافاً وهو
سبيل مجاز **فان قلت** الكا في قوله كما يقولون ونحوه هل يدل
على السببية **قلت** يدل عليه لكن المقصود ههنا ليس النفي عن المشاهدة
بل المقصود النفي عن التحقق والوقوع على سبيل العموم فمثل هذه سمي
كاف القران والوقوع نحو جاء زيد كما تقدم مرره **قوله لان الجواب**
اي جواب الشرط **بالجمله الجزائية** **باسرها** اي مجموعها **الفاء**
وحدها اي ليس لجواب الفاء وحدها بدون الجملة الجزائية
فلو يكون اطلاق الجواب عليها من باب الاطلاق على سبيل الحقيقة
فيكون القول الثاني غير وافي بمقصوده بحسب الظاهر فهذا كله

النهي المذكور **فان قلت** فلم قيد الفاء بوجدها ولم يقل ليس
الفأ جواب الشرط ولا جزاءه أصلاً **قلت** لرعاية المناجزة
لقوله الجملة بأسرها ولا إشارة إلى أن الرد ينبغي أن يكون
على قدر المذكور فانهم قالوا الفأ جواب الشرط من غير التعرض
بكونها جزاء الجواب **فان قلت** وحدها حال من الفاء في العامل
فيها **قلت** العامل فيها معنى النفي المستفاد من لا ينبغي ذلك
أن تقول في نحو **زيد من قولك جلست امام زيد** **زيد**
مخفوض بالاضافة على أن يكون العامل في جر المضاف إليه
معنواً وهو أحد الأقوال الثلاثة **ولا تقل** **زيد مخفوض**
بالظرف كون ذلك القول قولاً خارجاً عن القول الثلاثة
فيكون مخالفاً لاجتماع الميركبات فاشارة إلى هذا بقوله **لان**
المقتضى للمخفوض أي جر المضاف إليه **انما هو الاضافة**
على قول من قال ان العامل في المضاف إليه معنوي **فان قلت** العامل
ما به يتقوم المعنى المقتضى فلا يكون نفس المقتضى فكيف يحسم
هذا الكلام **قلت** لعل هؤلاء لا يسمون تعريف العامل بهذا
التعريف على أن المراد من المقتضى ههنا أعم من المعنى المقتضى هناك
يدل عليه قوله **والعطف قوله المضاف من حيث هو مضاف**
معطوف على الاضافة وهذا على قول من قال ان العامل في المضاف
إليه هو المضاف وأما قول من قال ان العامل في المضاف إليه حرف

الجر

الجر المقدر فلم يلتفت إليه المصنف **لا** للعطف قوله **كون المضاف**
ظرفاً معطوفاً عليها أيضاً بدليل غلام زيد **زيد** **كون** **المضاف**
أن زيداً ههنا مخفوض فلو كان المقتضى للمخفوض في المضاف **كون**
المضاف ظرفاً لما كان زيد ههنا مخفوضاً لا تنقاً بمعنى القرينة
في المضاف بالحكمة فاللزم بطل وكذا الميزوم **وينبغي** **لك أن**
أن تقول النائم نحو فصل الربك **فعل** **مربك** **من باب التفضيل**
فاعله مستتر فيه وهو أنت ولربك متعلق به **فالسببية**
لدها لتها على استقامتها لما قبلها لما بعدها **فان قلت** **المركا**
إيجاب الصلوة فما الفائدة ههنا **قلت** فإدتها في الوشعار
بأن ما بعدها منتظم مع ما قبلها معنى وعقلاً كما انتظم
المرج مع معنى نظماً وأصل البيان يسمون هذه ألفاً فاء
فصححة **ولا تقل** **هي فاء العطف لانه** **أي الشأن لا يجوز**
أصلاً عن البعض ويجوز ولكن **لا يحسن** عند الآخرين
عطف الطلب على الخبر كما لا تقطع بينهما والعطف
يقتضي اتصالاً في الجملة بين المعطوف والمعطوف عليه قوله
عطف الطلب مرفوع ينزع فيه فيجوز وتحسن فاعل الثاني
واضمير ضمير الفاعل في الأول على رأي البصريين **ولا العكس**
أي لا يجوز ولا يحسن عطف الخبر على الطلب لما عرفت والجملة
الفعلية مرفوعة المحل على أنها خبر ضمير الشأن **وفي المواقف**

العاطفة من نحو قولك جاء زيد وعمرو **هي حرف عطف**
لمجرد الجمع أي ينبغي لك أن تقول الواو حرف عطف قد دل على
الجمع بدون التعرض بتقييد الجمع بالمطلق كما هو المشهور
لكن هذا القول ظاهر للدلالة على المقصود بالاحتمال الغير
ولا تقل الواو حرف عطف للجمع المطلق وإن كان صحيحا في نفس
الامر لكونه غير ظاهر على المراد لتبادر الذهن إلى أن الجمع
مقيّد بالمطلق تقييد المطلق بالمقيد نحو قولك رأيت رجلا
عالما فمن هذا علم فساد ما قيل ههنا من أن مثل هذا القيد
ليبيان التقييد بالبيان الاطلاق كقولك الإنسان من حيث
هو والمماهية من حيث هي ومن أنه قد وقع فيما هرب عنه من حيث
لا يشعرون التجريد وكونه بلا قيد قيد سلب للجمع أيضا ينبغي
لك أن تقول **في حتى** من نحو قولك جاء الحاج حتى المشاة
هي حرف عطف للجمع والغاية وإن تقول في **لم** من
نحو قولك جاء زيد ثم عمرو **هي حرف عطف للترتيب والمهلة**
وتقول في الفاء من نحو قولك جاء بكر فخاله **هي حرف عطف**
للترتيب والتعقيب فكذلك قولهم أحسن من قولهم ألوف
والدم لكونه أحصرا فالحاصل أن العرب ينبغي له أن يختار من
العبارات أو حرفها وأحسنها كما هو الذي يقبضان العلوم الأدبية
ثم إن لما فرغ من تعليم آداب استعمال العبارات على الوجه المذكور

اراد

اراد أن يعلم كيفية استعمال اصطلاحات على وجه اختصار
فقال **إذا اختصرت فيهن** أي وإذا أردت الاختصار
في حرف العطف **فقل** فيهن أي في حروف العطف أي في الواو
وفي غيرها من نحو جاء زيد وعمرو وجاء الحاج حتى المشاة هي
عاطف وقل في التعرض عن المعطوفات المذكورة **معطوف**
كما تقول إذا أردت الاختصار في التعبير عن الباء وعن زيد في قولك
مررت بزيد **جار ومجرور** فإن قلت فعلى هذا تحقيق في
العبارات المذكورة تطويل فلا يكون مقبولة **قلت** التطويل
فيما ذكر هو التطويل المتعرض للمقصود ويكون مقبولا وأما التطويل
المردود فهو التطويل المتعرض لخلو المراد **وتقول كذلك** أي مثل
ذلك القول **إذا اختصرت** أي إذا أردت الاختصار في نحو
نبرج وفي نحو أن يقوم زيد **ناصب ومنصب** من غير
احتياج إلى أن يقوم حرف نفي ونصب واستقبال وإلى أن يقوم
حرف مصدرى ينصب المضارع وتقول أيضا في نحو لم يضر بزيد
جائز ومجزوم بلا احتياج إلى أن تقول حرف جزم لنفي وتقول
في نحو وقلبه ما ضيقا **ينبغي لك أن تقول في أن المكسرة** من
قولك أن زيد أقام **حرف توكيد تنصب الاسم وترفع**
الحرف هذا على مذهب البصريين وأما عند الكوفيين فالخبر
مرفوع على ما كان عليه **وينبغي لك أن تتردد على القول الأول**

في ان المفتوحة من نحو بلغني انك ذاهب **حرف توكيد**
مصطلح **ي** تنصب الاسم وترفع الخبر ثم لما فرغ
 الشيخ من تعليم الآداب للمبتدئين في الفن واراد ان يبين
 ما يعاب على المتمردين فيه وان يرشد هم الى الطريقة الحسنة
 على سبيل الدھر والاشارة تعظيم ودفع الشاذهم قال **واعلم ان**
 ما ذكر يتعلق بالمبتدي واعلم ان ما يذكر يتعلق بالمنتهي في الفن
 انه اي الشأن **يعاب على الناسي** ان لم يعيب على الدخيل
 في الفن كالناسي فيه فما وجد ههنا في بعض النسخ الناسي بمعنى
 الانسان فليس له مقبول ههنا فقوله **في صناعات**
الاعراب اي في النحو متعلق بالناسي وانما عول اليها لكونها
 احسن مناسبت لما قبلها بدل الناسي بمعنى المتمردي وانشا الوانه
 علم صناعتها يحصل بالممارسة والمزاولة واثقاب الخواطر والاعراب
 بمعنى النحو **ان يذكر فعلا** ان حرف ناصب ويذكر فعلا فاعله مستتر في
 عايد الى الناسي وفعلا مفعوله والجملة مرفوعة المحل على انها
 فاعل يعاب وهو مع مفعوله مرفوع المحل على انه خبر ضمير الشأن
ولا يبحث عن فاعله اد فعل كذا بدله من فاعل فينبغي له ان
 يذكر فاعله نعم يجوز ان يسكت عنه اذا كان الفاعل معلوما
 نحو وحق العامل مثلا واذا كان المقصود بيان حال الفعل فقط
 واذا التزم بيان الفعل ولم يلزم بيان الفاعل واما السكوت
 عن ذكر

عن ذكر المفعول عند ذكر الفعل فلا يعاب عليه لكونه فضلة في الكلام
 الواو والواو والواو والواو والواو والواو والواو والواو والواو والواو
 ايضا وعن حرف جر وفاعله مجرور به مضاف الى ضمير العايد
 الى الفعل والجاري المجرور متعلق به والفعل مع مفعوله منصوب المحل
 على انه حال من فاعل يذكر ويجوز ان يكون الواو ههنا للعطف كانه
 قال يعاب عليه ان يذكر فعلا وان لا يبحث عن فاعله ذلك الفعل
 فمناط التعيب على كل تقدير من هو عدم البحث عنه لا ذكر الفعل
 وحده ففسر على هذا حال ما يذكر بعد هذا **او** ان يذكره **متدا**
ولا يفحص عن خبره لما بينهما من الاتصال التاخر فلا يحسن
 ان يذكر احدهما ويسكت عن الآخر وبيانه **فان قلت** يجوز حذف
 الخبر بل يجب في مواضع فكيف يعاب عليه عدم ذكره حين ذكر المبتد
قلت مثل هذا مستثنى عن تلك القاعدة كما اشارنا اليه لاستيعا
 في تعلق التعديب به لترك اللوق بحاله فان المناسب لشرائه
 ان تقول الخبر المحذوف كذا عقيب ذكر المبتد او التحقيق ان المحذوف
 لا يستلزم عدم التفحص لتحقيقه بدونه **او** ان يذكر **ظرفا** ان
 يذكر **بجرو** **ولا يئنه على متعلقه** بفتح اللام اي على متعلق
 كل واحد منهما فان يقول متعلق الظرف المذكور او محذوف
 او متعلقه كذا وبيان يقول متعلق المجرور كذا **فان قلت**
 فكيف يصح هذا على اطلاقه وقد قال في الباب الثاني ويستثنى من

حروف الجر أربعة ولا يتعلق بشئ **قلت** اراد هناك من حرف
الجر حرفا لا يقصد لها افضى معنى الفعل الى الجور كما يدل عليه
المثل المذكور هناك واراد ههنا من الجور مجرورا قد افضى اليه
معنى الفعل بواسطة حرف الجر فان حسن ذكر متعلقة فرع حسن
تعلقه به بواسطة حرف الجر فاندفع ما توهم ههنا من نقص
القاعدة **فان قلت** فلم ذكر ههنا التنبه وفيما سبق
التخصيص بالبحث **قلت** للثعنين مع الإشارة الى ان الاطالع
على متعلق كل واحد من الطرفين والجور ليس من الاطالع على الخبر
والفاعل **وان يذكر جملة ولا يذكرها محل** من الاعراب
بمعنى اوله ولو ذكر او بدلهما كان احسن **لا** يكون لها محل منه
فلما حصل المقصود بذكر جملة المطلقة فحسن ان يقول هذه الجملة
من الجملة التي لها محل من الاعراب نعم لا بأس بعدم الذكر عند التيام القرينة
الدالة على يقين احدي الجملتين وانت تعلم ان الكلام في الاولوية
لا في الجواز **وان يذكر موصولا** سواء كان اسما او حرفا **والبيان**
حلقه بان يقول هذا عايدا الى الاسم الموصول وهذا مختص بالاسم
الموصول ويجوز ان يكون منه الاسم الموصول وهو الظاهر فيختص الاول
بالاسم الموصول ايضا **او للعطف ان يقتصر** معطوف على قوله ان
يذكر في بيان **اعراب الاسم من** ان يقول قام فعل والاسم اشارة الى
له في نحو قولك قام ذا او من ان يقول قام فعل والذين اسم موصول
فاعله

فاعله له **في نحو** قولك **قام الذين في الدار** فيكون من الابتداء متعلقة
بمقتصر ويقول ضمير مستتر فيه عايدا الى الناسي ويجوز ان يكون
بيان الاسم متعلقة بمحذوف كانه قال في اعراب الاسم الذي هو في ذا
في نحو قام ذا لكن المبتدأ المطلوب هو الاول **او غير على** متعلقة بمقتصر
ان يقول في نحو قام ذا قام فعل وذا اسم اشارة بدون التعريف بذكر
الفاعل وهذا مقبول القول **وان تقول** في قام الذين في الدار قام فعل
والذين اسم موصول بدون التعريف بذكر الفاعل ايضا قوله **فان ذلك**
الى اخره تعليل الاختصار على ما ذكر اى فان كون اسم اشارة وكون
الذين اسم موصول **لا يقتضي اعرابا** فضلا ان يقتضي رفعاً بدليل
قام زيد على قياس ما عرفت وذلك لان المقتضى للعراب هو قوله
المعا في الشاذقة فيما هو قال لها لا كون الاسم اشارة ولا كون اسم
اسم موصول لا كون الاسم اسم ظاهرا واسم مضمرا الى غير ذلك **والصواب**
فان قلت ذلك الوجه جائز غاية ما في الباب واجب فلم ذكر المصنف
ههنا ولم يقل والاولى **قلت** سلمناه لكن لا ضلوك الوجه المعيب عند
المقابلة بالوجه السليم الحسن لا سيما اذا صدر من المحذوق والادبار
نزل منزلة الخطاب فلهذا قال والصواب **ان يقال** قام فعل وذا
فاعله **وهو اسم اشارة** في نحو قولك قام ذا كانه قال قام فعل وذا
مرفوعا لانه فاعل **وان يقال** قام فعل والذين فاعله **وهو اسم موصول**
في نحو قولك قام الذين في الدار **فان يذكر محله** او محل كل واحد منهما فان
الفاعل انما يقتضي رفعاً اى رفع كان ولا يقتضي الرفع المحلى بخصوصه
كما لا يقتضي الرفع اللفظي والتقديرى خصوصاً ما يقال قام فعل وذا

مرفوع المحل في نحو قام ذا الحما يقال قام فاعل مرفوع
المحل في نحو قام الذي في الدار وإنما ذكر لفظه في نحو في المثالين المذكورين
أشار إلى أن الأبحاث المذكورة ليست مختصة بهما بل تشملها
وغيرها فانك إذا قلت في بيان أعراب زيد في نحو قولك قام زيد
قام فعل وزيد علم أو اسم ظاهر يعاب عليك أيضا هذا القول بل
الصواب أن تقول في بيان أعرابه في نحو قام زيد قام فعل وزيد فاعل
مرفوع لفظا وكذا يعاب عليك إذا قلت في أعراب بكر في نحو رأيت
بكر رأيت فعل وبكر اسم تلو في ساكن الوسط مثلاً فالصواب أن
أن تقول رأيت فعل وفاعل وبكر مفعول منصوب لفظا ففسر على
هذا بيان سائر الوجوه الأعراب فحصل هذا الأصل المعز
نحت عليه في بيان الأعراب أن يذكر مقتضى الأعراب بحصول
المطلوب وحينئذ عما يقتضيه هو بأن لغو العت فكذا
فرغ السؤال على قول العرب في بيان أعراب ذا في نحو قام ذا
قام فعل وذا فاعل وهو اسم إشارة فقوله **فإن قلت كفاية**
في قوله أي والناس في صناعة الأعراب في بيان أعراب ما
في نحو قام ذا **أنه** أي ذا في المثال المذكور فاعل **واسم إشارة**
لأن الاقتصار على فاعل كان وجهه في حصول بيان أعرابه فيكون ذلك
القول أي القول أن اسم الإشارة لغو الخلو عن فائدة هذا المطلوب هنا
بالكلية فعمل من هذا فساد قول من قال ههنا أن هذا السؤال في غاية
السطوت لأن اسم الإشارة كونه فائدة باعتبار استعالة الكلام
نحو قوله أي قول العرب في بيان الذي في نحو قام الذي في الدار أنه
اسم

اسم موصول بدون الاقتصار على فاعل فانه يفيد **فإن فيه** أي في القول
بأنه اسم موصول لا يقتصر على فاعل أي في القول بذكرها جميعا في بيان
أعراب الاسم الموصول في المثال المذكور فعمل من هذا فساد قول من قال ههنا
فإن فيه أي في القول بالاسم الموصول وحده بدون التعرض لذكر الفاعل لأن
هذا باطل فساداً أن يفيد فائدة على ما عرفت **تنبيه** للمعز أو تنبيه
من جملة الفوائد **على ما يقتصر إليه** على حرف جر متعلق بالتنبيه وما
اسم موصول يقتصر فعل فاعله مستتر فيه أي إلى قوله اسم موصول وإليه
متعلق به والضمير الجور عائد إلى ما قوله **من الصلة** بيان ما ينصوب
المحل على أنه حال قوله **ومن العايد** معطوف عليه بجملة صلة الموصول
وجهه التنبيه أن ذكر الاسم الموصول يشير إلى العايد إليه من الصلة
كان ذكر الموصول يشير إلى الصلة قوله **ليطلبها** تعليل التنبيه
أي لطلب الصلة من العايد **المعرب** أي معرب هذا الاسم ومعرب الاسم
فيكون اللام التعمير العهد واما التعريف بالجنس للعطف قوله
ليعلم معطوف على لطلبها **أن بجملة الصلة** أي بجملة الظرفية
جملة **لا محل لها من الأعراب** وانت تعلم مما ذكر أن ذكر اسم موصول
ههنا وإن كان قد فاد هذا الفائدة في ذلك الكلام لكنه لا محل
في تحصيل أصل الذي عجز له هذا الأصل المحصول بذكر الفاعل على ما عرفت
فعاد المحذور في التحقيق **قلت بل فيه** أي في القول بأنه اسم إشارة
فائدة أيضاً وهي الفائدة الحاصلة فيه **التنبيه** إلى أن معنى الإشارة
فكذا عدى إلى أن ما يلحقه **الكاف** ما اسم موصول ويلحقه فاعله
مستتر فيه عائد إلى ما مفعوله الضمير المنصوب المتصل به العايد إلى اسم
الإشارة ومن الكاف منصوب المحل على أنه حال من فاعل الحق **من خطاب**

لا اسم مضاف اليه لما تقرر ان اسما الإشارة من المعارف والمعارف
لاضاف والتشبيه ايضا **الاسم الذي يقع بعده** او بعد اسم الإشارة
او في نحو قولك **جاء هذا الرجل نعت** لاسم الإشارة وعطف
بيان له قال بعضهم اي جعل نعتا له يكون الالف واللام للعرف كما ان
جعل عطف بيان له تكون الالف واللام للمضمر كما ان اسم الإشارة
لا تفيد الا المضمر كائنا **على الخلاف** بين النحاة **في المعرف**
بان الواقع بالجر على صفة المعرف **بعد اسم الإشارة** ومثل
هذا تفصيل بعد الاجمال وتضييع على محل النزاع باوضح وجه
فلا يكون تكرار **وبعد ايها** معطوف على بعد اسم الإشارة كانه
في المعرف بان الواقع بعد بيان ايها في نحو قولك يا ايها الرجل يكون الرجل
صفة لاي وعطف بيان يكون **في قولك يا ايها الرجل** فيكون الرجل
صفة لاي وعطف بيان له فيكون ذكر هذا على سبيل الاستطراد لاجل التمام
فلا يكون داخل تحت التشبيه والتحقيق ان المقيد في بيان الاعراب كونه
له لا غير فذكر اسم الإشارة ليس يدرك مقتضى الصلة وان كان له فائدة في
ايضا مع الكلام **وما لا يقتضيه عليه اعراب ان يقول** اي المعرب
او الناسي في صناعة الاعراب والواو للعطف ومن حرف جبر متعلق بمقدر
هو حاصل وما موصول وحرف نفي ويقتضي فعل وعليه متعلق به والضمير
الجرور عائد الى الموصول واعراب قائم مقام فاعله وان ناسب يقول
فعل منصوب به فاعله مستتر فيه عائد الى المعرب الى الناسي لتقدم ذكر
كل منهما والفعل مع فاعله مرفوع المحل على انه مبتدأ والمقدم خبره ونحو
معطوف على مقدر كانه قال بما لا ينتهي عليه اعراب قول الناسي في بيان
اعراب الاسم كذا وكذا او بما لا ينتهي عليه اعراب ان يقول في بيان اعراب
غلام

غلام في نحو جاء غلام زيد ج فاعل وفاعل مضاف فان المضاف من حيث
انه مضاف **ليس له اعراب مستقر** مستقر لعدم تعيينه احد المعاني
الثلاثة فلا يكون وصف للمضاف مقتضيا لاعراب صلة فضلا ان
يقتضي رفع الفاعل **كما كان للنفاعل** اعراب مستقر مخصوص حتى
اذا قلت في المثال المذكور جاء فاعل وغلام فاعل انه مرفوع على ما عرفت
ونحو اي وكما كان لنحو الفاعل كالمبتدأ والخبر والمفعول كالمضارع
وكالحال والتمييز الى غير ذلك من الامور التي يلزمها احد المعاني
الثلاثة مثلا اذا قلت في اعراب زيد في نحو قولك زيد قائم مبتدأ
وقائم خبره علم منه ان زيدا مرفوع فتسري عليه حال الخبر وقد وجد
ههنا في بعض النسخ مستقبل موضع مستقر او يؤيد هذا قوله **وانما**
يكون **اعرابه** اي اعراب المضاف **بحسب** اقتضائهما **يدخل عليه** اي على
المضاف فرفع في نحو جاء غلام زيد وينصب في نحو قولك رايت
غلام زيد وتجر في نحو مررت بغلام فهذا يختص بالعوامل اللفظية
فخرج نحو غلام زيد قائم عندنا اللهم الا ان اراد من الدخول
العروض فلو قال بحسب ما يعرض عليه كان اولى **فالصواب ان**
يقال عند ارادة بيان اعراب المضاف **في نحو قولك جاء غلام**
زيد ج فاعل وغلام فاعل فيعلم انه مرفوع او يقال في
نحو رايت غلام زيد رايت فاعل وفاعل وغلام مفعول فيعلم
منه انه منصوب **ونحو ذلك** وان يقال في نحو مررت بغلام
زيد مضاف اليه بواسطة حرف الجر لفظا فيعلم انه مجرور وان

يقال في نحو غلام زيد قائم مبتدأ هذا الذي ذكرنا من حكم
المضاف **بمختلف** حكم **المضاف إليه** **فان له اعلم باستقرار**
وهو الجبر فاذا قيل في بيان اعراب زيد في نحو قائم غلام زيد قائم
فعل وغلامه فاعله وهو مضاف الى زيد وزيد مضاف اليه
علم انه مجرور وذلك بان يقال زيد مضاف اليه وكلمة مضاف اليه
مجرور فزيد مجرور **ويجب ان يحجب المعرب فان قلت**
الاختصاص بعم الكمال فخصه بالمعرب **قلت** لان الاحتراز
عن شي بعد العلم بذلك الشيء والكون مثل هذا القول صادرا
من المعرب غالبا **او تقول في حرف من كتاب الله** والظاهر ان
المراد من الحرف ههنا اعم فيتناول حروف الجاني وحرف المجاني
ولادسم والفعل وغيرهما **ان زيدا لاته** قوله لاته الى آخره تعليل
الاختصاص اي لان الشأن يسبق من هذه القول الى الماذهان
ان الزايد هو الذي لا معنى له اصله وكلام الله تعالى
منزه عن ذلك المزايد قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى
مثلا ما بعوضة ما زائدة لتأكيد ولا يعنى بالمزائدة اللغو
الضايح فان القرآن كله هدى وبيان بل يعنى بهما لم يوضح
لمعنى يراد منه وانما وضعت لان يذكر مع غيرها فتقيد له ثمة
وقوة وهو زيادة في الهدى غير قاذح فيه فظهر من قوله الامران
الاول انه اذا قيل حرف مزيدة للتأكيد لو زيدت للتقوية ومثل
هذا في كتب التفاسير كثير فلا بأس به والثاني ان الحرف الذي
ينبغي

ينبغي ان يحجب عن ان تقول انه زائد اذا اطلق كانه يقال من زائدة
بله تقيد تقيدا لتأكيد والتقوية وغيرها **وقد وقع هذا**
الوهم اي التوهم وهو الزايد الذي لا معنى له اصله **للومام** فخر الدين
الرازي **فان قلت** من اين علم المصنف ان هذا الوهم وقع للومام
فخر الدين الرازي **قلت** من اين علم المصنف ان هذا الوهم وقع للومام
على عدم وقوع المهل في كلام الله تعالى وهو عين الإجماع على
عدم وقوع الزايد فيه الزايد بهذا المعنى هو عين المهل فلو لم
يقع له هذا الوهم لما احتاج الى التعيين بهذا الإجماع
والثاني انه حمل ما في قوله فيما رحمة على انها استفهامية بمعنى
التعجب كقوله تعالى ولا ارى لهذا هذا فاشيا المصنف الى
الاول بقوله **فتلك** اي الوهم فخر الدين الرازي **المحققون** من المشككين
وهو الاشاعة **على ان للمهل لا يقع في كلام الله تعالى** لرفع
عن ذلك ويشير الى الثاني **فاما ما في قوله فيما رحمة من الله**
فيمكن ان تكون استفهامية للتعجب انتهى اي كلام الامام
فخر الدين الرازي والظاهر ان هذا الوهم لا يقع لواحد من العلماء فساد
ان يقع لمثل الامام الرازي وانما انكر اطلاق القول بالزايد لاجل كلام
الله تعالى ولما دزمت لباب الادب كما هو اللائق بحاله لا وقوع هذا
الوهم منه وانما نقل اتفاق الاشاعة فمؤيد لما قصده من معنى لاجل
لا لوقوع منه كما ترى وانما حمل ما في قوله تعالى فيما رحمة على ان
تكون استفهامية بمعنى التعجب على سبيل الجواز والامكان وهو محتمل
على الدلالة على وقوع الوهم منه بموجله ثم لما فرغ من نقل كلام الامام

وتوجيهه واراد ابطاله قال **والزائد عند الضوئين معناه**
فان قلت فلم ذكر معناه مع انه لو قال الزائد هو الذي لم يوت
به **المجرد التقوية والتاكيد** لستم التعريف وكان اظهر
قلت لما كان بصدد الرد على من زعم ان الزائد هو الذي
لا معنى له اصل حقيقة وان كان صورة في بيان التعريف ذكر
معناه للرد ههنا على الزاعم فلاجل هذا قال **المهل** كما فهم
من كلام الرازي وانت قد علمت ان الامام يرى **فان قلت**
ما الفرق بين التقوية والتاكيد **قلت** الظاهر التقوية
اعم من التاكيد **والتوجيه** المذكور الحاصل من **الامام**
الرازي في الآية ان قوله فيما رحمة من الله فاطلاق الآية
عليه مجاز كما طلق الكل على الجز **بالمهل** **لا من احد**
اي احد الامرين الذين على بطلان توجيه الكلام فيها ان
ما الاستفهامية **اذ اخفضت** بحرف الجر **وجب حذف**
الفها نحو ما التي حذفت الفها الدخول جر الجبر عليها في قوله تعالى
عم يتساءلون وتقديره ان ما في قوله تعالى فيما رحمة من الله
لو كانت استفهامية لحذفت الفها الدخول جر الجبر عليها لكنها ما
حذفت بالاتفاق والجواب ان حذف الف ما الاستفهامية اذا دخل
عليها حرف الجر الذي لا داعي فجوز اثباتها للتنبيه على ابقاء الشيء
على اصله **والامر الثاني** الدال على بطلان توجيهه فيها ايضا **ان**
خفض في قوله تعالى فيما رحمة **حينئذ** اي اذا جعل على ان يكون
استفهامية بمعنى التعجب بشكل لانه يعسر خروجه من القواعد
الاعرابية

الاعرابية **لان** اي خفض **فلا يكون بالاضافة اذ ليس في**
الاسماء الاستفهامية ما يضاف اي غير اضافة توبيه
بالاستقرا **الا اي عند جميع** اي عند جميع النحاة فانهم
متفقون على اضافتها لتحقيق السماع والاستماع **كم** معروف
على **عند الزجاج** اي وليس في الاسماء الاستفهامية ما يضاف
الى كم عند الشيخ اي اسحاق الزجاج خلافا لغيره نحوكم درهم
اشتريت فانها كم استفهامية لا خبرية او قولوا هذا الليل
لا يستلزم بطلان توجيه الامام انما يستلزم لو اجمع النحاة على
بطلان اضافتها معلوم ايضا ان عدم الاجماع على شيء لا يستلزم مرجع
على عدم ذلك الشيء وثانيا ان الاعتبار للمعاني لا للصور والمساو فجوذا
لوجود معنى اي فيها ومثل هذا كثير في الكلام جدا ولا يحتاج الى السماع
بخصوصه والامام الرازي رحمه الله تعالى اشار الى هذا بقوله والتقدير
فياي رحمة **ولا يكون** خفضها **بالابدال من ما لان البديل**
اسم استفهام **لا بد** **ان يقرن بهمنة الاستفهام** اشعارا بغير
معنى الاستفهام بالبدل قصدا وسبب اختصاصه بقرانه بهمنة الاستفهام
دون غير كونها اصلا في بيان الاستفهام كما كون بيانها على حرف واحد
فكيف انت صحيح **ام سقيم** وانت مبتدأ خبره وهو اسم استفهام صحيح
بدل من مقترن بهمنة الاستفهام ام للعطف وسقيم معطوف على صحيح **فان**
قلت فلم وقع الفصل بين البدل والمبدل منه **قلت** لا تقض المبدل منه صدر
الكلام لتضمنه معنى الاستفهام وتقدير الدليل من رحمة في قوله تعالى فيما رحمة
لو كانت مبدلة من اسم الاستفهام لكانت قرنت بهمنة الاستفهام لكنها لم
تقرن بها فلا تكون مبدلة من ما **ولا يكون** جرها بان يكون **سنة** **لما لان**

فتها

كلمة ما فان قلت فلم ادخل الكلمة على ما ولم يقل ان ما **لا بد من قلت** تنصيحاً
على المراد ودفعاً للدلتا س قوله **اذا كانت شرطية** مذكورة ههنا
على سبيل الاستطراد لاجل تعميم الفائدة **او استقرها بية** وكل ما لا
يوصف لا يكون له صفة فرحة لا يكون صفة لما ولا يخفى عليك ان حال هذا
العلم في حال الدليل على عدم خفضها بالاضافة **ولا يكون** خفض رحمة
بان يكون **بيان** اي عطف بيان لما **لاون** هذه لا يوصف عرفت **كلما**
لا يوصف لا يعطف عليه عطف البيان فرحة لا يكون عطف بيان لما قوله
كالمضمرات اشار الى بيان الكبرياء بمعنى ان المضمرات لا تكون موصوفة
ولا معطوفا عليها عطف بيان وانت تعلم ان المضمرات تجوز ان تكون موصوفة
ومعطوفا عليها عطف البيان عند البعض فليتم هذا ايضا ثم لما فرغ من الرد
على الامام واراد ان يقوي ما ذكره كلام السلف من النجاة قال **وكثير من النجاة**
المتقدمين يسمون الزايد صفة لكونها وسيلة الى نيل غرض من
الاعراض كتخصيص الكلام وتزيينه وكتخصيص ازدياد قوته ومسايسه
بزيادة حرف من الحروف الزائدة **وبعضهم** اي بعض النجاة المتقدمين كما هو الظاهر
المراد ويحتمل ان يكون المراد بعض النجاة مطلقاً **تسمية توكيدا** اعطاهم اللفظ
النظم مع التاكيد **فان قلت** قد قال في آخر الباب الثالث وسمى الزايدة توكيدا
فما الفائدة في هذا الكلام **قلت** للتذكير وللتفصيل بعد الاجماع بذكر الفريقتين
من النجاة المتقدمين وللاشارة الى ان بعض ذلك القبول ههنا كما جار على
سبيل المسامحة والتجاوز ثم لما فرغ الباب الرابع لبيان العبارات المحررة
للتوفاه وكانت الاصطلاحات المتعلقة فعلم النحوي كثيرة لكثرة اصوب وتشعب
فروعها وكان هذا القدر المذكور يستوفيها بحمد الشار والذكر ولكن كان فيها بعض التاميل
والفكر اشار الى هذا بقوله **وفي هذا القدر** اي في بيان هذه العبارات المحررة ويجوز
ان يكون المراد منه بيان العبارات وتخفيف القواعد والاصول **طابه لمن تأملها**
لان التاميل اصل في ذلك الامور كلها فلهذا قال في اول هذا الكتاب يقتضي منها لها
جادة الصوت جعلنا اياكم من اهل الجنة والثواب ويرانا في النعيم مع الاخيار
والاصحاب امين يا مجيب الدعوات وفتح الابواب ولحمد لله جزا لبرهم والصلوة
والسلام على سيدنا محمد واله وسلم

